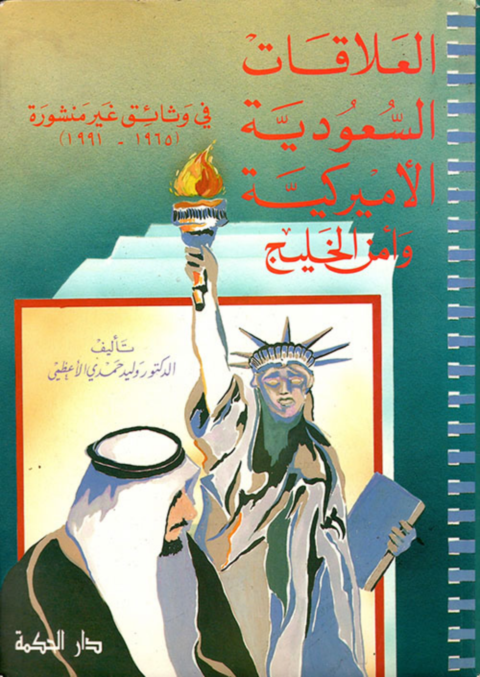

العلاقات
السعودية
الأميركية
وأمن الخليج
في وثائق غير منشورة
(١٩٦٥ - ١٩٩١)
تأليف
الدكتور وليد حمدي الأعظمي
دار الحكمة

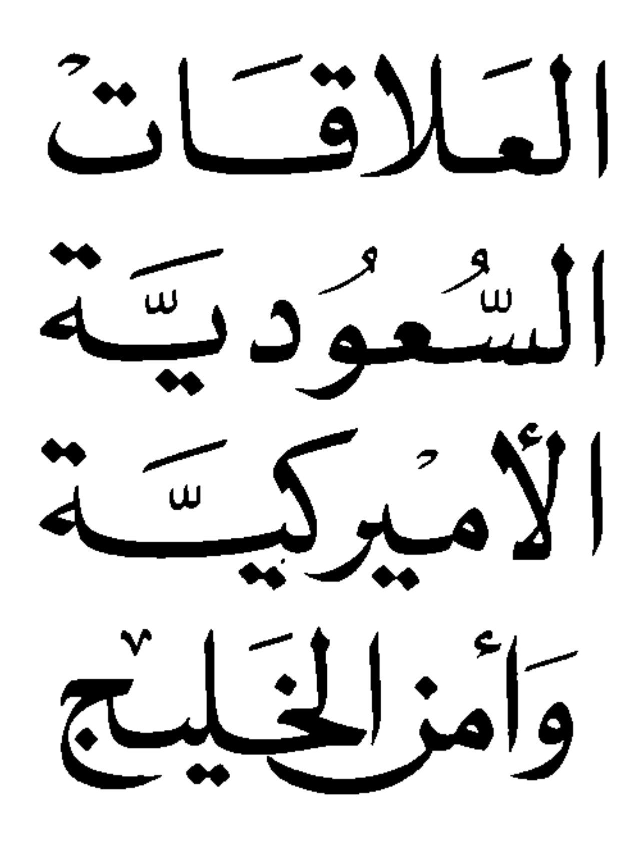
الطبعة الأولى

١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م

DAR AL -HIKMA
Publishing and Distribution



88 chalton street London NW1 IHJ. Tel: 071 - 3834037 / Fax: 071 - 3830116



في وثائق غير منشورة
(١٩٦٥ - ١٩٩١)

تأليف
الدكتور وليد حمدي الأعظمي

دار الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئـة

تتميّـز السيـاسة الخارجيـة، السعـوديـة، بالإتّـزان والحرص على السـلام والأمن الدوليين، إذ حظيت، هذه السيـاسة، بمكانة مرموقـة في المجتمع الدولي وأكسبتها الثقة وحب الجميـع. وانطلاقاً من القـاعدة الأسـاسية التي أرسـاها جـامع شملها وموحّد كلمتها الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ أصبحت المملكة قادرة على الأخذ بزمام المبادرة في عدد مـن القضايا العربية والإسـلامية والدولية والتـوصل إلى حلول بشأنها تـرضي جميع الأطراف. كما وتشـارك هذه السيـاسـة في وضع الأسس الثابتـة القويـة لمجتمع دولي يسوده السلام والأمن والاستقرار.

وعلى المستوى الاقليمي والعـربي، فقد كانت السيـاسة الخارجية السعـودية، ولا تزال، المحرّك الفاعل لقوىً مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية إذ تمكّنت الدبلوماسية السعودية بقيـادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز من الإسهام في قضـايا الأمة العربيـة وعلى رأسها نُصرة قضية فلسطين وتقـريب وجهات النظر بين الأشقّاء وحل خلافاتهم بروح من المودّة والأخاء.

وعلى المستوى الدولي والإسـلامي حققت السياسة الخارجية السعـودية انجازات سيـاسية عـديدة كـاستخدام المسـاعي السعوديـة الحميدة بين المجـاهدين الأفغـان والاتحاد السوفياتي سـابقاً ـ كومنولث الدول المستقلة، الذي تجسّـد في عقد اللقاء الأول بين الطرفين في مدينة الطائف والذي حقق بـالتالي للمجاهدين رغبتهم في انسحاب القوات السـوفياتية من أراضيهم وإسقاط النظام الشيوعي في كابُل وإقامة حكومتهم الوطنية.

ولا شك، أن هذا الـدور المتميّز، للسيـاسة الخارجية السعـودية، يعـود إلى جملة

عوامل هيّأت المملكة وأهّلتها للقيام بهذا الدور: أهمية موقعها «الجيو ـ استراتيجي»، وثرواتها النفطية، وقوتها الاقتصادية والمكانة البارزة التي تمتلكها في المعادلة الاقليمية في المنطقة العربية. كما وأن كون شبه الجزيرة العربية مهد الإسلام، ودور المملكة كحارس، للأماكن الإسلامية المقدسة أعطاها دوراً متميزاً على الصعيدين العربي والإسلامي.

إن أهمية هذه الدراسة، لم تنبع فقط من كونها تعالج العلاقات السعودية ـ الأمريكية، وأمن الخليج، بل لأنها تقوم بتحليل سلوكية السياسة الخارجية السعودية إزاء الولايات المتحدة بشكل خاص، والتي تنطلق من سعي السعودية المستمر لمواجهة التحدّيات الأمريكية والصهيونية ومحاولة التوفيق بين انتمائها العربي والإسلامي، ودورها الإقليمي. وبين علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة، ومحاولاتها المستمرة لاحداث التغيير في السياسة الخارجية والمواقف الأمريكية حيال القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وأمن الخليج العربي. كما وأن بروز المملكة، كإحدى مرتكزات الاستقرار والأمن في منطقة الخليج له أهمية جوهرية أخرى خاصة في استراتيجيات النظام الدولي الجديد بعد سقوط الشيوعية وزوال الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة وبعد الاجتياح العراقي للكويت وتحريرها فيما بعد.

المؤلف

أبريل ١٩٩٢

المقدمة

لم يكن، للملك الراحل، عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، أيّة تطلعات، خارج الجزيرة العربية، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ كانت هذه المنطقة تعتبر من ضمن دائرة النفوذ البريطانية آنذاك بالرغم من تواجد الأتراك فيها. ولم تكن هناك في الجزيرة العربية إلا قنصلية أمريكية واحدة في عدن. ونظراً للخدمات التي قدّمها الشريف حسين علي، أمير الحجاز، آنذاك، خلال الحرب العالمية الأولى لبريطانيا في حربها ضد الأتراك والألمان فقد ركّزت حكومة لندن دعمها له والذي نصّب نفسه ملكاً على الحجاز بعد ذلك. وفي عام ١٩٢٥، تمكن إبن سعود من استعادة الحجاز وتوحيدها مع نجد فأصبح ملكاً على الحجاز ونجد في عام ١٩٢٦. وسعى الملك عبد العزيز بعد ذلك إلى كسب الاعتراف الدولي ببلاده بعد أن أبرم معاهدة مع بريطانيا عام ١٩٢٧، اعترفت فيه بالإستقلال السعودي. وقامت وزارة الخارجية السعودية بعد ذلك بمفاتحة وزارة الخارجية الأمريكية، عن طريق مفوضيتها في القاهرة معبّرةً عن اهتمامها للحصول على اعتراف دبلوماسي من الولايات المتحدة، وكان الرد الأمريكي جافاً، لا ينم عن لياقة. إذ أشار وزير الخارجية الأمريكي بأن الوقت لم يكن مناسباً لاعطاء رد إيجابي. ولا شك أن افتقار واشنطن لروابط مع المملكة ولعزلتها بعد الحرب لم يشجع الولايات المتحدة على الاقدام بخطوة الاعتراف وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وفي أول مايو ١٩٣١ اعترفت الولايات المتحدة بالملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وبمملكته.

وفي لندن تم التوقيع في نوفمبر، ١٩٣٣، على أول معاهدة صداقة وتجارة وملاحة. ولم يتم التبادل الدبلوماسي بين الطرفين إلا في ١٢ يوليو، ١٩٣٩ عندما تم تعيين، بيرت فيش، كوزير مفوض في المملكة بعد إلحاح وضغوط من شركة

كاليفورنيا أريبـان ستاندرد أويل «كاسوك» بهدف الوقـوف في وجه الشركات الأجنبية متعددة الجنسية المنافسة للمصالح الأمريكية كالشركات الألمانية والايطالية واليابانية .

وبعد تـوقيع المعاهدة النفطية الأولى بين الملك عبـد العزيز وشركة نفط (ستـاندرد أويل أوف كاليفورنيا) في مايو، ١٩٣٣ ، مقابل قرض قدره (٥٠ ألف جنيه استرليني ذهب) وإيجار سنـوي قيمته (١٥ ألف جنيـه) تم اكتشـاف النفط بكميات تجاريـة كبيرة خلال عام، ١٩٣٨ .

وبعد شهرين من إقامـة العلاقات الدبلوماسيـة بين الرياض وواشنطن اندلعت الحرب العالمية الثانية وازدهر إنتـاج النفط السعودي حيث بدأت الشركات الأمريكية انتاجها بمعـدل (٣٠ ألف برميل في اليوم)، إلا أن دخول إيطـاليا الحرب إلى جانب ألمانيا في يونيو، ١٩٤٠ ، عرقل إنتاج النفط مما أدى إلى توقفه في مصفى رأس التنورة . وفي عام، ١٩٤٢ ، وصلت أول بعثـة حكومية أمريكيـة إلى الرياض مع مجمـوعة من خبراء الزراعة الأمريكيين للبحث والتّنقيـب عن مصادر المياه في نجد[1]. وفي الوقت الذي وصلت فيه هذه البعثة إلى المملكة كانت الولايات المتحدة قد دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء، وأصبحت إمدادات النفط السعودية ذات أهمية بالغة لتموين مسرح العمليـات الحربيـة في الشرق الأقصى . فلم تعـد واشنطن مستعـدة آنـذاك أن تترك لبريطانيا المجال في التغلغل داخل الجزيـرة العربية . ومما زاد من تخاوف الأمريكيين، التعاون البريطـاني ـ السـوفياتي في عـام ١٩٤١ في طرد النفـوذ الألماني من إيـران بعد إسقاط حكـومة الانتفـاضة الوطنيـة في العراق بقيادة رشيـد عالي الكيـلاني واحتلال سوريا ولبنان .

وانتاب الخوف، وزارة الخارجية والداخلية الأمـريكية، من تقارير شركات النفط وخبرائها التي أشارت إلى الهبـوط الحادّ في الاحتيـاطات النفطية الأمـريكية في الداخل والتي ستصبح على وشك النفاذ خـلال خمسة عشر سنة . ولا نستبعد أن تكـون هذه التقاريـر غير صحيحة في محاولة للضغط على واشنطن لتـولى حماية مصالحهـا هناك بوجه المنافسة البريطـانية والحكومات المنافسـة الأخرى، إذ كانت بـريطانيا في الوقت نفسه تحاول دعم اقتصادها المتداعي بسبب الحرب حيث كان ذلك يعتمد على درجة سيطرتها وهيمنتهـا على نفط الخليج العـربي . فمنذ زحف الشركـات الأمريكيـة نحو

(١) David Holden and Richard . Johns, the house of saud, pan Boots and · sydney, London, 1981, p. 124.

العراق والبحرين والكويت والسعودية، هبطت حصة بريطانيا من هذه الاحتياطات، بينما زادت حصة الشركات الأمريكية إلى ٤٢ بالمائة في عام، ١٩٤٢[٢]. وللتعويض عن ذلك حاولت بريطانيا تقديم العروض المالية للمملكة للحصول على بعض الامتيازات النفطية خلال فترة الحرب. وكانت واشنطن قلقة من هذه الإتصالات والعروض البريطانيا المستمرة، إذ وصلت إلى الرياض بعثة بريطانية في حملة لمكافحة الجراد. كما وحذرت شركات النفط الأمريكية، حكومتها، من احتمال تأسيس مصرف بريطاني في جدة، ومحاولات بريطانيا لادخال المملكة في عضوية منطقة الاسترليني. فبادرت هذه الشركات في بداية عام ١٩٤٣، إلى ممارسة ضغوطها على وزير الداخلية الأمريكي والمشرف العام على إدارة وتسويق النفط خلال فترة الحرب، هارولد إيكس، لاجهاض المحاولات البريطانية هذه من خلال الاعلان عن ضم المملكة إلى برنامج الاعارة والتأجير "Lendand Lease". وفي ١٨ فبراير ١٩٤٣ أصدر الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت أمره الاداري معلناً ذلك. كما وقامت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة بوضع الخطط اللازمة لمد شبكة أنابيب نفط استراتيجية من الظهران وعبر الصحراء إلى موانىء سوريا عبر البحر الأبيض المتوسط وبناء مصفى جديد في رأس التنورة.

ومن خلال الاتصالات البريطانية بالمملكة تمكّن رئيس الحكومة ونستون تشرشل في عام ١٩٤٧، من الحصول على موافقة الملك عبد العزيز لتدريب الجيش السعودي. وكان الرئيس الأمريكي روزفيلت في الوقت نفسه مصمماً على لقاء الملك عبد العزيز شخصياً. فاجتمعا في فبراير ١٩٤٥، عندما كان روزفلت في طريق عودته من مؤتمر يالطا إلى واشنطن. فسافر الملك الراحل على ظهر المدمرة الأمريكية «مرفي» في مياه البحر الأحمر إلى البحيرات المرَّة في مصر ليلتقي بالرئيس الأمريكي على ظهر الباخرة «كوينسي».

وكانت القضية الفلسطينية في رأس القضايا التي ناقشها الملك عبد العزيز مع الرئيس روزفلت والذي كان بدوره يحاول استخدام كل إمكانياته لإقناع الملك لاستخدام نفوذه لدى العرب لإقناعهم بالقبول بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، فردَّ عليه الملك الراحل قائلاً: «أعطي اليهود ومن بعدهم أحسن الأراضي والأقاليم

---

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٢٨.

الألمانية، إذ أن الألمان هم الذين اضطهدوهم». وعندما بادر روزفلت بالردّ قائلاً، بأن اليهود يفضّلون الذهاب إلى فلسطين، رد عليه الملك عبد العزيز قائلاً: «على المجرم أن يُصلح ما ارتكبه وليس المتفرّج البريء». وأضاف قائلاً، بأن من عادة العرب أن يقوموا بتوزيع الضحايا الذين تضرروا من الحرب ومن تبقى منهم على قيد الحياة على القبائل المنتصرة استناداً إلى قدرتهم المعيشية للقيام بهذا الشيء الإضافي لضمان معيشتهم وإقامتهم[٣]. ويقول روزفلت بأنه خلال خمسة دقائق تعلّم من الملك عبد العزيز عن القضية الفلسطينية أكثر مما تعلّمه من كل المناقشات والمذكرات التي دارت وكتبها له موظفوه في البيت الأبيض[٤]. وفي ختام لقاء الملك عبد العزيز مع الرئيس الأمريكي روزفلت تعهّد الأخير بأنه سوف لا يقوم بأي عمل مُعادي للعرب وسوف لا يجري أي تغيير على سياسة الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين دون التشاور التّام مُسبقاً مع العرب واليهود. إلا أن هذه التعهدات ضربت في عرض الحائط حال وفاة روزفلت ولم يتم الالتزام بها. ففي مؤتمر بوتسدام الذي انعقد في صيف عام ١٩٤٥، كان الرئيس الأمريكي الجديد هاري ترومان يمارس ضغوطه على رئيس الحكومة البريطانية تشرشل لاطلاق الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين. وبعد سقوط تشرشل في انتخابات ما بعد الحرب طلب ترومان من رئيس الحكومة العمالية الجديد كليمنت اتلي قبول دخول ١٠٠ ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين، بالرغم من تحذيرات وزارة الخارجية الأمريكية وشركات النفط الأمريكية العاملة في المملكة من مغبة هذا التصرّف، على حساب العلاقات الأمريكية ـ العربية لحساب الصهيونية وخدمة أهدافها. وبالرغم من محاولات الأمير (الملك فيما بعد) فيصل بن عبد العزيز وزياراته المتكررة لواشنطن وهيئة الأمم المتحدة خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ لحمل الرئيس الأمريكي ترومان على الالتزام بتعهدات الرئيس السابق روزفلت، فإنه لم يتم التوصل إلى أي حل يُذكر، فصوّتت الولايات المتحدة إلى جانب قرار تقسيم فلسطين.

وفي ديسمبر ١٩٥٠، توصل الطرفان السعودي والأمريكي (شركة أرامكو) إلى إتّفاق مُناصفةِ الأرباح بالتساوي (٥٠ بالمائة لكل منهما) وبهذا ارتفعت الإيرادات

---

(٣) Quoted in Wiliam Eddy, Franklin roosevelt Meets Ibm saud, American frinds of the Midelle East. New yourk 1954, p. 34.

(٤) نفس المصدر السابق ص ١٥.

النفطية السعـودية مـن ٥٦,٧ مليون دولار في عـام ١٩٥٠ إلى ١١٠ مليون دولار في عام ١٩٥١[٥].

وبـوفـاة الملك الـراحل عبـد العزيـز في ٩ نـوفمبر ١٩٥٣، دخلت العـلاقـات السعودية ـ الأمريكية، في مرحلة جـديدة وخلفه ابنه ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيـز إذ شهدت هذه العلاقـات في عهده مداً وجـزراً بسبب الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية ونمو الشعور القومي العربي الراديكالي المعادي للغرب في المنطقة العربية وسقوط بعض الأنظمة المواليـة للغرب وفي مصر عام ١٩٥٢ وفي العراق عام ١٩٥٨.

(٥) David Holden, o. p. cit, 154.

١

الفصل الأول

البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السعودية

البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السعودية

(١ ـ ١) الوضع الجغرافي

يعتبر الواقع الجغرافي، والوضع الاقتصادي والسياسي، ودور شخصية صانع القرار، من العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية السعودية. لذا فإن دراسة هذه العوامل والمتغيرات يعتبر أمراً مهماً. ففي دراستنا للوضع الجغرافي للعربية السعودية، سنتناول أولاً نشأة الدولة، مساحتها وحدودها، موقعها الجغرافي وأهميته، طبيعة الأرض، والتقسيم الجغرافي والاداري.

تعود جذور الدولة السعودية إلى الصراعات التي خاضتها عائلة آل سعود في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع قوى دولية ومحلية نافستها في السيطرة على الجزيرة العربية. إذ كانت في صراع مع بريطانيا على سواحل الخليج العربي شرقاً ومع الأتراك في الشمال ومع مصر محمد علي غرباً ناهيك عن صراعاتها مع شيوخ شمر ـ حائل في شمال نجد. فهي امتداد طبيعي للدولة السعودية الأولى التي قامت بين (١٧٤٤ ـ ١٨١٨) وكان مؤسسها هو الإمام محمد بن سعود وعاصمتها الدّرعية، إذ تم القضاء عليها من قبل حملة قادها محمد علي باشا حاكم مصر ومن بعده إبنه إبراهيم باشا بأمر السلطان.

والدولة السعودية الثانية (١٨٣٨ ــ ١٨٧١) أسّسها في نجد الأمير فيصل بن تركي، وعاصمتها الرياض، وقد تم سقوطها أيضاً إثر النزاع الذي نشب حول السلطة والحكم بين أبنائه سعود وعبد الله أبناء فيصل واستغلها الأتراك في الشمال وشيخ شمر محمد بن رشيد في حائل لتدميرها في عام ١٨٧١.

وفي عام ١٩٠٢ تمكّن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود بعد

صراع طويل مع آل الرشيد من السيطرة على الرياض واستعادة مُلك آبائه وأجداده وكان ذلك إيذاناً بقيام الدولة السعودية الثالثة الحديثة . وقد أدى التوسّع والدمج المستمر للمناطق المجاورة إلى ظهور المملكة العربية السعودية ـ كدولة مستقلة ـ في ٢٢ أيلول ١٩٣٢ ، والتي لم تكن قائمة قبل استعادة الحجاز وتنازل الشريف حسين ابن علي عن حكمها عام ١٩٢٥ ، إلى ابنه الملك علي وإسقاطه على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن مؤسس المملكة[1] .

وتحتل العربية السعودية رقعة جغرافية رملية شاسعة ، تغطي نحو ٨٠٪ من مساحة شبه الجزيرة العربية ، وما يعادل ٨٧٪ من مساحة دول مجلس التعاون الخليجي . وهذا يمثّل ثلث مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا[2] حيث تبلغ مساحة المملكة في الوقت الحاضر (٢,٣٠٠,٠٠٠) مليون كم٢[3] مما جعلها تشترك بحدودها مع عدد من الدول العربية : العراق والأردن من الشمال ، دُول مجلس التعاون ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية ، عمان من الشرق والشمال الشرقي ، واليمن من الجنوب . ويشكّل قربها من عدة دول عربية وغير عربية ، جواراً إقليمياً ، وأهم هذه الدول ـ إيران ، مصر ، باكستان ، السودان ، وأثيوبيا . وتشكّل صحراء النفوذ الكبرىٰ في الشمال والربع الخالي في الجنوب حدود نجد الشمالية والجنوبية . وتنبسط نجد من الغرب إلى الشرق من جبال الحجاز حتى الخط الساحلي على الخليج . وفضلاً عن ذلك ، تحتل السعودية موقعاً جغرافياً يكاد يكون فريداً ، يمنحها أهمية تجارية واستراتيجية كونها تطلّ على مسطحين مائيين مهمين (الخليج العربي ـ البحر الأحمر) مما جعلها تُشكّل حلقة إتّصال رئيسية بين العالم الغربي وآسيا عبر المياه الدولية التي تقرّبها من منطقة المحيط الهندي بكل أهميتها الاستراتيجية في خارطة الصراع بين القوى الكبرى والعظمى إضافة إلى عوامل أخرى .

وتغطي المملكة مناطق صحراوية شاسعة ، تشكّل الخاصية الغالبة لطبيعتها

---

(١) للمزيد من التفاصيل راجع : فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٦ .
Helen lackner, A Hous built on sand: Apolitical Economy of Saudi Arabia, Ithaca press, London - 1978, P P 14 - 128

(٢) د . غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، دراسة في العلاقات الدولية ، معهد الإنماء العربي ، دار الريحاني/ بيروت ، الطبعة / ١ ـ ١٩٨٠ ص ١٢٠ .

(٣) The Military Balance 1986 - 1987, I.I.ss, London, P. 899.

الجغرافية[٤] وينعدم وجود الأنهار والمجاري المائية الدائمة فيها[٥]، ويتميّز المناخ بأنه جاف شبه استوائي، يتذبذب من القيظ الساخن الجاف في الصيف إلى البرد الشديد نسبياً في الشتاء، والمطر نادر في البلاد عدا منطقة عسير على الحدود اليمنية التي تتمتع بمناخ موسمي تتخلله أمطار في الصيف[٦] ومع ندرة المياه في السعودية، هناك ندرة في الأراضي الصالحة للزراعة، فمن أصل مساحة البلاد البالغة ٢,٣٠٠ مليون كم٢ تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ٣٪ فقط، أما مساحة الأراضي المزروعة فعلاً فتبلغ نسبتها حوالى ٢٨٪ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة[٧].

ومن أشهر الوديان وادي الرمّة الذي يبدأ في الحجاز شمال شرقي خيبر ويتجه إلى الشرق بمسافة ٣٦٠كم، ثم يتجه نحو الشمال الشرقي، ويضيع ثم يظهر مرة أخرى باسم حفر الباطن قرب البصرة في العراق. وتقع في وادي الرمّة المدينتان الرئيسيتان في منطقة القصيم وهما بريدة وعنيزة. أما الوديان المعروفة الأخرى هي وادي حنيفة ووادي الدواسر ووادي نجران.

وتنقسم المملكة جغرافياً إلى خمسة مناطق: (نجد) وعاصمتها الرياض، ثم (الحجاز) التي تحتل الجزء الشمالي الغربي من المرتفعات الساحلية وعاصمتها مكة، والمنطقة الشرقية المعروفة تاريخياً بـ(الاحساء) وعاصمتها الدمام، وهي منطقة إنتاج النفط والاحتياطي السعودي كما أنها أكثر المناطق السعودية صلاحية للزراعة، ثم (عسيرة) في الجرب وعاصمتها أبها، والمنطقة الشمالية وأهمُّ مدنها تبوك[٨] وتعتبر النخيل من المزروعات الرئيسية في الشمال وفي وسط الجزيرة، وتأتي الحبوب ـ الشعير والذخن والقمح والهرطمان ـ في المرتبة الثانية بعد التمور.

---

(٤) د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية، م. س. ذ. ص ١٢١.

(٥) لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأمريكي، بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية، سلسلة دراسات استراتيجية، دراسة رقم (٢٩) بيروت ـ ١٩٨١ ص ٣٥، وكذلك د. أميل نخلة، أمريكا والسعودية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، دار الكلمة للنشر ـ بيروت الطبعة / ١ ١٩٨٠، ص ١٩.

(٦) فاسيليف، نفس المصدر، ص ٢٣.

(٧) د. محمد هشام خواجكية، تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة المستقبل العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية، (٩٢) اكتوبر ١٩٨٦، ص ١٠٩.

(٨) Hasan Haddad s. and Basheer Nijme K. The Arab world, a hand book Chicago - Monarh printing 1980 Second - edition, p. 146.

وكذلك د. أميل نخلة، م. س. ذ ص ١٩ ـ ٢٢.

(١ ـ ٢ ـ ٢) الواقع السكاني

يبلغ تعداد السكان حوالي (١٢٠ , ١٠) مليون نسمة بضمنهم (٥ , ١) مليون من العمالة الأجنبية. إستناداً إلى المصادر الرسمية العام ١٩٨٠ (CIA: The World Fact Boak 1981)، فبالرغم من استقرار النظام السياسي في المملكة، فإن هناك عوامل جغرافية واجتماعية ودينية حالت دون تعداد السكان حتى عام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، حين جرت أول تجربة لتعداد السكان من قبل دائرة الاحصاء المركزية السعودية إلا أن النتائج كانت مخيّبة للآمال، حيث سجل إجمالي سكان المملكة بـ(٣ , ٣) مليون نسمة، وبنسبة كبيرة من البدو الرحل إذ بقيت النتائج سرية ولم تنشر[١]. وفي عام ١٩٧٣ أجرت المملكة تعدادها الثاني ونشرت نتائج هذا التعداد في أواخر عام ١٩٧٥ إذ بلغ عدد السكان (٦٤٢ , ٠١٢ , ٧) مليون نسمة[٢].

واستناداً إلى الدراسة الميدانية التي قام بها الاقتصاديان البريطانيان من جامعة (درهام، جي. أس. بيركس وسي. أي. سنكلير) فقد كانت تقديراتهما للسكان (٨ , ٥) مليون نسمة بضمنهم (٥ , ١) مليون عمالة أجنبية بضمنها نصف مليون يمني[٣].

وفي عام ١٩٧٣ قدّرت الأمم المتحدة عدد سكان السعودية بـ(٩) ملايين نسمة، كما أجرت في عام ١٩٧٤ إحصاءً آخراً قدّرت فيه سكان المملكة بـ(١ , ٧) ملايين وهو الرقم الذي تعتمده الدولة[٤]. وقدّر البنك الدولي سكان السعودية بـ(٤ , ١٠) ملايين نسمة عام ١٩٨٣، ويُتوقّع أن يصل العدد إلى (٥ , ١٨) ملايين عام ٢٠٠٠م[٥].

وقدّر مصدر آخر سكان السعودية عام ١٩٨٥ بـ(١٢) ملايين نسمة[٦].

أما إحصائية مجلة (The Military Balance) الصادرة عن معهد الدراسات

---

(١) David Holden, Richard Jahms, o p . cit - p. 256.

(٢) Ibid op. cit, p. 393

(٣) Ibid op. cit, lok cit

(٤) د. عبد الله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص٤٢.

(٥) World Bank, Washington, 1980.

مجلة شؤون عربية، جامعة الدولة العربية، تونس (٤٩) آذار ١٩٨٧ ص ١٩١.

(٦) التقرير الاستراتيجي العربي ـ ١٩٨٥ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية ـ القاهرة ١٩٨٦ ص ١١٤.

الاستراتيجية في لندن لعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ فقد قدّرت سكان السعودية بـ(٨) ملايين[*] نسمة[٧]. ولا شك أن أهمية وقوة المملكة ومكانتها الدولية لا تعود إلى عدد سكانها فحسب بل إلى مساحة أراضيها ورقعتها الجغرافية التي تغطي مخزوناً نفطياً عظيماً.

ومهما يكن من أمر ــ يبدو أن نمو السكان في السعودية أخذ في التزايد السريع وبمعدلات مرتفعة، وخصوصاً في السبعينات، تبعاً لتزايد ارتفاع المعيشة والعناية الصحية[**] وانخفاض معدل الوفيات[٨]. فالسعودية تتمتّع بواحد من أعلى معدلات المواليد في الوطن العربي (٥٪) وبمعدل وفيات يقل بسرعة (٢٪)[٩] وقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان من ١٩٧١ ـ ١٩٨٣، (٣,٧٪) (أنظر الجدول رقم (١) ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً إذا ما قورن بمعدلات النمو في البلدان الصناعية الرئيسية[١٠].

وبالنظر لاتساع مساحة السعودية وقلة عدد السكان فقد بلغت الكثافة السكانية (٤,٥ نسمة/ كم٢) عام ١٩٧٦[١١] و(٥ نسمة/ كم٢) عام ١٩٨٣[١٢].

ويشير التوزيع العمري للسكان لعام ١٩٨٢ إلى أن ٤٧٪ من السكان دون سن الـ(١٥) سنة و١١٪ فوق سن الـ(٥٠) سنة، أما السكان النشيطون اقتصادياً فتبلغ نسبتهم ٤٣٪ وهذا يعني أن التوزيع العمري يميل نحو الأعمار الصغرى «وهذا يفسّر باعتقادنا حاجة السعودية إلى العمالة الأجنبية» وتشكّل النساء أقل من نصف

(*) أنظر مدى التناقض في تقدير المصادر المذكورة لسكان السعودية.

(٧) The Military Balance, London, Op. Cit, P. 89.

(**) ويذهب أحد المهتمين بأن هذا المعدل المرتفع لنمو السكان يعزي بشكل رئيسي إلى هجرة العمالة الأجنبية التي اعتمدت عليها السعودية في نموها الاقتصادي السريع أنظر: د. محمد هشام خواجكة، م. س. ذ، ص ١١٠.

(٨) د. أحمد عبد الرحمن الشامخ، م. س. ذ. ص ٩٦.

(٩) د. سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد (دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية) مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ الطبعة / ١ ١٩٨٢ ص ١٦١.

(١٠) د. محمد هشام خواجكه، م. س. ص ١١٠.

(١١) نفس المصدر ص ١١٠.

(١٢) نقلاً عن شؤون عربية ص ٩٣ World Bank 1984

عدد السكـان بقليل (٤ , ٤٩٪)[١٣] كما أن دور المرأة لا يـزال محدوداً نظـراً للتقـاليـد والأعراف السعوديـة المحافظة التي جعلت من مشاركتهـا في المهن والوظائف محدودة تقتصر على التعليم في مدارس البنات والخدمة الاجتماعية في الأوساط النسائية .

أمـا في مجال التعليم . . . فمقارنـةً بنسبـة الأمية في أوائل الستينـات التي كـانت (٩٠) بالمائة ، من تعـداد السكان ، فقـد انخفضت هذه النسبـة في السنوات التـالية بفضل ازدياد عدد المدارس وزياد التخصيصات المالية للتعليم بنسبة (٢٤) بالمائة عما كانت عليه في الستينات . إلا أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة إذ تصل إلى (٥٠٪) من مجموع السكان عـام ١٩٨٢ . . . ففي سنة ١٩٦٠ ـــ ١٩٦١ كانت التخصيصـات التعليميـة ٨ , ١٦٨ مليــون ريـال سعـودي (٤٥ مليــون دولار) بينما وصل الاجمالي المخصص للتعليم عـام ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٥ إلى (٩ , ٥٢٣) مليــون ريـال سعــودي (٩ , ٣٦١ مليون دولار)[١٤]. وقد بلغ عدد المدارس الابتدائيـة في البلاد خلال السنة الدراسية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، (٢٤١٤) مدرسة . إذ زاد عددها إلى٤٤١٣ في بداية عام ١٩٨٤ ـــ ١٩٨٥ وفي أواخـر السبعينـات بلغ عدد الطـلاب في المدارس والمعـاهـد المتوسطـة قرابـة مليون شخص ويضمنهم ربـع مليون فتاة . كما وبلـغ عدد المدارس المتوسطة للسنة الدراسية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، (١٣٢٣) مدرسة .

أما عـدد المدارس الثانوية خـلال نفس السنة فبلغ ٤٦٢ مدرسـة كما وازداد عدد الطلاب المسجلين خـلال عام ١٩٨٣ من ٤٠٠ ألف طالـب إلى ٨ , ١ مليـون طالب كما وارتفع عـدد الطالبـات المسجـلات بنفس الفترة من ٢٠٠ ألف طالبـة الى ٧٠٠ ألف طالبة خلال تلك الفترة[١٥].

وهناك ، في الوقت الحاضر ، سبع جامعات في المملكة ، كما وصل عدد الوحدات التعليميـة إلى حـوالى سبع عشرة ألف وحـدة ، يتلقى التعليم فيهـا أكثـر من مليـوني طالـب وطـالبة كما وبلغ عـدد طلبة معـاهد ومـراكز التـدريب الفنية أكثـر من ستة

(١٣) د . محمد هشام خواجكيه ، م . س ص ١١٠ .

(١٤) David Holden Rechard Johns, op cit P. 259

(١٥) فاسيليف ، نفس المصدر ، ص ٥٢٩ .

Dr. Nasser Ibrahim Rashid, DR. E. Ibrahim Shaheen, King Fahd and Saudi Arabia, Great Evolution USA, 1988 PP. 88 - 89

وعشرين ألف متدرب[١٦].

وقُدِّر عدد القوى العاملة في السعودية بنحو (٦, ٢) مليون نسمة عام ١٩٨٠، أي حوالي ٣٠٪ من عدد السكان، أما نسبة العمالة الأجنبية إلى المجموع العام فكانت تقدر في أواسط السبعينات بـ ٤٣ بالمائة، فقدِّرت بـ ٤٧٪ عام ١٩٨٢ أي نحو (٥, ١) مليون عامل. ويعتبر قطاع البناء من أكبر القطاعات التي تجتذب العمالة الأجنبية حيث وظفت حوالي ٢٤٠ ألف عام ١٩٧٥ و٨٥ بالمائة منهم أجانب. إن الرغبة في التوسع الاقتصادي السريع قد أحدثت طلباً عالياً على العمالة لم يكن من المستطاع تأمينها من مصادر محلية[١].

ولا شكّ أن مُعظم العاملين من غير السعوديين يفِدون إلى المملكة من الأقطار العربية المجاورة، ولا سيما، اليمن ومصر والأردن ومن الفلسطينيين، ثم من الآسيويين والأوروبيين والأمريكيين، حيث أن أكثر من ٣٠ ألف أمريكي من العمال والفنيين والخبراء يعملون الآن في المملكة[٢].

هذا وتتوزع العمالة السعودية في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كما يلي:

الزراعة ٦١٪، الصناعة ١٤٪، الخدمات ٢٥٪[٣].

أما التوزيع الجغرافي للسكان في السعودية، فإنه يختلف اختلافاً بيناً بين أجزاء البلاد تبعاً للتوزيع الجغرافي لمصادر الثروة الطبيعية وبخاصة المياه وعوامل الجذب الأخرى التي تتحكم في توزيع سكان المدن ـ كوجود مناطق صناعة النفط وموانىء تصديره، كما في المنطقة الشرقية (أنظر الجدول رقم ـ ٢ ـ في الملحق) وكذلك يختلف توزيع السكان الرُحّل من منطقة إلى أخرى، فالأجزاء الشمالية والوسطى، تضم القسم الأكبر منهم، ويقل وجودهم في الأجزاء الجنوبية والمناطق الساحلية وهناك اتجاه نحو هجرة البدو الرُّحل إلى المدن، وهذا الاتجاه تشجعه الدولة، أما الهجرة من

(١٦) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٥/ ٩/ ١٩٩١.

(١) د. أيمن الياسيني، نفس المصدر، ص ١٧٦.

(٢) د. أحمد عبد الرحمن الشامخ، م. س، ص ٩٦.

(٣) World Bank Development Report, Washington, D. C. 1982.

ومجلة شؤون عربية، م. س، ص ١٩٥.

الريف إلى المدن، فتمثل عملية مستمرة في العربية السعودية[٤].

أما بالنسبة للتكوين العرقي والعقائدي (الديني)، فإنه يتميّز بدرجة عالية من التجانس «حيث يشكّل العرب المسلمون غالبية سكان العربية السعودية»[٥] إذ يقدّر عدد الطائفة الشيعية بنحو (٣٠٠ ــ ٣٥٠) ألف نسمة في المنطقة الشرقية من المملكة[٦].

(٢ ـ ١ ـ ٣) تقييم الوضع الجغرافي والسكان وانعكاساته

إن تقييم الوضع الجغرافي والسكاني، وبيان انعكاساته على السياسة الخارجية السعودية، يستدعي الكشف عن مكامن الضعف وتحديد عوامل القوة الوطنية، ومدى تأثير ذلك في الدور الاقليمي والدولي الذي تضطلع به العربية السعودية. فبينما يعتبر موقع السعودية الجغرافي أحد عوامل قوتها، فإن مساحتها الشاسعة تشكّل عامل قوة وضعف في نفس الوقت ـ لعدم تناسب المساحة مع عدد السكان من ناحية وقلة الموارد الطبيعية (عدا النفط) وافتقارها إلى الموارد المائية وقلة الأراضي الزراعية من ناحية أخرى[١]. ومن دراستنا للوضع الجغرافي والسكاني يمكن استنتاج ما يلي:

١ ـ إن مساحة السعودية الشاسعة، بقدر ما توفرها من إمكانيات، فإنها تمثّل نقطة ضعف في مجال السيطرة الأمنية على حدودها البرية والبحرية والجوية، لكونها خالية من الموانع الطبيعية والعقد التعبوية للدفاع عدا طبيعة الصحراء القاسية، مما خلق لديها حساسية مفرطة، إزاء قضية الأمن والدفاع، وخاصة لقربها من الحدود الجنوبية للكيان الصهيوني. فسعة المساحة الجغرافية دفعت بالسعودية إلى إبرام

(٤) د. الشامخ، م. س، ص ٨٨ ـ ٩٥، كذلك د. أميل نخلة، م. س. ذ، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٥) د. أميل نخلة، م. س، ص ٢١

(٦) د. أيمن الياسيني، نفس المصدر، ص ٥٠٠.

وانظر:

William B. Quandt, Saudi Arabia in the 1980, Foreign policy, Secutity and Oil, The Brooking mnstitution, Washington - 1989. pp. 36 - 34

ويذهب مصدر آخر إلى أن عددهم يصل إلى (٤٤٠) ألف نسمة، وتشكل نسبتهم إلى مجموع السكان ٨٪، أنظر: جيمس. أ. بيل، الإسلام الناهض في الخليج (الفارسي)، ترجمة مركز البحوث والمعلومات/ بغداد، ص ٢٣

(١) د. غسان سلامة، م. س. ز، ص ١٥٥

العديـد من اتفاقات الحدود مع الـدول المجاورة من ناحيـة . . . والتخطيط للإعتماد على قوة بحرية، وجـوية، ضاربة يكون في مقدورهـا التغلّب على مشكلة المسافات الطويلة التي تفصل بين مدنها وسواحلها وحدودها من ناحية أخرى. مما حتّم عليها إدامة ودعم ترساناتها العسكرية دوماً بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، وأن تصبح سياستها الخارجية تجاه هذه الدول مرتبطة إلى حد كبير بما يحقّق أهدافها الأمنية والسياسية[٢].

٢ ـ إن اشتراك السعودية بحدودها مع العديد من الدول العـربية وقربها من دول عربية وأخرى غير عربية، وخصـوصاً جوارها الاقليمي مع ايران على الطرف الشرقي للخليج وقـربها من إسرائيـل على الطـرف الغـربي، فضـلاً عن مـوقعهـا الجغـرافي الاستراتيجي، يتطلّب منها وضع خطوط عريضة لسيـاسة خارجية تتلاءم مع ظروف المنطقة بما يخدم الحفاظ على وضعها الراهن والقيـام بما يحقق لها دور الدولة الاقليمية الكبيرة.

الأمر الذي يُلقي على المملكة أعباءً ومسؤوليـاتٍ خاصة، مثلما يُضفي عليها ميزة استراتيجية هامـة، وهذين الأمرين (الميزة الاستراتيجية والأعباء السيـاسية الاقليمية) يمكن مـلاحظتهما في عـدة اعتبارات تمثل محددات للسيـاسـة الخارجيـة السعوديـة وهي[٣]:

أ ـ الاهتمام بما يجري في منطقة الخليج العربي، على أساس أنها تمثل المجال الحيوي جغرافيـاً وسياسياً للسعوديـة، وهذا الاهتمام عبّر عن نفسه في قضايـا تحقيق استقرار النظم الخليجية وتسوية الحدود وأمن الخليج.

ب ــ اتّباع سيـاسة خـارجية، تقـوم على مفهـوم التوازن، وعـدم إثارة المطـالب التاريخية، وقد وضح هذا الجانب في سياسة المملكة تجاه إيران الشاه الذي كان يلمح إلى حق إيران في ملكية بعض الجزر العربية في الخليج، وكذلك ظهور الخلاف الذي يفرضـه التنافس بين الطرفين حول قضيـة أمن الخليج، واستمرار هذا التنـافس بعد سقوط الشـاه من خلال الموقف السعـودي المساند للعـراق خلال الحرب العـراقية ـ الإيرانية. والـواقع، أن هذا الموقف ليس إلاّ امتداداً لسيـاسة سعـودية تهدف إلى عدم

(٢) د. عبد الله سعود القباع، م. س، ص ٣٠ ـ ٣٣.
(٣) حسن أبو طالب ز. م. س، ص ٣٨ ـ ٤٠.

تمكين إيـران في النظام السـيـاسي الحالي لأن تصبح القـوة المسيطرة فعليـاً على الخليج سياسياً وعسكرياً.

جـــ ـ الاهتمام بـالتطـورات الحاصلـة في البحر الأحمر، ولا سيما مـن زاوية مـدى تغلغل النفوذ الاسرائيلي في أي من الدول الأفريقية المطلة على شواطئه(*).

د ـ الحرص على عدم تواجد قوى دولية، غير منتمية إلى دول الجزيرة العربية في أي من دولها، ولا سيما إذا كانت هذه القوى غير صديقـة للسعودية ولا تخدم أهدافها، وهـذا يتضح من خــلال مـواقف السعـوديـة إزاء كل من: الــوجـود البريطـاني في الخمسينات والستينات، الوجـود العسكري المصري في اليمن الشمالي بعد ثورة اليمن عام ١٩٦٢، والوجود الايراني في إقليم ظفار في سلطنة عُمان بداية السبعينات.

هـ ـ إن التصاق حدودها الشمالية مع (العراق والأردن)، إضافة إلى عوامل أخرى ذات أبعاد قـومية ودينيـة، قادت السعوديـة إلى الاهتمام بالصراع العـربي ـ الإسرائيلي وتطوراته، إلى الحد الذي أصبحت فيه أحـد الأطراف المباشرة في إدارته على الرغم من أنها جغرافياً لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع الكيان الصهيوني.

والخلاصة التي تظهـرها هذه الاعتبـارات الخمسة هي، اتسـاع الرقعة الجغـرافية للمملكة، قد أدى إلى إثارة جملة من القضايا والاهتمامات التي تعبّر جميعها عن مدى علاقة هذه الـرقعة الجغرافية المتسعة بقضية أمن واستقـرار النظام السعودي، والذي صار مُـوجّهاً أسـاساً لتحـركات السيـاسة الخارجيـة السعوديـة في إطارهـا الاقليمي والدولي على السواء.

٣ ـ إن قلّـة الأراضي المزروعة وقلـة الموارد المائية، كـانت إحدى عـوامل الضعف للدولة السعـودية، إذ أدى ذلك إلى خلق مشكلة عدم الاكتفاء الغـذائي وبالتالي إلى تبعية غذائية[٤] في السنوات الماضية.

(*) أصبحت للبحـر الأحمر أهمية كبيرة للمـلاحة المدنية والعسكـرية بعـد إعادة فتح القنـاة السـويـس عام ١٩٧٥، كونـه يربط البحر المتوسط بـالمحيط الهندي هذا من نـاحية، ومن ناحية أخـرى فإن المصالح السعودية قد تزايدت فيه بعد قيام خط أنابيب لنقل البترول من (حقول أبقيق) إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر والذي يبلـغ طوله (١٢٠٠) كـم، بهدف تقليل اعتماد السعوديـة في تصدير نفطهـا على الخليج العربي.

(٤) د. غسـان سلامة، م. س، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

وقد ساهم هذا الوضع، في عملية التقارب بين السعودية والدُّول الغربية التي تزوّدها بالمنتجات الغذائية، لعدم قدرة بلدان المنطقة على تلبية احتياجاتها حيث كان اعتمادها في تأمين ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت صادرات الأخيرة من الموارد الغذائية للسعودية في عام ١٩٧٨ فقط ما مقداره، (٣٠٠) مليون دولار. وقد شكّل هذا الاختلال عامل ضعف مارسته بعض الدول الغربية على السعودية، حيث ذهبت إلى حد التفكير جدياً في الافادة منه بالرد على الحظر النفطي الذي بادرت السعودية بتنفيذه في حرب أكتوبر عام (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)، ولا سيما الولايات المتحدة التي استخدمت هذا التهديد علناً على لسان كبار مسؤوليها من أجل الضغط على السعودية[٥].

ولذلك تسعى السعودية إلى تطوير مصادر الثروة الغذائية، فقد بلغ إجمالي كلفة المشاريع الزراعية حسب خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) (٣) مليارات دولار أي بمعدل ١٪ من إجمالي كلفة الخطة، وفي خطة ٨٥ ـ ١٩٩٠ خصّصت ٨ مليارات دولار لأغراض التنمية الزراعية[٦]. وفي هذا المجال بذلت المملكة في السنوات الأخيرة جهود كبيرة لتنمية القطاع الزراعي لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في الموارد الغذائية، ففي غضون ذلك استطاعت السعودية أن تحصل على جائزة المنظمة العالمية للأغذية (FAO) لنجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح، ثم قيامها بتصديره إلى الخارج. وقد تحقق هذا التحوّل الكبير، في القطاع الزراعي، من خلال الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة، واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والعمل على تطوير واستغلال الرقعة الزراعية ومصادر المياه الجوفية في زيادة الانتاج الزراعي، وخصوصاً في مجال تحسين زراعة الحبوب كمحصول زراعي أساسي في المملكة[٧].

٤ ـ أما الواقع السكاني، فإن انعكاساته السياسية على السعودية تبرز في أمرين مهمين هما:

---

(٥) ومن بين هؤلاء، الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) ووزير الخارجية (هنري كيسنجر) في خطاب ألقاه في الأول من كانون ثان ١٩٧٤، د. غسان سلامة، م. س، ص ١٣٧.

(٦) إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية، مجلس التعاون الخليجي، المجموعة التاسعة، مايس ١٩٨١، ص ١٦١.

(٧) د. عبد الله سعود القباع، م. س. ذ، ص ٣٣.

(١) إن العجز القائم في القوى العاملة الوطنية، الذي يعود إلى قلة عدد السكان من جهة، وندرة المهارات البشرية في مواجهة احتياجات التصنيع والتطور التكنولوجي، ورفض الكثير من السعوديين العمل في القطاع الخدمي من جهة أخرى، قد ساعد على اجتذاب أعداد هائلة من الأيدي العاملة الأجنبية للمساهمة في مشاريع التنمية والخدمات منذ أوائل السبعينات. ولما لهذه الظاهرة من تأثير في النظام الاجتماعي السعودي بما ينطوي عليه هذا النظام من قيم وتقاليد، وجدت السعودية نفسها في مواجهة خيار صعب، بين أن تسلّم بتدفق العمالة الأجنبية لتنفيذ مشاريعها الطموحة وبين العمل على الحد منها، ضماناً لحماية نظامها الاجتماعي.

ولمواجهة هذا الوضع، تحاول السعودية أن تبني لنفسها قاعدة من الأيدي العاملة الوطنية المدرَّبة، لكي تساهم بدور مهم في تنفيذ هذه المشروعات من خلال التعليم والتدريب على أساليب التكنولوجيا الحديثة.

غير أن التنافس في الحاجة إلى الأيدي العاملة بين (القطاع الاقتصادي) من جهة، و(القطاع العسكري) من جهة أخرى سيؤدي إلى الاستمرار في حاجتها إلى العمالة الأجنبية في المستقبل المنظور في الأقل.

(١ ـ ٢) القدرات الاقتصادية والعسكرية

لعب العامل الاقتصادي والمالي دوراً كبيراً في السياسة الخارجية السعودية وخاصة مع الولايات المتحدة إذ حددت هذه العوامل توجهات النظام ودوره في السياسة الدولية وخاصة على الصعيد النفطي في منظمة «الأوبك».

وتعتمد الدول كثيراً على قدرتها العسكرية، لحماية أراضيها ولتحقيق أهدافها في الحروب من جهة، واستخدامها كوسيلة تهديد تلجأ إليها الدولة للمحافظة على مصالحها وهيبتها وسمعتها الدولية في أوقات السلم، من خلال إيقاع التأثير النفسي في غيرها، من جهة أخرى[١].

(١ ـ ٢ ـ ١) القدرات الاقتصادية السعودية

لا يختلف اثنان في أن المتغيّر الاقتصادي هو من أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة

---

(١) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات) ـ الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧١، ص ١٣٧.

الخارجيـة السعوديـة، ذلك لأنـه سـاهم بشكل فـاعل في زيـادة أهميتها الاقليميـة والدولية، لا سيما بعد عام ١٩٧٣.

وإذا ما حاولنا معرفة انعكاسـات الوضع الاقتصادي للدولة السعودية، فإن أول مـا يظهـر أمامنـا هـو العـلاقة بين تطـور صنـاعـة النفط وعوائده وعمل السيـاسـة الخارجية.

تميّز النشـاط الاقتصادي في السعودية قبل البـدء بإنتاج النفط وتصديـره باعتماده على الـزراعـة المحـدودة والـرَّعي إضـافـةً إلى عـوائد الحج السنـويـة. ومنـذ مطلع الخمسينات بـدأ إنتاج النفط يهيمن بصورة متـزايدة على الاقتصاد السعـودي كقطاع رئيسي مساهم في الانتـاج القومي والمحـدد الرئيسي الـوحيد للنشـاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى[٢].

فما عـدا العوائد النفطيـة الكبيرة التي يوفـرهـا النفط للسعوديـة، فإن اقتصادهـا يشترك مع اقتصـاديات الـدول الناميـة بجملـة من الخصائص أهمهـا: إنه اقتصـاد أحادي الجانب، ضـآلة مساهمة القطاع الصنـاعي في الناتج القومي، حداثـة تجربة التخطيط، الاعتماد الكبير على العـالم الخارجي في مجال التجـارة الخارجيـة (الاستيراد والتصدير) وفي مجال التكنولوجيا.

(١ ـ ٢ ـ ١) سيطرة القطاع النفطي

يتّسم الاقتصـاد السعودي بأنـه اقتصـاد أحادي الجانب، بـاعتمادِهِ على واردات النفط الذي يعتبر أساس اقتصاد البلاد والنواة الصنـاعية المتطورة فيها، إذ يزوّدها بما يزيد على أكثر من ٩٠٪ من مجمـوع الدخل القومي[٣] وقد بلغت عـوائد النفط لعام

---

(٢) بدأ إنتـاج النفط منذ عام ١٩٣٨ على أسس تجاريـة، إلا أن سنوات الحرب العالمية الثـانية عملت على إبقاء الإنتـاج متدنيـاً نسبياً، ثم بـدأ الإنتاج على نطـاق واسع عام ١٩٤٥. وبحلـول عام ١٩٥٠ زاد الإنتاج ليتجـاوز نصف مليون برميل يوميـاً، وبلغ مليون برميل عام ١٩٥٨ وتخطى (٢) مليـون برميل عام ١٩٦٥ وتجاوز (٤) ملايين عام ١٩٧١، وهكذا إلى أن وصل ٨,٥ مليون نهاية ١٩٧٤، ثم رفعت السعودية إنتاجها إلى ٩,٥ مليون عام ١٩٧٩ ثم إلى ١٠,٥ مليون عام ١٩٨١، وقد كان ذلك تعويضاً عن نقص النفط في السـوق العالميـة الناجم عن أحـداث إيران في الحالـة الأولى وعن الحرب العراقيـة ـ الإيرانيـة في الحالة الثـانية، وقد بـدأ إنتاج النفط بـالهبوط إلى أن وصل ٤,٥ مليـون عام ١٩٨٦ بسبب التخمة النفطية في السوق العالمية.

(٣) أميل نخلة، أمريكا والسعودية، م. س. ذ، ص ٢٣.

١٩٨٤ أكثر من ٤٧ بليون دولار[٤] إلا أن أعلى مُستوى وصلت إليه عوائد النفط كان في عـام ١٩٨١ ، حيث بلغت أكثـر مـن (١١٢) بليـون دولار، والجدول رقم ـ ٣ ـ يـوضح نسبـة النفط ، إلى مكـوّنـات الدَّخل القـومي السعـودي الأخـرى لعـدد من السنين . ويمكن تقسيم مـراحل تطور الاقتصـاد السعودي إستنـاداً إلى الاقتصادي السوفيـاتي اوزولينغ ، إلى أربعـة مراحل : مـرحلة الانتشـاء بالثـروة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦ والمرحلـة الانتقاليـة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣ والتي شهـدت فترة إنعـاش الاقتصاد الـوطني وفرض الرقـابة على العمليات النقديـة وتحديد الاستيراد وموازنة النفقـات والايرادات ومرحلـة إقطاع الدولـة الرأسمالي ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ والمرحلة الـرابعة ، هي مرحلـة بدء الخطط الخمسية[٥] .

وكانت عوائد النفط السعودية ، قد ازدادت خلال الفترة من عام ١٩٣٨ إلى أوائل الثمانينـات من نصف مليـون دولار إلى أكثـر من ١٠٠ بليـون دولار، وكـانت هـذه العوائد تشكّل أكثر من أربعة أخماس إيرادات الدولة .

ففي مجال القطـاع الصناعي ، تـواجه خطط التصنيع السعـودية مشـاكل ماديـة واجتماعية منها[٦] :

أ ـ سعـة مساحـة المملكة وضـآلة سكـانها وانتشارهم في رقعـة واسعة ، فضـلاً عن ضعف البنية التحتية للاقتصاد السعودي .

ب ـ نقص بعض المواد الأولية الضرورية للقيام بالتصنيع ، باستثناء النفط .

جـ ـ نقص الأيدي العاملة الوطنية وندرة الكفاءات التنظيمية والادارية .

د ـ ضيق نطاق السوق .

هـ ـ التسـارع الحادّ في البنـية الاقتصـادية والاجتماعية ، للمجتمع السعـودي ، بعد عـام ١٩٧٣ ، بسبب ازديـاد عـوائد النفـط عـدة أضعـاف واختـلاف التطـور الاجتماعي للمناطق الجغرافية في المملكة .

لقد كـان الانتاج الوطني حتى بـداية الستينـات يقتصر على الصناعات البـدائية

---

(٤) مجموعـة باحثين ، عـرب بلا نفط ، نظـرة مستقبلية في أثار هبـوط العوائد النفطيـة ، مؤسسـة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ الطبعة/ ١ ١٩٨٦ ص ٢٨٢ .

(٥) فاسيليف ، نفس المصدر، ص ٥٢١ ـ ٥٢٢ .

(٦) د . محمد علي رضـا الجاسم ، دراسات في الاقتصاد السعودي ، معهـد البحوث والدراسات العـربية ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ .

والحرفية واليـدوية. وفي عام ١٩٦١ تم تشكيل الهيئـة العليا للتّخطيط، التي كُلّفت بوضع سياسـة التنمية الاقتصادية بالاشتراك مع الوزارات والمصـالح الأخرى ولغرض متابعة تنفيذ المشاريع الاقتصادية، صـدر مرسوم ملكي في أيار (مايو) ١٩٦٢ بحماية الصنـاعة الـوطنية ألغيت بمـوجبه الـرسوم الجمـركية المفـروضة على استيراد المكـائن والمعـدات وقطع الغيار وبعض المواد الخام والمواد نصف المصنّعـة. وبادرت منظمـة التخطيط المركـزيـة التي تأسسـت عـام ١٩٦٥، إلىٰ وضع تـوصيـات بهدف تنـويع الاقتصاد وتهيئة أول خطة خمسية سعودية.

وقد بلغت ميزانيـة الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٧٠ مبلغ ٩ بليـون دولار والثانية ١٤٢ بليون دولار والثـالثة التي بدأت عـام ١٩٨٠ تبلغ ٢٤٠ بليون[٧]. ولكي تقلّل من اعتمادها على الخارج، بدأت المملكة بتشجيع بعض الصناعات الوطنية كالحديد والصلب ومشتقات النفط الكيماوية والبتروكيمياويـة، حيث تعتبر صناعة مشتقات النفط أهم نشاط صناعي يهيمن على اقتصاديـاتها بفضل توفر رأس المال المستثمر في هذه الصنـاعات من جهة، وتوفـر الغاز الطبيعي الذي يمثل المادة الأولية الأسـاسية لهذه الصناعة من جهة أخرى[٨].

وبذلك، فقد وصلت عـوائد المملكة من الصناعات البتروكيمياويـة خلال عام ١٩٨٥، أكثـر من مليـار دولار، كما بلغ عـدد المصانـع الوطنيـة (٢٠٠٠) مصنعـاً وشكّلت مبيعـاتها الاجمالية أكثـر من (١٠) مليار دولار. وبتـوجيه من الملك فهـد، قامت وزارة الدفاع والطيران السعودية بتبني مشروع ضخم للتوازن الاقتصادي لاقامة صناعـات ذات تقنية عـالية لتسـاهم مع برامج المملكـة الأخـ ى في إقـامة قـاعدة، صناعية تخدم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره[٩].

ومع ذلك، فإن نصيب الصنـاعة التحـويلية في النـاتج القومي الاجمالي، مـا زال منخفضاً، على الرغم من ارتفاع معدل النمو السنوي لناتج هذه الصناعة والذي بلغ (٢٧٪) خـلال الفترة من ١٩٧١ ــ ١٩٨٣ (أنظر الجدول رقـم ـ ٤ ــ) ممـا يعني أن السعودية ما زال أمامهـا طريق طويل لكي تتمكّن من تصحيح الاختلالات الهيكلية

---

(٧) فاسيليف، نفس المصدر، ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨.

(٨) السعودية عملاق مالي ونفطي، مجلة البترول والغاز العربي، باريس (٤) نيسان ١٩٨٣، ص ٤٨.

(٩) انظر بالتفصيل: د. عبد الله سعود البقاع، م. س. ذ، ص ٣٤ ـ ٣٠.

التي تسود اقتصادها، والمتمثلة في أهمية قطاع النفط والغاز وضآلة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج القومي الاجمالي[١٠].

(١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٣) حداثة تجربة التخطيط

تعتبر الستينات الحقبة التي جرى فيها وضع العناصر الجديّة الأولى لبناء إقتصادي سليم في المملكة العربية السعودية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إدراك الملك الراحل فيصل بجدوى التحديث الاقتصادي وتوفر أدواته: الموارد النفطية التي وصفها بأنها وضعت السعودية على طريق التحوُّل إلى دولة عصرية منذ عام ١٩٦٥، حيث تمت في عهده قفزات كبيرة في العديد من القطاعات الاقتصادية[١١].

وعلى أية حال، فإن السعودية، دخلت عالم التخطيط منذ عام ١٩٧٠، وأنجزت ثلاث خطط للتنمية إلى الآن، وباشرت بالخطة الرابعة والخامسة، تمتد الأولى من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ والثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ والثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥.

وإن تجربة السعودية في التنمية ذات خصائص تميّزها عن تلك التي تعرفها معظم الدول النامية، على الرغم من اشتراك الاقتصاد السعودي بالعديد من الخصائص معها. حيث تشكّل التنمية نقطة ارتكاز في تحول السعودية من مرحلة الاعتماد على النفط إلى مرحلة الاقتصاد المتوازن.

والحقيقة أن العوائد النفطية الكبيرة، هي التي أتاحت للدولة السعودية فرصة القيام بالتخطيط[١٢] فقد ارتفعت العوائد النفطية خلال الفترة الخمسية الأولى عشرة أضعاف، من أقل من دولار واحد للبرميل الواحد إلى ١٠ دولار تقريباً كما وزاد حجم الانتاج بنسبة ١٣٠ بالمائة، وبلغت قيمة هذه العوائد (١١,٣٠٠) مليون خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ بعد أن كانت قيمة هذه العوائد (٤,٩٠٠) مليون دولار.

وتهدف خطط التنمية السعودية عموماً، إلى معالجة الظواهر التي أحدثتها التغيّرات الاجتماعية بعد ظهور النفط وزيادة عوائده من ناحية، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الدولي وزيادة الاعتماد على الذات من ناحية أخرى

---

(١٠) د. محمد هشام خواجكية، م. س، ص ١١٢.

(١١) مجلة كل العرب ـ باريس ـ ع (٣٠٣) في ١٣/٦/١٩٨٨.

(١٢) Jean Paul cleron, Saudi Arabia 2000, London Helm 1978, P. 34.

(أنظر الجدول رقم ـ٥ـ) .

«ولذلك، فقد ركّزت جميع خطط التنمية الخمس، على تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين ٨٪ ـــ ١٢٪، تنويع الهيكل الاقتصادي للانتاج لتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق الموازنة بين مصادر الدخل القومي، وأهم من ذلك هو التركيز على تنمية وتطوير الموارد البشرية كماً ونوعاً، لتقليل نسبة العمالة الأجنبية مقابل العمالة السعودية»[١٣].

(١ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢) الترابط بين الاقتصاد السعودي والاقتصاد الغربي

يتَّصف الاقتصاد السعودي بأنه اقتصاد تجاري، فقد أصبح الاعتماد على النفط يخضع لصفة التبعية الاقتصادية للخارج، فالاقتصاد السعودي في كل مقوماته الانتاجية والاستهلاكية يعتمد على اقتصاديات الدول الأخرى، حيث تستورد السعودية كل ما تحتاج إليه من مواد وخدمات وخبرات من العالم وتدفع لقيامها من عائدات النفط[١٤].

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية الخارجية للسعودية تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب الزيادات الكبيرة في ثرواتها وفي أهميتها الاستراتيجية ونتج عن هذا الوضع أن أخذت التجارة الخارجية تؤدي دوراً متزايداً في الاقتصاد السعودي (أنظر جدول رقم ـــ ٦ ـ) حتى بلغت حصتها إلى الناتج القومي الاجمالي نسبة تتراوح بين (٨٨٪) عام ١٩٧١ و(٩٩٪) عام ١٩٨٣ بعد أن كانت تزيد على ١٠٠٪ عام ١٩٨٢، وإذا ما علمنا أن الناتج القومي الاجمالي قد بلغ (٢٢٩٢٠) مليون ريال ووصل إلى (٥٢٤٧١٨) مليون ريال عام ١٩٨٢، إلا أنه انخفض إلى (٤١٥٦٧١) مليون ريال عام ١٩٨٣، ويعزى هذا إلى انخفاض أسعار النفط والكميات المنتجة منه بسبب استمرار الركود الاقتصادي العالمي ولا سيما في الدول الصناعية الرئيسية إلى تخفيض الطلب العالمي على النفط، وقد ترتب على ذلك انخفاض انتاج النفط الخام وتراجع أسعاره، ومن ثم تدهور العائدات النفطية للدول المصدِّرة للنفط وعلى رأسها السعودية .

---

(١٣) انظر: د. محمد هشام خواجكيه، م، س، ص ١٠٧ ـــ ١١٧، وللمزيد من التفاصيل، انظر وقارن مع: د. سعد الدين إبراهيم، م. س. ذ، ص ١٨٧ ـ ١٩٣ .

(١٤) د. محمد علي رضا الجاسم، م. س. ذ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

ويعكس ذلك، مدى ارتباط الاقتصاد السعودي بالاقتصاد الغربي، واعتماده الشديد عليه، كما يعكس حقيقة أساسية أخرى، وهي أنه على الرغم من جهود التنمية والتصنيع التي بذلت في السنوات الأخيرة، فإن نسبة الاعتماد على العالم الخارجي، ما زالت مرتفعة ــ ولا بد من استمرار السعودية على إنفاق تخصيصات كبيرة للاستثمارات الصناعية والزراعية في المستقبل، ليتسنى لها تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي»[١٥].

(١ ـ ٢ ـ ٢) النفط

بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية المعروفة، يشكّل النفط الدعامة الأساسية للدور السعودي الذي يزداد نمواً على الصعيد الدولي[١٦]، وبقدر ما هو مفتاح مستقبل السعودية لتعزيز دورها وكمتغير مهم في صنع السياسة الخارجية، فإنه مقابل ذلك، يشكّل مصدراً ـ للعديد من مشاكلها واهتماماتها الخارجية[١٧]، لكونه أحد المرتكزات الرئيسية للاستراتيجية الدولية ولكونه أداة ضغط مهمة على الولايات المتحدة لتطويع إسرائيل. وكبح جماح ابتزازها لسياسة واشنطن تجاه العرب وقد ظهر ذلك جلية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما تم استخدام النفط كسلاح في المعركة.

(١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١) أهمية النفط للسعودية

يلعب النفط السعودي دوراً مهماً في تعزيز المكانة الدولية للبلاد للأسباب التالية:

١ ـ أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، حيث قُدِّر هذا الاحتياطي في نهاية عام ١٩٨٦ بـ(١٧٠) مليار برميل، أي ما يعادل (٣٤٪) من احتياطي منظمة الأوبك والبالغ (٥٠٣) مليار برميل، ويعادل (٣٠٪) من الاحتياطي العالمي (عدا دول الكوميكون والصين) الذي بلغ نحو (٧٢٤) مليار برميل لنفس السنة، ويعادل أكثر من (٦) أضعاف احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية والبالغ (٢٥) مليار برميل لنفس السنة[١٨].

---

(١٥) انظر، د. محمد هشام خواجكيه، م. س، ص ١١٣ ـ ١١٨.

(١٦) أميل نخلة، س. ذ. ص ٢٣.

(١٧) William b. Quandt, OP. Cit, P. 3

(١٨) David Holden and Richard Johns, O P. cit P. 301.

تقرير الأمين العام السنوي رقم ـ ١٣ ـ منظمة الأوبك الصفاة / الكويت ١٩٨٦، ص ٧٢ ـ ٧٣.

وممـا يؤكـد أهمية النفط أيضـاً، أن نصف الاحتيـاطي السعودي، هـو من النفط الخفيف، الذي يلقى رواجاً واسعاً في الأسواق النفطية[١٩].

٢ ـ إنها أكبر دولة منتجة في منظمة الأوبك، فقـد بلغ إنتاجها نهاية عام ١٩٨٦ ـ (٥,٤) مليار برميل يومياً، أي مـا يعادل (٢٧٪) من إنتاج الأوبك البالغ (١٨,٣) مليار برميل يوميـاً وحوالى ٩٪ من الإنتاج العالمي البالغ (٥٩,٦) مليار بـرميل يومياً لنفس السنة[٢٠].

ويتوقع أن يستمر إنتاج النفط في السعودية حوالى (٥٦) سنة في حالة إنتاج النفط بمعدل (٨,٥) مليون برميل يومياً، وإلى (١٠٠) سنة في معدلات إنتاج أقل[٢١].

وقـد مـر إنتـاج النفط في السعـودية بمـراحل ارتفـاع وانخفـاض بسبب ظـروف ومعطيات داخلية واقليمية ودولية معروفة.

٣ ـ الفـوائض المالية التي وفّرتها العـوائد النفطيـة الكبيرة والتي قُـدِّرت بحـوالى (١٨٠) بليون دولار عـام ١٩٨٢[٢٢] وذلك بسبب الارتفـاع الحاد في أسعـار النفط وخصوصـاً في السنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) إذ بلغت عـائدات النفط عام ١٩٨٠ أكثر من (١٠٢) بليون دولار وفي عـام ١٩٨١ بلغت أكثر من (١١٣) بليون دولار[٢٣].

لقد منحت هـذه الفوائض، العربية السعـودية قدرة على التحرك عـربياً واقليمياً ودولياً، من خـلال المنح والمساعدات المقدمـة للعديد من الدول والمنظمات الـدولية والاقليمية ـ كالـدول العربيـة والإسلاميـة وخصوصـاً الجهات التي تتماثـل معها أو تشـاطرهـا نفس التوجـه. واستخـدم قسم كبير منها في الغـرب على شكل ودائع أو استثمارات، لما لذلك من تأثير في الاقتصاد.

٤ ـ إن الاحتياطي والانتاج الكبير للنفط منحها قـوة سياسية وتفاوضية في منظمة

---

(١٩) فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينات، مركـز دراسات الخليج العربي/ البصرة، السلسلة الخاصة (٦٦) ـ ١٩٨٢، ص ٨٠.

(٢٠) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، م. س، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٢١) خلود خـالد شاكـر، السياسة الخارجية السعـودية تجاه الوطن العـربي، رسالة مـاجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد ١٩٨٧ ص ٢٤.

(٢٢) النشرة الإستراتيجية ـ لندن ـ ع (٦) م (٣) في ٢٢/ ٤/ ١٩٨٢، ص ٨.

(٢٣) النشرة الاستراتيجية ـ لندن ـ ع (١٢ ـ ١٣) م (٦) في ٢٥/ ٧/ ١٩٨٥، ص ١٠.

الأوبك وفي تقرير سياستها النفطية في مجالي الانتاج وتحديد الأسعار، وبالرغم من الخلافات التي نشبت بين السعودية وبعض الأعضاء في مراحل معينة (حول سياسات الأوبيك، خصوصاً في مجال تحديد الأسعار)، فإنها تدرك أن مصالحها الحقيقية تكون مع الأوبك، وإن قوة الأوبك هي أحد مصادر القوة السعودية لمواجهة الدول الغربية المستهلكة والحفاظ على استقرار السوق النفطي.

(١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢) تطور العلاقة مع الأرامكو

إرتبطت المملكة العربية السعودية بالشركات النفطية الأمريكية منذ اكتشاف النفط في الثلاثينات، بعدما تراجعت شركات النفط البريطانية عن شراء الامتياز بسبب الصعوبات المالية اضافة إلى عدم اعتقادها بوجود النفط. إذ بدأت شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ــ سوكال) بعمليات التنقيب شرق المملكة عام ١٩٣٣ بموجب الامتياز الذي منح لها على مساحة قدرها (١,٢٨) مليون كم[٢] ولمدة ٦٦ سنة مقابل قرض يدفع مقدماً يبلغ (٣٠) ألف جنيه استرليني ذهب يليه قرض آخر بعد سنة ونصف يبلغ (٢٠) ألف جنيه استرليني ذهب مع دفع مبلغ الايجار السنوي (٥) آلاف جنيه استرليني ذهب مقدماً أيضاً[٢٤]. وقد أصبحت هذه الشركة (التي تحوّل اسمها فيما بعد إلى أرامكو) مدخلاً للعلاقات السياسية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

والأرامكو شركة فريدة من نوعها تضم أربع شركات نفط أمريكية[*] اندمجت لتكون شركة البترول العربية الأمريكية "Arabian Standard oil company" «أرامكو» حيث عرفت بهذا الاسم منذ عام ١٩٤٤، ومن خلال النفط كانت أرامكو المحرك الأول في بناء السعودية الحديثة، حيث وصفت هذه الشركة والمملكة، بأنهما آلتين متداخلتين في جهاز التحديث السعودي.

وقد كان عقد الامتياز المبرم بين أرامكو والحكومة السعودية يمتد من ١٩٣٣ ـ ١٩٩٩، وتم اكتشاف أول كميات تجارية عام ١٩٣٨ ثم بدأ التصدير عن طريق رأس التنورة لأول مرة في الأول من أيار (مايو) ١٩٣٩. إلا أن اتفاقيات المشاركة التي طالبت بها الحكومة السعودية في الشركة أبطلت هذا الامتياز، حيث كانت أرامكو

---

(٢٤) David Holden and Rechard Johns O P. Cit P. 118.

(*) وهذه الشركات هي (سوكال وحصتها ٣٠٪، تكساسكو ٣٠٪، اكسون ٣٠٪، وموبيل ١٠٪).

خلال سنوات الانتاج الأولى تدفع للسعودية حصة ضئيلة من الأرباح (أربعة شلنات ذهبية عن كل طن نفط). ومع أن الشركة ترددت لبعض الوقت في قبول مبدأ المشاركة، إلا أن ضغط الحكومة السعودية أجبرها على المناصفة في الأرباح ٥٠٪ وكان ذلك في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٠ على غرار الاتفاق الأمريكي - الفنزويلي، والذي اعتبر نصراً كبيراً للملك عبد العزيز آنذاك.

وإلى جانب ذلك استطاعت الحكومة أن تجبر الأرامكو على التخلي عن مساحات كبيرة من مناطق الامتياز الأولى، كما حصلت السعودية عام ١٩٥٩ على حق الاشتراك في مجلس إدارة الشركة باعتبارها تناصفها في الأرباح.

ومع تشكيل منظمة (الأوبيك) عام ١٩٦٠ الذي يعود الفضل في ذلك إلى عبد الله الطريقي وزير النفط السعودي وبيريز الفونسو وزير النفط الفنزويلي، بدأت السعودية مع البلدان المنتجة للنفط تطالب بحصة أكبر من الأرباح بما في ذلك رفع السعر المحدّد في تلك الفترة. وتطورت مطالبة الحكومة السعودية بزيادة حصصها من الأرباح، إلى المطالبة بالمشاركة في امتيازات الأرامكو النفطية، وذلك في أوائل السبعينات، حيث حصلت السعودية بموجب اتفاقية المشاركة الأولى المعقودة في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٢ على (٣٥٪) من امتيازات الشركة القائمة بعمليات التنقيب والانتاج، ثم ارتفعت إلى نسبة (٥١٪) ١٩٨٣ تدريجياً[٢٥]. وبعد سلسلة مباحثات، تم التوصل عام ١٩٧٦ إلى اتفاقية بين وزير النفط (أحمد زكي يماني)، وممثلي الشركة تم بموجبها امتلاك السعودية (من الناحية المالية) لشركة أرامكو ١٠٠٪.

وتتولى مؤسسة (بترومين)، (شركة النفط الوطنية السعودية)(*)، حالياً إدارة شركة أرامكو، بانتظار إنشاء هيئة حكومية جديدة تتولى هذه المهمة. وتجدر الإشارة إلى أن دور الأرامكو في الجوانب الفنية المتعلقة بانتاج النفط ما تزال باقية إلى الآن.

بالاضافة إلى دورها المعروف في إقامة وتعزيز العلاقات السياسية بين المملكة

---

(٢٥) بنسون لي جرسون العلاقات السعودية - الأمريكية، ترجمة سعد هجرس، دارا لجيل، بيروت ١٩٩١ ص١١٣.

(*) البترومين: هي المؤسسة العامة للنفط والمعادن - أنشأت عام ١٩٦٢، كأول مؤسسة وطنية في السعودية يتركز عملها حالياً على تجارة النفط وتسويقه بعد أن تركت المشاريع الصناعية والنفطية إلى وزارة الصناعة والكهرباء.

العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ودورها في تحديث بعض البنى الاقتصادية للمملكة، فإن شركة أرامكو كان لها تأثير كبير في السياسة النفطية السعودية، بما يتعلق بقضايا إنتاج النفط وأسعاره وعمليات نقله وتسويقه وخاصة في أوقات الأزمات.

ففي الخمسينات لم يكن للسعودية سيطرة على نفطها إلا بقدر محدود لا سيما بعد أن يغادر الموانىء السعودية، حيث كان ذلك متروكاً لشركة الأرامكو التي كان لها دور كبير في صنع القرار الأساسي في السياسة النفطية.

وحتى بعد تأسيس (الأوبيك) عام ١٩٦٠، لم يكن للسعودية سوى تأثير طفيف في السياسة النفطية، وأنها لم تبدأ بممارسة قوتها المتمثلة بالأوبيك إلا في عام ١٩٧٢، وذلك بعد التوقيع على اتفاقيات التسعير والمشاركة.

(١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٣) السياسة النفطية

تمتلك السعودية ٣٠ بالمائة من مجموع الاحتياطي العالمي من النفط، مع العلم أن منطقة الشرق الأوسط تضم ٦٠ بالمائة من اجمالي احتياطي النفط العالمي[٢٦]. وتمارس السعودية سياستها النفطية منفردة أو عبر التنسيق الجماعي مع سياسات الدول المنتجة للنفط، سواء من خلال منظمة الأوبيك أو المجموعة العربية فيها (الأوابك). وحسب ما تمليه مصالحها وظروفها الداخلية أو المتغيرات الاقليمية والدولية، وتبعاً لحركة سوق النفط العالمية. ولا شك أن هذه السياسة تنبع من طبيعة اتجاهات سياستها العامة المبنية على الاعتدال، وتحقيق قدر من التوازن بين ظروفها الخاصة ووضعها في مجموعة الدول المصدرة للنفط من جهة، وبين طبيعة علاقاتها الخاصة مع الدول الغربية المستهلكة للنفط وتطلعاتها الدولية من جهة أخرى. فضلاً عن تأثير القضايا العربية ذات الطبيعة السياسية لا سيما ما يتعلق بموضوع الصراع العربي ـ الصهيوني الذي طالما يتحكم في مسارات هذه السياسة منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وأن أوساط عديدة انتقدت سياسة الانتاج السعودية، على أساس أنها أحد العوامل التي أدت إلى خلق فائض نفطي في الأسواق العالمية وبالتالي تدني أسعاره، مما أضرَّ بمصالح دول الأوبيك ومنها السعودية ذاتها. إلا أن السعودية تعزي ذلك إلى: سياسات الأوبيك (أولاً) وتحوّل العالم الصناعي عن النفط إلى بدائل

(٢٦) J. E. Petrson, Defending Arabia, croom Helm London 1986, p. 119.

أخرى (وهذا أمر غير صحيح نسبياً) (ثانياً) وحالة الركود الاقتصادي (ثالثاً).

وفي هذا الصدد، يذهب أحد المتخصصين في السياسة الخارجية السعودية، في معرض تقييمه للسياسة النفطية السعودية إلى القول:

«إن النفط كمادة استراتيجية، تتأثر بالأوضاع السائدة في أسواقه العالمية... وإذا كان إنتاج السعودية قد بلغ عام ١٩٨٠، ٩,٩ مليون برميل يومياً أي ما يعادل (١٦,٦٪) من إجمالي الانتاج العالمي، فإن هذا الانتاج قد انخفض عام ١٩٨٤ إلى ٣,٤ مليون برميل يومياً بسبب الفائض النفطي في السوق العالمية، أي أنه وصل إلى نسبة (٤,٧٪) من إجمالي الانتاج العالمي. وهذا يكفي للتدليل على مدى التضحية التي قامت بها المملكة في هذا الميدان»[٢٧].

٦ ـ سياسة الأسعار:

بقي تحديد الأسعار والتلاعب به حكراً على شركات النفط العالمية لفترة طويلة، إذ بادرت هذه الشركات إلى تخفيض الأسعار لآخر مرة في أغسطس عام ١٩٦٠، مما ألحق أضراراً كبيرة بمصالح الدول المنتجة للنفط وعائداتها النفطية، ومنها السعودية فحتى عام ١٩٦٠، لم يتجاوز سعر النفط (١,٨) دولار للبرميل الواحد.

وللإنخفاض المستمر في أسعار النفط وزيادة الاعتماد الأوروبي على النفط العربي بثلاثة أضعاف للفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ وحاجة الدول المصدِّرة للنفط إلى حصة أكبر في أرباح النفط المُنتج وإلى جهاز يقوم بالتفاوض المشترك مع شركات النفط العالمية ومواجهة قوتها التفاوضية والتي تنتج نحو ٩٠٪ من نفط المنطقة ولافشال أي مخطط لبث الفرقة بين الدول المنتجة، برزت إلى الوجود منظمة الأوبيك عام ١٩٦٠. وكانت السعودية إحدى الدول المؤسِّسة لها بشخص وزير نفطها عبد الله الطريقي، وتبع ذلك تأسيس منظمة الدول العربية المصدِّرة للنفط (أوابك) عام ١٩٦٨.

ومن بين أهداف الأوبيك، تحسين قيمة السعر الحقيقي للنفط ووضع سبل كفيلة لتحقيق استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومراعاة توفير إمدادات نفطية منظمة للدول المستهلكة مقابل تحقيق عائدات عادلة للدول المنتجة وكذلك المطالبة بالمشاركة في عمليات التنقيب والانتاج.

---

(٢٧) د. عبد الله سعود القباع، م. س. ص ٤٣٨.

وبنـاءً على ذلك، مارست العـربيـة السعودية سياستهـا النفطيـة في ضوء هـذه الأهداف، مع مراعاة ظروفها الخاصة في بعض الأحيان.

وبالرغم من ذلك، فإن أسعار النفط بقيت بيـد شركات النفط ولم يطرأ عليها أي تغيير حتى عـام ١٩٧٠ . . . عندمـا توقف ضخ النفط السعـودي (التابـلاين) عبر الأراضي الســوريـة بسبب أضرار أصابتهـا، وحصل على الفـور نقص كبير في كميـة النفط إلى أوروبا بلغت نصف مليون برميل في اليـوم. فارتفع سعر البرميل ما يساوي خمسين سنتاً، حيث تمكّنت (الأوبيك) من عقد اتفاقات (طهران وطرابلس وجنيف) في عامي ١٩٧١ ــ ١٩٧٢ والتي تم بموجبها الاتفـاق بين حكومات الـدول النفطية والشركات، بأن تقوم الأولى بالمشـاركة في تحديد الأسعار.

وقــد تمخض ذلك عن ارتفـاع سعـــر النفط العــربي الخفيف من (١,٨) دولار للبرميل الـواحـد عـام ١٩٦٠ إلى (٢,٥٩) دولار عـام ١٩٧٢، ثم إلى (٥,١٢) في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٣

إلا أن التطور الجذري في العـلاقات النفطيـة، بدأ في ١٦ تشرين الأول (أكتـوبر) ١٩٧٣، باتباع أسلوب تحديد الأسعار من قبل الحكومات المصدِّرة للنفط وحدها.

ومنذ ذلك الوقـت، أصبحت قضية الأسعار إلى جانب قضيـة مستوى الإنتاج، من أولويات السياسة النفطية للدول المنتجة للنفط، ومنها السعودية، فضلاً عن أنها أضحت من أبرز قضايا النفط الدولية.

وتضاعفت أسعار النفط أربع مرات خلال أشهر بعد حرب تشرين ١٩٧٣، من ٥,١٢ دولار للبرميل الـــواحـــد إلى (١١,٦٥) دولاراً، إذ بلغت إيـــرادات النفط السعـوديـة في نهايـة عـام ١٩٧٤، (٢٢,٥) بليـون دولار واستمـرت في الـزيـادة. واستمرت بالارتفـاع حتى وصلت إلى ٣٤ دولاراً للبرميل في أوائل عام ١٩٨١، (أنظر الجدول رقم ـ ٧ ـ) وتحقق هذا بفضل عدة أسباب لعل أهمها:

(١) تـزايـد الطلب على النفط. (٢) سيطـرة الـدول النفطيـة على ثـرواتها بعـد اضمحلال سيطرة الشركات النفطية. (٣) الحظر النفطي الذي اتخذته الدول العربية في إطار منظمة الأوابك عام ١٩٧٣. (٤) حدوث التغيير السياسي في إيران وما رافق ذلك من تقلص في إنتاج النفط الإيـراني، ثم قيام الحرب العراقية ـ الايـرانية. إلا أنه

بحلول صيف عـام ١٩٨٠ كان هنـاك فائضاً نفطيـاً في الإنتاج في الأسـواق النفطية العالمية بمعدل ٣ ملايين برميل في اليوم أي ما يعادل ١٥٠ مليون طناً في السنة.

إلا أن أسعار النفط بدأت تتراجع بصورة سريعـة ومفاجئة بعد عام ١٩٨١ حيث انخفض سعر البرميل من (٣٤) دولاراً إلى حوالى (١٠) دولارات. وترجع أسباب هذا الهبوط السريع إلى عدة عوامل، أهمها: (١) تقلص الطلب على النفط نتيجة لترشيد الاستهلاك في الدول الصنـاعية وتوفر مخزون نفطي لديها يتنـاسب مع حاجتها. (٢) انخفـاض معـدلات النمو فيهـا. (٣) اتجاههـا إلى بـدائل للنفط كالفحم والطـاقـة النووية والشمسيـة. (٤) دخول منتجين جدد خارج منظمـة (الأوبك). (٥) زيادة الانتـاج وعدم التـزام بعض دول (الأوبيك) بسقف الإنتـاج وبالحصص المخصصـة لها.

ولمعالجة هـذا الوضع، قـامت دول (الأوبيك) بعدة محاولات للـدفاع عن هيكل الأسعـار أهمها تخفيض الإنتـاج، إلا أن دخـول منتجين جـدد إلى عالم النفط (بحـر الشمال ـ النرويج ـ المسكيك) والخلافات بين أعضاء الأوبيك حول حصص الإنتاج أدى إلى حالـة من الفوضى في الأسـواق النفطية، وألحق خسـائر كبيرة في دخول دول المنظمة. أمـام هذه الحالة تحملت السعـودية، باعتبـارها أكبر منتج في (الأوبيك)، خسـائر كبيرة... وقبلت أن تـؤدي دور (المنتج المرجع) لتأمين حصص عـادلـة في السوق النفطيـة ولكي تعيـد هيكل الأسعار إلى حـالة مقبولـة بسبب فـائض الإنتاج وذلك بتخفيض إنتاجها من ١٠ مليون بـرميل في اليوم في عام ١٩٨٠ إلى ٦ مليون في أواخر عام ١٩٨٢ وأدى ذلك إلى الهبوط.

ففي عام ١٩٨٥ لم تتمكّن دول منظمة «الأوبك» من تصدير نصف كمية إنتاجها من النفط المصـدَّر عام ١٩٧٣، إذ كـانت نسبة استهـلاك الدول غير الشيوعيـة من النفط أقل ١٥ بالمائة كما كانت عليه في عام ١٩٧٣.

وكانت السعودية تفضل تخفيض الأسعار للأسباب التالية:

(١) احتياطيها النفطي الكبير البالغ (١٦٠) بليون برميل الذي بموجبه أرادت أن تلبي حاجـة السوق من ناحيـة ومتطلبات خططهـا التنموية التي تتطلّب تـوفر المال اللازم من ناحية أخرى.

(٢) نظـراً لامتلاكهـا هذا الاحتيـاطي الضخم، فإن السعـودية تخشى أن يغـادر

العالم النفط إلى بدائل أخرى بسبب المعدل العالي لـلأسعار، مما يجعله مبرراً اقتصادياً للدول الصناعية الحفاظ على معدل نموها، وهي ترى بأن مصلحتها لا تتفق مع دول (الأوبيك) التي تسعى إلى زيادة الأسعـار، لأن محرك هذه الدول يتفق مع احتيـاطها النفطي. . وفي هذا الصدد صرّح الملك فهد لمجلة الـوطن العربي الصادرة بتاريخ ٤ ت، ١٩٨٦ (بأن مصلحة الجميع في الأوبك تتمثل في الاتفاق على مستويات متوازنة من الانتـاج، وأن يلتـزم الجميع بحصص تتناسـب وطبيعة احتيـاطي كل بلـد على حدة، وذلك في حدود (١٦) مليـون برميل يومياً، الأمر الـذي سيؤدي بالضرورة إلى الارتفاع التـدريجي للأسعار شريطة أن يلتـزم الجميع بما يتفقون عليه، ولا يتعـاملون بأشكال تخل بمثل هذا الاتفاق».

(٣) إن إنتـاجهـا النفطي الكبير، واحتياطهـا المالي، والنفطي الضخم يمنحـانها قدرة تنافسية في مسألة الأسعار، وهي تستطيع حتى في حالة انخفاض الأسعار زيادة الانتاج أو اللجوء إلى الاحتياطي النقدي.

(٤) هبـوط معـدلات استخـدام النفط في الـولايات المتحـدة واليـابـان وأوروبـا الغربية. فقبل عام ١٩٧٣ كانت النسبة بازدياد مستمر بمعدل (٥ , ٧) بالمائة استمر لفترة ٢٥ سنـة ثم إلى أقل من ٥ , ١ بـالمائة في الفترة المحصـورة بين الأعـوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، ومنـذ عام ١٩٧٩، بـدأت النسبـة تنخفض بمعـدل ٥ بالمائة وحتى عـام ١٩٨٥[(٢٨)].

وعلى الـرغم من قـدرة السعـودية على التحكّـم في الإنتاج وصـوتها المسمـوع على النطاق الدولي فيما يتعلق بحركة وهيكل أسعار النفط، فإن وجود الفائض النفطي في العالم، ووجود دول ضمن (الأوبيك) تخالف الأسعـار المتفق عليها كما هو الحال مع إيران وليبيا[(****)] جعلها تسعى إلى تـوحيد الأسعـار على المدى القريب واستقـرارها

(٢٨) Peter Odell, Oil and world power, penguin Books (London) Eighth Edition 1986) p. 250.

(**) يعتبر النفط الخفيف وحدة قياسية لأسعار النفط.

(***) بلغ سعر النفط حتى منتصف عام ١٩٨٨ (١٨) دولار للبرميل الواحد.

(****) في مـؤتمر الأوبيك الذي عقـد في جنيف أيـار ١٩٨١، رفضت السعودية الاشتراك في تخفيض الانتاج بنسبـة ١٠٪ واحتفظت بأسعارها عند مستـوى ٣٢ دولار للبرميل الواحد بينما تـراوحت أسعار دول الأوبك الأخرى بين ٣٦ ـ ٤١ دولار للبرميل الواحد، أنظر:

Seth p. Tillman, The United States in the Middle East: interests and obstacles, Bloomington, Indiana University press, 1982, P. 80.

على المدى البعيد، فضلاً عن سعيها الدائم إلى خلق موازنة في سياستها النفطية بين ترتيبات الأوبيك، ومتطلبات احتياجات الدول الصناعية المستهلكة للنفط، وبما يرضي الجميع، فهي دولة معتدلة تعتمد الأسلوب التوفيقي في سياستها الخارجية.

ومن وجهة النظر الأمريكية، يذهب عدد من الأمريكان، إلى الاعتقاد بأن العربية السعودية هي التي حرّضت على زيادة أسعار النفط خلال عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، إلا أن أغلب الخبراء في الولايات المتحدة والعالم يتفقون الآن على أن العربية السعودية، لها الفضل في كبح أسعار النفط داخل منظمة الأوبك منذ عام ١٩٧٦، والحفاظ على معدل إنتاجي يزيد على احتياجاتها، بغية تلبية احتياجات الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى[٢٩].

(ب) سياسة الإنتاج:

ترتبط سياسة الإنتاج السعودية بعوامل داخلية ودولية بالغة التشابك، تدخل في إطارها: الشركات العالمية التي ترتبط مصالحها مع السعودية في قطاعات النفط والصناعة والمال، فضلاً عن ارتباط هذه السياسة بعلاقاتها الدولية مع جيرانها أو مع الدول الأعضاء في الأوبيك[٣٠].

أي إن قضية الإنتاج تخضع لعوامل اقتصادية وسياسية في نفس الوقت. فقد كان تخفيض إنتاج النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، نتيجة قرار سياسي اشتركت في تنفيذه السعودية احتجاجاً على الدعم الأمريكي لاسرائيل في حرب تشرين، إذ كان في هذه الحالة وسيلة اقتصادية لغاية سياسية تمثلت في إحداث تغيير العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية. أما تخفيضه في أوائل عام ١٩٧٥، كان بمثابة خطوة اقتصادية بحتة، قامت بها السعودية وباقي البلدان المنتجة للنفط بهدف إبقاء أسعار النفط بالمستوى المرغوب[٣١].

ولاعتبارات سياسيّة أيضاً، عملت السعودية في بعض الأحيان على زيادة إنتاجها، خصوصاً بعد تدني الإنتاج الإيراني نتيجة للتغيير السياسي في إيران عام ١٩٧٩، والذي انخفض بنسبة تصل إلى ١٠٪، إضافة إلى عدم جدوى الجهود

(٢٩) Seth P. Tillman, American Interest in the Middle East, Middle East Institut - 1980, P. 9.

(٣٠) مجلة الغاز والبترول العربي ـ باريس ـ م. س. ذ، ص ٤٠ ـ ٤٢.

(٣١) أميل نخلة، م. س، ص ٢٧.

المبذولة في الدول الغربيـة بإيجاد طاقات بـديلة عن النفط في المدى القصير. وإزاء ذلك، وللحفاظ على بنية الاقتصـاد الغربي، وتخفيف الاختلال الظرفي في سوق النفط العالمية بشكل عام، وفي الولايات المتحـدة بشكل خاص، فقد استجابت السعودية للضغط الغـربي برفع مسـتوى إنتاجهـا من (٨,٥) مليون بـرميل يوميـاً إلى (٩,٥) مليون برميل[٣٢] ثم إلى (١٠,٥) مليون بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وفي سياق حاجة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى النفط السـعودي، واستمرار ذلك في المستقبل القـريب، للحفـاظ على مستوى نمـوهـا الاقتصـادي، وعلاقتـه بمستـوى إنتاج النفط السعـودي، فإنه من الجدير بـالذكـر بأنه على الـرغم من أن الإنتـاج الأمـريكـي من النفط بـدأ يتـزايـد عــام ١٩٧٧، بسبب نفط (الأسكـا)، والاجراءات الخاصة بترشيد استهلاك الطاقـة ومحاولة تخفيض الواردات الأمريكية من النفط والتي أدت إلى تـوقّع انخفـاض استيراده في الثمانينـات، إلا أن التقـديـرات الخاصة باحتمالات المستقبل، تشير إلى استمرار اعتماد الـولايات المتحدة على المصادر الأجنبيـة للنفط، إذ أكـدت شركـة (أكسـون) ذلك أواخـر عـام ١٩٨٠، وتـوقعت انخفاض إنتاج النفط الأمـريكي من (١٠) ملايين برميل يـومياً عام ١٩٨٠ إلى (٧) ملايين برميل عام ١٩٩٠[٣٣]، وأكدت تقديرات أخرى أن الاستيراد الأمريكي للنفط سوف يزداد من ٩ ملايين برميل يوميـاً في السـبعينات إلى ١٤ مليون برميل يومياً أواخر الثمانينات[٣٤] إلا أن هذا التوقع لم يتحقق إذ شهدت فترة الثمانينات فائضاً نفطياً كبيراً إدى إلى انخفاض صـادرات السـعودية النفطية بنسبـة ٥٦ بالمائة خلال الستـة أشهر الأولى من عـام ١٩٨٣، فانخفض الانتـاج إلى (٣,٥) مليون برميـل في اليوم أي إلى نصف ما كان ينتج في عـام ١٩٨٢، وبالرغم من أن الانتاج السعـودي كان بحلول شهر آب (أغسطس) ١٩٨٣ بمعدل (٥,٥) مليون برميل في اليوم إلا أن ثلاثة أرباع مليون برميل كان للاستهلاك المحلي و٨٠٠ ألف بـرميل لتمويل العراق في حربه ضد إيران. ومن المعروف أن السـعـودية تأتي في مقدمة الدول المصـدِّرة للنفط إلى الولايات المتحدة، إذ كان النفط السـعودي يمثل أكثر من ٢١٪ من النفط المستورَد في الولايات

(٣٢) د. جورج قرم، م. س. ذ، ص ١٠.

(٣٣) Seth P. Tillman The United states in the middle East O. P Cit, PP. 51, 74, 79.

(٣٤) د. هالـة سعودي، العلاقات الأمـريكية ـ الـسعـودية: واقعها ومستقبلهـا، مركز دراسات الـوحدة العربية ـ بيروت ـ ع (٧٦) حزيران ١٩٨٥، ص ٣٩.

المتحدة عام ١٩٧٨، ثم زادت أهمية السعودية كمصدِّر للنفط بعد (الثورة الإيرانية) حيث بلغ معدل ما صدَّرته السعودية للولايات المتحدة عام ١٩٨٠ ما يقارب (١,٢٥) مليون برميل يومياً، كما أكدت تقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي، بأن فقدان الولايات المتحدة للنفط السعودي لمدة سنة واحدة، من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي الأمريكي بـ(٢٧٢) مليار دولار وارتفاع معدل البطالة بنسبة ٢٪[٣٥].

وتؤكد دراسة قام بها أحد خبراء النفط الغربيين، أن الانخفاض في استهلاك النفط واجراءات ترشيد استهلاك الطاقة، مع الزيادة في الإنتاج السعودي من النفط، كلها عوامل أدَّت إلى انخفاض أسعار النفط وزيادة المعروض منه على عكس ما كان متوقعاً . . . وتؤكد هذه الدراسة أن التحول إلى مصادر بديلة للطاقة، قد يتوقف تماماً في المدى الطويل إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، لأن هذا الانخفاض في الأسعار من شأنه أن يضيّق الفجوة بين أسعار النفط وأسعار بدائله[٣٦]. لذلك، فإن الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية، سوف تظل معتمدة بدرجة أساسية على استيراد النفط وسوف يستمر ذلك لفترة ليست بالقصيرة، وتبعاً لذلك سوف يظل للسعودية أهمية قصوى في هذا المجال ولا سيما لدى الولايات المتحدة، كونها أكبر منتج للنفط وتمتلك أكبر احتياطي منه.

لذلك، فإن المملكة العربية السعودية، أضحت سيدة الموقف النفطي إلى حد بعيد لضخامة مخزونها، والتوسع في قدرتها على إنتاج النفط وتصديره. وقد ربطت المملكة بين موقفها من زيادة إنتاجها من أجل ثبات الأسعار أو رفعها وبين إيجاد تسوية للمشكلة الفلسطينية، هذا على الرغم من موقفها العا ، والمعلن من أن النفط ينبغي أن لا يزج في السياسة[٣٧] وقد كرر هذا الرأي الملك، فيصل مرات عديدة للصحافة العربية والأجنبية وكذلك بعض المسؤولين الس عوديين، ومن بينهم أحمد زكي يماني وزير النفط السابق حين صرّح لصحيفة (ميدل إيست إيكونوميك سيرفي) الصادرة في ١٣ ت٢ (نوفمبر) ١٩٧٢، قائلاً: «. . . نحن لا نؤمن باستخدام النفط كسلاح سياسي بطريقة سلبية . . إننا نعتقد أن أفضل طريقة يستخدم بها العرب

(٣٥) Seth P. Tilliman, The United states in the mikkle east, op. cit, 74.

(٣٦) Mohamed Rabie, The oil Market in the 1980, s and the role of saudi Arabia, American - Arab Affairs, no. 3, Winter, 1982 - 1983, pp. 98 - 101.

(٣٧) د. جورج قرم، ص، ص ١٠.

نفطهم هي على أساس التعاون الحقيقي مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة. إننا نفكر في استعمال النفط العربي بطريقة إيجابية لا سلبية[٣٨].

وفي ضوء الاعتبارات السابقة، يغدو بالإمكان القول أن سياسة السعودية النفطية تنبع دائماً من حرصها على مصالحها وأمنها واقتصادها القومي ودورها الاقليمي من ناحية، وحرصها ورغبتها في تجنب الاقتصاد العالمي الحر ويلات أي تصدع أو نكسات قد تلمّ به من جراء «التسعير العشوائي» غير المدروس للطاقة في العالم من ناحية أخرى. وأن ما تفعله المملكة تجاه دول العالم الحر، فيما يتعلق بتثبيت أسعار النفط، هو أمر لم تفعله حتى بعض الدول التي تمتلك احتياطي وافر من الطاقة، ككندا والمكسيك، لذا فإن السياسة الخارجية السعودية حيال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموماً، تؤثر وتتأثر في الوقت ذاته، بسياستها النفطية وتتفاعل معها وصولاً إلى تحقيق أهدافها وأولوياتها وتعزيز مكانتها الدولية، على أساس أن النفط أحد أهم أدوات تنفيذ سياستها الخارجية.

وكان وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي يماني قد تنبأ في عام ١٩٨١، بأن الأسواق النفطية ستغرق بالنفط، إذ بدأت شركات النفط الأمريكية والأوروبية بشراء كميات كبيرة لتخزينها، عندما كان هناك نقص في الأسواق العالمية بسبب الثورة الإيرانية. وعندما أصبح هناك فائض، بدأت تلك الشركات نفسها تدفع بكميات كبيرة من مخزونها لإغراق السوق، فانخفضت الأسعار في منتصف عام ١٩٨١، من ٤٠ دولار إلى (٣٢ ــ ٣٦) دولاراً واستمرت في الهبوط حتى وصل سعر البرميل إلى (١٢) دولاراً في عام ١٩٨٥[٣٩].

(١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٤) سياسة المساعدات والقروض المالية

تُعدّ المساعدات والمنح المالية، واحدة من أدوات دعم وتنفيذ السياسة الخارجية الأكثر انتشاراً في عالمنا المعاصر. والدول المانحة للمعونة الاقتصادية، سواء في شكل رأسمال أو سلع أو منتجات معينة، لا تلجأ إلى هذه الأداة إلا في ظل توفر شروط معينة، تتمثل في زيادة كمية الفائض النقدي أو السلعي لديها. كذلك فإن

(٣٨) Jeffrey Robinson, yamani, the inside story (fontana collins, London,1989) P. 120.

(٣٩) Ibid, o p. Cit p. 369.

الدولة المانحة تضع أسساً معينة، أو في الأقل تسترشد بضوابط خاصةً، أبرزها: التوافق السياسي بين الدولتين، وإمكانية الحصول على منافع سياسة أو استراتيجية أو عسكرية مقابلة.

وقدّرت السعودية، في تقرير سري قدمته إلى صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٨، استثماراتها في العالم بـ (١٣٣) بليون دولار. ويعتقد الخبراء أن ما لا يقل عن مائة بليون دولار أخرى أضيفت إلى هذا الرقم في نهاية عام ١٩٨١[٤٠].

ولتقوية مركزها الدولي، وتحقيق أهدافها السياسية الخارجية من ناحية، وتلبية متطلبات خططها التنموية الشاملة من ناحية أخرى، اعتمدت المملكة العربية السعودية في إطار مساعداتها المالية الخارجية، وسيلتين: الأولى معونات على شكل منح وقروض، والثانية ـ استثمارات نقدية في الخارج، وخاصة بعد أن أصبحت السعودية في عام ١٩٧٨ عضواً دائماً في هيئة إدارة صندوق النقد الدولي.

وقد استخدمت السعودية هذه السياسة، مع زيادة عوائدها النفطية منذ منتصف الستينات. وللمعونة الاقتصادية السعودية، دور هام في التأثير على دعم علاقات المملكة بالدول العربية والإسلامية، إذ يعتبر مؤتمر الخرطوم ـ آب ١٩٦٧ ـ أولى المناسبات العربية والإسلامية، التي تم من خلالها إقرار صيغة المعونات العربية وبصفة جماعية، بين ما عرف بدول الدعم ودول المواجهة. وخلال الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها السعودية إلى مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن إلى (٢٥٠٠) مليون دولار، وزادت المعونات الاقتصادية بعد ذلك ليس فقط لدول المواجهة، وإنما لكثير من الدول العربية الأخرى كالسودان والصومال والمغرب، والدول الإسلامية كباكستان وأوغندا[٤١]. وتعتبر السعودية ثاني دولة بعد الولايات المتحدة من حيث تقديم المساعدات المالية الخارجية.

ونتيجة لتزايد المصالح الحيوية السعودية، فقد تزايد اعتمادها على المساعدات المالية الخارجية كأداة لدعم سياستها الخارجية، ففي عام ١٩٧٦ قدمت (٦, ٣) مليار دولار أي بقدر بنحو (٧, ٥٪) من الناتج القومي الاجمالي. وطبقاً لأهداف

---

(٤٠) فاسيليف، نفس المصدر، ص ٥٠٦.

(٤١) د. جورج قرم م. س. ذ، ص ٥ ـ ١٨، وفاسيليف، نفس المصدر، ص ٥٠٨.

Helen lackner, op. cit, pp. 116 - 1178

خطة التنمية الثانية، قدّرت السعودية أن تصل مساعداتها إلى الدول النامية ٦ بالمائة، من إجمالي دخلها القومي أي البالغة ٢٠ بليون دولار للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠.

وتشمل المساعدات والاستثمارات التي تقدمها السعودية، أربع مجموعات: أولاً، المؤسسات الرسمية الإسلامية، التي تستلم رسوم العضوية في هذه المؤسسات من السعودية إذ تدفع (١٠) بالمائة من ميزانية الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ففي عام ١٩٨١، ساهمت السعودية بدفع ٣٥ مليون دولار إضافة إلى المبالغ المدفوعة عن عضوية المنظمة. كما وتساهم السعودية بنسبة (٢٧,٨) في المائة في بنك التنمية الإسلامية من المجموع الكلي للمساهمات البالغة (٥٧٧,٤٣) مليون دولار[٤٢].

المجموعة الثانية هي الحكومات الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ تبادر السعودية، في بعض الأحيان، إلى تقديم المنح، وفي بعض الأحيان تقديم المساعدات بشكل قروض، ففي أواسط عام ١٩٨١ قدمت السعودية مبلغ (٢٤,٧) مليون دولار للبنان. كما وقدمت قروضاً إلى تونس تبلغ قيمتها (١٦,٧) مليون دولار. وتدخل ضمن هذه المجموعة المساعدات الطارئة التي تقدمها لبعض الدول المحتاجة أثناء الأزمات إذ قدمت إلى الصومال خلال عام ١٩٨١ (٥) مليون دولار وما قيمته (١٠) مليون دولار إلى غامبيا، بعد فشل المحاولة الانقلابية ضد داودا جاوارا. أما المجموعة الثالثة، فهي المؤسسات الفردية أو المشاريع التي تقام في الدول الإسلامية. إذ قدمت السعودية مثلاً (٣٥) مليون دولار للباكستان لتشيد جامعة إسلامية حديثة في إسلام أباد[٤٣].

أما الصنف الرابع، من المجموعات التي تقدم السعودية لهم هذا الدعم المالي، والمساعدات، المؤسسات الفردية أو المشاريع في الدول غير الإسلامية. إذ ساهمت السعودية في بناء العديد من المساجد في المدن الأوروبية الرئيسية. إذ تبرعت الرياض في عام ١٩٨٠ بمبلغ (١٠٠) ألف دولار إلى اتحاد الجمعيات الإسلامية في الولايات المتحدة وكندا، لتشييد مقرهما الجديد في ديترويت[٤٤]. كما وساهمت السعودية في

(٤٢) Adeed Dawisha, Islam in Foreign Policy Royal Institute, of International Affairs, 1986, com-bridge) p. 46.

(٤٣) Added Dawisha, op cit. p. 46 - 48.

(٤٤) Ibid op cit p. 48

نفس السنة بألف مليون دولار، في صندوق النقد الدولي، لمساعدة الدول المستوردة للنفط على مواجهة الأسعار العالية. كما وقدمت قرضاً إلى البنك الدولي بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار. كما وقدمت مبلغ ٣٠ مليون دولار إلى الصندوق الخاص للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٧٤ تم تأسيس الصندوق الإسلامي للانماء برأسمال قدره ٨٦٥ مليون دولار[٤٥].

وإن الجانب الأكبر من موجودات السعودية الخارجية، مستثمراً في الولايات المتحدة[٤٦]. حيث وصلت حتى منتصف عام ١٩٨٣، إلى أكثر من ٧٠ مليار دولار، أي ما يربو على نصف إجمالي الاستثمارات النقدية السعودية في الخارج البالغة أكثر من ١٤٠ مليار دولار، عدا الودائع العالية لدى المصارف الأمريكية خارج الولايات المتحدة، كما أن السعودية تستثمر بعض أموالها في مشاريع القطاع الخاص، إضافة إلى ملايين الدولارات التي اقترضتها عدة شركات أمريكية رئيسية مثل (A T S T ـ جنرال موتور ـ IBM) وغيرها[٤٧].

وكذلك فإن نحو ٧٠٪ من موجودات السعودية، هي في مؤسسات، عملتها الدولار الأمريكي في أوروبا الغربية، وهذا يعني أن نفوذ السعودية على المسرح العالمي يزداد سنة بعد أخرى، خاصةً وأن دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان هي المستورد الرئيسي للنفط السعودي. وأن دعم السعودية لما يسمى بـ(العالم الحر) ليس مقصوراً على الولايات المتحدة، ففي السنوات الأخيرة قامت باستثمارات لفوائضها النقدية كمساعدة لاقتصاديات دول رأسمالية تعاني من أزمات اقتصادية كما هو الحال مع بريطانيا وإيطاليا.

وهذا ناتج عن قلق السعودية على بنية الاقتصاديات العالمية، والرغبة في الحفاظ على إنماء الاقتصاد الحر بشكل خاص[٤٨].

وكجزء من محاولة تخفيف اعتمادها على الولايات المتحدة، أخذت السعودية تزيد

---

(٤٥) David Holden Richard johns op. cit p. 369.

(٤٦) فاسيليف، نفس المصدر، ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(٤٧) إبراهيم محمد العواجي، العلاقات الاقتصادية والسياسية الأمريكية ـ السعودية، مجلة شؤون أمريكية ـ عربية، ع (٧) شتاء ١٩٨٣ / ١٩٨٤، ترجمة، مركز البحوث والمعلومات/ بغداد، ص ٥ ـ ٦.

(٤٨) Helen lakner. op. Cit, pp. 133 - 134, p. 52.

في علاقاتها الثنائية مع بلدان أوروبا الغربية واليابان، إذ، أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة ما تزال تحتفظ بحصة الأسد في عقود العربية السعودية، فإن بلداناً غربية أخرى قد أضحت منافسة لها في هذا الميدان(٤٩).

(١ ـ ٢ ـ ٢) القدرات العسكرية

١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١) التسلح السعودي والقوات المسلحة:

تُعتبر الثروة النفطية، أكبر نواة لقوة المملكة العربية السعودية، بينما يكمن ضعفها الأكبر، في نقص القوة البشرية، وقلة عدد السكان، الذي تم تعويضه بالاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة.

تُعتبر القوات المسلحة السعودية عاملاً مهماً في الدفاع عن المملكة، ومن الضروري هنا فهم طبيعة العلاقة بين الجيش والمجتمع، فبخلاف معظم الجيوش العربية لم يلعب الجيش السعودي أي دور بارز في السياسة. إذ خُفِّض حجم الجيش السعودي بعد عام ١٩٣٤، في أعقاب الحرب السعودية ـ اليمنية. وفي عام ١٩٤٨، سمح الملك عبد العزيز للولايات المتحدة ببناء مطار عسكري في الظهران حيث تتواجد هناك شركة نفط أرامكو، والقيام بتدريب القوات الجوية السعودية. وفي عام ١٩٥١، حلت البعثة العسكرية الأمريكية محل البعثة البريطانية في إعداد وتدريب الجيش السعودي.

ولم تكن السعودية تشعر وحتى منتصف الخمسينات، بأي تهديد خارجي لمصالحها السياسية والاستراتيجية، المتمثلة بالمحافظة على استقرار نظامها السياسي وأمنها القومي وكذلك استقرار المنطقة؛ وكان التواجد العسكري، المتمثل بالوجود البريطاني في الخليج العربي والعراق والأردن ومصر، والفرنسي في الجزائر والمغرب العربي، والوجود الأمريكي في تركيا وباكستان وإيران وأثيوبيا قد بدأ يتكاثف بعد سقوط الملكية في مصر والعراق وانتشار الوعي القومي العربي في الوطن العربي، واشتداد فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي(٥٠).

---

(٤٩) ibid, p. 134.

(٥٠) د. أيمن الياسيني، نفس المصدر، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

William B. Quandt, op cit, p. p 4 - 5.

وقد بدأ الحال بالتغيير التدريجي، خلال الستينات، بعد الاعلان عن الإنسحاب البريطاني من الخليج، وما رافق ذلك من زيادة في إنفاقها العسكري لمواجهة الأخطار التي أخذت تواجهها، متمثلة آنذاك بالتهديد المصري المباشر إبان الحرب الأهلية في اليمن (١٩٦٢ ــ ١٩٦٣)، ومناوشاتها المستمرة آنذاك مع جمهورية اليمن الديموقراطية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)، فضلاً عن حرب حزيران ١٩٦٧، والحرب العراقية ــ الإيرانية، وسباق التسلح في الشرق الأوسط والصراع في دول القرن الأفريقي التي أحدثت تغييرات استراتيجية أساسية في المنطقة(*).

وكانت تخصيصات ميزانية الدفاع تشكل ثلث الميزانية العامة للدولة في عام ١٩٦٩، وبسبب الضغوط على الانفاق ورداءة النمو الاقتصادي في البلاد اضطرت الدولة إلى الاقتراض من شركة أرامكو مبلغ (١٥٠) مليون دولار في ذلك العام[٥١].

وقد بدأت عملية التصعيد في نفقات وزارة الدفاع تزداد بشكل خاص منذ نهاية الستينات حيث كانت اسرائيل وإيران الشاه حافزاً على هذا التصعيد إذ دأب الشاه على تنفيذ مخططه لخلق إيران قوية مدفوعاً بعامل العظمة والغطرسة. غير أنها لم تصل ذروتها إلا في عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، بعد ارتفاع أسعار النفط بسبب حرب أكتوبر ١٩٧٣، إذ زادت السعودية وتائر التسلح بشكل يفوق كل دول المنطقة عدا إيران، بعد زيادة مدخولاتها المالية ومع موجة سباق التسلح، التي عمت المنطقة، والتي بدأتها إيران والعراق في بداية السبعينات.

وبلغت قيمة صفقات المبيعات الأمريكية من الأسلحة إلى السعودية خلال السنة المالية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، ما قيمته (٤٥٩) مليون دولار وارتفعت إلى ١٩٩٣، مليون دولار خلال السنة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥[٥٢].

وقد تم لهذا الغرض تشكيل لجنة مشتركة سعودية ــ أمريكية في (يوليو) ١٩٧٤ يترأسها وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز ومساعد وزير الدفاع

---

(٥١) David Holden, Richard john, op cit p. 271.

وكذلك

Nadav safran, (saudi Arabia: the ceaseless Quest for security).
The belknap press of harvard university press cambrdge, massac - husetts, and london, England, 1985 p. 115.

(*) انظر جدول ١٠/ جدول الانفاق العسكري السعودي على التسلح خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧.

(٥٢) David Holden Rechard Johns op, cit p. 359

الأمريكي آنذاك لشؤون الأمن الدولي روبرت ايلزورث .

وفي بداية الثمانينات زادت التحديات التي تواجه السعودية ، متمثلة بالثورة الإيرانية وسقوط الشاه والغزو السوفياتي لأفغانستان وازدياد النفوذ السوفياتي في كل من اليمن الجنوبي وأثيوبيا[٥٣]. ويمكن القول بأن صراع الشرق ـ غرب ، بسبب الشيوعية ، انتهى من الناحية العملية ، وحل محله صراع جديد بين الغرب والايديولوجية الإسلامية والذي هو صراع بين الصحوة الإسلامية والتراث والثقافة الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط . ويهدد هذا الصراع بإشعال المنطقة ويعرّضها إلى الخطر والذي سيعرض بدوره إقتصاد الغرب إلى أزمة طاقة خطيرة والذي سيؤثر بدوره على القدرات العسكرية الغربية ، متمثلةً بحلف شمال الأطلسي والقوات العسكرية الأخرى .

وكان الملك الراحل فيصل قد وافق منذ عام ١٩٧٢ ، على قيام الخبراء العسكريين الأميركيين بتنظيم وتدريب وتسليح الحرس الوطني السعودي . فتم استقدام ١٠٠٠ من الخبراء العسكريين الأمريكيين المتقاعدين لهذا الغرض . بالاضافة إلى عدد من الخبراء العسكريين من الأردن والباكستان .

لذلك قامت السعودية بتحديث قواتها المسلحة ، بزيادة نفقاتها الدفاعية حتى وصلت إلى (٦ , ٢٢) بليون دولار عام ١٩٨٥ أي بنسبة ١٩٪ من الناتج القومي الاجمالي البالغ (٥ , ١١٩) بليون دولار[٥٤] كما بلغ الانفاق الدفاعي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ ، ما حجمه (٦ , ١٧) بليون دولار أي بنسبة ١٨٪ من الناتج القومي الاجمالي البالغ (٦ , ٩٣) بليون دولار[٥٥]. ولا شك أن تحديث الجيش السعودي وإبعاده عن السياسة يعود لسببين : الأول ، الدور الذي لعبته وتلعبه الجيوش في الوطن العربي في الانقلابات العسكرية والتدخل في السياسة وتغيير النظام . وثانياً خلق وتنظيم جيش عصري حديث ومدرّب ، لحماية البلاد والمصادر النفطية والاستعداد لاحتمالات المواجهة مع العدو الصهيوني في أية حرب مقبلة أو صد أي عدوان خارجي عليها .

(٥٣) William b. Quandt, op. cit, pp. 4 - 5.

(٥٤) David Holden Richard Johns op. cit p. 360.

(*) تضاعف الانفاق العسكري السعودي حوالي (١٠٩) مرة بين عام ١٩٦٢ ـ ١٩٨٥)

(Timess , May 20 - 1983).

(٥٥) The Military Balance - 1986 - 1987, op. cit, pp. 89 - 112.

وإذا ما أجرينا مقارنةً، بين القدرات العسكرية السعودية، وعدد من الدول المحيطة فإننا نستنتج من بيانات الجدول رقم ـ ١٠ ـ ما يأتي:

١ ـ تحتل السعودية المرتبة الثانية بعد العراق (قبل غزوها للكويت)، في ما يتعلق بنسبة الانفاق الدفاعي إلى الناتج القومي، في حين أنها تحتل المرتبة الأولى في إجمالي تخصيصاتها للانفاق الدفاعي بقيمة (١٧,٦) بليون دولار، وتأتي بعدها إيران (١٥,٨) بليون دولار ثم العراق في المرتبة الثالثة (١٢,٨) بليون دولار لتلك الفترة.

٢ ـ تحتل السعودية المرتبة الأولى في متوسط الانفاق على الجندي الواحد، والذي يصل (٣٦٣) ألف دولار أما اسرائيل فتحتل المرتبة الثانية بقيمة (٤٠,٨) ألف دولار وإيران الثالثة بقيمة (٢٧,٥) ألف دولار، في حين يحتل العراق المرتبة الرابعة بقيمة (١٩,٨) ألف دولار.

٣ ـ تحتل السعودية المرتبة ما قبل الأخيرة في إجمالي القوات المسلحة بالنسبة للدول المحيطة بها والتي يشملها الجدول، حيث تأتي قبل اليمن الذي يحتل المرتبة الرابعة ـ ويعود هذا إلى قلة عدد السكان بالمقارنة إلى مساحتها الشاسعة.

وتُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية، المورد الرئيسي للسلاح السعودي، حيث بلغ مجمل مشتريات السعودية من السلاح ما يقارب ٤٠ مليار دولار للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١، وبسبب الضغوط السياسية داخل الكونغرس الأمريكي فقد تحولت السعودية مضطرة إلى بريطانيا وفرنسا من أجل التسلح. وشهدت العلاقات السعودية ـ الفرنسية على مستوى التسلح تطوراً ملحوظاً في عهد الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الذي دشّن الرئاسة في عام ١٩٧٤، عندما بادرت السعودية إلى توقيع صفقات خاصة لتوريد السلاح (طائرات ميراج وصواريخ كروتال ودبابات وناقلات أشخاص مدرعة)، في محاولة لكسب فرنسا إلى جانبها ولافشال المخطط الأمريكي لانضمام فرنسا إلى وكالة الطاقة الدولية لمحاربة منظمة الأوبك التي تلعب فيها السعودية دوراً قيادياً بارزاً[٥٦].

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أنه، برغم التحديث والتطور، الذي شهدته القوات المسلحة السعودية، وبرغم حصولها على تكنولوجيا عسكرية متقدمة، فإنها لا تزال تعاني من نقاط ضعف في القدرة الدفاعية، للأسباب التالية:

---

(٥٦) Sandra Mackey, The saudis (Second Empression 1990) p 338.

١ ــ صغر حجم الجيش، بالنسبة للرقعة الجغرافية للبلاد، بسبب قلة عدد السكان وانخفاض نسبة القوات المسلحة إلى السكان والتي لا تتجاوز (٥٦ , ٠٪) من مجموع السكان، ولعدم تشريع قانون للخدمة العسكرية الإلزامية في البلاد، إذ يبلغ تعداد الرجال البالغين سن الخدمة العسكرية (٨ , ١) مليون رجل، إذ لا يمكن أخذ أكثر من (٦٠ ـ ٩٠) ألف رجل صالح للخدمة العسكرية في كل سنة[٥٧].

٢ ـ سِعَة الرقعة الجغرافية، وقرب حقول النفط من الحدود الايرانية ـ خاصة ـ باعتبارها أهدافاً سوقية لأي اعتداء خارجي، مما يزيد من صعوبة الدفاع عنها تحت ظروف الحرب الحديثة.

٣ ــ استخدام خبراء وعسكريين أجانب في الجيش السعودي، حيث تشير المصادر إلى أن هناك أكثر من خمسة آلاف خبير أمريكي وخمسة آلاف بريطاني وفرنسي، يعملون في المجالات العسكرية والتقنية، لما لذلك من تأثير سلبي معروف في القدرة الدفاعية للسعودية في عد مجالات[٥٨].

(١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢) تنظيم القوات المسلحة السعودية:

يعود تشكيل الجيش السعودي إلى عام ١٩٢٥، بعد سقوط الحجاز عندما أمر الملك عبد العزيز تكوين إدارة للشؤون العسكرية، إذ شهدت جدة في عام ١٩٣٠، أول استعراض عسكري، شاركت فيه ثلاثة أفواج من وحدات المدفعية والرشاشات والمشاة وكانت أول نواة للجيش النظامي. كما واستقدم الملك الراحل ضباطاً من العراق وسوريا للعمل في الدائرة العسكرية. وفي عام ١٩٣٥، تم تأسيس وكالة وزارة الدفاع السعودية ومقرُّها في الطائف وكذلك تشكيل مديرية الأمور العسكرية. وتشكلت أيضاً رئاسة الأركان الحربية في عام ١٩٣٩، بعد إلغاء مديرية الأمور العسكرية. ثم تأسّست وزارة الدفاع السعودية في العام ١٩٤٦. وكان نظام معركة الجيش السعودي وتنظيمه، يقوم على أساس الكتائب والألوية. ووزع على خمسة مناطق عسكرية. وتم توحيد الملابس العسكرية وشارات الرتب وافتتحت في الطائف أول مدرسة عسكرية لاعداد الضباط.

وفي عام ١٩٧٤ تبنّت السعودية خطة عسكرية لإعداد وتوسيع حجم القوات

---

(٥٧) Anthony H. Cordes man, The Gulf and the west, westview press US, 1988, p. 200

(٥٨) نفس المصدر السابق.

المسلّحة خلال فترة عشر سنوات، ليزداد فيه حجم هذه القوات، من ٧٢ ألف رجل إلى ٨٩ ألف رجل عام ١٩٩٥، وليصبح فيه تعداد الجيش فيه ٥٣ ألف رجل، وليصبح تعداد القوات الجوية من ١٥ ألف رجل، إلى ٢١ ألف ولتصبح القوة البحرية بقوة ٤,٥٠٠ رجل. أما قوات الحرس الوطني فتبقى بحدود ٣٥ ألف رجل[٥٩].

ولا شك، أن الاستراتيجية العسكرية السعودية تقوم على أساس التسلح الجيد، للدفاع عن نفسها لحين وصول القوات الحليفة. وقد تم تحصين المثلث الدفاعي الرياض - الخرج - ظهران، وكذلك خط جدة - الطائف - مكة للدفاع عن البلاد، واستخدام الربع الخالي كحاجز دفاعي طبيعي عازل، وتطوير خميس مشيط لصد أي هجوم من اتجاه اليمن. كما وتعتمد العقيدة العسكرية السعودية على قوة جوية كفوءة وأسلحة متطورة وقابلية حركة أرضية وجوية وبنية تحتية جيدة للتعويض عن النقص في القوة البشرية. كما وتم تطوير وتحصين تبوك للدفاع عن شمال البلاد تجاه اسرائيل وكذلك تحصين حفر الباطن للدفاع تجاه العراق[٦٠].

أ - الجيش: أُنشيء الجيش النظامي السعودي بعد حل جماعة الاخوان عام ١٩٣٠، بمساعدة ضباط عرب أغلبهم من العراقيين والباكستانيين، ويرتبط الجيش بوزارة الدفاع التي يرأسها الأمير سلطان بن عبد العزيز شقيق الملك فهد منذ عام ١٩٦٣، ويضم الجيش الصنوف الثلاثة التقليدية وهي:

١ - القوات البرية: وهي الأكثر عدداً في القوات المسلحة السعودية، وقد بدأ تحديث القوات البرية منذ عام ١٩٦٥، إذ تم التخطيط منذ عام ١٩٧٤، لزيادة حجم الجيش وتوسيعه ليبلغ تعداده (٨٩) ألف رجل بحلول عام ١٩٩٥.

٢ - القوة البحرية: تم تشكيل القوة البحرية السعودية عام ١٩٦٠، ووقّعت السعودية في عام ١٩٧٤، اتفاقية مع الولايات المتحدة للاشراف على تطوير وتوسيع حجم القوة البحرية، ببناء تسهيلا بحرية وعسكرية في ميناء جبل وجدة[٦١]. وقد نجحت السعودية مؤخراً في بناء قوة بحرية رئيسية في المنطقة استناداً إلى برنامج (الصواري) الذي تم تنفيذه مع فرنسا. وأصبح بإمكان البحرية السعودية العمل

---

(٥٩) نفس المصدر السابق، ص ٢٢٥، فاسيليف، نفس المصدر، ص ٣٧٣.

(٦٠) Sandra Mackey op. cit p. 303.

(٦١) David Holden and Richard Johns op cit p. 361.

خارج منطقة الخليج، وربما تكون منافساً مُحتملاً للقوات البحرية الهندية والإيرانية في المحيط الهندي، كما افتحت المملكة أكاديمية بحرية عام ١٩٨٦[٦٢].

٣ ـ القوة الجوية: تم تشكيل القوة الجوية السعودية عام ١٩٣١، إذ تم إرسال أول دفعة من الطيارين السعوديين وعددهم (١٠)، للتدريب في إيطاليا في عهد موسوليني عام ١٩٣٥، بعد غزو إيطاليا للحبشة.

وتم تأسيس أول مدرسة للطيران بعد الحرب العالمية الثانية في الطائف، وتوزعت القوات الجوية السعودية في قاعدتين جويتين رئيسيتين: نجد والظهران، وكان البريطانيون قد قاموا بتزويد الملك عبد العزيز وبناءاً على طلبه، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، بأول أربع طائرات من نوع «هافيلاند» مع طيارين بريطانيين[٦٣].

ب ـ الحرس الوطني[*]: لقد جاء تشكيل الحرس الوطني نتيجة لانتفاضة الاخوان عام ١٩٢٩، كنواة لجمع هذه القوات العشائرية في تنظيم واحد يدينون بالولاء للملك، ويشكّل الحرس الوطني قوة مستقلة عن وزارة الدفاع والداخلية، يرأسه الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وهو من (آل جلوي).

ويعتبر الحرس، في النهاية، القوة والدرع الأمين لحماية المملكة، ضدّ أيّة قلاقل أو اضطرابات داخلية. ويعتبر الحرس الوطني الكفة المعادلة للجيش والقوة الجوية لتأمين التوازن. والظهير للقوات المسلحة في ظروف الأزمات لمواجهة التهديدات الخارجية ويكون ارتباطه مباشرة بالملك[٦٤].

(١ ـ ٣) الوضع السياسي في المجتمع القبلي

في دراسته للسلطة التقليدية، في (نظرية التنظيم الاجتماعي) وضع ماكس فيبر شكلين من أشكال الحكم السياسية: الشكل الأول هو النمط البطريركي (الأبوي) والثاني النمط القبلي العشائري. ويتمثل النمط الأول العوائل الملكية الحاكمة. أما

---

(٦٢) النشرة الاستراتيجية ـ لندن ـ في ١٢/ ٤/ ١٩٨٨، م. س. ذ. ص ١.

(٦٣) David Holden op.. cit p. 104

(*) تغير اسمه من الحرس الأبيض كما كان يعرف سابقاً إلى الحرس الوطني منذ عام ١٩٦٤.

(٦٤) انظر: د. غسان سلامة، م. س، ص ٣٢٤.

النمط الثاني فإنه امتداد لحكم الأسرة والذي تبقى في إطاره العلاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة على أساس الأبوة والولاء[1]. واستناداً إلى النمط الثاني، فقد تمكن الملك عبد العزيز من بناء بنية حكومية ليواجه متطلبات الدولة القومية الحديثة في المفهوم الأوروبي القائم على أساس الشريعة الإسلامية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالبيئة، لصنع القرار فإن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لأي دولة، تخضع بشكل عام لتأثير نوعين من الهياكل هما[2]:

(أ) الهياكل الرسمية: وتشمل عموماً، السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأولى تشمل عدد من المؤسسات ـ كرئيس الدولة، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، والأجهزة الرسمية الأخرى ذات العلاقة، أما الثانية فتتمثل في الهيئات البرلمانية والنيابية ومجلس الأمة أو الشعب في بعض الدول.

(ب) الهياكل غير الرسمية: وتشمل العديد من المؤسسات غير الرسمية والتي يُجمع أكثر المعنيين على أن أهمها: الأحزاب السياسية، وسائل الاعلام غير الرسمية، الرأي العام، جماعات الضغط والمصالح.

وإذا ما حاولنا البحث في الحالة السعودية في ضوء المعطيات السابقة، ولغرض التعرف على وضعها السياسي، في ظل مجتمع لا زال يسيطر عليه مفهوم القبيلة والأسرة، ومدى تأثيرها في سياستها الخارجية، نجد من المناسب تناول تحليل طبيعة وسمات النظام السياسي السعودي، الجوانب الاجتماعية والفكرية والمؤسسية، عناصر ومكوّنات البيئة الداخلية التي تتم بداخلها عمليات صنع القرار.

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية رئاسي، ورئاسة النظام هي للملك ولقبه الرسمي «خادم الحرمين الشريفين». والملك رئيس هذا النظام، يعتبر نفسه مسؤولاً عن الدولة وسير الحكم فيها ومسؤولاً عن كل مواطن من شعب المملكة.

(١ ـ ٣ ـ ١) بنية النظام السياسي السعودي

في ١٨ سبتمبر ١٩٣٢، أصدر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمراً ملكياً بنظام توحيد المملكة التي تقرر أن تعرف منذ ذلك الحين باسم المملكة العربية

---

(١) ماكس فيبر، نظرية التنظيم الاجتماعي، نيويورك، فري بريس، ١٩٤٧ ص ٣٥٨.
(٢) د. عبد الله سعود القباع، س. ذ. ص ١٢٤ ـ ١٥٥.

السعودية، وفي عام ١٩٣٣، عيّن الملك عبد العزيز إبنه الأمير سعود ولياً للعهد. ولقد تمكّن الملك عبد العزيز من تثبيت أركان الحكم السعودي بتوظيفه للشريعة الإسلامية، وللعقيدة التوحيدية، ونجاحه في إخضاع البدو لسلطته، وإنشائه لمؤسسات دينية تتولى تطبيق الشكل الدستوري للحكم[٣]، في ظل غياب دستور مكتوب ومجلس إستشاري (برلمان)، على الشريعة الإسلامية التي تستمد قوانينها من القرآن والسنة. كما ويعتبر الإسلام بتفسيره التوحيدي صنو العقيدة التي اعتمدته السعودية والتي نادى بها المصلح الديني والاجتماعي الإمام محمد بن عبد الوهاب[٤] منذ عام ١٧٤٤.

ويُعتبر الملك الشخصية المركزية في النظام، وهو الإمام والقائد العسكري والعالم والشيخ ورئيس القضاة. لذا فقد تمركزت في شخص الملك أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية إذ يعني ذلك، أن التنظيم الاجتماعي والسلطة السياسية يحددهما عنصران: الأول، الولاء القبلي، والثاني، الإسلام (التوحيدي). وبينما شكّل العنصر القبلي، عائقاً أمام تأسيس دولة مركزية، فإن الإسلام كان السبب في وجود جيش قوي (الاخوان) الذين قاتلوا مع الملك عبد العزيز، حتى تم تحقيق السلطة السياسية المركزية في نهاية العشرينات، ومن ثم تصفيتهم في معركة «سبيلا» في عام ١٩٢٩ والقضاء عليهم، بعد أن أصبحوا يشكّلون خطراً عليه بسبب تعصبهم الديني[٥].

وعلى صعيد المؤسسات السياسية، لم يتطلع الملوك السعوديون، ولا سيما الملك فيصل، إلى الإكثار منها، أو تحديثها بشكل يجعلها تسير على النمط الغربي، لأن الملك مصدر كل السلطات في الدولة، حيث استمر نفس التنظيم السياسي مع بعض التعديلات التي أدخلها الملك فيصل في جهاز الحكم والادارة وحتى اغتياله عام ١٩٧٥. وقد تبعه الملك خالد الذي ترك قدراً كبيراً من السلطة الفعلية، بسبب ظروفه الصحية للأمير فهد، الذي سار وفق نفس التنظيم السياسي الذي أقامه الملك فيصل[٦].

---

(٣) د. الياسيني، ص ٨٥.

(٤) انظر: اميل نخلة، م. س. ص ٥٥، وكذلك غسان سلامة، م. س. ذ، ص ٦٢.

(٥) Bahgat Korany, Ali E. Hillal, OP. Cit, P. 146.

ود، الياسيني، نفس المصدر، ص ٨٤.

(٦) د. أحمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الباحث، بيروت ـ الطبعة/ ١ ـ ١٩٨٠، ص ٣٤٢.

إلا أن حكم الملك خالد، كان أكثر مرونةً من حكم سلفه الملك فيصل، حيث أضحت السلطة في عهده أكثر انتشاراً وتوزيعاً داخل الأسرة السعودية، كما دخل الوزارة شباب أمراء من الجيل الثالث، من السعوديين كالأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، إضافة إلى بعض التكنوقراطيين من خارج العائلة. كما أعلن الملك فهد بن عبد العزيز في عدة مناسبات عن نيته لاقامة مجلس شورى ودستور للبلاد بعد اغتيال الملك فيصل مباشرة[7]، والذي تحقق بعد ذلك في رمضان ١٤١٢هـ، الموافق مارس ١٩٩٢م.

كما وسبق ذلك صدور بعض الوثائق الدستورية، المتعلقة بتنظيم السلطة أو ممارستها في السعودية عبر تطور نظامها السياسي، كقانون الحجاز الأساسي عام ١٩٢٦، وقرار تأسيس المملكة عام ١٩٣٢، ونظام ولاية العهد عام ١٩٣٣، وتنظيم مجلس الشورى عام ١٩٢٤، ثم مجلس الوزراء عام ١٩٥٣[8].

وعلى أية حال، فإن السعودية لم تحقق تنظيمها السياسي والاجتماعي الحالي، إلا نتيجة تطور مستمر رافق حياتها السياسية، كان من محطاته الرئيسية توحيد المملكة عام ١٩٣٢، ومن ثم محاولة إدخال الادارة الحديثة إليها لا سيما بعد عام ١٩٥٣[9]. وقد أدى قيام هيكل الجهاز الحكومي للدولة الحديثة إلى حدوث تغييرات مهمة أثّرت بدورها على العلاقة بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية. كما وان تماسك وحدة البيت السعودي يعتبر من المبادىء الأساسية لاستقرار النظام والسلطة في المملكة، ولا شك أن أزمة الصراع من الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤، بين الملك سعود وشقيقه فيصل وتمرد «الأمراء الأحرار» قد سبّب ضعفاً كبيراً وهزة في النظام آنذاك.

---

(٧) كان الملك فيصل يناصر التحديث الاقتصادي ولكنه يناهض الإصلاح السياسي وأنه يحظى بتأييد الولايات المتحدة في هذا الإطار انظر:

Helen lackner, op. cit, pp. 63 - 64.

(٨) د. أحمد سرحال، م. س. ذ، ص ٣٤٣.

(٩) لغرض الإطلاع على نشأة وتطور الحياة السياسية للملكة وصيرورة نظامها السياسي، انظر بالتفصيل: د. أحمد سرحال، م. س، ص ٣٢٧ ـ ٣٤٢، أميل نخلة، م. س. ص ٥٩ ـ ٦٢.

القنوات الرسمية لصنع القرار

(١ـ٣ـ٢ـ١) الملك

تطوَّرت مؤسسة الملك، مع صدور الأمر الملكي بالموافقة على اسم المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، إذ كان الأتراك يخاطبونه بعبارة «حاكم نجد والقائد عبد العزيز باشا». أما الانكليز فكانوا يخاطبونه بعبارة الشيخ عبد العزيز بن الشيخ عبد الرحمن آل سعود. والملك هو الرئيس الأعلى للدولة، ويرأس السلطة التنفيذية والتشريعية، (مجلس الوزراء) وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة. وله صلاحيات واسعة في مجال إعلان الحرب، وعقد المعاهدات الدولية، والمصادقة على ميزانية الدولة، واعتماد المبعوثين الدبلوماسيين.

وكان الأمراء والشيوخ وعلماء الدين قد بايعوه سلطاناً لنجد في عام ١٩٢١، وأصبح يلقب بصاحب الجلالة في المراسلات الرسمية. وفي عام ١٩٢٦، أصبح «ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها» وبعد عام «ملك الحجاز ونجد وملحقاتها».

وبما أن الملك مقيّد بأحكام الشريعة الإسلامية، والقيام بحراسة الدين والدنيا، واختياره يتم من بين أعضاء الأسرة المالكة التي تتركز واقعياً بيدها السلطة والقوة السياسية، لذا فإن دوره السياسي يتضمن ثلاثة أدوار فرعية هي: أنه رئيس الدولة والحكومة ـــ إمام المسلمين ـــ وزعيم القبائل وشيخ المشايخ والقائد العام للقوات المسلحة، ونتيجة لذلك فإن الملك يعد مركزاً للعملية السياسية وعليه أن يطبّق

مبادىء الشريعة الإسلامية وقوانينها الروحية والزمنية على السواء[10]، وأن الصلاحيات الواسعة والمكانة الرفيعة التي يتمتع بها الملك، تجعل منه الرجل الأول في عملية صنع السياسة الخارجية السعودية. وكان البلاط الملكي في الرياض يقوم بوظائف الحكومة في كل البلاد، ووظائف حكومة نجد في نفس الوقت. وكان المجلس الخاص للملك يعقد اجتماعين يومياً صباحاً ومساءاً.

وتجدر الاشارة إلى أن سلطة الملك في اتخاذ القرار، اختلفت مع تطور النظام السياسي، حيث شهدت السلطة مرحلتين متميزتين، الأولى انقضت نهائياً، كان العاهل فيها ملكاً مطلقاً، على الرغم من حاجته الدائمة إلى دعم وولاء بعض القبائل الهامة، وبعض رجال الدين، وهي المرحلة التي كان فيها عبد العزيز ملكاً، والثانية تقوم على ضمان قاعدة التوافق بين أعضاء العائلة المالكة في سلطة اتخاذ القرار، مع استمرار دعم العلماء الكبار ورؤساء القبائل الهامة، بعد غياب القائد التاريخي الذي يمثله الملك عبد العزيز مؤسس المملكة[11]. ويراد بالعملية التوفيقية هذه، تحقيق ذلك الاجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية في النظام السعودي.

(١ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٢) ولي العهد

يعيّن ولي العهد من قبل الملك في حياته. ثم يُبايع الأول من قبل أهل الحل والعقد من الأمراء السعوديين ورجال الدين[12].

ويمثل ولي العهد في المملكة العربية السعودية، المركز الثاني في عملية صنع القرار، إذ يتولى منصب رئيس الوزراء أحياناً والنائب الأول لرئيس الوزراء في أحيان أخرى. وتعتمد سلطة ولي العهد على مدى قوته ومن ثم قوة أو ضعف الملك أو ظروفه الخاصة كسوء حالته الصحية.

ففي عهد الملك الراحل سعود بن عبد العزيز، كان الملك فيصل ذا شأن كبير في السياستين الداخلية والخارجية، وفي عهد الملك خالد كان للملك فهد دور أساسي

---

(١٠) وفيما يتعلق بتجسيد دور الملك السعودي في حراسة الدين وحماية الأماكن المقدسة، يمكن الإشارة إلى القرار الملكي الذي اتخذه الملك فهد بتغيير لقبه الرسمي إلى (خادم الحرمين الشريفين) بدلاً من جلالة الملك في ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٧ أنظر حسن أبو طالب، م. س، ص ٤٩.

(١١) د. غسان سلامة، م. س، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(١٢) د. أحمد سرحال، م. س، ص ٣٤٣.

في صنع السياسة الخارجية، حيث فوّضه الأول إدارة شؤون المملكة رسمياً وبموجب مرسوم ملكي (*).

(١ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٣) مجلس الوزراء :

قبل وفاته بفترة قصيرة، قام الملك عبد العزيز بإصدار قرار في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣، بتأسيس مجلس الوزراء. وكان المجلس يضم أبناء الملك والقادة الإسلاميين، وأضحت وظائف المجلس شاملة لكل أمور البلاد. وتضمن القرار أيضاً إعادة تنظيم مجلس الوزراء في الحجاز الذي سبق تشكيله برئاسة الأمير فيصل بن عبد العزيز، نائب الملك، في كانون الثني (يناير) ١٩٣٢، والذي كان يسمى بمجلس الوكلاء.

وعقد مجلس الوزراء أول جلسة له عام ١٩٥٤، برئاسة الملك سعود. بيد أن مجلس الوزراء لم يبدأ عمله الفعلي إلا في عام ١٩٥٨، بعد صدور نظامه بموجب المرسوم الملكي رقم (٣٨) والمعمول به حتى الآن، والذي حل محل النظام القديم الذي صدر عام ١٩٥٣، والذي جعل من مجلس الوزراء أداة خاضعة للديوان الملكي. ورغم بعض التعديلات التي طرأت عليه من قبل الملك فيصل عامي ١٩٦٤، و١٩٧٠[١٣]، ووفقاً للمادة (١٨) من هذا النظام، يمتلك مجلس الوزراء سلطات واسعة في جميع شؤون الدولة. وقد نص النظام الجديد، الذي جاء بهدف التقليص من الانفاق والبذخ الزائد، على أنه يتوجب بأن تمر كافة إيرادات الدولة من خلال وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وبهذا أصبح مجلس الوزراء الجديد هو الذي يعطي الموافقة على أية مصروفات ويكون المجلس مسؤولاً أمام رئيس الوزراء وبامكانه الطلب من الملك إعفاء أي وزير من منصبه. فهو الذي يقوم برسم السياسة الداخلية والخارجية ويشرف على تنفيذها، ويملك السلطة التنظيمية والادارية. أي أنه بموجب ذلك يجمع ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في آن واحد[١٤]. وبما

(*) وقد نص المرسوم على (أن يتخذ الأمير فهد الإجراءات وإصدار التوجيهات في الداخل والخارج، وإصدار القرارات الإدارية وفقاً «للسياسات المعمول بها وبعد التشاور معنا).

(١٣) Enever Knoury, The Saudi Decision Making Body: The House of Al Saud, Institute of Middle Eastern and North African Affairs, 1978, p. 36.

(١٤) أنظر نص المادة (١٨) من نظام مجلس الوزراء لعام ١٩٥٨، د. عبد الله سعود القباع، م. س. ذ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

أن الملك هو الذي يرأس مجلس الوزراء، فإن ذلك يعطيه صلاحيات كبيرة في التعامل مع الشؤون الداخلية والخارجية على حد سواء[١٥]. ولعل الأهمية التي يتمتع بها مجلس الوزراء في السعودية، تنبع من أن الملك هو الذي يرأسه. لذا يمكن القول أن سلطة اتخاذ القرار تتركز بيد رئيس مجلس الوزراء أولاً، ثم مجلس الوزراء ككل.

وقد بقيت الحقائب الوزارية المهمة، كالدفاع والداخلية والخارجية وقيادة الحرس الوطني وحاكمية المناطق والمدن المهمة بأيدي العائلة المالكة السعودية. وإذا لم يتحقق الاجماع، أو حدث ما يمكن أن يمس مصالح المملكة فيبقى القرار الأخير بيد الملك نفسه.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥، زيد عدد المقاعد في المجلس لضم العناصر المثقفة والدارسة في الخارج من ١٤ حقيبة وزارية إلى ٢٠ حقيبة، ثمانية منها يشغلها أمراء بمنصب وزير بالاضافة الى اثنين من القادة الإسلاميين[١٦].

والواقع أن التأثير في القرار السياسي الذي يستأثر به وزراء الوزارات السياسية، إنما يعود إلى كونهم من العائلة المالكة. أي أن سلطتهم في التأثير لا تنبع من مواقعهم الرسمية في مجلس الوزراء عموماً، وإنما خصوصاً من انتمائهم للعائلة المالكة أولاً، ثم لمجلس الوزراء. وهكذا فإن العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية غالباً ما تنحصر في النخبة الملكية وتخضع لتصوراتها سواء كانت داخل مجلس الوزراء أو خارجه.

(١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤) وزارة الخارجية:

تعتبر وزارة الخارجية هي الوزارة المعنية مباشرة بتنفيذ السياسة الخارجية المقرَّرة من قِبَل مجلس الوزراء وبموافقة الملك[١٧]. وتعد وزارة الخارجية، الوزارة الأولى التي تأسست بشكل رسمي في السعودية، ويعود تأسيسها إلى عام ١٩٣٠، بعد تحويل مديرية الشؤون الخارجية (التي كان يترأسها يوسف ياسين السوري المولد) التي أنشأت في مكة المكرمة عام ١٩٢٥، إلى وزارة، وعُيِّن الأمير فيصل نائب الملك في

(١٥) نفس المصدر، ص ١٣٥.
(١٦) sandra Mackey op. cit p. 209.
(١٧) حسن أبو طالب، م. س. ذ، ص ٤٩.

الحجاز وزيـراً لها، حيث استمر في هذا المنصب حتى وفـاته عام ١٩٧٥، بـاستثناء الفترة من كانون أول ١٩٦٠، إلى آذار ١٩٦٢[١٨].

وقامت أول عـلاقات دبلـوماسيـة بين الرياض ومـوسكو في ١٦ شبـاط (فبراير) ١٩٢٦، وفي الأول من آذار (مـارس) ١٩٢٦، مع بـريطـانيا وفي الشهـر نفسـه مع هـولندا وفـرنسا وتـركيـا. وفي عام ١٩٢٨، مع المانيـا، وفي عام ١٩٢٩، مع إيـران وبولندا، وفي عام ١٩٣١، مع الولايـات المتحدة، وفي عام ١٩٣٢، مع إيطاليا وفي عام ١٩٣٦، مع مصر[١٩].

وقد ظل مقر الوزارة في مكة حتى عام ١٩٤٧، ثم انتقل إلى جدّة، وثم مؤخراً إلى الريـاض، وقد تحول مقرهـا في جدّة إلى فرع، ولها فـرع آخر في الدمّـام. ومنذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر، شهـدت أجهزة وزارة الخارجية السعودية تطـوراً كبيراً يتناسب مع تطور علاقات المملكة الخارجية وتناميها[٢٠].

ومن الجدير بـالذكر، أنـه إلى جانب مهمات الوزارة الأسـاسية في تنفيذ السيـاسة الخارجية، فإنها تقـوم بإعداد التصورات لما يجب أن تسـلكه المملكـة، إلا أن الأمر في النهاية مرهـون بموافقة الملك الذي هو رئيس الدولـة ورئيس مجلس الوزراء. وبعبارة أخرى فإن وزارة الخارجية تقوم بأداء دور استشـاري في صنع السياسة الخارجية[٢١]. ويمكن القول بأن قضايا السياسة الخارجية السعودية تناقش على ثلاثة مستويات:

الأول: ويختص به الملك وولي عهـده والنائب الثاني لـرئيس مجلس الوزراء، ويتم في هـذا المستوى وضع الخطط العـامـة ورسم الاطار النهـائي لسيـاسة المملكـة تجاه القضايا المطـروحة. ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستـوى توجيهات الملك باعتباره القائد الأعلى للبلاد.

الثاني: ويختص به مجلس الـوزراء، وتناقش فيـه النتائج التي يتوصل إليهـا وزير

---

(١٨) انظر: د. سلامة، م. س، ص ٧٥-٧٧، وكذلك د. القباع، م. س، ص ١٤٧.

(١٩) د. أحمد عامر، إدارة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث والدراسات العربية -ع (٧)- حزيران ١٩٧٦، ص ٢٦٦، وكذلك د. القباع، م. س، ص ١٥٠ - ١٥١ وفاسيلييف، نفس المصدر، ص ٣٥٨.

(٢٠) حسن أبو طالب، م. س، ص ٤٩.

(٢١) نفس المصدر، ص ٤٩.

الخارجية في النشـاطات الدوليـة . ويتم في مجلس الوزراء، منـاقشة سياسـة ومواقف المملكة الخارجية، تجاه مختلف القضايا الدولية في ضوء ما يعرضه وزير الخارجية .

الثالث : ويتعلق بطـريقـة ووسـائل إدارة السياسـة الخارجيـة، وسبل تنفيـذهـا وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة .

القوى الإجتماعية المؤثرة
في صنع السياسة الخارجية السعودية

(١ ـ ٣ ـ ٣ ـ ١) النّخبة الملكية :

يظل الحجم الحقيقي للعائلة الحاكمة السعودية التي تنحدر من ـ عبد الرحمن بن فيصل ــ والد الملك عبد العزيز لا يعرفه أحد ويقدرها البعض بـ٣ ــ ٥ آلاف أمير[٢٢]. ولعبد العزيز منها عشرة أخوة، أبرزهم من الأحياء، أحمد ومساعد، ويشكّلون معه ـ ما يُسمي ـ بالجيل الأول. ويبلغ عدد أبناء الملك عبد العزيز ٣٦ ولداً، وحوالي ١٦٠ حفيداً وحفيدة، عدا أبناء بناته. ويزيد العدد على الثلاثمائة، إذا أضفنا ذرية بناته[٢٣]. حيث يشكل أبناء عبد العزيز، الجيل الثاني ويشكّل أحفاده الجيل الثالث من العائلة.

لذا ينقسم أبناء عبد العزيز، على أساس الأخوة الأشقاء من نفس الأم، إلى عدة مجموعات عشائرية أهمها :

١ ـ آل فهد ويطلق عليهم (السديريون السبعة) نسبة إلى أمهم (حصّه بنت أحمد السديري) وآل السديري عشيرة تقطن المناطق الوسطى والشرقية من المملكة. ويضم السديريون إضافة إلى الملك فهد، وهو أكبرهم سناً، أشقاؤه الأمراء، سلطان ونايف وسلمان وتركي وأحمد وعبد الرحمن[٢٤].

---

(٢٢) د. الياسيني، نفس المصدر، ص ١٢٥ . Adeed Dawisha, OP. Cit, P. 135,

(٢٣) Dr. Nasser ibrahim Rashid Dr E.I. S heen King fahd saudi Arabis Greet Evolution international institute U.S.A, 1987, P. 197.

David homarth Desert king: Alije of ibn saud, "ollins, london, 1964) (New Yourk, 964) P. 110

(٢٤) د. سلامة، نفس المصدر، ص ٤٨ .

والـــواقع أن ارتقـائهـم لسلم السّلطـة والنفــوذ، لا يعــود فحسب إلى أن أمهم سديريـة، فالملك عبد العزيـز تزوج ثلاث نسـاء من أسرة الســديري، وأنجبن له ١٣ ولداً. ولكن بسبب من أن الأبناء الأشقاء السبعة توفر لهم نصيب من التعليم لم يتوفر لـلآخرين، مما أهّلهم لأداء دور كبير في الحكم والادارة. فقد كـان الملك فهد مثـلاً وزيراً للمعـارف، والأمير سلطان وزيـراً للمواصلات منـذ عام ١٩٥٣.. وقـد برز دورهم وتـدعم، في أوائل السـتينات عنـدما أصبح الأمير فيصل رئيسـاً للوزراء عـام ١٩٦٢، وعيّن الأشقـاء الثلاثـة في مناصب هـامـة: الأمير فهد وزيـراً للداخليـة ـ والأمير سلطان وزيراً للدفاع والطيران ـ والأمير سلمان أميراً للرياض، ثم نايف وزيراً للداخلية عـام ١٩٧٥. وعندما اغتيل فيصل وتولى خالـد العرش، لعب الأمير فهد دوراً بارزاً في عملية صنع القرار السياسي، عندما كان ولياً للعهد بسبب مرض الملك بالقلب. ثم ارتقى الملك فهـد العرش عـام ١٩٨٢، بعد وفاة الملك خـالد[٢٥]. أما الأشقاء الآخرون فهم، تـركي ويشغل منصب نائب وزير الدفاع ـ أحمد نائب وزير الداخلية ـ أما عبد الرحمن فإنه بلا منصب، إلا أنه رجل أعمال ناجح[٢٦].

٢ ـ وهناك مجمـوعة أخرى من السديـريين من زوجة أخرى لعبد العـزيز، وتضم ثـلاثة أشقـاء، سعد، مسـاعد، عبـد المحسن. ويذهـب البعض إلى الإعتقـاد بأن الثالث سوف يحتل موقعاً بارزاً في المستقبل.

٣ ـ خالد (الملك الراحل) وشقيقه الوحيد محمد، أمهما من آل جلوى التي تقطن منطقة الإحساء.

وتعتبر عائلة آل «جلوى» الفرع الثاني من أقارب العائلة المالكة، والتي تتكوّن من أحفاد شقيق جد الملك عبد العزيز، وأعضـاء هذه المجموعة عبد الله بن جلوى أحد الرجـال الذين استعادوا مدينـة الرياض مع الملك عام ١٩٠٢، وعيّن لـذلك حاكماً للمنطقة الشرقية حتى وفاته عام ١٩٤١.

أما الفرع الثالث، من أقارب العائلة هو آل ثنيان أحفاد ثنيان الأخ الأكبر لمؤسس المملكة السعودية محمد بن سعـود. وانتقل أحفاد عبدالله آل ثنيان إلى اسطنبول قبل سقوط الدولة السعوديـة الثانية ١٨٧٠. وأن زوجة الملك الراحل فيصل منهم ويحتل

---

(٢٥) جريدة المحرر ـ باريس ـ ع (٢٧) في ٩/ ٧/ ١٩٨٨، ص ٣.

(٢٦) William B. Quandt, op. cit, p. 81

أولادها مناصب رئيسية في الدولة.

٤ ـ عبد الله (ولي العهد الحالي) وقائد الحرس الوطني منذ عام ١٩٦٣، أمه من قبيلة شمّر القوية في شمال نجد، ليس لديه أشقاء من أمه إلا أنه يتمتع بمكانة ونفوذ كبيرين في البلاد، وله علاقات وطيدة مع رؤساء القبائل التي تمد الحرس الوطني بخيرة أبنائها[٢٧].

٥ ـ أما الجيل الثالث الذين يمثلون بداية التطور في العائلة السعودية، فهم[٢٨]: أبناء الملك فيصل وأبرزهم، سعود الفيصل وزير الخارجية ـ تركي الفيصل رئيس المخابرات العامة ـ وخالد بن فيصل أمير عسير. وأبناء الملك فهد، والأمير فيصل مسؤول قطاع الرياضة والشباب. والأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن، وأخيراً الأمير فهد بن عبد الله بن محمد آل سعود وهو من فرع سعود الكبير(*)، ويشغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الطيران المدني. وهؤلاء جميعاً تلقوا تعليماً حديثاً في الجامعات الأوروبية والأمريكية يختلف عن التعليم التقليدي الذي ناله أمراء الجيل الثاني.

ويمكن القول بأن أبناء عبد العزيز وأحفاده، ليسوا جميعاً على درجة واحدة من التأثير السياسي والمكانة، فهم يختلفون في درجة تأثيرهم لجملة اعتبارات متداخلة: (١) القرابة من أسرة الملك الحالي. (٢) الجيل الذي ينتمي إليه ذلك الشخص.

ومن الجدير بالاشارة هنا ذكر دور النخبة الملكية في عملية صنع السياسة الخارجية، من خلال دور واهتمامات الأمراء الكبار والأمراء الأصغر سناً:

أولاً ـ الأمراء الكبار:

في غياب الملك عبد العزيز وسعود وفيصل، أصبحت السياسة الخارجية مجالاً لتأثير عدد من الأمراء الكبار الأساسيين (الجيل الثاني). إذ نشأ نوع من التوازن والتقسيم الدقيق للأدوار السياسية[٢٩]، وذلك من خلال تنوع اهتمامات كل منهم التي تعكس تأثيرات شتى في طبيعة القرارات السياسية وكيفية تنفيذها.

---

(٢٧) د. سلامة، ص ٤٨ ـ ٤٩ و Ibid. p. 80.
(٢٨) Enver Knoury. op. cit p. 44.
(*) فرع سعود الكبير هم من سلالة سعود بن فيصل أحد أشقاء عبد الرحمن الفيصل والد الملك عبد العزيز.
(٢٩) William B. Quandt op. Cit. p. 80.

ففي فترة ما بعد الملك فيصل بشكل خاص، أصبح الملك فهد الشخصية الأكثر أهمية في رسم السياسة الخارجية للسعودية، وخاصةً فيما يتعلق بالعلاقات السعودية ـ الأمريكية وأسعار النفط وقرارات الانتاج، حيث أنه لعب الدور الرئيسي في ذلك منذ عام ١٩٧٦ . وفي مجال العلاقات العربية يبحث الملك فهد عن الاجماع العربي، وتجنب العزلة باتباعه سياسة معتدلة تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاجماع بين الدول العربية[٣٠].

أما الأمير عبد الله ــ ولي العهد ـ فإنه يحتل المرتبة الثانية بعد الملك فهد، ويشار إليه، بأنه يعارض سياسة الولايات المتحدة تجاه قضايا العرب، وخاصة، القضية الفلسطينية، وأنه كان يعتبر أن أكثر التهديدات خطورة للشرق الأوسط، ليس الاتحاد السوفياتي، ولكن الولايات المتحدة نفسها[٣١].

كما لعب الأمير عبد الله دوراً مهماً في العلاقات السعودية مع دول عربية عديدة وخاصةً، مع سوريا والأردن والمغرب، حيث قام مثلاً في عام ١٩٨٠، بدور الوساطة في الخلاف الأردني ـ السوري[٣٢].

ويتصف الأمير عبد الله، بأنه سياسي واقعي، ذو اهتمام خاص بالقضايا الداخلية إذ يناسب ذلك منصبه كقائد للحرس الوطني منذ عام ١٩٦٣ . وعموماً فإن الأمير عبد الله يعير اهتماماً أكبر للعلاقات السعودية ـ العربية على حساب علاقات السعودية الدولية.

أما الأمير سلطان بن عبد العزيز، الذي يشغل منصب وزير الدفاع منذ عام ١٩٦٠، والذي ترى آراء أنه قد يتولى منصب ولي العهد، إذا ما أصبح عبد الله ملكاً في المستقبل فهو يطمح، إلى أن يكون للسعودية دورٌ مهم وبارز في الشرق الأوسط، وباعتباره المسؤول عن تسليح الجيش السعودي، فإنه من العناصر التي تمارس الضغط على الولايات المتحدة من أجل الحصول على أسلحة متطورة. وعربياً فإنه يمثل الشخصية الرئيسية في التعامل مع اليمن، وهو المسؤول الأول عن فترات المد

(٣٠) Ibid p. 80.

(٣١) حسن أبو طالب، نفس المصدر، ص ٤٥ .

(٣٢) Quandt, op. cit, p. 81

والجزر في علاقة السعودية مع اليمن[٣٣].

أما الأمير نايف بن عبد العزيز فعلى الرغم من أن اهتمامه ينحصر بالقضايا الداخلية كونه وزيراً للداخلية، إلا أن هناك معلومات تشير إلى اهتمامه بالقضايا الخارجية. فله علاقات عربية واسعة، ويهتم بشؤون دول الخليج والعراق، ويقيم علاقات مع بعض الفصائل والتنظيمات السياسية في لبنان، فضلاً عن اهتمامه بالعلاقة مع فرنسا، التي تمده بمساعدات قيمة لتعزيز قدرات قوى الأمن السعودية، كما أنه على علاقات مباشرة بالروس[٣٤].

وباعتباره المسؤول الأول عن مجلس الأمن الوطني، فإن الأمير نايف يكلّف ما بين الحين والآخر بمسؤوليات على قدر كبير من الأهمية في كل ما له علاقة بقضايا الأمن الوطني سواء في الداخل أو الخارج[٣٥].

ويلعب الأمير سلمان أمير الرياض دوراً مؤثراً ومتزايد الأهمية في عملية صنع السياسة الخارجية، بحكم اتصاله المباشر بشقيقه الملك فهد وولي عهده ووزير الخارجية[٣٦].

وهكذا يبدو من الاهتمامات العربية، والدولية للأمراء الكبار الذين سبقت الإشارة إليهم، بأنهم يطبقون جيداً مبدأ توزيع الأدوار السياسية، وأن ذلك من شأنه أن يعطي السعودية ميزة إيجابية في إدارة علاقاتها العربية والدولية من ناحية، ويوفر لها قاعدة من التأييد والمساندة العربية والدولية.

ثانياً ـ الأمراء الشباب:

وإذا ما انتقلنا إلى الجيل الثالث من الأمراء الشباب، الذين يلعبون دوراً ثانوياً في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية السعودية نجد أن هذا الجيل يتميز بما يلي:

١ ـ أنهم تعلّموا تعليماً حديثاً، يختلف من حيث المحتوى الفكري والفني عن التعليم التقليدي، الذي ناله الأمراء الكبار من الجيل الثاني.

---

(٣٣) Ibid, p. 82

(٣٤) Ibid, pp. 82 - 83

(٣٥) د. عبد الله القباع، ص ٥٣.

(٣٦) نفس المصدر ص ٥٣.

٢ ـ إن نفوذهم مـا زال ضئيـلاً، فيما يتعلق بـالقرارات السيـاسيـة والاقتصاديـة المهمة. بيـد أن ذلك، لم يمنع ظهور بعض الشخصيـات من هذا الجيل التي تمتلك قدراً من البروز والتميز بممارسة أدوار فاعلة في المسائل السياسية. ومن هؤلاء: الأمير سعود الفيصل ـ وأخوه الأمير تـركي الفيصل، والأمير بندر بن سلطان، والأمير فهد بن عبد الله، وجميعهم يتولى مناصب مهمة.

فقد لعب سعود الفيصل، وزير الخارجيـة السعودي، دوراً ملحوظاً في المؤتمرات الدوليـة، ومن توجهاته واهتمامـاته، تأكيده الـدائم على مركزية القضيـة الفلسطينية وعلى ربط سياسـات النفط السعودية بـالصراع العربي ـ الاسرائيلي وانتقاده الـولايات المتحدة في موقفها إزاء القضية الفلسـطينية.

أما الأمير تركي الفيصل، الذي يعمل رئيسـاً للمخابرات العامة منذ عام ١٩٧٨، فقد ساهم في مهام دبلومـاسية في الخارج، أهمها دوره في إتمام صفقة طائرات (F-15) الأمريكية والاهتمام بقضية المجاهدين في أفغانستان.

أما الأمير بنـدر بن سلطان الـذي يعمل سفيراً في واشنطن، فقد كـان لشخصيته القويـة والمؤثرة، واتصـالاته المباشرة بـالادارة الأمريكيـة والكونجـرس وحتى الرئيس ريغـان، الأمر الـذي جعله أن يـؤدي دوراً كبيراً بـالضغط على الأمريكيين في إنجـاز صفقـة طائرات (الأواكـس) عام ١٩٨١، وفي حشـد المسـاعـدة الأمريكيـة في ردع العدوان العراقي على الكويت والمملكة(*).

وهنـاك أيضاً الأمير فهـد بن عبد الله، الـذي بدأ يجتـذب الأضواء ويعمل قـائداً للعمليـات الجوية، وأحـد المهتمين بتطويـر القوة الجويـة السعوديـة وله اهتمامـات بقضايا الأمن والسـياسة الخارجية[٣٧].

ومن خلال تعليمهم الحديث، ومسؤولياتهم الرسمية في الشؤون الخارجية والأمن الوطنـي واهتماماتهم المختلفة وبـاعتبارهم نخبـة متميزة داخل المجتمـع السـعودي، فضلاً عن تطلعاتهم التي تنسجم مع توجهـات المملكة نحو التحديث، فإن الأمراء الشباب سيكون لهم تأثير قوي في مسار السياسة السعودية في المسـتقبل.

(*) كما أن الأمير بندر كان طياراً في القوة الجوية السعودية، وحصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من الولايات المتحدة وعنوان أطروحته (العربية السعودية كقضية داخلية في السياسات الأمريكية).

(٣٧) William B. Quandt, op. Cit, PP. 83 - 86.

(١ ـ ٣ ـ ٣ ـ ٢) علماء الدين :

يُعتبر التضامن الإسلامي المبدأ الأول في السياسة الخارجية السعودية، منذ قيام وتأسيس المملكة السعودية الثالثة عام ١٩٠٢. كما وأصبح الإسلام (بالعقيدة التوحيدية) السّمة البارزة في السياسة الخارجية السعودية للحفاظ على المصالح الإسلامية، ومصالح دولها أيضاً ولخدمة المصالح والقضايا الإسلامية والعربية. وتقوم فلسفة المملكة العربية السعودية على أساس النظرية السياسية الإسلامية التقليدية بعدم فصل الدين عن الدولة، وبذا يصبح الهدف الحفاظ على الشريعة الإسلامية وفرض تطبيق أحكامها.

وبتحالف الإمام محمد بن سعود عام ١٧٤٤، وحكام الدّرعية في وسط نجد مع الإمام محمد بن عبد الوهاب زعيم ما يسمى اليوم بآل الشيخ[٣٨]، أصبح الإسلام دين الدولة ومصدر شرعيتها السياسية، وهو الذي يرسم ويوجه كافة نشاطاتها الاجتماعية والثقافية والتعليمية والقضائية، ويطبق كقانون أخلاقي للمجتمع. ويعتمد وجود المؤسسة الدينية على بقاء واستمرار دعم الدولة لها.

وقد كان التمثيل الدائم للعلماء من آل الشيخ في الحكومة في وزارات (التربية والتعليم والعدل وشؤون الحج والأوقاف)، ومساهمتهم في التشريع السعودي ووضع قواعد السلوك الاجتماعي، الدليل الواضح، على هيبة ومكانة المؤسسة الدينية ونفوذها في المملكة[٣٩].

وأتاح هذا التحالف بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي، الفرصة، لتنفيذ وتطبيق العقيدة التوحيدية و إضفاء الشرعية على الحكم من جانب العلماء.

لذا، أضحت المؤسسة الدينية في ترابط واندماج عضوي مع الدولة والنظام السياسي، وقد عبّر هذا الترابط والاندماج عن نفسه في عدد من المواقف والظروف السياسية، تجلت في مداخلاتهم في شؤون الحكم وعملية انتقال السلطة من ملك إلى آخر، كإضفاء طابع الشرعية على قرار استلام الملك الراحل فيصل المسؤولية عام

---

(٣٨) William B. Quandt, Op. Cit, p. 88.

(٣٩) Bahgat Korany and Ali E. Hillal, OP. Cit, P. 260.

١٩٦٤ ، والمصادقة على تنصيب الملك الراحل خالد بعد اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥[٤٠].

وأخيراً حادثة احتلال المسجد الحرام في مكة عام ١٩٧٩ ، حيث لم تبدأ الحكومة بمقاومة المتطرفين إلا بعد حصولها على فتوى من العلماء تثبت شرعية تدخل قوات الأمن ، لمهاجمة هذه المجموعة داخل المسجد الحرام[٤١].

وما تقدم يشير إلى أن العلماء يتمتعون بنفوذ مباشر في صنع القرار في الشؤون الداخلية للمملكة ، ولا دور لهم في رسم السياسة الخارجية ، إلا بوضع بعض الضوابط على سلوك النظام السياسي وأن مساهمتهم في صنع القرار تتبع ثلاث قنوات هي[٤٢]:

١ ـ نفوذهم المباشر إلى أعلى مراكز صنع القرار.

٢ ـ إشغال بعض الوزارات وبعض المواقع السياسية .

٣ ـ التحريك الشعبي .

إلا أن العلماء ليسوا قوة فاعلة في التأثير على السياسة الخارجية السعودية ، وفي تحديد ورسم استراتيجيات التنمية وإنتاج النفط[٤٣]. إذ أن اهتماماتهم في السياسة الخارجية ، تتركز بحدود ما يتعلق بقضايا التضامن الإسلامي والمؤتمرات الإسلامية الدولية ، ودعم الأقليات الإسلامية في البلدان غير الإسلامية ، ونصرة المسلمين في الدول التي كانت خاضعة للنفوذ الشيوعي[٤٤]. وبخلاف رجال الدين في إيران ، فإن العلماء في السعودية لا يمتلكون مصادر التمويل الذاتية ، بل يعتمدون على الموارد المالية للنظام وليس على جمهور الأتباع .

وخلاصة القول فإن دور علماء الدين في السعودية ، يرجع إلى عاملين بارزين ، الأول هو الخلفية التاريخية العميقة الجذور لهذا الدور، والثاني يعود إلى أن السعودية تمثل نموذجاً للدولة الإسلامية ، التي لا ينفصل فيها الدين عن الدولة ، إذ يعتبر

---

(٤٠) الصادق بلعيد ، دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ع (١٠٨) شباط ١٩٨٨ ص ٧٤ ـ ٧٥ .

(٤١) الصادق بلعيد ، م . س . ذ ، ص ٧٦ .

(٤٢) Bahgat Korany and Ali E. Hillal, OP. Cit, P. 260.

(٤٣) William B. Quandt, OP. cit p. 88.

(٤٤) د . عبد الله القباع . ص ٥٣ .

التضامن الإسلامي، كما اشرت، المبدا الاول في السياسة الخارجية السعودية كما اكد عليه تباعاً، الملك فيصل والملك خالد والملك فهد.

(١ ـ ٣ ـ ٣ ـ ٣) التكنوقراط:

أفرزت الحقبة النفطية التي تميّزت بتزايد الثراء، وتراكم العوائد النفطية، طبقةً وسطىٰ جديدة، إلى جانب أفراد العائلة الحاكمة تتميز بالكفاءة والتقنية للمساهمة في صياغة السياسات المستقبلية والقيام بدور بارز[٤٥].

وكانت المملكة بحاجة ماسة إلى مثل هذه الكفاءات والخبرات والتقنيات منذ تأسيس أول مجلس وزراء عام ١٩٥٣ وتشكيل الوزارات التقنية، حيث كان عبد الله الطريقي ـ وزيراً للنفط حتى عام ١٩٦٥، وهو أول وزير تكنوقراطي، ثم تبعه الشيخ أحمد زكي يماني[٤٦]. وتميل هذه الجماعة إلى التمسك بمبدأ ضرورة استقلالية السعودية عن الغرب، وإلى الاعتقاد بضرورة الحفاظ على الثروة النفطية داخل الأرض وإنتاج ما تتطلبه الحاجة فقط.

وقد كان نفوذ هذه الطبقة يتزايد، مع سرعة توجهات المملكة في تنفيذ خطط التنمية، التي تبعت الانفجار النفطي في عقد السبعينات إذ أنها شاركت في خطة التنمية الخماسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥[٤٧]. وأن أغلب التكنوقراط السعوديين هم ممن أكملوا تعليمهم العالي في الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، فمن بين ٦٤ وزيراً ووكيل وزارة في الحكومة السعودية عام ١٩٧٩، كان ١٩ منهم من حملة الدكتوراه أغلبهم من أمريكا[٤٨] وعلى الرغم من أن التكنوقراط السعوديين ليسوا مجموعة

---

(٤٥) Quandt, op. Cit P. 88.

(٤٦) وكان الشيخ زكي يماني يعتبر من بين أكثر التكنوقراط السعوديين بروزاً لا سيما في الغرب، لامتلاكه تصوراً واضحاً عن مسائل الطاقة الدولية فضلاً عن خبرته الفنية في مجال عمله وزيراً للنفط ودوره المعروف في السياسة النفطية السعودية. علماً أنه كان أحد تلامذة د. هنري كيسنجر في جامعة هارفرد الأمريكية، أنظر بالتفصيل:

Bahgat Korany and Ali E. Hillal, OP. Cit, P. 263

وكذلك:

William b. Guandt op. Cit, p. 86.

(٤٧) Korany and Hillal, OP. Cit, P. 263.

(٤٨) وقد كان عدد الذين أنهوا دراستهم في الولايات المتحدة للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠ أكثر من ٤٠ ألف طالب سعودي. أنظر Ibid, pp. 263 - 4

متجانسة ويفتقدون إلى القاعدة المؤسسية، بيد أنهم مع ذلك يشكّلون مجموعة ذات تأثير جذي على القرارات الاقتصادية والمالية، هذا إن لم يكن لهم تأثير أبعد في السياسات العليا للدولة، عبر مراكزهم الوزارية في مجلس الوزراء(٤٩).

ومن بين أكثر الشخصيات المعروفة في هذه المجموعة: هشام ناظر، وزير النفط حالياً، التخطيط سابقاً ومحمد أبو الخيل وزير المالية والاقتصاد وغازي القصيبي الوزير السابق والسفير الحالي في بريطانيا(٥٠).

وإذا ما استعرضنا تشكيلة مجلس الوزراء في كل من عهد الملوك: فيصل، خالد، فهد نجد أن تمثيل التكنوقراط في الحكومة، آخذ بالتزايد المستمر:

ففي عام ١٩٦٥، كان مجلس الوزراء يتكوّن من (١٤) عضواً (٥) منهم من الأمراء، (٣) يمثلون عائلة آل الشيخ، (٦) من التكنوقراط، وبعد التغيير عام ١٩٧٥، ارتفع عدد أعضاء المجلس إلى (٢٥) عضواً كان عدد الأمراء (٨) وبقي ممثلي آل الشيخ (٣). أما التكنوقراط فقد ارتفع عددهم إلى (١٤). وبعد تولي الملك فهد السلطة عام ١٩٨٢، ارتفع عدد أعضاء المجلس إلى (٢٧) عضواً، كان العضوان الجديدان من التكنوقراط.

وفي إطار السياسة الخارجية للمملكة، نجد أن من بين ما تتطلع إليه هذه النخبة، هو الدعوة إلى التحفظ في العلاقة مع الولايات المتحدة، وتأكيد اعتدال الموقف الأمريكي إزاء قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبهذا الاتجاه من الممكن أن ينمو نوع من التعاون ما بين التكنوقراط وبين الأمراء الشباب، لا سيما الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية(٥١).

وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى أن قرار الحظر النفطي الذي اتخذته السعودية عام ١٩٧٣، كان ناجماً إضافةً إلى تطورات معروفة في البيئة الخارجية عن جملة تطورات في البيئة الداخلية لصناعة القرار في المملكة، من بين هذه التطورات ظهور وتزايد نفوذ طبقة جديدة من التكنوقراط، في صنع السياسة الخارجية السعودية فضلاً

---

(٤٩) Ibid, p. 264

(٥٠) Korany and Hillal, OP. Cit, p. 264 and Quandt, op cit, p. 81

(٥١) William B. Quandt, op. Cit. P. 81

عن تنامي الشعور القومي داخل المملكة نحو استخدام أكثر فاعلية لسلاح البترول[٥٢].

وتذهب بعض المصادر، إلى «أن محصلة تأثير أي تكنوقراطي على قرارات الدولة، لا يعدو أن يكون في أغلب الأحوال مسألة علاقة شخصية بينه وبين الملك الذي يملك السلطة النهائية في اتخاذ القرار، أو من خلال تحالفه مع أحد الأجنحة القوية في الأسرة المالكة»[٥٣].

---

(٥٢) د. عبد المنعم سعيد، صنع القرار العربي، ٦ أكتوبر ١٩٧٣، مجلة المنار، ٧٤ باريس (٣) السنة الأولى ـ آذار ١٩٨٥.

(٥٣) أمين نخلة، نفس المصدر، ص ٦٨.

دور صانع القرار

أفردت الدراسات المعاصرة حيزاً كبيراً لدراسة ظاهرة القيادة السياسية، ودور القادة السياسيين، في التفاعل مع حركة التاريخ[1].

وهذا ما ذهب إليه العالِم السياسي ريتشارد سنايدر أحد دعاة نظرية اتخاذ القرار بقوله: «إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي، قرارات الدولة . . . ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها». وأن صانع القرار وفقاً لهذه النظرية، يتخذ قراره من خلال إدراكه للبيئة التي هي البيئة المحلية من جهة، والبيئة الدولية من جهة أخرى، ومن ثم إدراكه للنظام الذي يعمل فيه[2]. وأن دور صانع القرار، تبعاً لذلك، يتأثر بالعديد من المكوّنات المحيطة به من عادات وتقاليد وقيم تؤثر في تربيته وتنشئته. لذا فإن صانع القرار كفرد لا يتصرف وكأنه مجرد تماماً عن تصوراته الشخصية.

وفي تحليل السلوك السياسي الخارجي، للمملكة العربية السعودية، نجد أن القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية تتخذ من قبل جماعة صغيرة وبسرية تامة دون

---

(١) انظر، د. عبد الله القباع، م. س، ص ١١٩، ص ١٢٢.

(٢) يعتبر العالم سنايدر من المتخصصين في هذه الظاهرة متأثراً بنظرية (الفعل ورد الفعل) لبيرسون التي اعتمدت علم النفس والاجتماع في تفسير العوامل المؤثرة في صنع القرارات، إضافة إلى اهتمام علماء آخرين مثل (دويتش ــ كابلان ـ مودلسكي ـ فرانكلين) بهذه الظاهرة، للمزيد من التفاصيل أنظر: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر، الكويت الطبعة/ ١ ــ ١٩٨٥، ص ٣٠٥ ــ ٣٣٣، وكذلك د. نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٣، ص ١٥٥_١٥٦.

مناقشات أو مداولات علنية . إذ أن العقائد الفلسفية قد عبّرت عن التزام عقيدي بالإسلام بالنسبة لصانع القرار السعودي، حيث يعد الإسلام أولى المبادىء التي ترسي عليها السياسة الخارجية السعودية[٣]. ولا شك أن قيام المملكة كمشروع سياسي قد ارتبط بحركة دينية (الحركة التوحيدية)، ومن هنا فإن الإسلام بما يعنيه من رموز سلوكية وفكرية وقيمية، يمثل بالنسبة للسعودية قيمة كبرى، إذ ينظر إليه باعتباره المحتوى الفلسفي والفكري الذي يحدد آليات وديناميات العملية السياسية، كما أنه يمثل أسس شرعية حكم الأسرة السعودية، ولعل ذلك، يفسر الاتجاهات الدينية التي تستند إليها النخبة السعودية في تحركها داخلياً وارجياً، إذ بادرت الرياض في عام ١٩٥٦، إلى توقيع اتفاقية مع كل من مصر والباكستان لتأسيس «المؤتمر الإسلامي» كما ورفضت الحكومة السعودية في نفس العام تمديد عقد استئجار قاعدة الظاهران الجوية لأكثر من شهر واحد في كل مرة [٤] وكذلك تشكيل «رابطة العالم الإسلامي» في عام ١٩٦٢، كمنظمة غير رسمية، لذا فإن رؤية الملك فيصل للعالم تصلح كنموذج لتوضيح البعد الإسلامي في رؤيته للعالم. وتنطوي هذه الرؤية على ثلاثة أبعاد[٥]:

١ ـ المركز: حيث دار الإسلام «الأمة الإسلامية» بالرغم من ضعفه وعدم توحده في الوقت الحاضر. ويكون موقع العالم العربي في المركز من دار الإسلام.

٢ ـ **أهل الكتاب**: وتضم هذه الدائرة اليهود والمسيحيين الذين يعيشون ضمن دائرة دار الإسلام والذي يطلق عليهم أهل الذمة أيضاً والذين يعترفون بالهيمنة السياسية للإسلام مع التمتع بحرياتهم وحقوقهم الدينية.

٣ ـ دار الحرب: وتضم قوى الرأسمالية والصهيونية والامبريالية (العالم الحر)، والتي تمثل تهديداً للبلدان الإسلامية والمسيحية على السواء. ويعتقد فيصل بأن الولايات المتحدة تعتبر دولة مسيحية وليس دولة ديموقراطية علمانية وعليها التزام خلقي ومصلحة سياسية للدفاع عن العالم الحر وبضمنه العالم الإسلامي[*].

---

(٣) Quandt, P. cit P. 131.

(٤) Dawisha, Islam in Foreign Policy, Cambridge University press, 1986, P. 39.

(٥) د. القباع، م. س. ذ، ص ٣٠٨ ـ ٣١١.

(*) Source: David long, King faisal, s world view, in willard Beling (ed), King Faisal and the Modre-ni zatien of Saudi - Arabia - Boulder, Colo: Westview press, 1980, P. 179.

إن رؤيـة الملك فيصل على هذا النحـو، تنبع من المفهـوم الإسلامي التقليـدي في تقسيم العالم إلى دار الإسـلام ودار الحرب، حيث تشير الأولى إلى الأماكن التي تخضع للحكم الإسلامي، وتشير الثانية إلى الدول التي لا تدين بالإسلام. وهي رؤية تتوافق في مجملها مع الـدور المركزي، الـذي يؤديه الإسـلام كإيديولـوجية للنظـام السياسي السعـودي، وقـد عكسـت نفسهـا في عقـد المؤتمر الإسـلامي كـأداة تعبّر عن فكـرة التضامن بين الـدول الإسلامية[٦]. كما وكان فيصـل يعتقد بأنـه لا يوجـد هناك أي صراع، أو تنـاقض بين التعاون الإسـلامي والعربي. ووجـد في التحالف الإسـلامي عنصر موازنة لمواجهـة الأطراف العربية، والمتشـددة التي تميل نحو اليسار في الحرب الباردة العربية كالعراق والجزائر ومصر وسوريا.

وكان الغـرب في أوائل السـبعينات، ينظر بارتيـاح إلى سياسات فيصل الـدولية، التي عبّرت عنها تلك الرؤية، كونه عمل على تـوحيد أكثر ما يمكن من بلدان العالم الإسلامي والعـالم الثالث تحت رايـة الإسلام وراية معـاداة الشيوعيـة واليسار، حيث أخـذت تتطـور في أذهان المراقبين الغـربيين فكـرة أن الملك فيصل عنصر جـوهـري لمواجهة الشيوعية لضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[٧].

لذا فقد كان الحرص السعودي على وقف التسلل الشيـوعي، باعتباره التزاماً دينياً اسلامياً[٨]، لذلك فقد كان تـردد السعودية في إقامة علاقـات دبلوماسية مع الاتحاد السـوفيـاتي، ينطـوي على خلفيـة إيديـولـوجيـة. فإنها تنظـر إلى دورهـا الإسـلامي بـاهتمام... وأنها ليست مستعدة للتفـريط بهذا الـدور بسهولـة، وإن حرصهـا في

= نقلاً عن: Bahgat Korany, Ali E. Hillal, P. Cit, P. 249.

وكذلك د. عبد الله القباع، م. س. ذ، ص ٣١٠، حسن أبو طالب، م. س. ذ، ص ٤٧.

(٦) حسن أبو طالب، م. س، ص ٤٧ـ ٤٨.

(٧) Helen Lakner, A House Built on Sand, OP. Cit, P. 68.

(٨) حسن أبو طالب، ص ٤٨، و د. عبد الله القباع، م. س. ذ، ص ٣١١.

علاقاتها الاقتصادية على عدم إحداث هزات عميقة في الاقتصاديات الغربية، هو امتداد لنفس السياسة، وكذلك فإن مواجهة الصهيونية بالجهاد المقدس بتكتيل الجهود والثروات العربية والإسلامية معاً، هو من قبيل العمل بالمبادىء الإسلامية[9]. وحتى قرار حظر النفط الذي اتخذه الملك فيصل حيال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي وقفت إلى جانب الكيان الصهيوني إبان حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣، كان يعبّر عن رؤيته الإسلامية أكثر من تعبيره عن مبدأ التضامن العربي، وكان هذا الشيء ينسحب على موقفه من قضية القدس. ولا شك أن هزيمة العرب في حرب عام ١٩٦٧، وحرق المسجد الأقصى من قبل الصهاينة بعد ذلك، هو الذي دعا الملك فيصل إلى توجيه الدعوة لانعقاد مؤتمر قمة الرباط في عام ١٩٦٩، لتعميق التعاون الإسلامي الذي حضرته كل الدول الإسلامية والعربية.

وفي كثير من المناسبات، كان الملك فيصل يردد عن قناعته بأن المؤامرة، التي تحاك ضد العرب والمسلمين هي من صنع الصهيونية والشيوعية. وفي حديث للرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون خلال زيارته للمملكة عام ١٩٧٤، ذكر بأن الملك فيصل كان يتحدث باستمرار عن المؤامرات الصهيونية والشيوعية التي تحيط به، وأنه كان عميق الإيمان بهذا الخطر المزدوج على الأمة الإسلامية، وأشار بأن الصهاينة هم وراء الارهابيين الفلسطينيين[10].

وفي محاولة لدراسة شخصية الملك فيصل، ودوره في إرساء دعائم السياسة الخارجية السعودية، فمن الضروري تسليط الضوء على هذا الجانب من شخصية الملك صانع القرار.

كان الملك فيصل يردد دائماً أن كلمات: «الملكية، الديموقراطية، الجمهورية والاشتراكية لا تعني شيئاً بالنسبة لي... إن ما يهمني هو قدرة الحكومة على رفع مستوى العيش عند المحكومين... وعلى توفير المزيد من الرفاه والعدل الاجتماعي»[12]. وأن التفريق بين الأنظمة السياسية وفقاً لرؤيته لأوضاع العالم،

---

(٩) د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، م. س. ذ، ص ٣١٠.

(١٠) David Holden op. cit. p. 359.

(١١) د. عبد الله القباع، ص ٣١٠.

(١٢) بنواميشان، فيصل عاهل السعودية، م. س.، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

كانت على أساس مدى التـزامها بعبادة الله ووحدانيته[١٣] وعلى هذا الأسـاس، فإنه كان يـرى أن توجّه المسـاعدات إلى الدول العربيـة فالإسلاميـة، فالدول النـامية غير الإسـلامية داخل نطـاق العـالم الثـالث، لتشجيعها على تحقيق قـدر من الاستقـرار ومقاومة الحركات الراديكالية المتطرفـة، داخل حدودها، والتي غالباً ما تستمد عونها من الدول الشيوعية أو الصهيونية أو تحالف القوى الامبريالية[١٤].

ومهما يكن من أمر، فإن مبادرات ومواقف الملك فيصل، التي ينبغي أن تعبّر عن رؤيته، وإدراكـاته في التعامل الخارجي، تطـرح أمامـه واحدة من أشد معضـلاته، ذلك لأنها تعرضه لخطر التصادم بين رسالته الروحية ودوره السـياسي[١٥] عند البحث في السلـوك السيـاسي الخارجي السعـودي حيـال الولايـات المتحـدة ومـواجهـة المد الناصري في النصف الثاني من الستينات.

فبـالنسبـة للعـلاقـات السـعوديـة مع واشنطن، لم يكن الملك فيصل يـرغب في الاختلاف مع الولايات المتحدة، فقد كان يعتقد أنه من خلال ضغوطه على واشنطن يمكن ردع ووقف اسرائيل عند حدودها. فمن هنا بدأ يبحث عن وسيلة للتوفيق بين الحفاظ على روابط الصداقة مع الأمريكيين من ناحية، وتصعيد الضغوط لانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، حيث كان يؤكد باستمرار على الدور الأمريكي في حل القضيـة الفلسطينية والصراع العـربي ــ الاسرائيلي، لاعتقاده أن الأمـريكيين وحدهم القـادرين على ممارسة الضغـط الحقيقي على إسرائيل.. في حين ينكر ذلك على الاتحاد السوفياتي ويدعو العرب إلى التحرر من موسكو[١٦].

وفي معرض نهجه التوفيقي ضمن سياسته الخارجية حيال الولايات المتحدة، قال الملك فيصل «يجب أن يدرك أصدقاؤنا أين توجد مصالحهم الاستراتيجية... ونحن لا نريد أن نفعل مـا يمكن أن يسيء إلى الولايات المتحدة. لكن لكي نبقي عـلاقاتنا الخاصة صـالحة، فإن على أمريكـا أن تمتنع عن كل مـا يسيء إلى مصالحنا ومصـالح العـرب... ولا شك أن الاحتلال المستمـر لـلأراضي العربيـة بما فيها القـدس، لا

---

(١٣) د. عبد الله القباع، م. س، ص ٣١١.

(١٤) د. عبد الله القباع، م. س، ص ٣١١.

(١٥) بنواميشان، م. س، ص ١٣٤.

(١٦) وقد كـان ذلك من بين الأسباب التـي دعت السادات إلى إخـراج خمسة آلاف مستشار سـوفييتي من مصر في آب ١٩٧٢، للتفصيل، انظر: نفس المصـدر، ص ١٤٠ ـ ١٤٤.

يسيء إلى العرب فحسب، بل يُسمم الجو الدولي أيضاً»[١٧].

وفي المؤتمر الذي عقده لسفرائه في الخارج نهاية عام ١٩٧٣، أعطى الملك فيصل تعليماته التي تعد عرضاً لجملة سياسته[١٨]، ولا سيما حيال الولايات المحدة، قائلاً: «وُلدت بيننا وبين الولايات المتحدة صداقة خاصة، منذ عهد والدي الملك عبد العزيز. الذي اختار الأمريكيين دون سواهم حين جاءوا يعرضون عليه عقوداً لاستغلال النفط.. لأن أمريكا ليست لها أغراض سياسية في بلادنا.. وبذلك أراد أن يكون كفيل الأمريكيين أمام العرب، وقد اختار هذا الطريق على معرفة تامة بسببه. إلا أن قيام دولة اسرائيل وانحياز الولايات المتحدة إليها تحت ضغط الأوساط الصهيونية وأنصارها في نيويورك... وبتصرفها هذا داست على صداقتنا بالأقدام برغم مصالحها الكبيرة التي تملكها في بلادنا، بينما لا تملك شيئاً منها عند الاسرائيليين.. يجب أن تدرك أمريكا بأنها في الطريق الخاطىء حين لا تكترث بصداقتنا وتحالف اسرائيل.. إن علينا أن نفهمها هذه الحقيقة»[١٩].

«ومن أجل ذلك قررت أن أطبق السياسة التالية: أراد أبي أن يكون كفيل الأمريكيين أمام العرب، أما أنا فأريد أن أكون ناطقاً بلسان العرب أمام الأمريكيين. أي الرجل الذي يقنعهم بشرعية قضيتنا، والذي يريهم أنهم يخطئون حين ينفصلون عنا.. ويحالفون أعداءنا، الرجل الذي يستدرجهم لتبني رؤية أكثر واقعية لمصالحهم الحيوية... ويجب أن يفهموا أننا محافظون على صداقتهم وأن ـ لا شيء يمنعهم من أن يكونوا أصدقاء لنا... ويضيف، وفي الوقت نفسه يجب أن نكون متصلبين في كل ما يتعلق بإسرائيل باستنادنا على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، ويجب أن ندافع عن الفلسطينيين، لأن الدفاع عنهم هو صخرة العروبة، لا عروبة الماركسية والالحاد، بل العروبة الإسلامية... وسأضع النفط في خدمة العروبة والعروبة في خدمة الله». واختتم المؤتمر بقوله: «إننا سنحدد السياسة العربية لـ ٢٥ سنة قادمة»[٢٠].

---

(١٧) انظر: نفس المصدر، ص ١٩٨.

(١٨) بنواميشان ـ م. س، ص ١٧١.

(١٩) انظر نفس المصدر ص ١٧١ ـ ١٧٣.

(٢٠) نفس المصدر، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

ومن هنـا بدأت مهمـة كيسنجر، مع السـادات والملك فيصل في عملية السـلام الأمريكية.

إن رؤية الملك فيصل هذه، في ميدان الشؤون الخارجيـة، كانت بلا شك محصلة عوامل نشأتـه ونشاطاته الـدولية المختلفة، منذ ظهـوره على المسرح الدولي، وهو لا يزال فتى لم يتجاوز عمـره الثالثة عشرة. أما بالنسبة لمواجهتـه للمد الناصري واتسـاع المدّ القومي الناصري خلال الستينات، فقـد تمكن فيصل من إتخاذ المبادرات اللازمة على الصعيد الداخلي والخارجي باستخدام «الإسلام» كعنصر أساسي في مواجهة هذا المد القومي الذي اكتسح الساحة العربية آنذاك. إذ بادر في عام ١٩٦٢، عندما كان رئيساً للـوزراء إلى تأسيس رابطة العالم الإسـلامي (خلال مـوسم الحج) والذي وافق على قيامهـا ممثلو ٤٣ دولة إسـلامية وعربيـة، إذ أصبحت الرابطة منـذ ذلك الوقت الناطق غير الرسمي باسم المملكة لمحاربة أعداء الإسلام[٢٢].

كما ودعـا فيصل إلى تحالف كـافـة القـوى المسلمـة في العـالم، لمحـاربـة الـدول الإسلامية المتشـددة، وعلى رأسها مصر التي كانت تهاجم النظـام السعودي آنذاك. وخاصـة بعد فشل المصريين من تحقيق أي نصر في حـربهم مع اليمن، خلال الفترة ١٩٦٢ـ١٩٦٧.

غير أن المتغيرات الخارجية، التي مرت بها الدولـة السعودية في السنوات الأخيرة، جنبـاً إلى جنب مع المتغيرات الـداخليـة والظـروف الاقليمية والـدوليـة المستجـدة، كقضايـا أسعار النفـط، واتفاقية كـامب ديفيد وحـرب الخليج، وتطـورات القضية الفلسطينية جعلت المملكة تضطلع بدور أكبر ونشيط نقلت آفاق السياسة الخارجية السعوديـة فيها من أبعاد إقليمية إلى أبعـاد عالمية. إذ يعـود السبب في ذلك أصلاً إلى حـرب أكتـوبـر عـام ١٩٧٣، وارتفـاع أسعـار النفط لعـامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤[٢٣] والتطورات التي أعقبتها.

فمنذ تولي الملك فهـد القيادة، زادت فعالية السياسة الخارجيـة السعودية، بطرح صيغ توفيقية جديدة، تجمع بين التخطيط العلمي المدروس وبين الواقعية. وتنطوي

---

(٢١) نفس المصدر، ص ١٨٠.

(٢٢) Dawisha, OP. Cit P. 40.

(٢٣) Dawisha, OP. Cit. P. 43.

على اعتبارات تتناسب وحجم التحـديات والمتغيرات الجديدة في السياسـة الدولية، حيث اتسمت السياسة الخارجية في عهده بالجرأة، واعتمدت نهجاً جديداً يقوم على أساس الموازنة بين الشرق والغرب، والدول العظمى والكبرى(٢٤).

فبعد تـوقيع السادات، على معاهدة كـامب ديفيد انحازت السـعوديـة إلى جانب الـدول المتشـددة في قمـة بغـداد ١٩٧٨، وشجبت تصرف مصر السـادات وأوقفت المساعـدات المالية لها. إذ خيّب هذا القـرار آمال واشنطن. أمـا الحدث الثاني المهم فهو سقـوط الشـاه والملكيـة في دولة قريبـة من السعوديـة يهددها التطـرف الإسلامي الشيعي.

وتزايد حضور الدور السعودي في كافة المحافل الدولية، حيث أصبحت المملكة مشـاركاً فعـالاً في العلاقـات الدوليـة من خـلال إسهامهـا في تقريـر المواقف واتخاذ القرارات، كما هو الحال مثلاً، دورها الفاعل والقيادي في حوار الشمال والجنوب عام ١٩٨١، وغيره(٢٥).

وقد غدت السياسة الخارجيـة السعودية في السنوات الأخيرة، لا تكتفي بالمواقف التوفيقية الـوسطية، وإنما أخذت تتحول من دور الوسيط إلى دور الـرائد، بتقديمها الحلـول التوفيقيـة الواقعيـة بصيغ جديـدة، من شأنها أن تزيـد من فرص الاستقـرار والسـلام العالمي(٢٦).

ولا شك أن مبـادرة فهد للســلام في عام ١٩٨٢، لحل القضيـة الفلسطينية تعتبر مؤشراً على إحـلال السلام في المنطقـة، وإيجاد حل للصراع العـربي ـ الاسرائيلي. إذ هـدد الملك فهد بـاعلان الجهـاد كما فعل عـام ١٩٨٠، عندمـا أعلنت اسرائيل أن القدس عاصمتها.

إن الملك فهد، ومعه النخبة الملكيـة الحاكمة، قد أدركوا أن النهج الأفضـل لمسيرة السياســة الخارجية السعـودية، في ضـوء المتغيرات الجديدة، إنما ينبغـي أن يقوم على تبني سياسة متـوازنة حيال العلاقات بين الشرق والغرب. وقـد كان ذلك واضحاً في

(٢٤) د. فاضل زكي محمد أضواء على الـدبلوماسية العربيـة السعوديـة، وزارة الخارجية السعودية ١٩٨٧. م. س، ص ٨٧.
(٢٥) نفس المصدر، ص ٨٨.
(٢٦) د. عبد الله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، م. س. ذ، ص ١٨٩.

تأكيداته المستمرة على هذا النهج في مناسبات عديدة، من بينها مثلاً التصريح الذي أدلى به لصحيفة الرأي الكويتية في تشريـن الثاني عام ١٩٨٣ الذي أكد فيه على «ان العلاقـة بين القوى الكبرى في هذا العـالم تحكمها عدة اعتبـارات، وكل منها يحاول بشكل أو بآخـر أن يحافظ على نفوذه ومصـالحه. . . وصونـاً لشعوبنـا من التورط في آتون الصراع الدولي وحفاظاً على استقلال دولنـا وسيادتها، فنحن ننادي دائماً بالبقاء خارج مناطق نفوذ القوى الأجنبية، شرقية كانت أم غربية»[٢٧]. وقد عبّر عن النهج نفسه الأمير سلطان وزير الدفاع والطيران السعـودي، في خطاب ألقاه أمام الجمعية العموميـة للأمـم المتحدة عام ١٩٨٥، حين قـال: «إننا نعـرب عن ارتياحنـا لموقف الولايات المتحـدة الأمريكية المؤيدة للشعب الأفغاني في حقـه بتقرير مصيره. . . كما نعرب عن ارتياحنا لموقف الاتحاد السوفياتي للقضـايا العربية وتأييده للحق العربي في فلسطين، لا يبرر إطلاق يـده في أفغانستان. . . وسلب الشعب الأفغاني استقـلاله وكرامتـه. . . كما أن معارضـة الولايـات المتحدة لـلاحتلال الســوفياتي لأفغـانسـتان ومطـالبتها بمنح حق تقـرير المصير للشعب الأفغـاني لا يبرر، دعمها غير المحـدود لاسرائيل وعـدم تأيـيـدها لحق الشعب الفلسطيني في تقـريـر مصيره بنفســه وإقامـة دولته على أرضه، ويجب على الولايات المتحدة تأييد الحق والعدل والشرعية»[٢٨].

وإذا كانت الثوابت الإسلامية واضحة في السياسة الخارجية السعودية، فقد عمل الملك فهـد على الاستمرار في دعم هـذا التوجـه وإعطائه بعـداً شموليـاً. ومثلما كان الملك فيصل يـدعـو إلى مبدأ التضـامن الإسـلامي، فإن الملك فهـد أكد على هـذه الدعوة وأطلق شعار الجهـاد المقدس في سبيل استرجاع القدس[٢٩]، وإذا كان انتماء السعــوديـة إلى الــوطن العــربي، يعتبر عنصر جــذب من النــاحيــة القـوميــة والجيوبوليتيكية، فإن انتمائها القريب، إلى مجموعة دول الخليج العربية يشكل عاملاً هاماً من ناحية أمنها وسلامة نظامها السياسي[٣٠].

وفق هـذه الـرؤية، يمكـن القول، وبشكل عـام، بأن المجـال الـذي تعمل من

---

(٢٧) د. فاضل زكي محمد، م. س، ص ٩٤.
(٢٨) جريدة الجزيرة ـ الرياض في ٢/ ١١/ ١٩٨٥.
(٢٩) د. عبد الله القباع، م. س، ص ٣١٦.
(٣٠) نفس المصدر، ص ٣١٦.

خلاله السياسة الخارجية السعودية وتحاول التأثير فيه ينقسم إلى الدوائر التالية[٣١]:

١ ـ **الدائرة الخليجية**: وتشكّل العمق الاستراتيجي الاقليمي، ويكون عملها من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢ ـ **الدائرة العربية**: وتشكّل العمق الاستراتيجي القومي، ويكون عملها من خلال الجامعة العربية.

٣ ـ **الدائرة الإسلامية**: وتشكّل العمق الاستراتيجي الروحي، ويكون عملها من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ ـ **المحيط الدولي**: ويشكّل العمق الاستراتيجي الدولي، ويكون عملها من خلال المجموعة الدولية (الأمم المتحدة).

والخلاصة، فإن رؤية الملك فهد على النحو الذي أسلفنا، قد تبلورت من خلال معاصرته، طيلة فترة حياته، لطبيعة التطورات الدولية بحكم تمرسه الطويل، ومعايشته المستمرة للأوضاع الداخلية والاقليمية والدولية[٣٢].

كما أنه تلقى تعليماً حديثاً، لم يتوفر لأغلب أشقائه وإخوته قبل أكثر من نصف قرن، فضلاً عن اعتلائه لمناصب ومسؤوليات مهمة، من بينها: وزيراً للمعارف منذ عام ١٩٥٣، ثم عيّن وزيراً للداخلية عام ١٩٦٢، واستمر في هذا المنصب حتى وفاة الملك فيصل عام ١٩٧٥، حيث انتخب ولياً للعهد ومن ثم اعتلى العرش عام ١٩٨٢، بعد وفاة الملك خالد، وخلال هذه الفترة كلّف الملك فهد، لا سيما بعد عام ١٩٧٥، بمهام عديدة في ميدان الشؤون الخارجية.

(٣١) للمزيد من التفاصيل عن عمل هذه الدوائر، انظر: نفس المصدر، ص ١٠٦ ـ ١١٣.
(٣٢) د. عبد الله القباع، م. س، ص ٣١٥ ـ ٣١٦.

٢ الفصل الثاني

البيئة الدولية للسياسة الخارجية السعودية

المقدمة

تتضمن السياسة الخارجية السعودية، الاجراءات التي يتبناها صانعو القرار، بهدف تحقيق الأهداف البعيدة والقصيرة الأمد. وتتأثر هذه الاجراءات بجملة من الظروف والعوامل الداخلية، والجغرافية، والاقتصادية والتوزيع السكاني، والتركيبة السياسية، والعادات، والتقاليد والتراث وموقع الدولة الاستراتيجي العسكري، تسمى هذه جميعاً محددات البيئة الداخلية للدولة المفروضة على السياسة الخارجية.

أما المتغيرات الخارجية عموماً، تلك المتغيرات الناتجة عن البيئة الخارجية، نتيجة الأفعال التي تقوم بها أطراف أخرى لصنع القرار تعمل في الساحة الدولية. إذ تؤثر هذه المتغيرات الخارجية، على حرية مناورة وحركة صانع القرار والوحدات الدولية التي يتشكل منها النظام الدولي[1]، كما يتأثر مدى نجاح صانع القرار بهذه الكوابح والمقيّدات.

لذا فإن العنصر المهم في البيئة الدولية، والذي يؤثر في نجاح السياسة الخارجية هو السياسات والأفعال، التي تقوم بها الأطراف الدولية الأخرى التي تتحرك على الحلبة الدولية. فلا تعود هناك أية فرص لنجاح السياسة الخارجية، إذا لم تؤخذ بنظر الاعتبار هذه الاعتبارات والعوامل وما تقوم أو ستقوم به الدولة والمجموعات الأخرى أو في المستقبل كرد فعل أو استجابة لسياسة خارجية معينة أو لمحفزات أخرى في مكان آخر من المساحة الدولية[2].

ويتوقف مقدار الاهتمام بهذه الأفعال والسياسات الأخرى على قدرة الدولة أو

(١) P. A. Reynolds, An Introduction to international Relation (Longman, 1990, 5 edition) p 51.

(٢) Ibid. P. 1996.

الدول أو الأطراف الأخرى المتورطة في موقف وقضية معينة على التحرك[٣]

ولأهمية الدور المتنامي، الاقليمي والدولي للمملكة العربية السعودية، وموقعها المهم في خارطة الصراع بين القوى العظمى والكبرى، ولأهمية سياستها الخارجية في النظام السياسي الدولي بشكل عام، والنظام الاقليمي بشكل خاص، سيتناول هذا الفصل سياسات كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي سابقاً (كومونويلث الدول المستقلة) كقوى دولية ــ والكيان الصهيوني، وإيران، كقوى إقليمية حيال السعودية. انطلاقاً من العلاقة الخاصة التي تربط السعودية بالولايات المتحدة، وباعتبار أن الاتحاد السوفياتي هي القوة المكافئة للولايات المتحدة على صعيد ميزان القوى، وباعتبار إيران، من دول الجوار الاقليمي التي تهدد أمن المنطقة من حين لآخر؛ ولكون إسرائيل العدو الأول في استراتيجيات الصراع مع السعودية والدول الإسلامية والعربية، وجميعها قوى مهمة على صعيد المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية[*].

---

(٣) Ibid. P. 98.

(*) هناك متغيرات أخرى أقل أهمية من المتغيرات المذكورة، مثل: المتغير الأوروبي (بريطانيا ـ فرنسا ـ السوق الأوروبية المشتركة)، الصين، اليابان، باكستان، القرن الأفريقي، اليمن الجنوبي، مجلس التعاون الخليجي . . . الخ.

القوى الدولية
الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تأخر ظهور الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية، حتى نهاية القرن الثامن عشر، ولم تبدِ اهتماماً كبيراً بالأحداث العالمية إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انطلاقاً من مبدأ سياسة العزلة في سياستها الخارجية الذي وضعه الرئيس مونرو(٤).

إلا أن الولايات المتحدة، لم يكن بوسعها أن تتجاهل ما كان يجري حولها من أحداث، خاصةً أن سياسات الدول الأوروبية التوسعية، كانت تسير في اتجاه لا يمكنها من أن تتغافل عنه. وإذا ما أضفنا إلى ذلك، طبيعة المصالح الاقتصادية المتنامية التي كانت تضغط بدورها لدفع الولايات المتحدة للخروج من العزلة، أدركنا طبيعة التحولات الجذرية التي بدأت تتحكّم في السياسة الخارجية الأمريكية(٥)، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة تحت تأثير الضغوط الداخلية والخارجية للخروج من تلك العزلة.

وقد تعززت الإمكانية الدولية للولايات المتحدة، بعد أن تولى تيودور روزفلت الرئاسة مطلع القرن العشرين، بحيث بدأت تصبح إحدى الدول الأربع الكبرى(٦). وفي عهده قامت الولايات المتحدة بخطوات واسعة لكسر طوق العزلة، حين قامت بدور الوسيط بين الدول الأوروبية في أكثر من مناسبة(٧).

---

(٤) د. خيرية قاسمية في مجموعة باحثين، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٢، ص ١٩.

(٥) د. عبد الله القباع، م. س. ذ، ص ٣٦٥.

(٦) د. خيرية قاسمية، م. س، ص ١٩.

(٧) ذد. القباع، م. س، ص ٣٦٦ (١١) نفس المصدر.

وبعد تولي ودرو ويلسون منصب الرئاسة عام ١٩١٣، أعلنت الولايات المتحدة عن خروجها عن سياسة العزلة ـ بشكل نهائي ـ وقد تمثل ذلك في دخولها الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ثم اشتراكها في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، وإعلانها لمبادىء ويلسون الشهيرة التي ازداد على أثرها نشاطها في المجالين السياسي والاقتصادي(٨).

إلا أن الولايات المتحدة، عادت إلى انتهاج سياسة العزلة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد تمثل ذلك في عدم موافقة الكونغرس، على التصديق على معاهدة عصبة الأمم.. واستمرت الولايات المتحدة في اعتناق سياسة العزلة حتى السنين الأولى من الحرب العالمية الثانية(٩).

لذا يمكن القول بأن خروج الولايات المتحدة من سياسة العزلة التي رسمها مبدأ مونرو، بدأ فعلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، فيما أصبحت بريطانيا عام ١٩٤٥، غير قادرة على الاستمرار كقوة كبرى للعالم الغربي، وبذا يكون عهد السيطرة والنفوذ البريطاني قد ولى وبدأ عهد سيطرة النفوذ الأمريكي، إذ بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تتخذ خطوطاً ثابتة، بما يتمشى مع دورها الفعال الجديد، المحرك للأحداث في السياسة العالمية(١٠).

وفي عام ١٩٤٣، تمت موافقة الحكومة الأمريكية، على ضم السعودية إلى قائمة الدول المشمولة ببرنامج «الإعارة والتأجير»، استناداً إلى أمر الرئيس فرانكلين روزفلت الرقم (٨٩٢٦) في ١٨ شباط ١٩٤٣، وذلك لتطوير مصادر النفط السعودي(١١). وحينئذ صرّح الرئيس روزفلت قائلاً: «إن الدفاع عن السعودية أمر حيوي لدفاع الولايات المتحدة الأمريكية»(١٢).

كما وأن «مبدأ ترومان» الذي أعلنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان بعد ذلك في

---

(٨) نفس المصدر.

(٩) د. فؤاد عبد السلام الفارسي، السياسة الأمريكية، عقيدة؟ أم تصور؟ في قضايا سياية معاصرة، الكتاب العربي السعودي (٦١) تهامة/ جدة الطبعة/ ١ ١٩٨٢ ص ١١٧.

(١٠) نفس المصدر ص ١١٧.

(١١) Dr. Walid M.S. Hamdi, Rshid ' Ali al Gailani, The Nationalist Movement in Iraq (Darf Publishers, London, 1987) P. 89.

(١٢) Foreign Relations of the Us records 1943 Vol IV P. 859.

عام ١٩٤٧، يُعتبر من الدلائل المهمة الأخرى على خروج واشنطن من العُزلة. وقبل أن تخرج أمريكا من سياسة العزلة والحياد، لم يكن هناك اهتمام أمريكي واضح بشؤون الوطن العربي أو الشرق الأوسط. وفيما عدا مصالحها التي بدأت على شكل نشاطات تبشيرية وتعليمية، وخيرية واقتصادية، في بعض أقطار المنطقة، فإنه يمكن القول بأن النشاط الأمريكي الرسمي لم يبدأ إلا في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. إذ يمكن رصد علاقاتها بالمنطقة العربية في تلك الفترة بأربعة اتجاهات: علاقات دبلوماسية، أنشطة ثقافية ومهمات تبشيرية، مصالح اقتصادية، وأخيراً قضية فلسطين(١٣).

غير أن الولايات المتحدة، لم تُظهر قبل نشوب الحرب العالمية الثانية كثيراً من الإهتمام السياسي في الشرق الأوسط، حيث كان يُهيمن النفوذ البريطاني، رغم وجود مصالح أمريكية إقتصادية (النفط) في المنطقة(١٤).

أما المصالح السياسية ـ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فقد بدأت خلال الحرب العالمية الثانية. . وقد تعمّق تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بقدر سريان الضعف والوهن، في جسم الامبراطورية البريطانية في العالم(١٥).

وبعد الحرب العالمية الثانية، حدث تغيير استراتيجي أساسي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية نتيجة عاملين: الأول، ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى على مسرح السياسة الدولية، واشتداد حدّة الحرب الباردة. والثاني خروج حلفاء أمريكا، لا سيما بريطانيا وفرنسا من الحرب، ضعيفتين، اقتصادياً وعسكرياً(١٦) فضلاً عن تطلعها إلى الهيبة والنفوذ في العالم.

وبذلك، أخذ الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة، في منطقة الشرق الأوسط شكله الواضح، حيث أصبحت المنطقة ضمن إطار الاستراتيجية السياسية العالمية الجديدة للولايات المتحدة.

---

(١٣) لغرض الإطلاع مفصلاً على هذه الاتجاهات، انظر د. قاسمية، م. س، ص ٢٣ ـ ٣٣.

(١٤) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي (التنافس بين استراتيجيتين) مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت ـ الطبعة/ ٢ ١٩٨٥ ص ١٠٦.

(١٥) نفس المصدر ص ١٠٦.

(١٦) د. بكر مصباح تنيرة، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت آذار ١٩٨٢ ص ٣٥.

وقد جاء أول إلتزام أمريكي، فعّال، بالوضع في الشرق الأوسط، من خلال «مبدأ ترومان»، الذي أعلنه هاري ترومان في آذار عام ١٩٤٧، لمواجهة السوفيات، وما تلا ذلك من مصالح جيوبوليتيكة و إيديولوجية واقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة في المنطقة[١٧]. ومنذ رئاسة ترومان، والرؤساء الأمريكيين مشغولون بشؤون المنطقة وأهميتها للمصالح القومية الأمريكية اقليمياً وعالمياً. وهناك ثلاث عوامل رئيسية، جعلت من الشرق الأوسط يحتل (تدريجياً) الموقع المهم في أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ الأربعينات[١٨]:

١) النفط وأمن الخليج العربي.

٢) قرب المنطقة من الاتحاد السوفياتي، وبضمنها المطامح السوفياتية في إيجاد مراكز نفوذ في المنطقة.

٣) «إسرائيل» والصراع العربي ـ الاسرائيلي وبضمنه القضية الفلسطينية.

وفي ضوء ذلك، تبلورت معالم الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، التي وصفت بأنها «استراتيجية كونية تنظر إلى العالم على أنه وحدة متكاملة وأن تحركها العالمي.. يفترض ترابطاً عالمياً وتناقضاً كلياً متوازناً»[١٩].

وقد احتلت (منطقة الشرق الأوسط) وضعاً محورياً، في تلك الاستراتيجية، بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس عام ١٩٧١.

وتعد منطقة الخليج العربي ـــ من وجهة النظر الأمريكية ـــ أحد المحاور الاستراتيجية، الحيوية، في سياستها الشرق أوسطية، التي تتركّز فيها مصلحتين أساسيتين، تتفرع عنهما مصالح أخرى عديدة، تمليان عليها وسائل متعددة ومتغيرة، للمحافظة عليها ودعمها[٢٠]:

---

(١٧) د. عبد الله السلطان، م. س، ص ١٠٦.

(١٨) د. أميل نخلة، الاستقرار الداخلي والأمن الأقليمي في الخليج العربي، ترجمة د. صفاء صالح العمر ـ مجلة دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة ع (٣ ـ ٤) ١٩٨٣ ص ٤٣ ـ ٤٤.

(١٩) علي محمد سعيد، الخليج العربي. دراسة في السياسة الأقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية القانون والسياسة/ جامعة بغداد ـ حزيران ١٩٨١ ص ١٦١.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل راجع د. أسامة الغزالي حرب، الاستراتيجية الأمريكية، تجاه الخليج العربي.. مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، في مجموعة باحثين، السياسة الأمريكية والعرب، م. س. ذ، ص ١٧٤ ـ ١٧٩.

المصلحة الأولى: هي، مصلحة (استراتيجية ـ نفطية)، تدور حول حاجة الولايات المتحدة، الحيوية، والمتصاعدة لنفط الخليج[٢١]. واستمرار تدفقه، وبأسعار معقولة لها ولحلفائها في أوروبا الغربية واليابان[٢٢]. فضلاً عن كونها تشكّل سوقاً واسعة للبضائع والأسلحة الأمريكية، والاستثمارات المالية الضخمة في شتى المجالات.

والمصلحة الثانية: هي مصلحة (استراتيجية ـ أمنية). تدور حول مواجهة الاتحاد السوفياتي، وتتداخل هذه المصلحة ـ في جانب أساسي منها ـ مع المصلحة الأولى[٢٣]. لأن الخليج العربي، بات يشكّل مصدر القوة الدولية الأولى للولايات المتحدة، وبنفوذها فيه تستطيع التأثير الجدي في أوروبا الغربية واليابان، وربطهم باستراتيجيتها، من خلال إشعارهم بعدم قدرتهم الحصول على النفط دون الدور الأمريكي في الخليج. فضلاً عن موقعه الجغرافي، وقربه لأكثر النقاط حساسية للحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي، كما يبدو أنه أكثر المناطق المرشحة للتوسع السوفياتي[٢٤] إضافة إلى أنه الجزء الأكثر أهمية من المحيط الهندي، ميدان التنافس العالمي الأول بين القوتين العظميين في المرحلة الراهنة[٢٥].

باختصار، كان لظهور النفط، الأهمية الكبرى في تشكيل أسس الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، ومع تزايد أهميتها الاقتصادية، والمالية، والاستراتيجية، تزايد الاهتمام الأمريكي بها، وأصبح للولايات المتحدة استراتيجية متكاملة تجاه المنطقة منذ بداية السبعينات[٢٦].

---

(٢١) في إحصاء لعام ١٩٨٧، وردت المعلومات التالية عن أهمية الخليج العربي: فيه ٦٠٪ من احتياطي النفطي العالمي ـ ثلاثة أرباع النفط العربي المصدر إلى الخارج، تمر عبر مضيق هرمز، وهو يشكل ١٢٪ من الاستهلاك العالمي، تستورد الولايات المتحدة من الخليج ١٥٪ من حاجتها النفطية، أوروبا الغربية ٥٠٪ استراليا ٦٠٪، اليابان ٩٠٪ انظر: د. هيثم كيلاني، الاستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية ـ مكانة إسرائيل ودورها العضوي الثابت، مجلة شؤون فلسطينية، ع (١٨٥) آب ١٩٨٨، ص ٧٣.

(٢٢) انظر د. محمد الرميحي، منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة، مجلة السياسة الدولية ع (٧٢) إبريل ١٩٨٣ ص ٢٢.

(٢٣) د. أسامة الغزالي، نفس المصدر، ص ١٧٥.

(٢٤) وذلك بسبب الغزو السوفيتي لأفغانستان أواخر عام ١٩٧٩، انظر علي محمد سعيد (م. س. ذ) ص ١٦١ـ١٦٢.

(٢٥) نفس المصدر، ص ١٦٢.

(٢٦) د. هيثم كيلاني، م. س. ذ، ص ٥٠.

فمن مشاريع الأحلاف، التي سيطرت على السياسة الأمريكية في الخليج، منذ أوائل الخمسينات في إطار سياستها الشرق أوسطية، طوّرت السياسة الأمريكية في الخليج مع أوائل السبعينات، العديد من الممارسات بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها في المنطقة، والتي تبلورت في: دعم القوى الاقليمية الصديقة ــ ودعم الوجود الأمريكي الدائم في المنطقة (سواء بصورة قواعد أو تسهيلات) ــ ثم تطوير إمكانات التدخل العسكري المباشر فيها(٢٧).

وتجدر الاشارة، إلى أن أهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة، لم تكن واحدة في كل المراحل، وليست على قدر عال من الوضوح كما هي عليه في السبعينات وأوائل الثمانينات. فحتى اعلان بريطانيا عن انسحابها من الخليج العربي عام ١٩٦٨، تجسّدت مصالح الولايات المتحدة بالشركات النفطية الأمريكية العاملة في المنطقة، وعلى الرغم من أنها تركت ضمان المصالح الغربية لبريطانيا، إلا أنها طوّرت علاقاتها مع إيران والسعودية منذ الأربعينات(٢٨)، إذ بدأت العلاقات الاستراتيجية ـ السياسية والعسكرية ـ بين أمريكا والسعودية منذ الأربعينات عندما شملت واشنطن السعودية بنظام الإعارة والتأجير لمساعدتها، كما أشرت آنفاً، مادياً مقابل حصولها على إمدادات النفط، بشكل مستمر ومبرمج، حيث أصبحت العلاقات النفطية الأساس في توسيع العلاقات بين الطرفين. وقد كان وصول هذه الشركات إلى المنطقة عقب اتفاقية عام ١٩٣٨، حول (الخط الأحمر) وتزايد توافدها في أعقاب تشكيل (القيادة العسكرية للخليج) في عامي ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣، التي كانت مهمتها تزويد الاتحاد السوفياتي بمعدات حربية عن طريق إيران خلال الحرب العالمية الثانية.

وتعمّق الدور الأمريكي في صدور بيان طهران عام ١٩٤٣، وإقامة القاعدة الجوية الحيوية في الظهران في العام نفسه. ولقاء الرئيس الأمريكي روزفلت مع الملك عبد العزيز عام ١٩٤٥، ثم مبدأ ترومان.

فمنذ الأربعينات شعر الأمريكيون بضرورة تطوير العلاقات مع السعودية

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول السياسة الأمريكية وأساليبها تجاه المتغيرات الجديدة في الخليج، انظر: د. أسامة الغزالي م. س، ص ١٨٠ ـ ١٨٦.

(٢٨) علي محمد سعيد، نفس المصدر، ص ١٦٤.

لـلاستحـواذ على مصـادر النفط هنـاك. وحتى أوائل الستينـات، أبـدى الـرؤسـاء الأمريكيين، (روزفلت، وتـرومان وآيـزنهاور وكندي) بـالتعاقب إهتمامهم بـالمملكة العربية السعـودية، وذلك من خلال تصريحاتهم التي تعهدوا فيها التزامهم بـالدفاع عنها، وحرصهم على استقلالها[٢٩]، لضمان حماية منـابع النفط واستمرار تـدفقه إلى الغرب، ومنع السوفيات من التواجد في منطقة الخليج العربي.

لذلك فإن للـولايات المتحدة، منـذ الحرب العالميـة الثانية، مصـالح استراتيجية ثابتـة في المناطق المحيطـة بالسعـودية: في المحيط الهنـدي، وجزيـرة البحرين، وفي أثيوبيـا، ثم في البحر الأحمر وعمان. وفي عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، أكـدت على الأهمية الاستراتيجية لقنـاة السويـس، وكذلك اهتمامهـا بتحركـات البحريـة السوفيـاتية في المحيط الهندي والخليج[٣٠]، ولكن في الغالب لم تلعب العربية السعودية أي دور هام في السياسـات الاستراتيجية الأمـريكية، ولم تكن الولايـات المتحدة بحـاجة كبيرة إلى النفط السعودي خلال الخمسينات والستينات[٣١].

ففي الخمسينات، لم تكن هناك سيطرة مباشرة للعربية السعودية على نفطها، إلا بقدر محدود، لا سيما بعد أن يغـادر الموانىء السعودية، وقد كـان ذلك متروك لشركة الأرامكو، والتي كان لها دور كبير في صنع القرار الأساسي في السياسة النفطية[٣٢].

وحتى بعد تأسيس الأوبيك عام ١٩٦٠، لم يكن للـدول المنتجة للنفط، بما فيها السعـودية، سـوى تأثير بسيط على السيـاسة النفطيـة، وأنها لم تبـدأ بممارسة قـوتها المتمثلـة في الأوبيك إلا في عـام ١٩٧١، وذلك بعـد تـوقيع اتفـاقيـات التسعير والمشاركة[٣٣].

لذلك، وعلى الرغم من أن الاهتمام الأمريكي قد برز منذ الأربعينات، كما أسلفنا فإن الـدور البارز والأهميـة المتعـاظمـة التي احتلتها المملكـة العـربيـة السعوديـة في الاستراتيجيـة الأمريكيـة الشـاملـة، تعود إلى عـام ١٩٧٢، عنـدما انـدلعت أزمـة

(٢٩) للاطـلاع على نصوص تصريحات الـرؤساء الأمـريكيين، راجع: د. غسـان سـلامة السيـاسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، م. س. ذ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.
(٣٠) أميل نخلة (أمريكا والسعودية) م. س. ذ، ص ٩٩ ـ ١٠٠.
(٣١) نفس المصدر، ص ١٠٠.
(٣٢) نفس المصدر، ص ١٠٠.
(٣٣) نفس المصدر ص ١٠٠.

الطاقة[٣٤] وقد تأكد هذا الدور بعد حرب تشرين وعملية حظر النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، عندما بدأ الاستراتيجيون الأمريكيون، يعيرون انتباهاً حقيقياً إلى العربية السعودية[٣٥]، ووفقاً للتصور الأمريكي، بات الخليج العربي، وهو مصدر الموارد النفطية التي قطعها العرب بشكل درامي وحاسم سنتي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، يحظى بأهمية بالغة حتى لا تتكرر تجربة ١٩٧٣[٣٦]. لذا، فإن العامل الأساسي الجديد هو أن الحكومة الأمريكية، كانت قد بدأت تعتبر العربية السعودية، منذ السبعينات، ليس كبلد صديق تكمن فيه المصالح الأمريكية الخاصة فحسب، بل كبلد حيوي للأمن القومي الأمريكي، وقد برز لهذه الأهمية الحيوية مظهران: **الأول** ـ تدفق النفط، **والثاني** ـ العوائد النفطية التي وفّرت للسعودية مبالغ ضخمة من الدولارات النفطية[٣٧].

وقبل انتهاء حقبة السبعينات، واجهت السياسة الأمريكية في الخليج وبالقرب منه عدة متغيرات جديدة، طرحت على الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة تحديات تحتم الاستجابة لها، أو التكيّف معها، ومن هذه الأحداث: سقوط نظام الشاه في شباط عام ١٩٧٩، الذي اضطلع بأهم أعمدة الاستراتيجية الأمريكية. وفشل مبادرة السادات التي انتهت بتوقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في آذار ١٩٧٩ ـ والتدخل السوفياتي في أفغانستان في كانون أول ١٩٧٩[٣٨]، وأن سقوط نظام الشاه يعد خسارة لقوة مهمة للولايات المتحدة داخل الأوبيك وقاعدة أساسية لحصار الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن ذلك، فقد اهتزت ثقة دول المنطقة الصديقة للولايات المتحدة في مدى قدرة الأخيرة على حمايتها، مما رتّب تحفظات عديدة على العلاقة معها، كما أن هذه الدول اتجهت إلى التفكير في انتهاج سياسات غير عدائية اتجاه الاتحاد السوفياتي، وتوثيق العلاقات مع الدول الراديكالية في المنطقة[٣٩].

وإذا كانت الثورة الإيرانية والتدخل السوفياتي في أفغانستان يشكلان أهم

---

(٣٤) د. غسان سلامة، م. س، ص ٢٤٧.

(٣٥) أميل نخلة، م. س، ص ١٠٠.

(٣٦) روبرت ج. برانغر، القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأمريكية ـ المشكلات والخيارات، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ورقة رقم (٢٠) ـ نيقوسيا/ قبرص، الطبعة/ ١، ١٩٨٣ ص ١٢.

(٣٧) د. غسان سلامة، م. س، ص ٢٤٧.

(٣٨) د. أسامة الغزالي، م. س، ص ١٨٣.

(٣٩) نفس المصدر، ص ١٨٤.

المتغيرات، التي أثّرت على مسار السياسة الأمريكية في المنطقة، فإن الخليج شهد حدثين بالغي الأهمية[٤٠]:

الأول: الأحداث التي وقعت في المسجد الحرام في تشرين ثاني ١٩٧٩.

الثاني: اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في الرابع من أيلول عام ١٩٨٠.

ومهما يكن من أمر، فقد كان سقوط الشاه، إضافةً إلى غزو السوفيات لأفغانستان سبباً مباشراً لأن تُعيد الولايات المتحدة تقويم سياستها بإعطاء المزيد من الاهتمام للدور السعودي.

وتأسيساً على ما تقدم، أصبحت المملكة العربية السعودية، تشكل منذ السبعينات، عنصراً هاماً بالنسبة للعديد من المناطق والقضايا: أمن الخليج وتدفق النفط، البحر الأحمر وقناة السويس، المحيط الهندي والاستراتيجية البحرية السوفياتية شرق السويس، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة[٤١].

ونظراً لنفطها، وثرواتها، وحجمها، وموقعها الجغرافي، وقوتها الاقتصادية، فإن السعودية معنية حتماً بالسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه هذه المناطق والقضايا.. وبالتالي فإن أي تحليل منطقي لأهداف وخيارات سياسية للولايات المتحدة، بعيدة المدى، في المنطقة يجب أن يأخذ بالضرورة، الدور السعودي بعين الاعتبار في ظل العوامل التالية[٤٢]:

أولاً ـ مسألة النفط: السعودية أكبر منتج للنفط في العالم[٤٣]، وتمتلك ما يزيد على ربع احتياطي النفط الثابت، كما أنها تلعب دوراً مهماً في منظمة الأوبك وفي تقرير سياسة الانتاج والأسعار باعتبارها المنتج الموازن[٤٤]. وتعتمد دول السوق الأوروبية المشتركة على السعودية بنسبة ٣٠٪ واليابان أكثر من ٣٠٪.. وتصل هذه النسبة إلى ٤٦٪ في حالة كوريا الجنوبية و٦٥٪ في حالة سنغافورة[٤٥].

---

(٤٠) نفس المصدر، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٤١) أميل نخلة، أمريكا والسعودية، م. س، ص ٨٣.

(٤٢) نفس المصدر، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٤٣) نفس المصدر، ص ١١.

(٤٤) نفس المصدر، ص ١١.

(٤٥) د. غسان سلامة، م. س، ص ٢٢٦، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

وإلى جانب المصالح النفطية، هناك مصالح اقتصادية أمريكية أخرى في السعودية، تتمثل بالعوائد النفطية الضخمة، التي تحرص الولايات المتحدة على استرداد بعضها، على شكل استثمارات في سندات الحكومة الأمريكية[٤٦]، لا سيما أن السعودية تعد أكبر دولة في العالم بعد ألمانيا الغربية من حيث الاحتياطي المالي[٤٧].

لذلك، فإن الاتفاقية التجارية والعسكرية، التي وقّعها الأمير فهد مع وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر في حزيران ١٩٧٤، تعد مؤشراً واضحاً على أهمية الموقع الاقتصادي الذي تحتله السعودية في التخطيط السياسي الأمريكي بعيد المدى[٤٨]. وتُعتبر السعودية، مستورداً رئيسياً للأسلحة الأمريكية والمعدات الحربية والتكنولوجيا والخبراء الأمريكيين بعد توقيع الاتفاقية المذكورة، حيث تؤكد المصادر، أن مشتريات الأسلحة السعودية من الولايات المتحدة فقط بلغت (٣٤) بليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٣ ــ ١٩٨٠، بالمقارنة مع (٢,١) بليون دولار خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٢. وكان حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية قد ارتفع من (٤٥) مليون دولار في عام ١٩٧٠ و(١٥) مليون دولار في ١٩٧١ إلى (٤٥٩) مليون دولار عام ١٩٧٢، وإلى نحو ٢ مليار دولار عام ١٩٧٣، و(١,٩) مليار دولار عام ١٩٧٤[٤٩].

وتنظر الولايات المتحدة إلى السعودية على أساس أنها وحدها تمتلك طاقة إنتاجية فائضة، تجعلها قادرة على تعويض النقص في الانتاج عند الأزمات كما حصل خلال الحرب العراقية ـ الايرانية وأزمة الكويت عام ١٩٩٠، وتقرير الأسعار[*] التي يتم الاتفاق عليها في الأوبيك، وهي وحدها القادرة على التخفيف من زيادات الأسعار، وزيادة طاقتها الانتاجية لتقليل الضرر الذي قد يصيب الاقتصاد الغربي[٥٠].

---

(٤٦) Helen Lackner (A House built on sand op. Cit P. 131.

(٤٧) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٣٧.

(٤٨) أميل نخلة، م. س، ص ١١.

(٤٩) Bahget Korany, Ali E. Hillal (The Forgin policies of Arab States op. Cit P. 161.

(*) راجع فقرة السياسة النفطية في الفصل الأول من دراستنا.

(٥٠) وبنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١ ص ١١٠ ـ ١١٢.

شاه رام شوبان، الأمن في الخليج (الفارسي) ــ دور القوى الخارجية، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ لندن ١٩٨٢، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، ص ٥٤.

ولـو عـدنـا إلى الحظـر النفطي الـذي فـرضتـه منظمـة «الأوبيك» تحت القيـادة الاقتصـادية السعـودية عـام ١٩٧٣[٥١]، نجـد مدى تأثـر السيـاسـة الاقتصاديـة الأمـريكية بهذا الحظـر ومـا ترتب عليـه من أزمـات لاحقـة. . حيث كان رفعـه عن الـولايات المتحـدة، الهم السيـاسي الرئيسي مطلـع عام ١٩٧٤، ممـا دعـا الحكومـة الأمريكية ممثلةً بوزير خارجيتها، هنـري كيسنجر إلى بذل جهود استثنائية باستخدام دبلوماسيـة المكوك، للتوصل إلى فصل القوات بين إسرائيل ومصر وسـوريا من أجل رفع الحظر النفطي، والـذي تم فعلاً في آذار ١٩٧٤[٥٢]، ومع انتهاء الحظـر أقامت الولايات المتحدة علاقات اقتصادية ودفاعية، أوثق من ذي قبل[٥٣].

والخلاصة، فإن مصلحة الولايات المتحدة مستقبلاً، ستبقى منصبَّةً على تشجيع السعوديـة، لتطوير طـاقة إنتاجيـة إضافية لاستخـدامها في حالـة الأزمات الحادة، لذلك فإن تخفيض الطلب في السوق العالمية على النفط السعودي إلى مستوى أقل من (٥ , ١٠) برميل يومياً يلائم أهداف ومصالح الولايات المتحدة.

ثانياً ـ الأهمية الجيو ـ بولتيكية: لا شك أن المصالح النفطية والسيـاسية الأمريكية تجاه العـربيـة السعـوديـة وشبـه الجزيـرة العـربيـة، هي جـزء لا يتجـزأ من الموقف الاستراتيجي للـولايات المتحدة تجاه منطقـة الخليج وحـوض البحر الأحمر[٥٤]. ومن المعروف، أن أهميـة منطقة الخليج العـربي للمصالح الأمريكيـة، ترجع إلى مـواردها النفطية وقربها من الحدود الإيرانية ومن المحيط الهندي.

لذا، فقد أصبحت المملكة العـربية السعودية، تحتل موقعاً متميـزاً وأولوية مهمة في السياسة الخارجيـة الأمريكية، ذلك لأن شواطئها تمتـد على سـاحلي الخليج العربي والبحر الأحمر لمسافات طويلة. فالخليج كان ولا زال، مركزاً لتنافس القوى، باعتباره امتداداً للمحيط الهنـدي، فضلاً عن أنه أنبـوب النفط الدائم[٥٥]. وعلى الشـاطىء الغربي للسعـودية يقـع البحر الأحمر الـذي تمنحه الـولايات المتحـدة اهتماماً متـزايداً

---

(٥١) روبرت ج برانغر، م. س. ذ، ص ١٢.

(٥٢) أميل نخلة، م. س، ص ٤٢.

(٥٣) روبرت ج برانغر، م. س، ص ١٢.

(٥٤) أميل نخلة، م. س، ص ٨٣.

(٥٥) نفس المصدر، ص ١٣ ـ ١٤.

باعتباره ممراً استراتيجياً حيوياً آخر للملاحة، خصوصاً بعد إعادة فتح قناة السويس عام ١٩٧٥.

فقد كان الوجود العسكري السوفياتي، في أفغانستان ـ يشكّل تهديداً كبيراً للمصالح الأمريكية والغربية في الخليج، فأفغانستان، من شأنها أن تمد الحدود السوفياتية مع إيران، إلى ما يقرب الضّعف وتقرّب المسافة من المياه الدافئة لبحر العرب بحوالى ٣٠٠ ميل، كما أنها تعرّض الحدود الأفغانية ـ الباكستانية الطويلة والكثيرة الثغرات لاختراق سوفياتي محتمل(٥٦).

وكذلك، فإن التدهور الأمني المستمر، في منطقة الخليج بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتاريخ مخططات روسيا القديمة والدائبة، حيال إيران كان يجعل من الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، موقعاً متقدماً للمواجهة، باتجاه منطقة الخليج ويضع الغرب في موقف صعب في الدفاع عنها(٥٧).

ومن هنا كان التركيز، من قبل صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، على أبعاد النفوذ السوفياتي، عن منطقة الخليج العربي، ومنعه من التوسع فيها ـ على الرغم من تشكيك بعض الخبراء الغربيين، ورفضهم لوجود مخطط سوفياتي للتوسع في المنطقة(٥٨).

وهكذا، منحت الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً للدور السعودي، لما لهذا الدور من موقع بارز في إطار استراتيجيتها الشرق أوسطية، وانسجامه إلى حد بعيد مع مصالحها وأهدافها في المنطقة. ولكن ما هو حجم هذا الدور الذي منحته الولايات المتحدة للسعودية؟ وما هو حدوده؟ وما هي انعكاسات هذا الدور على المنطقة؟ وكيف كانت طبيعة التعامل الأمريكي مع السعودية في إطار هذا الدور؟ وما هي طبيعة وردود الفعل السعودية أزاء ذلك؟ فبعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي

(٥٦) جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ترجمة عبد الهادي ناصيف، دار الوحدة ـ بيروت الطبعة/ ١، ١٩٨٣، ص ٢٦.

(٥٧) نفس المصدر السابق، ص ٢٦.

(٥٨) ومن هؤلاء (جورج كينان) السفير الأميركي السابق في موسكو ـ الذي رفض تفسير الغزو السوفيتي لأفغانستان، على أنه مخطط كبير للسيطرة على الخليج، انظر: مايكل كيلر، اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات، ترجمة محجوب عمر/ مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ١٩٨٢ ص ٥٤ ـ ٥٥.

نهاية عـام ١٩٧١، تحركت الـولايات المتحدة لملء الفـراغ الأمني في المنطقـة، الذي نجم عن هذا الانسحـاب، خوفاً من محاولات الاتحاد السوفياتي القيـام بذلك والتي تشكل تهديـداً لمصـالحها في المنطقـة[٥٩]، تلك المصـالح، التـي وصفهـا جـوزيف سيسكو مسـاعد وزيـر الخارجية لشـؤون الشرق الأوسط، في حزيـران عام ١٩٧٣، بأنها مصالح سياسية واقتصاديـة واستراتيجية هامة جداً[٦٠] وكان الرئيس الأمريكي السابق ريتشـارد نيكسون قـد أعلن في بدايـة عام ١٩٧١، مبـدأه الذي جـاء متأثراً بالهزيمة الأمـريكية في الحرب الفيتنامية، باتبـاع سياسة جديدة تبعـدها عن تبعات التدخل المباشر واستخدام مبدأ الحروب بالنيابة، (War by Proxy) أي سياسة عدم التـدخل، ومغـزى هـذه السيـاسـة، هـو إسنـاد مسـؤوليـة الحفـاظ على المصـالح الأمريكية، إلى بعض القوى الاقليمية الرئيسية المرتبطة بالمصالح والسياسات الغربية في المنطقة، وذلك عن طريق مـساعـدتها اقتصادياً وعسكرياً[٦١]، وقد عبّر عن هذه السياسة بـ(مبدأ نكسون)[٦٢] الـذي وجـد تعبيره في الخليج العـربي عبر (سيـاسـة العمودين) وقـد قامت هذه السياسـة في وقته على توزيع عبء الدفـاع الأساسي عن الخليج بين إيران والسعودية[٦٣].

وقد عمدت الـولايات المتحدة في إطار هذه السيـاسة إلى تقوية إيـران عسكرياً، وجعلها أكبر قـوة اقليمية في المنطقـة، ومحاولة إزالة الخلافـات بينها وبين السعـودية والتنسيق مع القوى الاقليميـة الأخرى في الشرق الأوسط وخصـوصاً إسرائيل ومصر، لغرض تنسيق الأوضاع الاقليمية في المنطقة[٦٤].

لذا، فقد استهدفت واشنطن تقوية إيـران عسكرياً، أما السـعودية فكان الاهتمام

(٥٩) انظـر: د. إسماعيل صبري مقلـد، الصراع الأمـريكي ــ السـوفيتي حـول الشرق الأوسط ــ الأبعـاد الأقليمية والدولية، منشورات ذات السلاسل / الكويت ١٩٨٦، ص ٤٣٣.

(٦٠) والتي حددهـا بـ «دعم جهـود الأمن الجماعي لتحقيق الاستقرار ورعايـة التنمية المنتظمـة دون تدخل خارجي، وحـل النزاعات الأقليميـة وغيرها بين دول المنطقـة وضمان استمرار امدادات النفـط بأسعار معتـدلة وكميـات كافيـة لمواجهـة احتياجـات الولايـات المتحدة وحلفـائها، وتعزيـز المصالح الماليـة والتجارية» انظر: حسين أغـا وآخرون في (وثائق) سلسـلة الدراسات الاستراتيجية/ مـركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن ١٩٨٢ ص ١٥٠.

(٦١) د. هيثم كيلاني، الاستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية، م. س. ذ، ص ٥٧.

(٦٢) د. أسامة الغزالي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، م. س. ذ، ص ١٨٠.

(٦٣) نفس المصدر السابق.

(٦٤) د. أسامة الغزالي، م. س، ص ١٨٠.

بها على أساس، ما تتمتع بـه من نفوذ سياسي ومالي وديني داخل النظـام الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط العربيـة وشمال أفريقيا[٦٥]. إلا أن مبـدأ نكسـون، القـائم على أساس (استراتيجية عدم التدخل) بدأ بـالتراجع منذ أواخر عام ١٩٧٣ . . لأسباب كثيرة، بسبب رفض السعودية إعطاء أية تسهيلات عسكرية لواشنطن على أراضيها. واستخدام النفط كسلاح في المعـركة، ومنها ما يتعلق بالتنـافس مع الاتحاد السوفياتي في إطار الـوفاق الـدولي وسقوط الشـاه عام ١٩٧٩، وغيرها، ولكـن السبب المباشر لهذا التراجع، كـان وليـد الحظر النفطـي السعودي أثنـاء حـرب تشرين ١٩٧٣، إذ انتقلت الـولايات المتحـدة من سياسـة عـدم التدخل إلى استراتيجيـة التدخل عنـد الضرورة[٦٦]. وبـدأ سيل التصريحات من قبل المسـؤولين الأمـريكيين بإمكـان غـزو حقول النفط في الخليج العربي إذا ما تعرضت صادرات النفط لحضر عربي آخر أو إذا استمـرت الدول المنتجـة في زيـادة أسعار نفطهـا[٦٧]، ومن هنـا بـدأت مشروعـات التدخل العسكري المباشر وبالتحديد مطلـع عام ١٩٧٤ عندما تحدث وزير الدفاع الأمريكي عن «امكانية القيام بعمل عسكـري ضد الدول المنتجة للنفط، إذا هددت سياستها بعرقلة العالم الصناعي» وتلاه حديث أدلى به هنري كيسنجر إلى مجلة «بزنس ويك» في كـانـون ثـاني ١٩٧٥، قائلاً: «إنـه لا يستطيع استبعـاد استخـدام القـوة العسكرية إذا تعرض العالم للاختناق النفطي بسبب منتجيه في الشرق الأوسط»[٦٨].

وقـد أثارت هـذه التهديـدات، ردود فعل غاضبـة، في العديـد من دول الخليج وخصوصاً، السعودية والعراق الـذين انتقدا بعنف المخطط الأمريكي للاستيلاء على منابع النفط[٦٩].

وتجدر الاشارة، إلى أن «مبـدأ نكسون» الـذي ترتب عليـه نقل الأسلحة وتـواجد الخبراء الأمريكيين قد أثار موجة من الكراهية من قبل شعوب المنطقة لهذه السياسة، إضافـةً إلى أن إيران أصبحت مصـدر عدم استقـرار في المنطقة، وأدخلتهـا في سباق تسليح بين القوى الثلاث الرئيسية، بسبب إدراك السعودية والعراق للأطماع الإيرانية

(٦٥) نفس المصدر، ص ١٨٠.

(٦٦) د. هيثم كيلاني، م. س، ص ٥٨.

(٦٧) نفس المصدر، ص ٥٧ـ٥٨.

(٦٨) د. الغزالي، م. س، ص ١٨١ـ١٨٢.

(٦٩) د. إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفيتي، م. س. ذ، ص ٤٤٢.

والقلق من نموّ قوتها العسكرية.

ومهما يكن من أمر، فإن سياسة العمودين، قد تعرضت إلى هزّة عنيفة مطلع عام ١٩٧٩، أدت إلى نهايتها، بسبب سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩. وكان سقوط الشاه، كما أسلفنا، سبباً مباشراً لأن تعيد الولايات المتحدة، سياستها، لصالح إعطاء المزيد من الاهتمام للدور السعودي، والتفكير في التواجد العسكري في المنطقة.

وفي هذا الصدد، يمكن الاشارة إلى تصريح السناتور الأمريكي جورج بول، الذي ذهب فيه إلى القول: «لقد بعنا المعدات العسكرية لشاه إيران على افتراض أنه سيكون الحامي للخليج، ونحن نبقى خارجه. فإذا ما أريد للخليج أن يحمى الآن، فإننا نحن الذين يجب أن نقوم بهذه المهمة، ولكي نفعل ذلك بفعالية كاملة، فنحتاج إلى تعاون السعوديين»[٧٠].

وبدأت التصريحات حول ضرورة التواجد تظهر بشكل واضح، ففي حديث لمجلة «الايكونومست»، مع وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر قال: «لا يمكن أن ننسحب إلى مشكلة الخليج بالتخلي عن دور الشرطي.. نحن بحاجة إلى وجود ملموس للقوة الأمريكية في المحيط الهندي، كتعويض جزئي عن القوة الإيرانية المتضائلة»[٧١]. وهكذا، فقد كان لسقوط الشاه، إضافةً إلى التدخل السوفياتي في أفغانستان، التأثير المباشر الذي دفع إدارة الرئيس كارتر إلى إعلان «مبدأ كارتر»، الذي تضمن التهديد باستخدام القوة في حالة التعرض للخليج. وقد تضمن ذلك تعزيز الوجود العسكري في الخليج العربي وتشكيل قوات الانتشار السريع[*] (القيادة المركزية حالياً) والتي حدد مهامها هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي السابق.

وفي ٢٠ كانون ثاني ١٩٨٠ أعلن مبدأ كارتر الذي أعطى الولايات المتحدة الحق

---

(٧٠) نقلاً عن: شارام شوبان، الأمن في الخليج (الفارسي)، م. س. ذ، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٧١) خلود خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية، م. س. ذ، ص ٨٦.

(*) لمعرفة الغايات الحقيقية التي تكمن وراء تشكيل قوة الانتشار السريع تجاه منطقة الخليج العربي، راجع: جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، ترجمة ـ عبد الهادي ناصف/ دار الوحدة، بيروت ـ الطبعة/ ١ ١٩٨٣ ص ٦ ـ ١٢ وكذلك د. حسن البزاز، قوة الانتشار السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي، مجلة الشؤون الخارجية معهد الخدمة الخارجية ـ بغداد ع (١) ١٩٨٢، ص ٤٣ ـ ٥١.

في حماية النفط العربي من منابعه حتى مصباته ضد مأساة الخطر السوفياتي(٧٢).

والحقيقة أن مبدأ كارتر، لم يقتصر في جوهره على الاتحاد السوفياتي فحسب، بل ربط أمن الطاقة بأمن الخليج، وهذا يعني أن أي محاولة من الدول الخليجية للسيطرة على مواردها النفطية، سواء بزيادة الأسعار أو تخفيض مستوى الانتاج، أو استخدام النفط سلاحاً سياسياً، سيكون مبرراً للتدخل العسكري الأمريكي في الخليج(٧٣). إضافة إلى أن هذا المبدأ، موجّه إلى أي عدوان تقوم به قوة إقليمية ضد دولة من دول الخليج، كما حدث في الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وأي عمل من أعمال الارهاب والتمرد والثورة، أو مواجهة أي حالة طارئة في كل من منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي والخليج والمحيط الهندي والقرن الأفريقي(٧٤).

وإذا انتقلنا إلى إدارة الرئيس رونالد ريغان، الذي تسلم السلطة مطلع عام ١٩٨١، فإنها إضافة إلى تبنيها مبدأ كارتر بتعديلاته، دعت إلى سياسة جديدة، في ظل ما يسمى بـ«سياسات الاجماع الاستراتيجي»، التي لعب الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، الدور الرئيسي لقيامها(٧٥).

وقد حاولت هذه السياسة، أن تضع الخليج العربي في قوس دفاعي، يبدأ من تركيا وينتهي بسلطنة عمان، ماراً «باسرائيل» ومصر والسودان والصومال، ثم يتداخل مع خط دفاعي، آخر، يعبّر المحيط الهندي حتى الباكستان، ماراً بقاعدة «ديغو غارسيا». والجزء الأهم من هذا الخط هو شواطىء الخليج، وما عليه وحوله من قواعد بحرية وحقول النفط ومنشآته(٧٦).

ومن بين ما استهدفته هذه السياسة، لحماية المصالح الأمريكية، «إيجاد نوع من التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة من جهة، وكل من مصر والسعودية وإسرائيل من جهة أخرى، وتتوزع فيه الأدوار والمهام: فالولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفياتي، والسعودية لضبط الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية، ومصر

---

(٧٢) انظر نص (مبدأ كارتر) في، جيفري ديكورد، م. س، ص ١٣.

(٧٣) د. هيثم كيلاني، م. س، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٧٤) مروان بحيري، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ بيروت الطبعة/ ١ ١٩٨٠، ص ٥٧.

(٧٥) د. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، م. س. ذ، ص ٣٩٤.

(٧٦) د. هيثم كيلاني، م. س، ص ٥٣٤.

وإسرائيل لضمان الأمن والاستقرار الاقليميين. ولا يمكن لهذا التعاون أن يشتدّ وتقوى مصداقيته إلا إذا تعزّز الوجود العسكري الأمريكي في الخليج[٧٧].

إلا أن الولايات المتحدة، لم تتمكن، من تحقيق هذا المخطط، وأهدافه بسبب الرفض السعودي للمخطط بأكمله، وعدم إقتناع الدول بالتحول بفكرة الاجماع الاستراتيجي إلى التزام تعاقدي رسمي تكون أطرافاً فيه... فالحكومة المصرية رفضت ذلك، وقد كان مبرر الرفض، هو خوف مصر من أن يؤدي تحالفها مع الولايات المتحدة إلى زيادة عزلتها داخل الوطن العربي[٧٨].

أما السعودية، فإنها على الرغم من جميع أنواع العلاقات التي تشدها بالولايات المتحدة، فضلاً عن الأزمة التي نشبت بين شطري اليمن وعلاقات السوفيات مع اليمن الديموقراطية، والوجود السوفياتي أو الكوبي في بعض الدول المحيطة بالجزيرة العربية، وعلى الرغم من الثورة الإيرانية وما جرته من مشكلات، ومن التدخل السوفياتي في أفغانستان، واشتداد حدة الحرب العراقية ـ الإيرانية، رفضت السعودية عروضاً متتالية قدمتها الولايات المتحدة لترسيخ وجودها العسكري دائم في المنطقة[٧٩]. وأنها عبّرت عن حساسية شديدة تجاه هذه العروض ربما أكثر من أي دولة خليجية أخرى، وأنها رفضت أي اتفاق رسمي أو غير رسمي للأمريكيين باستخدام تسهيلاتهم العسكرية[٨٠] ذلك لأن السعودية أدركت، أن سياسة الاجماع الاستراتيجي، لا تعترف بالأخطار الاقليمية التي قد تواجهها ولا سيما من الكيان الصهيوني، وليس من المنطقي أن تمنح السعودية الأولوية للخطر السوفياتي لمجرد ارتباطها بالولايات المتحدة.

وهكذا، رفضت السعودية، ومعها الدول الخليجية ـ باستثناء عمان ـ التجاوب مع السياسات الأمريكية في المنطقة، وسعت إلى تحقيق الأمن الذاتي من خلال حلقة وسطية، وهي مجلس التعاون الخليجي لحل مشكلاتها الأمنية بعيداً عن التدخلات الخارجية في محاولة لاظهار استقلاليتها عن الولايات المتحدة ونفوذ القوى العظمى.

---

(٧٧) د. هيثم كيلاني، م. س، ص ٥٤.
(٧٨) د. إسماعيل صبري مقلد، م. س، ص ٣٠٩.
(٧٩) د. هيثم كيلاني، م. س، ص ٧٢.
(٨٠) د. إسماعيل صبري مقلد، م. س، ص ٣٠٩.

وبذا، فشلت الدعوة الأمريكية، إلى ما يسمى سياسات الاجماع الاستراتيجي، تجاه الخليج العربي، مما دعا الولايات المتحدة إلى الاتجاه إلى إسرائيل التي أقامت معها ميثاقاً للتفاهم الاستراتيجي والتعاون الأمني ــ تطبيقاً لمبدأ الاجماع الاستراتيجي[٨١].

إن فشل سياسة الاجماع الاستراتيجي، وفشل السياسات الأمريكية من قبلها، يعود إلى تركيزها على ما يسمى بالخطر السوفياتي[٨٢]، متناسية الأخطار والتحديات التي تواجه المنطقة، بفعل الصراع العربي ــ الصهيوني الذي كان وما يزال يرتبط ارتباطاً مباشراً، بقضية الأمن في الخليج العربي «لأن الطريق الموصل لأمن الخليج إنما يمر عبر فلسطين» كما أكد ذلك أحد المراقبين الغربيين، وأن المصالح الأمريكية في الخليج لا يمكن حمايتها بإنشاء القواعد العسكرية، أو تدخل قوات الانتشار السريع، بل من خلال حل سياسي للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر أي حل لمشكلة الشرق الأوسط[٨٣].

وهذا يتوقف على مرحلة الوفاق الجديد بين القوتين العظميين، والذي بدأته إدارة الرئيس رونالد ريغان مطلع عام ١٩٨٨، ونتائج الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني الذي دشنته الادارة الأمريكية أواخر عام ١٩٨٨، وتركت تبعاته على إدارة الرئيس جورج بوش، الذي تسلم الرئاسة الأمريكية مطلع عام ١٩٨٩، فضلاً عن إمكانية توفير الأجواء، لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ودور جميع الأطراف المعنية بالنزاع، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي، المجموعة الأوروبية... ألخ.

---

(٨١) للمزيد من التفاصيل عن ميثاق التعاون الاستراتيجي ـ الإسرائيلي، راجع د. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، م. س. ذ، ص ٣١١ ـ ٣١٧.

(٨٢) يعزو السناتور الأمريكي (وليم فولبرايت) النفوذ السوفيتي في المنطقة إلى إسرائيل حين قال «لولا إسرائيل لما نال الروس أي فرصة ليضعوا موطىء قدم على الاطلاق في الشرق الأوسط.. وأن أغلب الدول العربية، لم تبدي أي استعداد لتقليل النفوذ السوفيتي، إلا بسبب خشيتها من إسرائيل».

انظر: د. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي ـ الإسرائيلي، م. س. ذ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٨٣) نفس المصدر، ص ١٠١.

الإتحاد السوفياتي
(كومنويلث الدول المستقلة)

يرجع الادراك السوفياتي، لأهمية منطقة الخليج العربي للمصالح السوفياتية، إلى أيام الامبراطورية الروسية القيصرية، في سعيها للوصول إلى المياه الدافئة، وصراعها مع بريطانيا التي فرضت سيطرتها على الخليج منذ عام ١٨٢٠ . وعادت هذه الأطماع، إلى الظهور مرة أخرى بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، بسبب انشغال الاتحاد السوفياتي بشؤونه الداخلية بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧[٨٤]، وقد تكشّفت هذه الأطماع، من قبل الاتحاد السوفياتي، بعد نشره الوثائق السرية للتحالفات التي دخل فيها قيصر روسيا، (معاهدات سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦) مع الدول الأوروبية لتقسيم مناطق النفوذ في المنطقة العربية، بعد أن أصبحت الأمبراطورية العثمانية على وشك السقوط، وأثناء ذلك وبعد أن اشتد الصراع بين الاتحاد السوفياتي والدول الأوروبية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على تقسيم أوروبا[٨٥].

وكطرف أساس، في النظام السياسي الدولي المعاصر، باعتباره إحدى الدولتين العظميين، انطلق الاتحاد السوفياتي في تعامله الخارجي من استراتيجية عليا تعكس أهدافاً بعيدة المدى[٨٦]، يسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحه الاستراتيجية ونشر عقيدته لمحاربة الرأسمالية الأمريكية والغربية في كافة أرجاء العالم.

وتعتبر منطقة الخليج العربي إحدى تلك المناطق الاستراتيجية في العالم التي

(٨٤) لغرض الاطلاع على تطلعات روسيا القيصرية في المنطقة، راجع مقالة د. مصطفى عبد القادر النجار، مجلة دراسات الخليج العربي ـ البصرة، ع (٢) ١٩٧٥ .

(٨٥) د. عبد الله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، م. س. ذ، ص ٣٩٠ .

(٨٦) د. مازن الرمضاني، العرب والاتحاد السوفيتي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، ع (١) السنة الأولى ـ ١٩٨٦، ص ٨٥ .

تتنافس عليها القوتان العظمتان، لما تحظى به من موقع استراتيجي بوليتيكي متميز وثروات نفطية غنية، فمن يستطيع السيطرة عليها، يستطيع السيطرة على امتداداتها الجيوبولتيكية، نحو البحر المتوسط والمحيط الهندي. وتبعاً لذلك تميّزت الحركة السوفياتية، على الدوام، بالحرص على الاقتراب منها، سواء عبر جهد منفرد، أو عبر بناء علاقات ذات مضامين مختلفة مع دول المنطقة(٨٧).

وكان الاتحاد السوفياتي (سابقاً) يجد في الخليج العربي المصالح التالية:

١ ـ **مصلحة استراتيجية ـ أمنية**: الاتحاد السوفياتي دولة ذات خصائص جغرافية متميزة. فهو يطل على بحار بعضها أما غير صالح للملاحة، أو أنه مغلق. ومن هنا رتّب القدر الجغرافي السوفياتي، مجموعة سلبيات، تأثرت بها السياسة السوفياتية على الدوام. فمن ناحية أدت حقيقة ارتباطه بحدود طويلة مع اثنتي عشر دولة، إلى أن يبقى الهاجس الأمني التاريخي، من احتمالية ذهاب الدول الخصم إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي لتلك الدولة المجاورة له، ولا سيما التي لا ترتبط وإياه بعلاقة صداقة، كنقاط ارتكاز لتهديد أمنه القومي، إلى أن يبقى مؤثراً في التفكير الاستراتيجي لصناع القرار السوفياتي. فالاستراتيجية السوفياتية تبعاً لذلك، تضع في الاعتبار احتمالية التهديد من جميع الاتجاهات. ومن هنا انصبت هذه الاستراتيجية على احتواء مصادر التهديد الخارجي. ومن الناحية الثانية، فقد أدى الواقع البحري، إلى حاجة مستمرة لكسر الحصار الجغرافي من خلال محاولات التقرب المستمرة من المياه الدافئة والبحار المفتوحة(٨٨).

وفي ضوء ذلك، فإن أهمية منطقة الخليج العربي، تتمثل في قربها من حدوده الجنوبية، ومراكزه الصناعية المهمة في أوكرانيا وبحر قزوين، والتي يمكن أن تقع ضمن مدى صواريخ بولاريس الأمريكية البحرية، العابرة للقارات، في حالة استخدامها من مياه الخليج العربي(٨٩). وازدادت هذه الأهمية بالنسبة للاتحاد السوفياتي، من جراء الوجود الغربي في المنطقة، فضلاً عن وجود أقلية مسلمة في

(٨٧) د. مازن الرمضاني، السياسة السوفيتية حيال إيران، م. س، ص ١٢٥.
(٨٨) د. مازن الرمضاني، العرب والاتحاد السوفيتي، م. س، ص ٩٥.
(٨٩) د. إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفيتي حول الشرق الأوسط، م. س. ذ، ص ٢٤٩.

الجمهوريات الجنوبية الستة للاتحاد السوفياتي والتي يقدر عددها بـ (٥٥ ـ ٦٠) مليون نسمة، مما كان يدعو إلى خشية الاتحاد السوفياتي، من انعكاس تطورات المنطقة على هذه الأقلية، وبالتالي تشكيلها خطراً على أمن حدوده الجنوبية[٩٠].

وإن تدخله في أفغانستان عام ١٩٧٨، ثم غزوه عسكرياً عام ١٩٧٩، من ناحية، وتمسكه بإيران، برغم وجهة نظره السلبية تجاه النظام الإسلامي القائم وإحراجاته الشديدة، في إطار موقفه المتذبذب إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية[٩١]. من ناحية أخرى، ربما كانت انعكاساً، لتوجسّه من اندلاع صحوة إسلامية ونشوء حركات انفصالية في جمهورياته الإسلامية الست. وربما كان يشكّل مصدراً للتهديد لأمن حدوده الجنوبية، أفغانستان ذاتها أو محاولة إيرانية لتصدير ثورتها إلى جمهورياته الإسلامية الجنوبية ولا سيما جمهورية أذربيجان وتركمانستان المحاذية للحدود الإيرانية.

٢ ـ **المصالح الاقتصادية**: على العكس من المصالح الاقتصادية الغربية، التي تجسدت في الشركات النفطية، فإن السوفيات لم يستطيعوا أن يسلكوا نفس الطريق، في تقديم مساهمات مهمة، لدول المنطقة، لاستخراج النفط. باستثناء نفط الرميلة في جنوب العراق، وذلك لعدم امتلاكهم تقنيات متطورة كمنافسيهم الغربيين، فضلاً عن أن استثمار النفط من قبل الشركات الغربية، قد حددت معالمه، إبان الاحتلال الاستعماري لدول المنطقة، حيث كان مستحيلاً من الناحية السياسية، حصول السوفيات على امتيازات للاستثمار خلال تلك الفترة[٩٢]، إلا أن لاتحاد روسيا (كومنويلث الدول المستقلة)، في الوقت الحاضر، مصالح اقتصادية مهمة في المنطقة من الناحية التجارية والبترولية، فالمنطقة سوق تجارية كبيرة ومصدر مهم للعملة الصعبة، وبالتالي فالمنطقة سوق رائجة، لبيع السلع الروسية[٩٣].

---

(٩٠) سيشكل المسلمون في التسعينات حوالي ثلث سكان الاتحاد السوفيتي، انظر: شاه رام شوبان، السياسة السوفيتية تجاه إيران والخليج (الفارسي) ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد (بلا تاريخ)، ص١٣.

(٩١) د. أحمد يوسف أحمد، العلاقات السياسية العربية ـ السوفيتية، مجلة المستقبل العربي ـ بيروت، ع (١١٠) نيسان ١٩٨٨، ص ٥١.

(٩٢) د. صلاح العقاد، نظرية الفراغ والخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، ع (٣٤) اكتوبر ١٩٧٣، ص١١٧.

(٩٣) علي محمد سعيد، م. س، ص ١٧٤.

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي سابقاً (كومنويلث الدول المستقلة)، هو أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، ومن بين الدول ذات الاكتفاء الذاتي بهذه المادة الحيوية، لكنه مع ذلك يواجه مشكلة الطاقة. ومن غير المستبعد أن تؤدي هذه المشكلة، ولا سيّما في حالة عدم احتوائها، إلى عرقلة تنفيذ التزاماته النفطية حيال دول أوروبا الشرقية، هذا بالاضافة إلى تأثر حجم صادراته النفطية إلى الغرب، ومصدر دخله من العملة الصعبة، سيما وأن نسبة مهمة من تحصيلاته من العملة الصعبة تنجم عن تصدير النفط إلى أوروبا[٩٤].

وانطلاقاً من الصعوبات المالية والتقنية، التي تحدّ من سعي الاتحاد السوفياتي سابقاً (كومنويلث الدول المستقلة)، نحو احتواء مشكلة الطاقة، تشير تحليلات غربية إلى أنه سيحتاج خلال نهاية التسعينات، إلى استيراد عدة ملايين من البراميل يومياً من دول الأوبيك[٩٥]. ولا شك أن الرأي القائل، بأن الاتحاد السوفياتي سابقاً (كومنويلث الدول المستقلة) لا يحتاج إلى النفط العربي لسد حاجته المحتملة، لا يصيب الحقيقة، فطالما أنه سيتطلع إلى استيراد النفط من دول الأوبيك، وهو يفعل ذلك حالياً، فمن غير المحتمل، منطقياً واقتصادياً، أن يترك المناطق الغنية والقريبة، من حدوده الجنوبية، ليتوجه إلى مناطق أخرى بعيدة عنه[٩٦].

إلا أنه من غير المحتمل، أن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية بصيغة مباشرة، لأن ذلك يعني المواجهة مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي لا يريده وخاصة بعد مرحلة الانفراج والوفاق الدولي، وسقوط الأنظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية. فمن المحتمل اللجوء إلى المبادرات السلمية، سيما وأن هناك مجموعة متغيرات في المنطقة العربية، تساعد على ذلك، كما هو الحال مثلاً، مع اعتماد مجموعة من الأقطار العربية، المنتجة للنفط على السلاح السوفياتي بنسب ودرجات مختلفة، وعدم ممانعة البعض الآخر منها، في الحصول على أنواع محددة منه، فضلاً عن تنامي التطلع العربي نحو بناء علاقات متوازنة مع الدول الكبرى[٩٧].

---

(٩٤) د. مازن الرمضاني، العرب والاتحاد السوفيتي، م. س. ذ، ص ٩٤.

(٩٥) قارن مع، قسم الدراسات الاستراتيجية، معهد الانماء القومي، الاستراتيجية السوفيتية في الوطن العربي-بيروت ١٩٨١، ص ٥، ص ١٠١.

(٩٦) د. مازن الرمضاني، م. س، ص ٩٤-٩٥.

(٩٧) نفس المصدر، ص ٩٥.

٣ ـ المصالح السياسية: في صراعه مع الولايات المتحدة، كان الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، وعبر سياسة النفس الطويل، يتطلع إلى تحقيق مصالح سياسية متعددة، لعل من البارز منها: الالتفاف على النفوذ الأمريكي في تلك المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لأمنه القومي، وصولاً إلى زعزعة هذا النفوذ وإضعافه من ناحية، والتطلع إلى تأكيد قدرته على التصرف كقوة عظمى، قادرة، على تحمل كلفة الصراع مع الولايات المتحدة، وعلى التعويض عن الخسائر من منطقة بتحقيق النجاحات في مناطق أخرى تعزيزاً لهيبته الدولية، وتكريساً للنفوذ السوفياتي على الصعيدين الاقليمي والعالمي[٩٨]. إلا أنه من الملاحظ اضمحلال هذه الاستراتيجية، بعد مجيء غورباتشوف إلى السلطة وسقوط الأنظمة الشيوعية، وانتهاء فترة التوتر والحرب الباردة بين المعسكرين.

وعلى صعيد منطقة الخليج العربي، فقد أدرك السوفيات الأهمية السياسية التي تمثلها هذه المنطقة، بالنسبة للولايات المتحدة، ومقدار نفوذها السياسي فيها، من خلال دخولها في التفاعلات الاقليمية، وكذلك تأثيرها على تحالفها مع أوروبا الغربية واليابان، والعديد من دول جنوب شرق آسيا وما تقدمه من قوة تأثير على الصعيد العالمي[٩٩]. فضلاً عن أن الخليج العربي يسهم في توفير موقع قوة في صراعهم للتفوق العسكري في المحيط الهندي، وتحقيق الحلم السوفياتي القديم في الوصول إلى المياه الدافئة والتخلص من عقدة الدولة المحاصرة بحرياً[١٠٠]. وربما كان التدخل في أفغانستان عام ١٩٧٩، والانسحاب بعد ذلك محاولة لتحقيق هذا الحلم الذي فشل بسبب الخسائر الكبيرة، التي تكبدها السوفيات هناك بسبب المقاومة الوطنية لشعب أفغانستان.

وفي هذا الصدَّد، يقول الدكتور «وليم كوانت»، عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس «كارتر»: «بأن السوفيات تمكّنوا من أن يطوّروا مواطىء قدم سياسية وعسكرية جديرة بالاهتمام، كالغزو السوفياتي لأفغانستان، الذي فُسِّر من قبل السعوديين على أنه الخطوة الأولى في الاستراتيجية السوفياتية إلى محاصرة الخليج، الغني بالبترول.. ويضيف، إن إيران أضحت هدفاً آخر يغري السوفيات كخطوة

(٩٨) د. مازن الرمضاني، م. س، ص ٩٦.
(٩٩) علي محمد سعيد، م. س، ص ١٧٦.
(١٠٠) نفس المصدر، ص ١٧٦.

ثانيةً للوصول إلى المنطقة . . وإن وجود المستشارين السوفيات في أثيوبيا واليمن الجنوبي وأفغانستان، ودول أخرى، يعد محاولة لتطويق المنطقة»[١٠١].

وفي إطار استراتيجيته الكونية(*)، كان الاتحاد السوفياتي يعمل في المجال الدولي، للمحافظة على مصالحه وتحقيق أهدافه، كونه كان يمثل الدولة العظمى التي تقابل الولايات المتحدة في نطاق الصراع الاستراتيجي. وهو يختلف عنها في المبادىء والأهداف والمصالح، ومرد ذلك اختلافه عنها في العقيدة السياسية التي يقوم عليها نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد كانت منطقة الخليج العربي من المناطق الاستراتيجية الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، ولقربها من حدوده الجنوبية، وفي نطاق حدوده الاستراتيجية دخلت في اهتمامات السوفيات بشكل مباشر منذ أوائل السبعينات[١٠٢]، بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس والخليج العربي عام ١٩٧١ . وقد تصاعد هذا الاهتمام بعد تدخلهم في أفغانستان، لدعم النظام الماركسي فيها، الأمر الذي سبَّب لهم تعقيدات، لا يستهان بها في علاقات الاتحاد السوفياتي بدول العالم بصفة عامة، والبلدان الإسلامية والعربية، بصفة خاصة، نظراً للاعتبار الديني في القضية[١٠٣].

غير أن التحرك السوفياتي المباشر تجاه منطقة الخليج اتضحت معالمه بعد المشروع الذي أعلنه الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف أمام البرلمان الهندي في ٨/ ١٢/ ١٩٨٠ ، والذي وجّه فيه الدعوة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والصين، لاصدار وعد بعدم التدخل بأي شكل في شؤون دول الخليج وذلك بالالتزام بخمسة مبادىء طرحها بريجنيف على النحو التالي[١٠٤]:

---

(١٠١) نفس المصدر.

(*) حول نشوء وتطور الاستراتيجية السوفيتية في الخليج العربي، راجع: ألفن. ز. روبنشتاين، دراسات استراتيجية ـ رقم ٢٣) ـ بيروت ١٩٨١، ص ٢ ـ ١٤ .

(١٠٢) د. بكر مصباح تنير، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ع ٤٦ ١٩٨٦ ص ١٨٧ .

(١٠٣) فرد هاليداي، السياسة السوفيتية في قوس الأزمة، ترجمة عفيف الرزاز ـ بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٢، ص ١٢٤ .

(١٠٤) محمد سعيد إدريس، مبادرة برجنيف الخليجية والصراع الدولي، مجلة السياسة الدولية ـ ع ٦٤، ابريل ١٩٨١، ص ١٧٤ ـ ١٧٧ .

أولاً: عدم استخدام، أو التهديد باستخدام القوة، ضد بلدان منطقة الخليج، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ثانياً: عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج، والجزر المتاخمة لها، خصوصاً ديغوغارسيا، وعدم وضع أسلحة التدمير الشامل.

ثالثاً: إحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة، وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية، التي تشارك فيها الدول الذرية.

رابعاً: إحترام حقّ السيادة لدول هذه المنطقة على مواردها الطبيعية.

خامساً: عدم خلق أي عقبات، أو أخطار على التبادل التجاري، «أي ضمان حق الاتحاد السوفياتي وحلفائه باستيراد النفط الخليجي»، وعدم تعريض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم إلى الخطر.

وقد حاول الاتحاد السوفياتي، من خلال هذا التحرك الاستراتيجي المباشر، إقناع الغرب بقدرته على اتخاذ مواقف تهدد مصالحه الحيوية في المنطقة، وطالب بانسحاب الأساطيل الأمريكية، وقد كان ذلك كرد فعل على مطالبة الدول الغربية بانسحابه من أفغانستان[١٠٥]. وقد ردّت الولايات المتحدة على «مشروع بريجنيف» في حينه بأنه «لا يجوز اعتبار موقف موسكو بمثابة جهد بناء للحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج وفي جنوب غرب آسيا. إن الحكومة الأمريكية لا تزمع الرد رسمياً على مقترحات الرئيس السوفياتي، لأننا لاحظنا تأكيده على أن القوات السوفياتية ستظل في أفغانستان لأجل غير مسمى»[١٠٦].

أما سياسة الاتحاد السوفياتي، في ظل زعامة الرئيس ميخائيل غورباتشوف الذي استلم السلطة في آذار ١٩٨٥، فإنها وباختصار شديد، أكدت على التعاون الدولي وإنهاء الصراع وإقامة علاقات ودية مع جميع الأطراف الدولية، والسعي إلى الاعتدال في مواجهة الصراعات الاقليمية، ومحاولة حلها بعيداً عن فرض النفوذ السوفياتي وبالطرق السلمية[١٠٧].

---

(١٠٥) د. بكر مصباح تنيرة، م. س. ذ، ص ٨٩.

(١٠٦) نفس المصدر، ص ٨٩.

(١٠٧) انظر: ليلى ماركو، التحول الكبير في السياسة، مجلة السياسة الدولية ع (٩٣) يوليو ١٩٨٨، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٢ ـ ١ ـ ٣) العلاقات السعودية ـ السوفياتية :

في السابع عشر من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ ، عادت العلاقات الدبلوماسية بين كل من السعودية والاتحاد السوفياتي، بعد قطيعة دامت حوالى نصف قرن من الزمن . وتمثل تلك العودة، مرحلة جديدة وتطوراً مهماً على المستويين الدولي والاقليمي، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والصين الشعبية . فلم يتمكن الاتحاد السوفياتي قبل تلك الفترة، من إقامة علاقات حقيقية مع دول الخليج العربي، باستثناء مع العراق وايران والكويت(*)، حيث أخذت سياسته منذ أوائل الستينات تتخذ عدة مواقف، منها، تطوير العلاقات الدبلوماسية ـ والاقتصادية مع العراق، وتوسيع التعامل التجاري معه، كما أنه طوّر علاقاته مع إيران وخاصة في الميادين الاقتصادية . ولا شك أن طول الحدود المشتركة بين الاتحاد السوفياتي وايران جعل السوفيات يشعرون بأنه ليس من مصلحتهم الاصطدام بها، حتى لا تندفع مع الولايات المتحدة في لعبة موازين القوى والتنافس في المنطقة . ناهيك عن امتلاك إيران للطاقة التي يحتاج إليها الاتحاد السوفياتي ولموقعها الاستراتيجي، وإن احتفاظه بعلاقات جيدة مع طهران، يخدم مصالحه الحيوية على الأمدين القريب والبعيد . كما ونجح الاتحاد السوفياتي، في إقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت منذ عام ١٩٦٣ ، لكن، يبدو أن الكويت نهجت هذا الاتجاه لتثبيت استقلاليتها ولتوازن علاقاتها الدولية، بالرغم من تحفظ الدول الخليجية على هذه العلاقات وخاصة السعودية . وعندما أعلنت بريطانيا انسحابها من الخليج عام ١٩٦٨ ، قابل السوفيات ذلك بحذر، واعتبروه وسيلة لقيام الولايات المتحدة لملء الفراغ، كما عارض الاتحاد السوفياتي المشاريع الأمريكية ــ بتأييد من إيران ــ لانشاء حلف عسكري خليجي، معتبراً هذا الحلف تهديداً له، ويعرّض حدوده الجنوبية للخطر[1] .

(*) كانت القيادة السوفيتية الثلاثية المكونة من (برجنيف، بدغورني، كوسغن) التي خلفت (خروتشوف) في الحكم عام ١٩٦٤ ، تتطلع إلى إجراء صياغة جديدة لأهدافها وأولوياتها، مما يضمن لها الوصول إلى المكانة الدولية الأولى في الشرق الأوسط، ولذلك سعت منذ عام ١٩٦٥ إلى توثيق العلاقات مع دول المنطقة وخصوصاً إيران وتركيا وبعض الدول العربية (مصر ـ العراق ـ سوريا ـ الجزائر)، لغرض الاطلاع على أسباب ودوافع اهتمامها بالشرق الأوسط، انظر: د. إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفيتي حول الشرق الأوسط، م. س. ذ، ص ٢٤٨ ـ ٢٦١ .

(١) علي محمد سعيد، م. س، ص ١٧٧ .

وسعى السوفيات، بعد ذلك، إلى تطوير علاقاتهم، مع دول المنطقة، وتمكّنوا من تطويرها، مع كل من العراق وإيران كما أشرت. وأجرت الحكومة السوفياتية عدة محاولات في السبعينات، لاقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية وقطر والامارات وعمان، إلا أنها فشلت في مسعاها[٢].

وبقدر ما يتعلق الأمر بالعلاقات السعودية ـ السوفياتية، فإنه على الرغم، من أن الاتحاد السوفياتي، أول دولة اعترفت بعبد العزيز ملكاً على نجد والحجاز، وإقامة علاقات دبلوماسية معه عام ١٩٢٦، والتي كانت تنسجم مع تطلعات الملك عبد العزيز المعادية لبريطانيا والهاشميين، وتحقيقاً لمبدأ التوازن في العلاقات بين الشرق والغرب، وإضعاف الدور البريطاني في الشرق الأوسط. وقد سبق وأن قام الأمير فيصل بزيارة موسكو عام ١٩٣٨، إلا أن سرعان ما انتهت هذه العلاقات بالقطيعة في عام ١٩٣٩، بعد أن بادر السوفيات إلى تقليص وجودهم الدبلوماسي في بعض أجزاء العالم، بسبب تعقد الوضع الدولي وخاصة في أوروبا في أواخر الثلاثينات[٣]. فغادر المبعوثون السوفيات منطقة البحر الأحمر والخليج العربي. وكانت جدّة من المدن التي غادروها. وحاول السوفيات بعد ذلك إعادة هذه العلاقات مع السعودية إلاّ أنها جوبهت بالرفض. وتأثرت العلاقات فيما بعد وبشكل مباشر بالتطورات التي عاشها الوطن العربي، ففي سنوات الخمسينات والستينات، انقسم الوطن العربي، إلى معسكر قومي تقدمي، بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ومعسكر محافظ كانت السعودية أحد أقطابه الرئيسية، فتحولت العلاقات بين السعودية والاتحاد السوفياتي إلى علاقة عدائية، انعكاساً للصراع بين القوى التقدمية والثورية والقوى المحافظة وتحت عناوين مختلفة، كالخوف من المد الناصري والنفوذ السوفياتي والالحاد الشيوعي المرتبط بالصهيونية . . . وخاصة بعد سقوط النظام الملكي في اليمن عام ١٩٦٢، وفي ليبيا عام ١٩٦٩، وتهديد عرش الملك حسين في الأردن في عام ١٩٧٠، من قبل القوى الفلسطينية الماركسية.

وقد أدرك الاتحاد السوفياتي أهمية السعودية على المستوى الاقليمي العربي، بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وحرب تشرين عام ١٩٧٣، والدور المتميز الذي تلعبه في

(٢) د. يحيى حلمي رجب، م. س، ص ١٦٣.

(٣) عمر عز الرجال حول عودة العلاقات السعودية ـ السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، القاهرة، يناير ١٩٩١، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

السياسة الاقليمية، العربية والخليجية، إلا أنهم لم يستطيعوا إقامة علاقات معها خلال هذه الفترة، وانطلاقاً من العلاقات السعودية الوطيدة مع واشنطن كانت الرياض، تقود الدور المعادي للسوفيات والشيوعية في الخليج العربي، إلا أن السوفيات، كانوا يتحاشون عدائها بشكل سافر، على أمل إجراء حوار معها لغرض التقارب، وعلى مستوى بعيد المدى، بسبب الضغوط العربية ولموقف السوفيات المساند للعرب في الصراع العربي ـ الصهيوني، أو الصراع بين الدول المنتجة للنفط والدول الغربية المستهلكة له[٤].

أما بالنسبة لعلاقات السوفيات مع الدول الخليجية الأخرى ـ ما عدا الكويت التي يحتفظ معها بعلاقات دبلوماسية، وأخيراً تسليحية[*] فإنه كان على علاقات مع سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة، اللتان أقامتا علاقات دبلوماسية معه عام ١٩٨٥[٥]، بالاضافة إلى أن الدور السوفياتي في المنطقة العربية، قد أثّر على دورهم الخليجي، فالتجربة السابقة أثبتت أن انتقال مركز القوة العربية، من دول المواجهة، إلى دول الخليج، بعد حرب حزيران وتعزز في حرب تشرين، قد أدى إلى انحسار الدور السوفياتي[٦].

وهكذا بقي الاتحاد السوفياتي بعيداً عن دول الخليج، ولم يتمكّن من تطوير علاقاته معها ـ عدا العراق وإلى حد ما الكويت ـ وذلك للأسباب التالية[٧]:

١ ـ الثورة النفطية في الخليج العربي ـ وبالذات السعودية ـ في الحسابات الغربية، وهو يدرك مخاطر التدخل في المنطقة.

٢ ـ طبيعة النظام السياسية المحافِظة، التي ترى، أغلبها، أن مصالحها تتجسّد في توفيق علاقاتها مع الغرب وعدم تطويرها مع السوفيات.

٣ ـ إن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يكون بديلاً عن الغرب في المنطقة لوجود

(٤) علي محمد سعيد، م. س، ص ١٧٨.
(*) بدأ الكويت يحصل على السلاح السوفيتي منذ عام ١٩٨١، نتيجة القيود التي وضعتها الولايات المتحدة والدول الغربية على مبيعات السلاح لها، انظر: د. أحمد يوسف أحمد، العلاقات العربية ـ السوفيتية، م. س. ذ، ص ٤٧.
(٥) أحمد يوسف أحمد، ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٦) علي محمد سعيد، م. س، ص ١٧٩.
(٧) خلود خالد شاكر، م. س، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

الشركات النفطية الغربية المهيمنة على استخراج النفط، كما أنها تزود الدول الخليجية بالتقنية الحديثة، وأن الاتحاد السوفياتي غير قادر على توفير شروط هذه القتينة.

٤ ـ الطبيعة الإلحادية للفكر الشيوعي، تجعل هذه الأنظمة تقف موقفاً عدائياً من الاتحاد السوفياتي، ونجد أن تطور علاقاتها معه متناقضاً لتوجهاتها الدينية.

إن هذه الأسباب وغيرها، جعلت الاتحاد السوفياتي، لا يعتبر التكافؤ مع النفوذ الأمريكي في المنطقة طموحاً سوفياتياً في هذه المرحلة، واختار التواجد في المناطق التي تحيط بها[٨]، عن طريق دول تتفق معه إيديولوجياً، وذلك من خلال تعزيز نفوذه فيها سواء بالوجود العسكري أو السياسي، حيث تمكّن منذ عام ١٩٧٢، تحقيق ذلك في اليمن الجنوبي ومنطقة القرن الأفريقي، ولا سيا أثيوبيا بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم فيها، وكذلك حصوله على تسهيلات بحرية في بربرة، في الصومال قبل إنهاء معاهدة الصداقة المعقودة معها، ومحاولة تطوير علاقاته مع هذه الدول بهدف تحقيق أهداف استراتيجية، في منطقة الخليج والجزيرة العربية[٩]، وكذلك التواجد في المحيط الهندي.

لذلك، فإن سلوك الاتحاد السوفياتي، إتّسم بالحذر في جميع مناطق العالم، ولا سيما منطقة الخليج العربي، ويعود ذلك إلى الاعتبارات والحقائق التالية:

١ ـ إن المجموعة الاشتراكية، التي كان يتزعمها الاتحاد السوفياتي في النظام العالمي، تمثل الطرف الأضعف في هذا النظام بالمفهوم الشامل للقوة، إضافة إلى أن (مبدأ التعايش السلمي) يعد مبدأً أصيلاً في السياسة الخارجية السوفياتية[١٠].

لذلك، فإن السياسة السوفياتية كانت في أغلب الأحيان واقعة في دائرة رد الفعل. أكثر منها في دائرة الفعل، وقد كان ذلك عاملاً رئيسياً من عوامل ضعفها، الأمر الذي جعل السوفيات دائماً في موقف التريث والترقب والانتظار إلى أن تتضح سياسات الدول الغربية إزاء ما يجري، ليحددوا بعد ذلك رد فعهم منها[١١].

---

(٨) خلود خالد شاكر، م. س، ص ١٠٦.

(٩) د. عبد الله السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي ـ الإسرائيلي، م. س. ذ، ص ٢٢٤.

(١٠) د. أحمد يوسف أحمد، م. س. ذ، ص ٤٩.

(١١) د. إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفيتي حول الشرق الأوسط، م. س. ذ، ص ٥٩٤.

٢ ـ ركّز السوفيات في الأساس، على محاولة الاستفادة من أخطاء الغرب في المنطقة، لتحويلها إلى جزء من رصيدهم السياسي والاستراتيجي، أكثر من محاولتهم تنمية ذلك الرصيد بإجراءات مستقلة، إيجابية وفعالة[١٢].

٣ ـ إن هاجس السوفيات الأكبر والذي استمر ملازماً لهم، هو خوفهم من الاصطدام بالقوة العسكرية للولايات المتحدة، ومن هنا كان استعدادهم للتراجع وأحياناً تقديم التنازلات، لمنع تصعيد الأمور بالاتجاه الذي يؤدي في النهاية إلى المواجهة المباشرة[١٣]، الأمر الذي دعا الاتحاد السوفياتي إلى الرغبة في عدم استفزاز المصالح الغربية في المنطقة، هذا فضلاً عن أن انشغاله في مناطق وقضايا أخرى في العالم كقضايا الأمن الأوروبي ووحدة المعسكر الاشتراكي[١٤].

٤ ـ إقتناع السوفيات الإيديولوجي، بأن الزمن يسير لصالح التغيرات المضادة للولايات المتحدة، لا سيما أن الدول الخليجية، دول نفطية تتعارض مصالحها مع النظام الاقتصادي القائم، الذي وطدت ركائزه الولايات المتحدة، وبالتالي فإن هذه الدول، وخاصة العربية السعودية، بوصفها صاحبة أكبر احتياطي ومصدر نفطي في العالم، لا بد أن تتعارض مع المصالح الغربية مما يقرّبها من الاتحاد السوفياتي[١٥].

غير أن الاتحاد السوفياتي، بدأ يأخذ موقف المواجهة المباشرة مع المصالح الأمريكية، في الخليج العربي، في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات، وذلك عقب الثورة الإيرانية، والتدخل السوفياتي في أفغانستان، والحرب العراقية ـ الإيرانية؛ وقد تمثل ذلك في وجوده البحري في المياه القريبة من الخليج العربي، بقطع بحرية متقدمة قادرة على تهديد الوجود الأمريكي في المنطقة[١٦].

وقد جاءت «مبادرة بريجنيف» نهاية عام ١٩٨٠، لتقنّن التحرك السوفياتي المباشر تجاه منطقة الخليج العربي كما أسلفنا. والتي كانت تعبّر عن رغبة السوفيات بالمشاركة في أحداث المنطقة، وعدم الوقوف موقف المتفرج لما يحدث في المحيط الهندي عامة

(١٢) نفس المصدر، ص ٥٩٤.
(١٣) نفس المصدر، ص ٥٩٤.
(١٤) خلود خالد شاكر، م. س، ص ١٠٦.
(١٥) نفس المصدر، ص ١٠٦.
(١٦) د. يحيى حلمي رجب، م. س، ص ١٦٥.

وفي الخليج العربي خاصةً، وكذلك الرغبة في إخراج الوجود العسكري الأمريكي من المنطقة، وأن تصبح السيادة في الخليج، للدول المطلة عليه إضافةً إلى حق الاتحاد السوفياتي، بثروة الخليج النفطية وكسر احتكار السيطرة الغربية عليها[١٧].

وقد دعا مشروع بريجنيف، إلى قيام أمن خليجي يعتمد على الأطراف الخليجية، وبضمانة الدول العظمى ـ وقد رفضته الدول الخليجية لرفضها التدخل الأجنبي في شؤونهم، ومجيئه في أوقات تصاعد ردود الفعل العربية والخليجية والإسلامية ضد التدخل السوفياتي في أفغانستان، وعدم الثقة بسياسات الاتحاد السوفياتي، وظهورها بمظهر السياسة الاستعمارية[١٨]. وقد رفعت دول الخليج في حينها شعار الأمن الذاتي للمنطقة، بدأته المملكة العربية السعودية بطرح هذا الشعار للرد على مقترحات بريجنيف من خلال البيان السعودي ـ الباكستاني المشترك، الذي صدر في أعقاب زيارة الملك فهد وقت كان ولياً للعهد إلى إسلام آباد[١٩]. وقد عبّر الملك فهد عن ذلك في حديث صحفي جاء فيه: «أمن الخليج مهدد من الخارج. . والمنطقة ضمن عدد من المناطق الاستراتيجية تتهددها الصراعات الدولية. . . وأن أمن الخليج رهن بترك دوله وأهلها وشأنهم، يمارسون حياتهم وحقهم في استغلال ما أنعم الله به عليهم من ثروة في خدمة بلادهم، وإسعاد الأسرة البشرية كلها»[٢٠].

ويمكن القول، بأن الدول الخليجية، غير قادرة على تجنب التعاون مع السوفيات، أو الاستمرار في معاداتهم. ويعود السبب في ذلك، إلى أن هذه الدول أضحت تُدرك جدوى سياسة التوازن بين الدولتين العظميين، كما أن مواقف الاتحاد السوفياتي الايجابية من القضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية، كفيلة بأن تجعل هذه الدول، ولا سيما العربية السعودية، مضطرة إلى إقامة علاقات دبلوماسية وتطويرها مع الاتحاد السوفياتي. وهذا ما أثبتته التجربة في حرب تشرين ١٩٧٣، نتيجة الدور السوفياتي المساند والذي خفَّف ـ إلى حد كبير ـ مخاوف دول الخليج حيال الاتحاد السوفياتي، حيث أعلنت السعودية في حينها الاستعداد لاستئناف

---

(١٧) نفس المصدر، ص ١٦٦.
(١٨) علي محمد سعيد، م. س، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.
(١٩) د. يحيى حلمي رجب، م. س، ص ١٦٧.
(٢٠) د. بكر مصباح تنيرة، م. س، ص ٩٠.

العلاقات الدبلوماسية معه[٢١]. وقد أصبحت مسألة تطوير العلاقات، بين دول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد السوفياتي، إلى آفاق أوسع، من المسائل المسلَّم بها والتي تحققت فعلاً بعودة العلاقات السعودية ـ السوفياتية، وباقي دول الخليج وذلك بفعل المتغيرات، التي استجدت على الساحة الاقليمية والدولية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، والذي تم الاعلان عنه من قبل الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، في قمة جنيف، التي عقدت بينه وبين الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في نيسان ١٩٨٨، حيث جاء هذا القرار انعكاساً لتوجهات السياسة السوفياتية الجديدة منذ عام ١٩٨٥، (البيريسترويكا والغلاسنوست) والتي تهدف إلى فتح باب التعاون الدولي، مع الولايات المتحدة لحل النزاعات الاقليمية في العالم[٢٢]، إذ كان استمرار الاحتلال السوفياتي لأفغانستان من أهم العقبات لعودة العلاقة بين الدولتين، وبما أن الانسحاب من أفغانستان كان من بين الشروط التي وضعتها السعودية لاقامة العلاقات الرسمية مع السوفيات، فإن ذلك كان من شأنه أن يزيل أحد أهم أسباب الخلاف بين الطرفين تمهيداً لعودة العلاقات.

ومن الجدير بالذكر، أن أول مفاوضات جوهرية جرت بين الاتحاد السوفياتي والمعارضة الأفغانية، لترتيب اجراءات انسحاب القوات السوفياتية عقدت في جدَّة بالمملكة العربية السعودية، وقد أبلغ يوري فورنتسوف رئيس الوفد السوفياتي المفاوض، العاهل السعودي الملك فهد بعد المفاوضات بأن بلاده ستنفذ قرار انسحاب قواتها من أفغانستان قبل انتهاء الموعد المقرر في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٨٩[٢٣]. ويعكس هذا اللقاء الذي جرى بين المسؤول السوفياتي والملك فهد، فضلاً عن اختيار السعودية، مكاناً، لاجراء تلك المفاوضات الدلالة الواضحة

---

(٢١) وقد كان لبرقية التهنئة التي بعث بها الملك فيصل إلى قادة الكرملين بمناسبة عيد الثورة السوفيتية عام ١٩٧٣، دلالة ذات مغزى واضح، انظر: د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٩٥.

(٢٢) اعترف غورباتشوف بأن التدخل في أفغانستان كان خطئاً كبيراً يجري تصحيحه، وأن حل المشكلة الأفغانية سيكون مفتاح لحل جميع المشكلات الأقليمية الأخرى وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط، انظر: ليلى ماركو، التحول الكبير في السياسة السوفيتية، م. س. ذ، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٢٣) صحيفة الجمهورية ـ بغداد في ٧/ ١٢/ ١٩٨٨.

والمغزى العميق، في تطلع الاتحاد السوفياتي، إلى عودة العلاقات الدبلوماسية مع العربية السعودية، ومع باقي دول الخليج العربي.

ب ـ تطلع الاتحاد السوفياتي، في ظل الواقعية الجديدة لسياسته الخارجية، في إنهاء حدة التوتر والانفراج تجاه المنطقة، من خلال سعيه إلى الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات الحسنة مع أكبر عدد ممكن من القوى المحلية، بغض النظر عن توجهاتها السياسية والعقائدية. ومن المعالم البارزة لهذه السياسة، سعيه لتحسين العلاقات مع بعض القوى الصديقة للولايات المتحدة ومنها السعودية[٢٤]، والابتعاد عن المواجهة السياسية المباشرة مع الولايات المتحدة، أو التصدي المباشر لوجودها السياسي أو العسكري في المنطقة، مع الاحتفاظ بحقه في الاعتراض على التحركات الأمريكية أو نقد مضمونها[٢٥].

ومن أمثلة التودُّد السوفياتي للسعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، اهتمامه وإشادته بالقمة الإسلامية الخامسة التي عقدت مطلع عام ١٩٨٧، ثم استجابته السريعة لتأجير الكويت لثلاث ناقلات نفط، والتركيز الكبير على ثقل الدور السعودي الاقليمي، العربي والخليجي[٢٦].

ج ـ وقف إطلاق النار في الحرب العراقية ــ الإيرانية، أخرج الاتحاد السوفياتي من إحراجاته الشديدة نتيجة لموقفه منها. فوقف إطلاق النار في حرب الخليج، وفّر للسوفيات، الجهود التي طالبت السعودية بذلها من قبل الاتحاد السوفياتي بتنفيذ قرار الحظر على إيران وإنهاء الحرب، والذي كان شرطاً لاقامة علاقات رسمية بين الطرفين[٢٧]. لذلك، فإن وقف إطلاق النار في حرب الخليج فتح مجالاً رحباً أمام استئناف العلاقات السوفياتية ـ السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (قطر والبحرين) التي لم تقم علاقات مع موسكو من قبل.

د ـ أزمة الكويت، إذ اشترك الاتحاد السوفياتي في إدانة الغزو العراقي للكويت ولم

---

(٢٤) النشرة الاستراتيجية ـ م (٩) ع (٤) في ٧/ ٣/ ١٩٨٨، ص ١.

(٢٥) نفس المصدر، ص ١.

(٢٦) حرب الخليج، دور سعودي في موسكو، مجلة الدستور ـ لندن في ٨/ ٢/ ١٩٨٨ ص ٨.

(٢٧) وقد تم ذلك من خلال زيارة الأمير سعود الفيصل للاتحاد السوفيتي مطلع عام ١٩٨٨ حاملاً رسالة من الملك فهد إلى القادة السوفيت تتضمن الدعوة لتحمل المسؤولية بشأن فرض الحظر على إيران وإنهاء حرب الخليج، انظر: نفس المصدر السابق، ص ٩.

يستخدم حق الفيتو في مجلس الأمن، ضد القرارات الصادرة، بفرض العقوبات واستخدام القوة ضد العراق وإصراره على سحب القوات العراقية من الكويت. هذا إلى جانب تأييده إرسال قوات دولية إلى الخليج.

هـ ـ تطلُّع السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إلى تنوع علاقاتها الدولية، انسجاماً مع سياسة التوازن التي تنتهجها، في سبيل تحقيق المصالح العربية والإسلامية[٢٨] وتبعاً لذلك، فإن هذا المنهج، قد قصّر المسافة، نحو إقامة علاقات رسمية مع الاتحاد السوفياتي، وخاصةً بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة، وكذلك مرحلة السلام الساخن، وبداية التنسيق والتعاون بين القوتين الأعظم. وقد انعكس ذلك الوضع على المناطق الاقليمية التابعة للنظام الدولي ومنها منطقة الشرق الأوسط.

وأخيراً كانت هناك دوافع سعودية وخليجية باتجاه فتح صفحة جديدة من العلاقات مع السوفيات، برغم الكوابح والمحاذير المحلية الدولية[٢٩]، التي قد تعترض إقامة هذه العلاقات أو نموها في المستقبل. ومن هذه الدوافع.

١ ـ الدور السوفياتي في عملية السلام، في الشرق الأوسط، ودعمه القضايا العربية بشكل عام، وهو الدور الذي باتت تدركه السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، في أي مشروع سلام تطرحه لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلية في إطار دبلوماسية السلام التي تنتهجها، وتدل التجربة في هذا الصدد، على أن حظ مشروع فهد بالنجاح قد تأثر سلبياً من جراء غياب سبل التشاور المباشر والتنسيق السوفياتي ـ السعودي، مما انعكس بالتالي على فتور الدعم السوفياتي للمشروع على الصعيد الدولي وعلى صعيد العلاقات السوفياتية ـ العربية[٣٠]. وفي هذا الصدد، صرّح الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية لمجلة المستقبل، قائلاً: «إذا حصل المشروع السعودي ـ مشروع فهد ـ على تأييد من الدول العربية فإننا نأمل

(٢٨) نفس المصدر، ص ٨.

(٢٩) لعل أهم الكوابح: ١ ـ مدى تأثير العلاقات الأمريكية ـ السعودية من جراء إقدام المملكة على إقامة العلاقات مع السوفيت والأهداف التي تكمن وراءها. ٢ ـ ضغوط داخلية تعارض مثل هذه الخطوة، متمثلة بمراكز القوى داخل جهاز صنع القرار السعودي، أو جهات دينية تعارض إقامة العلاقات مع السوفيت، انظر: النشرة الاستراتيجية، م (٣) ع (٢٥ ـ ٢٦) في ٢٨/ ٢/ ١٩٨٢، ص ٢ ـ ٣.

(٣٠) نفس المصدر، ص ٢.

أن يلاقي هذا المشروع تأييداً من الاتحاد السوفياتي[٣١].

ومما يـؤكد دور السوفيات في عمليـة السلام بالنسبـة للسعودية، ما جـاء في زيارة الأمير سعود الفيصل إلى مـوسكو مطلع عـام ١٩٨٨، التي طلب فيها بـاسم مجلس التعاون الخليجي، مؤازرة الكرملين للانتفاضـة الفلسطينية، بالطريقة التي تؤدي إلى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام، في الشرق الأوسط[٣٢].

٢ ـ للسـوفيات دور تعترف به السعـودية ودول الخليج، بشأن تعاونـه مع منظمة الأوبك، ومما يؤكد هـذا الدور، زيارة هشام ناظر وزيـر النفط السعودي إلى موسكو مطلع عام ١٩٨٧، طالباً باسم الأوبيك دعم الاتحاد السوفياتي لجهود المنظمة الرامية إلى تثبيت أسعار النفط[٣٣].

٣ ـ إن إقـامة العـلاقات الـدبلومـاسية مع السـوفيات، يمكن أن يحقق معـادلة التوازن، وقـد يكون من شأنه التقليل من التحفظات السـوفياتية، حيال التحـركات السعودية، السيـاسية أو الدبلوماسية على الصعيـد الاقليمي، أو تعامل المملكة مع الأزمات الاقليميـة. إضافةً إلى أن إقـامة العلاقـة قد يكـون من شأنه التخفيف من الانتقادات اليـسارية إليها، مما يعزز من مكانـة المملكة سياسياً وزيادة حرية مناورتها الـدبلومـاسية ومصـداقيتهـا، لأي دور، سعودي فعـال في المرحلة المقبلـة[٣٤]، كما وستتمكن السعـوديـة من خـلال دبلـومـاسيتها مـن الاتصال المبـاشر بـالأقليـات الإسلامية، في جمهوريات الاتحاد السوفياتي، ومـد يد العون والمساعدة لهم باعتبارهم مكسباً جديداً للعالم الإسلامي.

إضافـةً إلى ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الســوفياتي قد راودتـه آمال كبيرة للحوار مع السعودية، خصوصاً كلما توتـرت علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة، وكلما زادت أهميـة المملكة ونشـاطاتها في الأطـار العـربي والدولي. وقـد عبّر الاتحاد السوفيـاتي عن هذه الـرغبة، مرات عـديدة. من خلال وسـائل الاعلام منـذ أواخر السبعينات[٣٥] ولقد كـانت ظروف الصراع العـربي ـ الاسرائيلي والانحيـاز الأمريكي

(٣١) مجلة المستقبل ـ بيروت ـ ع(٢٤٧) في ١٤/ ١١/ ١٩٨١، ص ٣٢.

(٣٢) مجلة الدستور، م. س، ص ٨.

(٣٣) نفس المصدر، ص ٨.

(٣٤) النشرة الاستراتيجية، م. س، ص ٣.

(٣٥) William b. Quandt, Saudi Arabi in 1980's op. Cit, PP. 68 - 70.

لاسرائيل، مناسبة تجدد كل مرة آمال الحوار السعودي ـ السوفياتي، كما أن الاتحاد السوفياتي اتَّجه نحو سياسة المرونة تجاه السعودية منذ حرب تشرين ١٩٧٣، لاستخدامها لسلاح النفط(٣٦).

٤ ـ الاستفادة من الخبرات السوفياتية، علمياً، وتقنياً، وتعزيز مجالات التعاون في شتى الميادين.

وقد صدرت تصريحات، من قبل المسؤولين السعوديين، في مناسبات عديدة، تؤكِّد إمكانية إجراء حوار سعودي ـ سوفياتي، بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، ومن بين أهم تلك التصريحات، على التوالي: تصريح الملك فيصل عام ١٩٦٥، الذي قال فيه: «إنه ليس بين السعوديين والاتحاد السوفياتي مشكلة» وذكر عام ١٩٧٣، أنه ليست لديه عقدة في الربط بين الشيوعية والصهيونية(٣٧).

وفي حديث لمجلة «الحوادث اللبنانية» عام ١٩٧٩، أشاد الأمير سعود الفيصل بأهمية الاتحاد السوفياتي ودوره في الشؤون الدولية قائلاً: «إن السعودية تقدّر السياسة الايجابية التي يتبعها الاتحاد السوفياتي تجاه القضايا العربية»(٣٨).

وفي كانون الثاني ١٩٨٠، أكد الملك فهد على أهمية الاعتراف بالاتحاد السوفياتي كقوة دولية قائلاً: «إننا لاحظنا في الوقت الراهن التطور الايجابي في سياسة الاتحاد السوفياتي، من خلال وسائل إعلامه.. وأن العلاقات الاقتصادية والتجارية معه طيبة... أما إقامة العلاقات الدبلوماسية، فنحن متأكِّدون أن هذا سوف يتحقق في الوقت المناسب». ثم قال في مناسبة أخرى من نفس السنة: «نحن لا نتنافس مع الاتحاد السوفياتي بأية طريقة.. ولا نستطيع استخدام هذه الأداة.. ولا يمكننا في هذه الظروف، إلا الإقرار بأن الاتحاد السوفياتي يمثل قوة كبرى، ولا نرغب بإثارة المشاكل معه»(٣٩).

وصرّح الأمير عبد الله ولي العهد السعودي في حديث لصحيفة السياسة الكويتية

---

(٣٦) د. عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ الكويت، ع (٣٧) يناير ١٩٨٤، ص ٧٤.

(٣٧) نفس المصدر، ص ٧٤.

(٣٨) نفس المصدر، ص ٧٥.

(٣٩) William b. Quandt op. Cit PP. 69-71 .

نشرته في ٢٢/ ٣/ ١٩٨٣، ـ أنه يؤيد إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي عندما يكون الوقت مناسباً. وقال: «إنه يرى من الضروري التفكير في ذلك. . وأشار إلى أن السوفيات يقيمون علاقات مع بعض دول الخليج»[٤٠].

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فإن عودة العلاقات مع السعودية سيهيىء له ما يلي:

أ ـ المساهمة بدور أكبر في الشرق الأوسط، من خلال أزمة الخليج الثانية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو دور طالما كان يتطلّع إليه السوفيات، إذ سيعطي للاتحاد السوفياتي وزناً إقليمياً أكبر في المنطقة العربية وعلى صعيد العلاقات الدولية.

ب ـ تحقيق التوازن، في علاقات الاتحاد السوفياتي مع الدول العربية، ما بين مصر والعراق وسوريا والسعودية وغيرها، والذي سيعطيه فرصة أكبر لسياسة سوفياتية فعالة في المنطقة العربية، خاصةً وأن السعودية كانت تقود الجبهة العربية في مواجهة الشيوعية، ومحاصرة السياسة الخارجية السوفياتية في المنطقة العربية والخليج خاصة.

جـ ـ تحقيق نوع من التوازن، بينه وبين الولايات المتحدة، الدول الغربية مع السعودية وبالتالي في المنطقة العربية والخليج خاصة.

د ـ يمكن للاتحاد السوفياتي أن يفتح آفاقاً جديدة أمام الاستثمارات العربية، خاصةً السعودية، سواء في الاتحاد السوفياتي نفسه أو في دول أوروبا الشرقية[٤١].

---

(٤٠) د. عبد الله الأشعل، م. س، ص ٧٥.

(٤١) عمر عن الرجال، نفس المصدر، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

القوى الإقليمية

إسرائيل

أصبح تأسيس الكيان الصهيوني، على أرض فلسطين، منذ عام ١٩٤٨، يشكّل جزءاً من النظام الاقليمي في المنطقة العربية، والذي لا يمكن تجاهل تأثيره في السلوك السياسي الخارجي العربي، باعتباره قوة مقوّضة للاستقرار العربي[١].

وإذا كانت الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٤٨، قد جسَّدت خطر الصهيونية في صورة دولة، وكان لحرب عام ١٩٥٦، دور حاسم في بلورة رد فعل عربي في إرساء أسس النظام العربي، فقد كانت حرب حزيران ١٩٦٧، رد فعل إسرائيل المقابل بهدف نسف هذا النظام، وإذلال مصر، وعبد الناصر، وإفقاده توازنه الاستراتيجي والحيلولة دون تعاظم شأنه. . ومن ثم التوسع لابتلاع أكثر ما يمكن من الأراضي العربية المجاورة لاقامة «إسرائيل الكبرى»، وبالتالي فرض السلام على الطريقة الإسرائيلية[٢].

في كتاب «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠»، الذي قامت إسرائيل بتوزيعه في أنحاء العالم، جاء فيه: «إن الغاية من حرب ١٩٦٧، بين إسرائيل والعرب، هي تغيير الحدود القائمة، حيث أن احتلال الأراضي العربية المجاورة سيحسّن حالة إسرائيل الاقتصادية والسياسية. . ومن هنا جاءت منطلقات الهجوم والدفاع الإسرائيلي لتجعل من الضروري احتلال المناطق التالية:

١ ـ قطاع غزَّة، سيضمن لإسرائيل، سلامة المراكز الإسرائيلية الجنوبية، واحتلال

---

(١) د. إبراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ط/١، ١٩٨٥، ص ٣٣.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٤.

القطاع الجنوبي من سيناء، وتأمين منفذ من ميناء إيلات.

٢ ــ احتـلال سيناء لجعل الهجـوم المصري غير ممكن، ووضع مصر نفسهـا، في خطر دائم، من خلال تهديد قناة السـويس.

٣ ـ إحتـلال الضفة الغربيـة، والأردن لتمكين إسرائيل، من إقامة حـدودها مع العراق والسعودية.

٤ ـ إحتلال المنطقة الشمالية، وتشمل الجولان وجبل الشيخ وجنوب لبنان[٣].

وبذلك شرع الكيان الصهيوني، في إطار سلوكه السياسي الخارجي[٤]، إلى تحقيق أهدافه التوسعية، بـوسائل العدوان العسكري، تحت ذريعة «ضمان أمن إسرائيل»، وفي هـذا الصدد يقـول بن غـوريون: «إن احتـلال أراضي جـديدة، وقيـام إسرائيل بأعمال عسكريـة وضربات وقائيـة ضد الدول العربيـة، يوفر لاسرائيل حـرية العمل وظروف أكثر مـلاءمة لفرض الأمر الـواقع». وذهـب أبا إيبان وزير خـارجية إسرائيل الأسبق، إلى أبعد من ذلك حين قال: «بعد أن تم احتـلال الأراضي العربية في حرب حزيـران ١٩٦٧، انطلقت السياسة الخارجيـة الإسرائيلية لتوظيف هـذه الانجازات المادية ـ أي الأراضي العربية ـ لانتزاع مكاسب جديدة مثل الحدود الآمنة التي يمكن الـدفـاع عنها ورفض الانسحـاب منهـا. ويضيف أن مهمـة السياسـة الخارجيـة الاسرائيلية، هي تبرير الأعمال العسكرية، التي تشنهـا إسرائيل ضد الدول العربية، لتكريس الوضع الراهن، والحيلولة دون أي تنام للقوة العربية كماً ونوعاً، بشكل يحد من حرية إسرائيل»[٥].

كما أن حدود الأمـن الإسرائيلي، في ضوء مبدأ شـارون، أضحت لا تشمل كـافة الأرجـاء العـربيـة فحسب، وإنما تجاوزه إلى أطـرافــه الاقليميـة كـذلك. فـالنخبـة الاسرائيلية استمـرت تدرك، أن العـرب هم التحدي الأسـاسي. ومن هنا، مـا عاد الهدف الأسـاس يقتصر على تكريس التجزئة العـربية فحسب، وإنما امتد كذلك إلى

(٣) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسويـة للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ـ ١٩٨٥، دار الجليل للنشر، عمان ط/ ٢ ١٩٨٦، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٤) للمـزيد من التفـاصيل حول عمليـة صنع السيـاسة الخارجيـة الإسرائيلية وأهـدافها راجع مثـلاً: حمد الموعـد، السيـاسـة الخارجيـة للكيان الصهيـوني. الثـوابت والمتغيرات، مجلـة الأرض ــ ع (٨) آب ١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٥٠.

(٥) نفس المصدر، ص ٤٥ ـ ٦٠.

السعي نحو تفتيت الأقطار العربية إلى دويلات ضعيفة . .

فبالاضافة إلى الادارة العسكرية، التي تعكس جوهر التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي، ومحور التعامل مع العرب، تعمد إسرائيل إلى توظيف الأداة السياسية الخارجية باتجاهين: الأول، هو رفد الأداة العسكرية بعنصر تأثير مضاف (تأمين الدعم وكسب النفوذ). أما الثاني، فمفاده، ترتيب مجموعة تلك الظروف الدولية، في الحاضر والمستقبل لديمومة الكيان الإسرائيلي، باعتباره الأداة المنفذة لهدف المشروع الإسرائيلي «إقامة دولة إسرائيل الكبرى»[٦].

ويدرك صُنّاع القرار الإسرائيلي، أن التهديد الأساس لأمن إسرائيل، إنما يكمن في الرفض العربي للتسليم والاعتراف بوجودها. وبهذا الصدد يكفي أن نذكر ما دفع بن غوريون، مؤسس نظرية الأمن الإسرائيلية إلى القول: «إن إسرائيل لا يمكن أن تعيش إلا بالقوة والسلاح»[٧]. وبسبب من دور الردع والحسم، باعتبارهما وجهان للقوة العسكرية في السياسة الأمنية الإسرائيلية، حرصت هذه السياسة على تحقيق ثوابتها، وهي: صهينة فلسطين، ومد الحدود السياسية بالتوسع التدريجي داخل الأراضي العربية الأخرى. هذا ناهيك عن تطلعها إلى ذلك العمق الاستراتيجي الذي يحول دون المفاجآت الأمنية الاستراتيجية[٨].

لذلك فإن الكيان الصهيوني، كيان عنصري توسعي، يستهدف كل الوطن العربي بجميع أقطاره، سواء كانت على خط المواجهة معه أو بعيدة عنه. وأن الأطماع الصهيونية لا تتحدد باغتصابها لفلسطين فحسب، بل تمتد إلى سائر الأرض العربية والوجود القومي العربي في كل مكان، ذلك أن الصهيونية بنزعتها العنصرية تشكّل تناقضاً تاريخياً مع الوجود العربي. وأن الصراع العربي ـ الصهيوني هو نموذج لصراع مصيري، تاريخي، واستراتيجي وحضاري ممتد بين الوجود العربي والإسلامي بتطلعاته المشروعة، وبين الإيديولوجية الصهيونية العنصرية المتجسمة في إسرائيل[٩]،

---

(٦) د. مازن الرمضاني، أثر المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، بحث غير منشور قدم إلى ندوة مركز الدراسات الفلسطينية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، ص ١ .

(٧) د. الرمضاني، نفس المصدر، ص ٣ .

(٨) نفس المصدر السابق، ص ٣ ـ ٤ .

(٩) د. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للترجمة وللنشر، الكويت ـ ط/ ١ ١٩٨٣ .

هـذا من جـانـب، ومن جانـب اخر فإن الكيـان الصهيـوني أوجـدته الاستراتيجيـة الغربية، في قلب الـوطن العربي، لكي يكون ركيزتها الأسـاسية وأداتها، في استمرار نفوذها في المنطقة العربية للحفاظ على مصالحها الحيوية.

وأنه يشكل الأداة العسكرية الأولى للاستراتيجيـة الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى أنه ينتمي حضارياً واجتماعياً وسياسياً للعالم الغربي[10]. وتبعاً لذلك فإن هذا الكيان سيبقى مصدر تهديد دائم لكيان الأمة العربية والإسلامية ووجودها، في أي بقعة من بقاع الوطن العربي.

(٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ١) دور الكيان الصهيوني وسياساته في الخليج العربي

لا يمكن عزل سياسات الكيان الصهيوني تجاه دول الخليج العربي، عن سياساته تجاه أي دولة عربية أخرى، كما أسلفنا، ففي إطار المصالح والأهداف التي تجمع بينه وبين الولايات المتحدة خصوصاً، يتطلع الكيان الصهيوني إلى تحقيق مجموعة أهداف استراتيجية وسياسيـة واقتصادية، تصب في مجمل أهداف استراتيجيتـه حيال الوطن العربي. ومن هنا تتأثر حركته حيال منطقة الخليج العربي بمجموعة المتغيرات، أهمها ما يلي:

أولاً: الخوف من أن تصبح منطقة الخليج العربي، منطقة ثقل اقتصادي وسياسي واستراتيجي، والتي هي فعلاً الآن تسهم بدور إيجابي فاعل في المواجهة العربية معه. وقد عبّر إيغـال آلون، وزير الداخليـة السابق، عن ذلك، في حديث لـه عن حرب حزيران ١٩٦٧ قائلاً: «إن النظرة الاستراتيجية البعيدة المدى تفرض على إسرائيل أن تضع في اعتبـارهـا، أن لا تتحـوّل منطقـة الخليج إلى عـامل مـؤثـر هـام في الصراع مستقبلاً، لا سيما وأنها تحتوي على أكبر احتياطي للبترول في العالم، مما سيوفر للعرب مزايـا سياسيـة واقتصاديـة واستراتيجية، بحيث يعـزز مركـزهم ويقوي مـوقعهم في المواجهة»[11] وقد أثبـت صحة ما ذهـب إليه إيغـال آلون استخدام سـلاح النفط في حرب تشرين ١٩٧٣.

---

(١٠) كميل منصور، إسرائيل في الاستراتيجيـة الأمريكية في الثمانينـات، مؤسسة الدراسـات الفلسطينية. بيروت ـ ورقة رقم (١٣) ط/ ١ ١٩٨٠، ص ١٨.

(١١) صحيفة دافار الصهيـونية الصادرة في ١٢/ ٦/ ١٩٦٨، ترجمة مـركز البحوث والمعلومـات ـ بغداد ق ١٥٥، ص ٢٦ ـ ٢٧.

ثانياً: متغيرات اقتصادية، يسعى الكيان الصهيوني، إلى القيام بدور القوة الاقليمية المسيطرة في المنطقة، بقصد استغلال ثرواتها الطبيعية. ففي حديث لأبا إيبان عن الصلح مع العرب، يقول فيه: «الصلح يعني أولاً وقبل كل شيء، إقامة علاقات اقتصادية متبادلة مع الدول المجاورة في المنطقة بقصد استغلال ثرواتها الطبيعية»[١٢].

ثالثاً: إن أحد الأسس المركزية لسياسة الكيان الصهيوني، هو الحصول على دعم العالم الغربي، ولا سيما الولايات المتحدة، خدمة لأهداف الحركة الصهيونية، وأهدافه الأمنية من ناحية، والتطلع إلى إعطائه دوراً إقليمياً أكثر فاعلية في إطار الاستراتيجية الغربية من ناحية أخرى. وقد تحقق له هذا الدور بوضوح بعد تولي رونالد ريغان الرئاسة الأمريكية مطلع عام ١٩٨١، والذي تم في عهده عقد تحالف استراتيجي مع إسرائيل، عقب المتغيرات التي حدثت في المنطقة، كالتدخل السوفياتي في أفغانستان وسقوط الشاه في إيران، واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية، الأمر الذي زاد من أهمية الكيان الصهيوني في حماية المصالح الغربية في المنطقة.

ففي مقالة للرئيس الأمريكي ريغان، تحت عنوان (اسرائيل قلعة استراتيجية للولايات المتحدة) كتبها عندما كان مرشحاً للرئاسة بتاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٨٠، قال فيها: «... لقد زاد سقوط الشاه من أهمية إسرائيل بوصفها ربما الاحتياط الاستراتيجي الوحيد، الذي بقي لنا في المنطقة، والذي يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد عليه حقاً. فالدول الأخرى الموالية للغرب في المنطقة، وخاصة السعودية و إمارات الخليج الأصغر، ضعيفة ومعرّضة للخطر.. في حين أن إسرائيل تتمتع بإدارة ديموقراطية، وبتماسك قومي، وقدرة تكنولوجية، ونسيج عسكري، تمكّنها جميعاً من الوقوف صامدة كحليف موثوق.. لذا فإن من الحماقة المخاطرة بإضعاف ذخر استراتيجي بقي لنا في المنطقة»[١٣].

وفي إطار الدور الذي يضطلع به في منطقة الخليج العربي، عمل الكيان الصهيوني على ما يلي:

---

(١٢) د. حامد ربيع، التعاون العربي والسياسة البترولية، مكتبة القاهرة الحديثة ـ القاهرة ١٩٧١، ص ١٧.

(١٣) حسين اغا وسامح الخالدي، وثائق، م. س. ذ، ص ١٢٩ ـ ١٣٢.

١ ـ التعبير عن نيته، سواء بشكل صريح أو ضمني، بالقيام بعمل عسكري ضد دول الخليج العربي، سواء بالمشاركة مع الولايات المتحدة، أو التمهيد لعمل عسكري أمريكي مباشر[١٤]، لتأكيد أهمية دوره للمصالح الغربية، وخاصة بعد أن اهتزت مكانته عقب حرب تشرين ١٩٧٣ . . انطلاقاً من كونه قاعدة مضمونة للولايات المتحدة، وله القدرة على ضرب المنشأة العسكرية والاقتصادية الحيوية، بما فيها حقول النفط التي تساهم في إسناد دول المواجهة في حالة قيام أي حرب معه.

٢ ـ السعي مع الكتلة الغربية، لفرض الهيمنة على الخليج لاضعاف أيّة امكانية لفعل قومي عربي إسلامي فيه، وإبعاد الاتحاد السوفياتي، أو أي قوة خارجية تحاول بسط نفوذها على كامل المنطقة، وذلك للحفاظ على الوضع الراهن في منطقة الخليج العربي. فلنتذكر مثلاً، في أعقاب إعلان بريطانيا انسحابها من الخليج، عبّر الكيان الصهيوني عن قلقه إزاء هذا القرار، حيث سعى في تلك الفترة إلى ترويج إحلال الولايات المتحدة محلها[١٥] للحفاظ على الوضع الراهن.

٣ ـ التعاطف مع إيران، وتأييدها في أطماعها في الخليج العربي، فقد أعلنت إسرائيل عن تأييدها للاحتلال الإيراني عام ١٩٧١، للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وتقديم السلاح والعتاد إلى إيران خميني بشكل مباشر وغير مباشر في حربها مع العراق، حيث استمر الدور الاسرائيلي في تأمين صفقات الأسلحة الأمريكية إلى إيران طوال فترة الحرب العراقية ـ الايرانية، فضلاً عن اشتراكهما معاً في ضرب الأهداف العراقية، والاستفادة من التغطية الإيرانية، في تنفيذ الضربة الجوية للمفاعل النووي العراقي في حزيران عام ١٩٨١، وقيام إسرائيل بتزويد إيران بالخطط والاستشارات والمعلومات العسكرية، من أجل تشجيعها للاستمرار في إطالة أمد الحرب لكي تتمكّن من الوصول إلى أعلى درجات سلم أهدافها الكثيرة في المنطقة[١٦].

(١٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ ـ بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٦٨.

(١٥) سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٦٩، ص ٣٥٣.

(١٦) عن الأدوار السرية التي لعبها الكيان الصهيوني في الحرب العراقية ـ الإيرانية، راجع: سعد البزاز، الحرب السرية: خفايا الدور الإسرائيلي في حرب الخليج، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن ـ ط/ ١٩٨٧٤.

إن موقف إسرائيل تجاه العراق على هذا النحو، إنما كان نتيجة إدراك صانعي القرار الإسرائيليين، بأن العراق بمجرد انتهاء الحرب، سيعيد دوره الفاعل في الصراع العربي ـ الصهيوني، نتيجة للقدرة التي أظهرها الجيش العراقي في هذه الحرب، إضافة إلى الخبرة التي اكتسبها في ميدان القتال، والآلة العسكرية الضخمة التي تزوّد بها خلال الحرب وأحسن استخدامها، فضلاً عن اشتراكه في جميع الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ومن هنا أدرك الإسرائيليون أن العراق سيكون قوة إقليمية مهمة في حماية وتعزيز الدور الخليجي في مواجهة الكيان الصهيوني، وأن تعزيز هذا الدور سوف يؤدي بالضرورة إلى تقوية مواقف دول الخليج حيال الصراع العربي ـ الصهيوني.

(٢ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢) الدور السعودي في الصراع العربي ـ الصهيوني

تعتبر السعودية أحد الأطراف العربية التي تطوّر دورها وتفاعل في هذا الصراع، مع المتغيرات التي حصلت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولا سيما بعد قرار حظر النفط خلال حرب تشرين ١٩٧٣، والأحداث التي تلته[١٧]. فقد رفضت السعودية الاعتراف بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، كما ورفضت الاعتراف بدولة إسرائيل عام ١٩٤٨. ومع أن السعودية لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل، غير أنها بفعل المنطلقات القومية والدينية ودورها المتنامي، إضافة إلى الضغوط الأمنية، صارت طرفاً مباشراً في هذا الصراع، إذ وجدت السعودية في الصهيونية امتداداً وخطراً مشابهاً للشيوعية، وحسب ما صرّح به الملك الراحل فيصل في مناسبات عديدة.

ويتجسد الدور السعودي في الصراع العربي ـ الصهيوني عبر القنوات التالية:

١ ـ **سلاح النفط**: وتجسّد عبر استخدام النفط كسلاح في المعركة. كما حصل خلال حرب تشرين ١٩٧٣، حيث قادت السعودية معركة حظر النفط إقتصادياً، ضد الولايات المتحدة، والدول الغربية التي انحازت إلى جانب إسرائيل واتخذت موقفاً عدائياً من العرب في صراعهم مع إسرائيل[١٨]، كما أنها استخدمت ثروتها المالية بدعم دول المواجهة كما حصل في أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧، واستمرت

(١٧) د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية. ص ٥٤٦.

(١٨) David Holden richard johms, op. Cit. P. 495.

المساعدات المالية بالتصاعد بعد عام ١٩٧٣، إضافة إلى المساعدات الكبيرة التي تقدمها لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨، تقرر أن تقدم الدول العربية المنتجة للنفط، مساعدات مالية لدعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قيمتها (٣٥٠٠) مليون دولار سنوياً، كانت حصة السعودية منها ألف مليون دولاره[١٩].

ويتطلع العرب الراديكاليون، إلى استخدام النفط لخدمة القضية العربية، بالرغم من أن النظام السعودي يعتقد بأنه ليس للنفط أية علاقة بالصراع العربي - الاسرائيلي. وتسببت عزلة مصر، في زيادة الضغط على السعودية لاستخدام النفط في الصراع مع اسرائيل باعتبارها كطرف عربي قوي قادر على تعديل ميزان القوى في الصراع نسبياً.

٢ - **الميدان السياسي**: استخدمت السعودية في هذا الميدان، وسائل عديدة، كبديل عن استخدام الوسيلة العسكرية، أهمها النشاط الدبلوماسي حيث سعت في هذا المجال إلى التأثير على الغرب - وخاصة الولايات المتحدة - لاستمالته إلى الموقف العربي، وكذلك سعيها لاقامة حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية[٢٠]. كما أنها ساهمت من خلال نشاطها الدبلوماسي في إشراك بعض الدول الإسلامية ضد إسرائيل، في إطار مؤتمرات القمة الإسلامية والصلات الثنائية، ولعل خير تجسيد لهذه الدبلوماسية، استغلال حادثة حريق المسجد الأقصى، كوسيلة لدعم القضية الفلسطينية، من خلال إظهار النزاع مع إسرائيل وفي إطار العالم الإسلامي[٢١]. وفي هذا السياق أيضاً، وضعت السعودية المكانة الإسلامية التي تتمتع بها بين الدول الإسلامية لكسب تأييدها للقضية الفلسطينية، وقد برز ذلك واضحاً من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولعبت السعودية دوراً كبيراً، في انتزاع مواقف موالية للعرب من بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية الموالية للغرب عن طريق المساعدات المالية[٢٢]. وعلى هذا الصعيد وظّفت السعودية قدراتها المالية، في التعامل مع الدول تبعاً لموقفها من القضية

---

(١٩) وزارة الإعلام - بغداد، وثائق المجابهة والتحدي، دار الحرية - ٩٧٨ ص ٨ - ٩.

(٢٠) مجلة الوطن العربي - باريس، ع (٣٧٩) في ١٨/٦/١٩٨٢، ص ٣٩.

(٢١) د. غسان سلامة، م. س، ص ٥٥٤.

(٢٢) نفس المصدر، ص ٥٥٥.

الفلسطينية، حيث قطعت علاقاتها مع زائير، لاعادة علاقاتها مع إسرائيل، وعزمها على فتح سفارة لها في القدس، وكذلك مع كوستاريكا، بسبب قرارها نقل سفارتها إلى القدس[٢٣]. وقبل ذلك، ساهمت السعودية في إفشال القرار الإسرائيلي بضم مدينة القدس، والحصول على اعتراف دولي باعتبارها عاصمة لها، وذلك إثر التحذير العراقي ـ السعودي المشترك الذي صدر عقب لقاء قمة في آب ١٩٨٠، أثناء زيارة الرئيس العراقي صدام حسين للسعودية الذي تضمن التهديد بفرض عقوبات على الدول، التي تستجيب لدعوة إسرائيل بنقل سفارتها إلى القدس[٢٤].

وأخيراً حاولت السعودية، تشكيل «لوبي» عربي من العرب الأمريكيين، لكي يوازي اللوبي الإسرائيلي، للدفاع عن وجهة النظر العربية في الولايات المتحدة، وكذلك مطالبة الشركات النفطية العاملة في المملكة، بأن تبدي معارضتها للموقف الأمريكي المتحيز لاسرائيل، إذا أرادت هذه الشركات أن تستمر بالافادة من موقعها من جهة، ومقاطعة الشركات الأخرى التي أثبتت انحيازها لإسرائيل من جهة أخرى[٢٥]. وتعتقد السعودية بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط دون حل القضية الفلسطينية.

وحظيت القضية الفلسطينية، باهتمام العربية السعودية، منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود في أواخر الثلاثينات، ولا سيما بعد إقدام الولايات المتحدة على تأييد مخطط تقسيم فلسطين، الأمر الذي دفعه في عام ١٩٣٨، إلى إرساله رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت عن طريق المفوضية الأمريكية في القاهرة. إذ أكدت هذه الرسالة على حق العرب التاريخي، في المطالبة بفلسطين، أكثر من اليهود وأن سيل الهجرة اليهودية إلى المنطقة، يهدد حقوق وممتلكات السكان العرب[٢٦].

واستخدم أبناؤه، الملك سعود ثم الملك فيصل نفس التعبير[٢٧]، وفي هذا الصدد يقول الملك فيصل: «.. إذا ضاعت فلسطين فلا أمل لأي قطر عربي في البقاء، ولن تكون السعودية أقل استهدافاً للخطر من غيرها. إن فلسطين هي قلب

---

(٢٣) جريدة الشرق الأوسط ـ لندن في ١١/ ٥/ ١٩٨٢، ص ٥.

(٢٤) مجلة الوطن العربي ـ باريس ـ ع (١٨٦) في ١٥/ ٩/ ١٩٨٠، ص ٣٣.

(٢٥) د. غسان سلامة، السياة الخارجية السعودية، ص ٥٥٥ ـ ٥٥٦.

(٢٦) US department of state, foreigu relations of the us 1938, washngton Dc. 1955 Vol II PP. 994-998.

(٢٧) د. غسان سلامة، م. س، ص ٥٤٢.

العروبة، ويتوقف كيان العرب ومصيرهم على بقائها عربية.. وكل شيء يمكن حدوثه إلا موقف السعودية من هذه القضية فلن يتغير»[٢٨].

أما الملك خالد، فقد صرّح بعد توليه العرش عام ١٩٧٥، إلى صحيفة «الواشنطن بوست» قائلاً: «إن السعودية مستعدة للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، مقابل إنسحابها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وأن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني[٢٩]. أما الموقف السعودي لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي والذي تطور بالتحديد بعد حرب تشرين ١٩٧٣، فكان يتحدد بثلاث نقاط أساسية، شكّلت جوهر الرؤية السعودية من القضية الفلسطينية وهي:

١ ـ الانسحاب من الأراضي المحتلة عامم ١٩٦٧.

٢ ـ قيام دولة فلسطينية.

٣ ـ عودة القدس أو الجزء الشرقي منها إلى السيادة العربية. على أن يكون هذا الحل مرضياً للفلسطينيين وبما يؤمن الاجماع العربي لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني.

ولتتبّع تطورات الموقف السعودي، من القضية الفلسطينية، وانعكاساته على سلوك الكيان الصهيوني، حيال السعودية، ينبغي أن نحدد أولاً، العوامل التي تؤثر في هذا الموقف والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

١ ـ القرب الجغرافي: بالرغم من أن السعودية، ليست دولة مواجهة، فإنها أقرب الدول العربية الأخرى إلى إسرائيل من ناحية خليج العقبة مع الحدود الأردنية وبالذات عند جزيرتي (تيران وصنافير) اللتين تحتلهما إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (*).

---

(٢٨) محمد عنان، السعودية وهموم العرب ـ خلال نصف قرن، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت ـ ١٩٧٨، ص ٥٩.

(٢٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، م. س. ذ، ص ١٨٠.

(*) تقع جزيرتي (تيران وصنافير) في خليج العقبة، وهاتين الجزيرتين هما في الأصل جزء من الأراضي السعودية، وتخلت عن إدارتها لمصر في منتصف الخمسينات مع بقائها تحت السيادة السعودية. وقد استمر وضعها على هذه الحال إلى أن تم احتلالها من قبل إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧. ومنذ عام ١٩٧٧ قامت السعودية بعدة محاولات لاستعادتها ولكن دون جدوى، إلى أن تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل على انسحاب الثانية من الجزيرتين في نيسان ١٩٨٢، بشرط خضوعها لاشراف دولي، د. هالة سعودي، العلاقات الأمريكية ـ السعودية، م. س. ذ، ص ٤٦، وكذلك، خلود خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي، م. س. ذ، ص ١٥٩.

وقد نصّت اتفاقية كامب ديفيد، على نشر قوات الأمم المتحدة في الجزيرتين بعد انسحاب إسرائيل من سيناء، ووضعها تحت إشرافها[٣٠].

هـذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن الموقف السعودي من القضية الفلسطينية، ينطلق من كونها مشكلة اقليمية تهدد المملكة من جوانب متعددة، في سيادتها الوطنية وأمنها ودورها الاقليميين[٣١]. لذلك فإن سعي السعودية إلى جعل منطقة البحر الأحمر منطقة سلام وبحيرة عربية مثلاً، له مغزى كبير، فالتعاون بين إسرائيل وأثيوبيا، جعلها تدرك أنه يشكّل خطراً على دول البحر الأحمر وعلى السعودية ذاتها، والتي تملك أطول ساحل عليه[٣٢].

٢ ـ التصدي للعدوان والتوسع الصهيوني: يزداد الخطر الإسرائيلي على السعودية، بتزايد مخططات التوسع الصهيونية، وتدفق الهجرة إلى فلسطين المحتلة، مما يعرّضها إلى عدوان إسرائيلي محتمل في أي لحظة، بحجة أن السعودية في حالة حرب معها طالما أنها تقدم الدعم للفلسطينيين والمجهود الحربي لدول المواجهة. وقد يكون هذا العدوان، أما من طريق البحر الأحمر، باعتباره أحد المسالك الرئيسية[٣٣]، أو هجوم جوي خاطف، على شاكلة الهجوم الذي تعرض له المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١، أو الهجوم الذي تعرّضت له المناطق الشمالية الغربية من السعودية في عام ١٩٨١، عشية انعقاد القمة الثانية لمجلس التعاون الخليجي في الرياض[٣٤]. لذلك فإن قيام السعودية بإنشاء قاعدة تبوك، في شمال البلاد وعلى بعد عشرة كيلومترات من ساحل البحر الأحمر يعد مؤشراً واضحاً في إدراكها للمخاطر المحتملة التي تهددها من قِبل إسرائيل. ومما يزيد من هذه المخاطر تجمّع أهدافها الحيوية في

(٣٠) د. غسان سلامة، م. ، ص ٥٤٦.
(٣١) خلود خالد شاكر، م. س، ص ١٥٩.
(٣٢) د. غسان لامة، م. س، ص ٥٦٧.
(٣٣) نفس المصدر السابق، ص ٥٦٥.
(٣٤) هاجمت الطائرات الإسرائيلية الأجواء السعودية بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٨١ وقد جاء هذا الهجوم بعد ساعات من تصريح (أريل شارون) الذي هاجم فيه السعودية قائلاً «أنها دولة مواجهة إسرائيل» كما أشار المراقبون إلى أن العدوان الإسرائيلي على السعودية جاء في أعقاب حديثين بارزين: الأول، الموافقة على تسليم الأواكس إلى السعودية والثاني، ظهور مبادرة الأمير فهد. انظر: مجلة الدستور ـ لندن في ٢٣/ ١/ ٨١. ص ٢٨.

مـدى الطيران الإسرائيلي، إذ لا تبعد المسـافـة بينهـا وبين حقول النفط المتركـزة شرق البلاد، إلا حوالى ١٥٠٠ كم.

وقد تجد إسرائيل الحجة للقيـام بضربة وقائية ضد السعودية، إذا مـا قامت حرب عربيـة ـ إسرائيلية أخرى، بسبب الأسلحـة التي تزوّدت بها، بالشكل الـذي يجعلها أحد الأطراف المباشرة في هذه الحرب(٣٥).

٣ ـ النظرة السعودية للقضية الفلسطينية، في كونها قضية عربية وإسلامية، فمن حيث أنها قضيـة عـربية، فـالقيـادة السعوديـة تجعل من دفـاعهـا عنهـا محوراً ثابتـاً للمحافظـة على دورها القيادي في الوطن العـربي وشرعية نظامها السيـاسي. أما من حيث أنها قضيـة إسـلاميـة، فيرجع إلى وجـود القدس كـأحد أهم المراكـز الـدينيـة بالنسبة للمسـلمين، وأن سكانها من المسلمين، كما هم عرباً، والمحتلون من اليهود، الأمـر الـذي يحتم على السعـوديـة واجب الـدفـاع عنهـا، كحـاميـة للمقـدسـات الإسلامية(٣٦).

٤ ـ علاقـة السعودية بالولايات المتحـدة المساندة لإسرائيل: تعتبر قضيـة الصراع العـربي ـ الاسرائيلي، إحـدى المعطيات الـرئيسية للخـلافات بين الـولايات المتحـدة والسعـودية، لما لـه من تأثير في مواقـف السعوديـة والولايـات المتحدة تجاه القضيـة الفلسطينية ما دامت واشنطن والحكومات الغربية الأخرى تتمسّك ببقائها.

لهذه الأسباب وغيرهـا، تركّـز الرؤيـة السعوديـة في حل القضيـة الفلسطينية على الحلـول السـلميّة التي يمكن أن تـؤدي إلى تسـويتهـا لازالة مصـادر القلق والتوتـر في المنطقة، والابتعـاد قدر الامكان عن الحل العسكري. وقـد تبلورت هذه الرؤيـة منذ الفترة التي تلت حرب تشرين ١٩٧٣.

وقد صرّح بهذا الصدد الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس الـوزراء قائلاً: «إننا دعـاة سلام... وقد وهب الله العقل والحكمـة لشعوب العالم لتقف معنا في قضيتنا العادلة... ولذلك فنحن نتفادى الحرب بالسـلام»(٣٧).

(٣٥) نفس المصدر السابق، ص ٨٧.

(٣٦) خلود خالد شاكر نفس المصدر، ص ١٦١.

(٣٧) وثائق الخليج والجزيـرة العربيـة لعام ١٩٧٥، مجلـة دراسات الخليج والجزيـرة العربيـة، الكويت، ١٩٧٩، ص ٣٠٨.

وأن الموقف السعودي، على هذا النحو أو غيره، بقي يؤكد الدور الأمريكي، في تسوية القضية الفلسطينية، بالرغم من قناعة السعودية بالانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل، إذ قال الملك الراحل فيصل: «نحن نأمل ونصلي كي تتمكّن الولايات المتحدة من جعل إسرائيل ترى الحقيقة وتنسحب»[٣٨]. ولذلك، فإن السعودية كانت تقف موقفاً مسانداً للرئيس المصري الراحل أنور السادات الذي كان يعتقد أن ٩٩ بالمائة، من أوراق الحل هي بيد الولايات المتحدة، حيث قدمت له كل أسباب الدعم في كل الخطوات التي قام بها في هذا الاتجاه، باستثناء زيارته إلى القدس[٣٩]، كما أنها لم توافق على إيقاع العقوبات التي أقرت في مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨، على مصر، إلا بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩، التي رفضتها السعودية لأنها لم تتضمن أية إشارة للسيادة الفلسطينية أو تحقيق السلام الشامل، ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها في نيسان ١٩٧٩[٤٠]. وقد فوجئت السعودية بقرار الصلح المنفرد بين مصر السادات وإسرائيل بدلاً من السلام الشامل والعادل.

وحول موقف السعودية من كامب ديفيد ما صرح به الملك فهد لمجلة «نيوزويك» بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، قائلاً: «كانت محادثات كامب ديفيد تهدف لاحلال السلام. وبما أننا ندافع عن السلام، فقد أيدنا هذه المحادثات غير أن النتائج لم ترضِ الشعب الفلسطيني الذي هو جوهر القضية. . وهذا ما يشكّل الفارق»[٤١]. وأن خوف السعودية، من استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي سيمكّن الراديكاليين العرب من استغلال الأوضاع باتجاه التطرف والصدام ومحاولة إسقاط

---

(٣٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، بيروت ١٩٧٩، ص ١٢٧.

(٣٩) نفس المصدر، عام ١٩٧٧، ص ١٢٩.

(٤٠) Anthony H. cordesman the Gulf and the West, london, 1988, p.35.

إن رفض السعودية لاتفاقات كامب ديفيد يعود للأسباب التالية: ١ ـ خوفها من أن يضر ذلك بالاجماع العربي الذي تحرص على استمراره ٢ ـ عدم خلق حالة انقسام من جراء الاتفاق المنفرد مع إسرائيل. ٣ ـ أن الوقوف مع السادات يعني القبول بالتسوية التي جاءت بها اتفاقيات كامب ديفيد. ٤ ـ أنها لا تعتبر صيغة نهائية مقبولة لتحقيق السلام، سيما وأن السعودية تسعى إلى تحقيق تسوية شاملة تزيل كل أسباب التوتر والتهديدات المحتملة وخاصة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، انظر: النشرة الإستراتيجية ـ لندن ـ ع (٨) في ٨/ ٥/ ١٩٨٠، وانظر، نص بيان مجلس الوزراء السعودي الذي صدر في ١٩/ ٩/ ١٩٧٨ ـ في منير الهور وطارق الموسى، م. س. ذ، ص ١٩١.

(٤١) نقلاً عن د. غسان سلامة، م. س، ص ٥٥٣.

الأنظمة الرجعية والمحافظة، في المنطقة العربية لفشلها من حل القضية الفلسطينية.

ومن هنا، يبدو أن السعودية في موقفها هذا، ترى أن خيارات السلام في تسوية القضية الفلسطينية، أجدى من خيار الحرب. لاعتقادها أن الحل السلمي على النحو الذي تطرحه، أخطر على إسرائيل من خيار الحرب، لأنها تستفز الكيان الصهيوني في قضايا تمس جوهر كيانه، وأهمها التمسك بالقدس.

وفي هذا الصدد، يمكن أن نشير، إلى تصريح مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو السابق الذي أدلى به في ٢٦ مارس ١٩٧٩، بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد قائلاً: «إن السعودية، هي أكثر أعداء إسرائيل تعصباً، في مطالبها بفصل القدس عن الدولة اليهودية». وفي مقابلة له مع مجلة «التايم» ذهب إلى أبعد من ذلك حين قال: «من الوهم اعتبار السعودية دولة معتدلة»[٤٢].

ورداً على اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية، وما أحدثته من ردود فعل عربية وفلسطينية، وبعد فشل محاولات إقامة ما يسمى بالحكم الذاتي الفلسطيني، ولتحقيق خطوة متقدمة في تسوية القضية الفلسطينية، ولتحقيق إجماع عربي على مشروع سعودي يعزز موقف السعودية ومركزها العربي والدولي، أعلن الملك فهد في آب ١٩٨١، مشروعاً سعودياً لتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي من ثمانية نقاط، سمي فيما بعد بـ «مشروع فهد للسلام في الشرق الأوسط»[٤٣].

ومشروع فهد، كان يعني رسم ملامح خطة سلام في الشرق الأوسط تتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس أو القطاع الشرقي منها، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية والقطاع والقدس الشرقية ذات سيادة وضمان حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام[٤٤].

ووضع الملك فهد، ثلاثة شروط أساسية يجب على الولايات المتحدة الالتزام بها

---

(٤٢) نفس المصدر، ص ٥٥٩.

(٤٣) للاطلاع على النص الكامل للمبادىء التي طرحها الأمير فهد ولي عهد السعودي في ٧/ ٨/ ١٩٨١ لوكالة الأنباء السعودية والتي قال أنه يمكن الاسترشاد بها للوصول إلى تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط، انظر: منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص ٢٠٨.

(٤٤) مجلة الدستور ـ لندن ـ ع (١٩٦) في ٢٤/ ٨/ ١٩٨١، ص ٢٨.

ليتمكّن من تحقيق السلام، الدائم، والشامل في الشرق الأوسط، بعد إعلانه لمشروعه وهذه الشروط هي(٤٥):

١ ـ إيقاف المساعدات غير المحدودة، التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل.

٢ ـ وضع حد لغطرسة إسرائيل.

٣ ـ الاعتراف بالعنصر الفلسطيني، باعتباره الركن الأساسي، في معادلة السلام في الشرق الأوسط..

وصرّح مسؤول سعودي كبير: «إن هذا المشروع سيعجل في إحراج الادارة الأمريكية، إذا لم تمارس ضغوطها على إسرائيل، من أجل القبول به، ومما لا شك فيه أن رفض إسرائيل لهذا المشروع يضعها في مزيد من العزلة السياسية في الساحة الدولية، وهذا بحد ذاته انتصار للعرب»(٤٦).

وكان مشروع السلام العربي، الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر قمة فاس الثاني في أيلول عام ١٩٨٢، الذي هو الشكل المعدل لمشروع فهد، يشير إلى الدور البارز في تحقيق الاجماع العربي على مشروع فهد بالرغم من بعض ردود الفعل العربية والفلسطينية عليه.

والمشروع العربي، لا يختلف من حيث الجوهر، عن مشروع فهد، حيث تم تعديل بعض النقاط، التي أثارت الجدل، كالنقطة السابعة التي تدعو للاعتراف بإسرائيل ضمناً، والتي تم تعديلها بصيغة أقل مباشرة والدعوة الأكثر وضوحاً لارتباط منظمة التحرير الفلسطينية بعملية التسوية(٤٧).

وقد حظي هذا المشروع بإجماع عربي، ومواقف دولية مؤيدة بالرغم من الجدل حول بعض بنوده وردود الأفعال التي واجهته(٤٨)، وحتى الولايات المتحدة التي تحفّظت على بعض بنوده، أكدت أكثر من مرة على لسان الرئيس ريغان، بأن في

---

(٤٥) مجلة المستقبل ـ بيروت ـ ع (٢٤٧) في ١٤/ ١١/ ٨١، ص ٣٢.

(٤٦) نفس المصدر، ص ٣٢.

(٤٧) جريدة القبس ع (٣٧٠٧) في ٧/ ٩/ ١٩٨٢، ص ١.

(٤٨) للاطلاع على الدراسات والبحوث التي عالجت مشروع فهد والمزيد من المعلومات على ردود الفعل العربية والعالمية التي واجهته، راجع: مشروع فهد للسلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الخليج العربي/ البصرة ١٩٨٣.

المبادرة السعودية إيجابيات لا يمكن تجاهلها. ورغم كل ذلك فإن إسرائيل رفضت المبادرة السعودية جملة وتفصيلا[49]، حيث علّقت المصادر السياسية الصهيونية على المشروع السعودي بقولها: «إنه يستهدف تصفية إسرائيل على مراحل وأنه يناقض إتفاقيات كامب ديفيد»، وشاركت في الرفض حتى أقطاب المعارضة ومنهم إسحق رابين، الذي وصف الموقف السعودي بالتطرف والدعوة إلى الجهاد ضد إسرائيل، أما شمعون بيريز فقد رأى في المشروع السعودي مقدمة معركة تهدف إلى كسب الرأي العام العالمي والأمريكي[50].

أما مشروع السلام العربي، الذي أقر في مؤتمر قمة فاس الثاني في أيلول ١٩٨٢، فقد رفضته إسرائيل، ووصفته بأنه «أسوأ من مشروع الملك فهد، لأنه يدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية مما يشكّل تهديداً لوجود إسرائيل وتصفيتها مرحلة بعد أخرى، وقد ذهب شامير، وزير الخارجية إلى أبعد من ذلك حين وصف مقررات قمة فاس بأنها إعلان حرب جديدة على إسرائيل»[51].

ومن جانب آخر، فإن إسرائيل ترى أن السعودية هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط، التي تملك تأثيراً يوازي تأثير إسرائيل في الولايات المتحدة، على أساس أن السعوديين يملكون قوة مستقلة في المجتمع الدولي، وفي الولايات المتحدة ذاتها، لأنهم أعطوا الدليل على استطاعتهم استخدام التأثير الفعّال الذي في امكانه أن يلحق الضرر بالمصالح الأمريكية.

وترى إسرائيل أيضاً، أن المفتاح الذي قد يتيح الدعم الأمريكي لتقرير المصير الفلسطيني، هو السعودية، وهي الدولة التي تخشاها إسرائيل أكثر من أي دولة أخرى في الشرق الأوسط، لأنها (أي السعودية) ترى أن القضية الفلسطينية ومكانة القدس هما عنصران جوهريان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومع وجود القدرة العسكرية والتأثير في الولايات المتحدة الذي يمنحها نوعاً من الاستقلالية، فإن وجهة النظر السعودية لا يمكن تجاهلها في إسرائيل لأن للسعودية تأثير متعاظم في الولايات المتحدة[52].

---

(٤٩) مجلة المستقبل، م. س، ص ٤٥.

(٥٠) انظر، منير الهور وطارق الموسى، م. س، ص ١٢٨ ـ ١٢٠.

(٥١) نفس المصدر، ص ٢٢٢.

(٥٢) روبرت، ج. برنغر، القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأمريكية، م. س. ذ، ص ١٦ ـ ١٧.

وفي رأي إسرائيل، أن استرضاء العرب من قبل الولايات المتحدة، وحلفائها المتعطشين إلى النفط، أمر وارد دائماً، مما يجعل من السعوديين وحلفائهم الفلسطينيين، الخطر الأمني الأكبر على إسرائيل، ويجعل أي سياسة أمريكية تناصر السعودية أمراً خطراً أيضاً. .

فلا عجب إذن، أن ترى أن مصالحها وكذلك مصلحة الولايات المتحدة، تكمن في هدم العلاقات الأمريكية ـ العربية المتزايدة وخصوصاً مع السعودية، إلا إذا كانت هذه العلاقات تزداد بالمقدار نفسه مع إسرائيل[٥٣].

وبذلك فقد أعلنت إسرائيل، مستوى المجابهة المباشرة مع السعودية، على أنها أصبحت تعتبرها من دول المواجهة، وبهذا تبغي إسرائيل نفي صفة الاعتدال عنها، وتصنيفها من ضمن الدول التي تشكّل خطراً عليها، وبدأت إسرائيل تحاول التحرش عسكرياً بالمملكة، من أجل تثبيت هذه الصفة، ودفع السعودية نحو المواقف الأكثر تطرفاً مما يتعارض مع مشروع السلام الذي تطرحه[٥٤].

ومن هنا بدأت التهديدات الاسرائيلية تنهال على السعودية، وبخاصة مع كل صفقة سلاح تعقدها مع الولايات المتحدة، تحت ذريعة أن هذه الأسلحة التي تزود بها السعودية، من شأنها أن تخل بالميزان العسكري في المنطقة. وأنها تشكل خطراً على أمن إسرائيل، لأن السعوديين سيرسلونها إلى دول المواجهة العربية، لاستخدامها ضد إسرائيل، في حين يعقد السعوديون هذه الصفقات، اختباراً لمدى الصداقة التي تدعي الولايات المتحدة أنها تكنّها للسعودية من ناحية، ولتحسين قدراتهم الدفاعية ضد أي تهديدات محتملة من ناحية أخرى. ومن هنا استخدمت إسرائيل نفوذها من أجل عرقلة إتمام هذه الصفقات، سواء من خلال الضغط اللوبي الصهيوني من داخل الكونغرس الأمريكي، وخارجه، أو بواسطة الضغط المباشر من قبل إسرائيل على الادارة الأمريكية، كما دفع الكونغرس إلى إجراء سلسلة من المناقشات ما بين مؤيد لصفقات الأسلحة للسعودية وما بين معارض لها.

فعندما أعلنت إدارة كارتر في شباط عام ١٩٧٨، عن عزمها بيع ٦٠ طائرة مقاتلة من نوع (F-15) إلى العربية السعودية لحاجتها الدفاعية إليها شن اليهود الأمريكان

---

(٥٣) نفس المصدر، ص ١٨.

(٥٤) النشرة الاستراتيجية ـ لندن ـ م (٢) ع (٢١) في ١٩/ ١١/ ٨١ ص ١٢ ـ ١٣.

بتحريض وضغـوط من إسرائيل، أعنف حملة على الحكـومة الأمريكيـة، مدَّعين أن هذا النوع من الطائرات سيخل بالميزان العسكري في المنطقة ويهدد أمن إسرائيل(٥٥).

وبعد أن تمت الصفقة المذكـورة، ذهبت المصادر الإسرائيلية الـرسمية إلى القول: «بأن السعوديين سجلوا لأنفسهم نجاحـاً سياسياً باهراً، عندمـا استخدموا طائرات (F-15) من أجل تعكير العـلاقـات بين إسرائيل وإدارة كـارتر. فـالصراع الـذي دار آنذاك بشـأن الصفقة، ألحق ضرراً بصورة إسرائيـل، وأضعف مكانـة أصدقـائها. . تـاركـاً رواسب من المرارة، في قلوب شيـوخ وأعضـاء مجلس النـواب ضد حكـومـة إسرائيل. . إضافـة إلى الأسفين العميق الذي أغرزوه بين إسرائيل والإدارة الأمـريكية وبين أصدقاء إسرائيل في الكونغرس وبين الادارة»(٥٦).

أما صفقـة طائرات الـرصد (E3A AWACS) الخمسة التـي تقدمت السعـودية لشرائهـا في سبتمبر ١٩٨١، كجزء من خطـة تحديث القـوة الجويـة السعوديـة التي بدأتها المملكة في أبريل ١٩٨٠، بعد سقوط شاه إيران، والتي سبق وإن كانت هناك أربع طائرات منها في سبتمبر ١٩٨٠ تعمل لتوجيه الـدفاع السعودي ضد أي هجوم إيراني محتمل، فقد واجهت حملة كبيرة ضـاغطة من قِبَل إسرائيل واللوبي الصهيوني، المسانـد لها تحت نفس الحجة والذرائع التي أطلقتهـا على صفقة (F-15) التي سبقتها بأنها تشكّل تهديداً خطيراً لسـلامتها، برغم ما جـاء في تقرير وزارة الدفـاع الأمريكية (البنتاغون)، بأن تسليم أول دفعة سيكون في عام ١٩٨٦، وبأن الصفقة كانت جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بهدف حماية منافذ الإمدادات النفطية السعودية على ضوء المواجهة العسكرية التي اندلعت بين العراق وإيران(٥٧).

ومن هذه المبررات أيضاً:

أ ــ أنها ستوجـد قاعـدة ثـابتة، تتـوافق مع متطلبـات قوات الـولايات المتحـدة التكتيكية.

ب ـ أنها ستخدم أهـداف الولايات المتحدة الاستراتيجيـة في المنطقة، لأنها سوف

---

(٥٥) أنظر، أنهار لطيف نصيف، تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير جامعة بغداد، ١٩٨١.

(٥٦) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ـ السنة (١١) ع (٣) اذار ١٩٨١، ص ١٣٩.

(٥٧) Anthony H. Cordesman op Cit P. 258.

تنشيء دفاعاً أمريكياً سعودياً مشتركاً، وأن عدم تنفيذه يؤدي بالسعوديين، إلى البحث عن مصادر أخرى للتسلح.

جـ ـ أنها ذات خصائص فعالة ضد الطيران الذي يهاجم حقول النفط السعودي ولكنها ستكون ذات أهمية ثانوية في أي حرب تشن ضد إسرائيل.

وفي ضوء التصعيد، الذي مرّت به الحرب العراقية ـ الإيرانية، سعت السعودية إلى تقوية قدراتها الدفاعية، عن طريق شراء ٤٠ طائرة (أف ـ ١٥) وصواريخ جو ـ جو وأرض ـ جو، ومعدات أخرى لطائرات الرصد (أواكس) من الولايات المتحدة[٥٨]، وحين تقدمت بطلب شراء هذه المعدات عام ١٩٨٥، عارض الكثير من أعضاء الكونغرس، هذه الصفقة كجزء من الحملة الأمريكية لحظر بيع الأسلحة إلى العرب. كما عارضت، من قبل، بيع أسلحة إلى الأردن، تحت ضغط اللوبي الإسرائيلي القوي، الذي أجبر إدارة ريغان على التخلي عن بيع الصفقة، مما اضطر الملك فهد إلى إلغاء زيارته المقررة إلى واشنطن في فبراير ١٩٨٥، ودفع المملكة للبحث عن مصادر أخرى في أوروبا، فتحولت نحو بريطانيا، لعقد صفقة قيمتها أكثر من ١٥ مليار دولار، لشراء (١٠٨) طائرات تورنادو هجومية ودفاعية ومعدات عسكرية أخرى (صفقة السبع مليارات) والتي أعلن عنها في سبتمبر ١٩٨٥[٥٩]. وإلى الصين لشراء صواريخ متوسطة المدى (صفقة الصواريخ).

وبمجرد الاعلان عن صفقة المليارات، مع بريطانيا، وشراء المملكة للصواريخ الصينية في أوائل عام ١٩٨٨، تزايدت حدة التهديدات الإسرائيلية ضدها والاعلان عن نيتها بتنفيذ عدوان عليها[٦٠]، ولا شك أن إسرائيل كانت تبغي من وراء هذه التهديدات، تحويل الأنظار عن الانتفاضة الفلسطينية، ولكي تفتح طريقاً آخر لتفريغ الضغط العالمي عليها، ولفت الأنظار إلى خطر وهمي بتهديدها، خصوصاً وأنها تدرك أن الصواريخ الصينية الموجودة في المملكة، هي صواريخ دفاعية، لا تحمل أية رؤوس نووية، وأنها لا تشكل أي خطر هجومي عليها ثم أن من حق أي دولة أن تتخذ ما تراه من اجراءات لتأمين وسائلها لدفاعها[٦١].

(٥٨) النشرة الاستراتيجية ـ لندن ـ المجلد (٩) ع (١٠) في ٩/٦/١٩٨٨، ص ١٦.

(٥٩) Anthony H. Cordessman op. Cit p. 291.

(٦٠) مجلة التضامن، ع ٢٧٥ في ١٨ يوليو ١٩٨٨، لندن.

(٦١) مجلة الحوادث، بيروت، ع ١٦٤٥، في ١٣ مايو ١٩٨٨.

كما أن الضجّة التي أثيرت، حول هذه الصواريخ، كانت تهدف أيضاً إلى وضع المعوقات، أمام المبادرة التي كان يقوم بها آنذاك جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي، لحل أزمة الشرق الأوسط، والتأثير بشكل أو بآخر على الاتصالات الأمريكية ـ السوفياتية التي سبقت لقاء القمة بين الرئيسين الأمريكي والسوفياتي، والتي كان من أولوياتها التطلع إلى حل الأزمات الاقليمية ومن بينها أزمة الشرق الأوسط.

إيــران

شكّلت إيران، بطموحاتها التوسعية، وأحلامها الامبراطورية على اختلاف نُظُمها السياسية، مصدر قلق لكل أقطار الخليج العربي، التي واجهت دوماً خطر التوسع على حسابها. والأطماع الايرانية لم تكن ناجمة عن التبعية للولايات المتحدة وخضوعها لها، وإعطـائها دور الشرطي في الخليج العـربي فحسب، بل تمثل أطماعـاً تاريخيـة، وجـدت مسنـداً في الأهداف والمصـالح الامبريـاليـة والصهيونيـة في محاولتهـا ضرب وإضعاف الأمـة العربيـة، حتى صار هذا العـداء، أحد ثـوابت السياسـة الخارجية الإيرانية، حيال الوطن العربي[٦٢]، وهو عداء تمتد جذوره إلى ما قبل الإسلام.

فالحقـائق التاريخية الثابتـة تشير إلى أن الصراع العربي ـ الفارسي، كـان قائماً قبل سقوط الدولة الساسانية على أيدي العرب عام ٦٣٦[٦٣]، وقد جاء الإسلام ليضيف عامـلاً آخر لهذا العـداء، حيث قاد الفـرس حملة عدائيـة ضد العـرب والإسلام عبر عمليات التخريب والتسلل السياسي ليتبلـور أخيراً في الحركة الشعوبية التي هاجمت تاريخ الأمة العـربية والدين الإسلامي، ومحاولة إنكار دورهم الحضـاري، إضافة إلى عمليـات التخـريب الثقافي، وإشـاعـة التفكك السيـاسي، والتحلل الاجتماعي في محاولة لهدم مؤسسات الدولة ووضع أنفسهم بديلاً عنها[٦٤].

---

(٦٢) د. نزار الحديثي، العـلاقات العـربية ـ الفـارسيـة: دراسة تـاريخية، دار واسط للـدراسات والنشر ـ بغداد ـ ١٩٨٢، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٦٣) نفس المصدر، ص ٥١.

(٦٤) نفس المصدر، ص ١٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١) السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

يستند الاهتمام الإيـراني بالخليج العربي على دعـامتين، الأولى ـ الرغبـة في التوسع والهيمنة السياسية، والثانية ـ الخوف من الغليـان القومي العربي، وخاصة بعد مجيء عبد الناصر إلى السلطـة في مصر عام ١٩٥٢، والانقلاب العسكري في العـراق عام ١٩٥٨، وسقوط الملكية[١].

فمنـذ عـام ١٩٥٨، كان شـاه إيـران يـؤكـد «إن سيطرة إيـران على الخليج أمـر طبيعي، ونحن نملك تفوقاً والآن يجب أن نعززه في المستقبل». . وفي بداية الستينات صرح قـائلاً: «لكوننـا السلطة المسيطـرَة في الخليج، ينبغي أن نسرع بتعـزيز سـلاح بحريتنا». . وقد تم ذلك فعلاً في تشكيل قيادة عسكرية خاصة بمنطقة الخليج عام ١٩٦٧. . وبذلك أصبحت قضايا الخليج في صلب الاستراتيجيـة الإيرانية منذ عام ١٩٦٨[٢].

ولتحقيق أهدافها، تطلعت الاستراتيجية الايرانية نحو الولايات المتحدة، لا سيما وأن الأخيرة، عملت بعـد الحرب العالميـة الثانية على تـرتيب الأوضـاع لوراثـة الدور البريطـاني في الخليج العـربي[٣]. وعلى الـرغم من الاستعــدادات العسكـريـة قبل السبعينـات، التي أرادت بها إيران رفـد تطلعهـا نحو تبـوؤ مركـز الـدولة الإقليميـة العظمى، فإن الوجـود البريطاني في الخليج العربي، كـان حتى عام ١٩٧١، يمارس دور الكابح ضد تحقيق تطلعـات السيطرة الايرانية[٤]. وما إن أعلنت بريطـانيا عن قرارها بالانسحاب من الخليج عام ١٩٦٨، حتى سارعت إيران بالاعلان عن عزمها لتملأ الفـراغ الناجم للسيطرة في الخليج، إذ بـادرت إلى نقل قواتها من حـدودها مع الاتحاد السـوفياتي إلى حـدودها الغـربيـة مع العراق والأقـاليم الجنـوبية المطلـة على الخليج[٥].

---

(١) د. محمد وصفي أبـو مغلي، اتجاهات السيـاسة الإيرانيـة نحو الخليج العـربي، مركـز دراسات الخليج العربي ـ البصرة شعبة الدراسات الاستراتيجية ١٩٨٠، ص ٣.

(٢) د. غسان سلامة، م. س. ذ، ص ٥٨٠ ـ ٥٨١.

(٣) د. مـازن الـرمضاني، مجلس التعـاون الخليجي والأمن في الخليج العـربي مجلـة الأمن القـومي، ع (٣) ١٩٨٥، ص ١٧٠.

(٤) نفس المصدر، ص ١٧٠.

(٥) د. إسماعيل صبري مقلـد، الصراع الأمـريكي ــ السـوفيتي حـول الشرق الأوسط، م. س. ذ، ص ٤٣٥.

وتحت دعوى، ملء الفراغ الأمني، الذي سيتركه انسحاب بريطانيا، من الخليج، وجد شاه إيران الفرصة لغرض الهيمنة على المنطقة، والقيام بدور الوكيل الاقليمي للولايات المتحدة والدول الغربية، ومن أجل ذلك كان الشاه يهدف إلى ضم البحرين إلى إيران، كمقدمة للسيطرة على الساحل العربي للخليج، وتحقيق السيطرة على مدخل الخليج من خلال السيطرة الكاملة على مضيق هرمز، ومن ثم القيام بدور الدولة الاقليمية الكبرى في المنطقة[٦].

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اعتمد الشاه وسائل عديدة أهمها الآتي:

١ ـ إعادة إحياء مطالب إيران الاقليمية بجزيرة البحرين، ومعارضة دخولها كدولة في أي اتحاد أو تكتل خليجي. غير أن هذا السلوك واجه معارضة شديدة من قبل دول الخليج، حيث وصل الصراع العربي ـ الإيراني أزاء مطالبة إيران بالبحرين إلى درجة خطيرة[٧]، تتعارض مع توجهات الشاه ومشاريعه الأخرى في الخليج العربي، مما دعاه في نهاية الأمر إلى الموافقة على بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالاشراف على استفتاء البحرين حول مستقبل الجزيرة، وقد كان قرار البحرين يقضي باستقلال جزيرتهم ورفض الادعاءات الإيرانية[٨]، وبذلك تخلّت إيران عن مطالبها بالبحرين، بعد حصولها على الاستقلال في نيسان عام ١٩٧٠[٩].

٢ ـ وتحت حجة قلق الشاه، وحرصه على تأمين حرية الملاحة، قبل الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، من مضيق هرمز احتلت القوات الإيرانية ثلاث جزر عربية استراتيجية تقع في مدخل الخليج هي (طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لرأس الخيمة، وأبو موسى التابعة للشارقة)، وذلك في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من قيام بريطانيا بتصفية تعهداتها الأمنية في الخليج[٩]، وقد أثار هذا الاحتلال حفيظة كل من العراق والسعودية والكويت في حينها وهددت كل منها باتخاذ اجراءات عسكرية ضد إيران[١٠].

(٦) علي محمد سعيد، م. س، ص ٦٢.
(٧) د. ل برايس، مناشىء الصراع الخارجية في الخليج، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، معهد دراسات الصراع ـ لندن ـ ١٩٨٦، ص ٢.
(٨) علي محمد سعيد، ك. س، ص ٦٢.
(٩) د. ل برايس، م. س، ص ٤.
(١٠) د. ل برايس، م. س، ص ٢.

٣ ـ الدعوة إلى قيام حلف عسكري خليجي تهيمن عليه القوة الإيرانية، ويعطي صفة الشرعية للدور الإيراني في السيطرة على الدول العربية الخليجية والتدخل في شؤونها الداخلية[١١]، استناداً إلى قدرتها العسكرية والبشرية. الأمر الذي دعا دول الخليج العربية، وبخاصة السعودية والكويت إلى رفض هذه الدعوة. ولكن تجدر الاشارة هنا، إلى أن إيران كانت مصممة على أداء دورها الاقليمي كدولة مسيطرة، سواء رغبت الدول العربية في التعاون معها أم لم ترغب. وفعلاً مارست هذا الدور، ومن مظاهره إرسال قواتها عام ١٩٧٣، إلى عمان إبان ثورة ظفار، واحتلال الجزر الثلاث، وتصريح الشاه باستعداد إيران بالتدخل بالقوة ضد العراق في الحوادث الحدودية بينه وبين الكويت عام ١٩٧٣[١٢]، إضافة إلى قيام إيران بدعم حركة الأكراد المسلحة في شمال العراق من أجل إضعاف دوره في قضايا الخليج بشكل خاص والقضايا العربية بشكل عام.

٤ ـ التعاون مع الكيان الصهيوني، من أجل إضعاف الطاقات العربية، سواء في الخليج العربي أو غيره من بقاع الوطن العربي. وتجدر الاشارة هنا، أن شاه إيران في إطار سياسته تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني، سمح للطائرات الأمريكية التي كانت موجودة في مطارات إيران خلال حرب ١٩٦٧، بوضع علامة «نجمة داود» الإسرائيلية للقيام بضرب الجيوش العربية على أنها طائرات إسرائيلية[١٣]. وتحت دعوى التوازن في القوة، سمحت إيران للطائرات الإسرائيلية باستخدام المطارات الإيرانية في حرب تشرين ١٩٧٣، فضلاً عن دورها المعروف حيال الحظر النفطي الذي اتخذته (الأوبيك» إبان الحرب ومحاولة الشاه التأثير على الدول العربية النفطية للتراجع عن قرار الحظر واللجوء إلى الطرق الدبلوماسية في تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي[١٤].

وقد تفاعل ما تقدم، مع المصالح الأمريكية في المنطقة، والتي وجدت في إيران الشاه، الأداة التي تحقق لها هدفين في آن واحد، الأول: أن تكون عنصر قلق وتهديد

---

(١١) علي محمد سعيد، م. س، ص ٦٤.

(١٢) علي محمد سعيد، م. س، ص ٦٦.

(١٣) سلمى حداد، المساعدات الأمريكية لإيران، دار القدس، بيروت ـ ١٩٧٤، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(١٤) ر. ك رمضاني، إيران والصراع العربي، الإسرائيلي، ترجمة محمد وصفي أبو مغلي، مركز دراسات الخليج العربي ـ البصرة ١٩٨٢، ص ١٣ ـ ٣٠.

للاتحاد السوفياتي، والثاني: أن تكون شوكة في جنب العرب، تعمل على إجهاض النضال العربي وتفتيت قواه[15].

وبسبب من ذلك، اعتبرت إيران الخليج العربي مجالاً حيوياً بالنسبة إليها. كما أن هذا التخطيط من جانب الشاه، يلتقي مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، الأمر الذي دعا الرئيس نكسون، إلى إسناد دور أساسي لإيران ــ وفق سياسة العمودين ـ (Tow Pillars) في مشاريع الدفاع عن أمن الخليج، من خلال التوسع في تسليحها، حتى تصبح قوة عسكرية اقليمية كبرى وبالاتجاه الذي جعلها إحدى الأدوات البارزة للسياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي[16].

واعتماداً على النمو العسكري لإيران، أخذ الشاه يتطلع إلى تحقيق أهدافه التوسعية، متجاوزاً الحدود المرسومة لحركته، الأمر الذي جعل منه مصدر قلق أمني للأقطار الخليجية.. وقد استمر الحال هكذا حتى سقوط الشاه عام ١٩٧٩، عبر عملية كانت مرتبة بذكاء[17].

ولم يؤدِ التغيّر في طبيعة النظام السياسي في إيران، إلى تغيّر مماثل على صعيد التعامل مع العرب. فالنظام الجديد، استمر منطلقاً من ذات السياقات العدائية الثابتة، للسياسات الإيرانية حيال الأقطار العربية في الخليج العربي[18]، ولكن بأساليب جديدة أكثر عدائية، وإصرار أعنف على التوسع، تحت ذريعة بعث الإسلام وتصدير الثورة إلى منطقة الخليج العربي، من خلال استغلال الورقة الطائفية وإثارة الفتن والاضطرابات.

ومن هنا اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، في محاولة من العراق، لاسقاط النظام الإيراني الجديد، ولا شك بمباركة واشنطن، مستغلاً ظروف ضعف إيران، وتدهور جيشها، وتصفية أعداد كبيرة من ضباطه ولتحقيق بعض المكاسب كقوة إقليمية موازنة في منطقة الخليج وحماية أنظمته. وقد أدركت الدول الخليجية بأن إيران تبغي من وراء الاصرار على استمرار الحرب ورفض مبادرات السلام الاطاحة بأنظمتها بما فيها النظام العراقي، لا سيما بعد المحاولات

(١٥) د. محمد وصفي أبو مغلي، م. س. ذ، ص ٣.
(١٦) د. مازن الرمضاني، مجلس التعاون الخليجي، م. س. ذ، ص ١٧٠ ـ ١٧١.
(١٧) نفس المصدر، ص ١٧١.
(١٨) نفس المصدر، ص ١٧١

الإيرانية التي رمت إلى زعزعة أمنها.

وجاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي، بعد ذلك في بداية عام ١٩٨١، كرد فعل لهذه الحرب للتنسيق ضد المخططات الإيرانية[١٩]، لزعزعة أمن هذه الدول والسعي من وراء الكواليس، للحصول على الدعم الأمريكي لمواجهة التهديد الإيراني.

وقد مرّت حرب الخليج، في مراحل عديدة وشهدت العديد من التغيّرات والتفاعلات التي أثّرت على الوضع الأمني الاقليمي، من بينها تهديد حرية الملاحة وتدفق الامدادات النفطية، من خلال ضرب البواخر التجارية، وناقلات النفط، وتلغيم مياه الخليج العربي، فضلاً عن تهديداتها المستمرة، بغلق مضيق هرمز وضرب المنشآت الحيوية الخليجية التي دعت في جانب من آثارها إلى تكثيف التواجد الأمريكي والغربي في المنطقة، ونوايا التدخل بحجة حماية الحلفاء والأصدقاء.

وقد أدى كل ذلك، إلى مضاعفة حجم التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، لحماية المصالح الاقتصادية الغربية، والنظم السياسية الخليجية، من الاعتداءات الايرانية. ولم يقتصر الأمر على النفوذ الأمريكي والغربي فحسب، بل أن الاتحاد السوفياتي، قد حقق لنفسه، أكثر من نجاح سياسي في اقتحام المنطقة، التي كانت خلال السنوات السابقة مغلقة أمامه، وحكراً على الغرب، سواء كان على صعيد إقامة علاقات ثنائية متطورة أو في دخول قطع عسكرية من أساطيله لمياه الخليج.

وفي ضوء أهدافها وإيديولوجيتها الدينية، عملت إيران على استثارة الأزمات الداخلية، للنظم السياسية الخليجية، بهدف تقويض شرعيتها وترتيب أوضاع مقلقة، تهدف إلى تهيئة بيئة ملائمة، لقبول النموذج الإيراني ولجأت إلى جملة من الوسائل التي تراوحت بين الوسائل الدعائية التحريضية، واستخدام العنف المنظّم، ممّا أحدث مخاوف واضطرابات وردود فعل مستمرة في دول الخليج وكأنها نذير بحدوث أوضاع مشابهة لتلك التي حدثت في إيران.

(٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢) العلاقات الإيرانية ـ السعودية:

تميّزت العلاقات الإيرانية ـ السعودية، طوال فترة حكم الشاه، وحتى سقوطه عام

(١٩) نفس المصدر، ص ١٧١.

١٩٧٩، بالحذر المتبادل والخلافات الحادة، بـرغم التعاون في بعض الأحيان لمواجهة النفوذ السوفياتي في العراق. وكانت الـدولتان، تشكّلان القوتين الرئيسيتين في منطقة الخليج العربي، لارتباطهما بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبسياسة العمودين (Tow Pillars)، حيث عملت واشنطن على تقـويتهما عسكـرياً للحفـاظ على مصالحها والوقوف بوجه المنافسة السوفياتية في المنطقة.

وقد نتج عـن ذلك، نوع من التفـاهم، بين الطرفين بضرورة الحفاظ على الـوضع الراهن، والذي كان من دواعيه التسابـق بين كل من إيران والسعودية، في بناء القوة العسكرية، التي تؤهل كل منهما المركز القيادي[٢٠] للمنطقة، بالـرغم من أن الدافع السـعودي كان يقوم على أساس الخوف من تعاظم القوة الإيرانية وتهديدها للمصالح السـعودية والخليجية.

وبخصـوص التفاهم السعـودي ــ الإيراني، فقـد صرّح الملك فيصل في مـارس ١٩٦٨، مؤكـداً: «إن لإيران مصـالح في الخليج، وللدول العـربية مصـالح أيضاً، وسنحافظ على مصالحنـا كما تحافظ إيران على مصالحها، وبالتالي فإن الـدول العربية يهمهـا أن تحتفظ بعـلاقـات حسن الجوار مع إيـران، ضمن نطـاق عـدم التعـرض للمصالح الإيرانية والحفاظ على الحقوق العـربية في آن واحد». وهذه إشارة واضحة للتفاهم السـعودي ـ الإيراني، الذي دخل مـرحلته العملية بقبول الشـاه دعوة الملك فيصل لزيـارة السعودية في تشرين الثاني ١٩٦٨. وفي عـام ١٩٦٩، اقترح الشاه أن تشارك السـعودية بـلاده مسؤولية الـدفاع عن الـدول الخليجية الصغيرة، وعنـدما لم تُظهـر السـعوديـة تجاوبـاً مع هـذا الاقتراح، أعلن الشاه أنـه سيتحمل وحـده عبء الـدفـاع عن أمن الخليج، ومن أجـل ذلك شرع الشـاه بتنفيـذ بعـض الاجـراءات العسكـرية في المنطقـة وبصورة منفـردة في أغلب الأحيـان، ومن هذه الاجـراءات، احتلال الجزر العربيـة الثلاث عام ١٩٧١، ثم إرسال بعض وحداتـه العسكرية إلى سلطنة عمان بناءً على طلبها في إخماد ثورة ظفار[٢١]، مما جعل السـعودية تشعر بالقلق

---

(٢٠) كان الملك فيصل يشعر بالحاجة إلى بناء قوة بحرية ينـافس بها القوة البحرية الإيرانية، منذ قيام إيران بالسيطرة على سفينة نفط سعودية في الخليج بداية عام ١٩٦٨ أنظر:

David E. Long. The (Persian) Gulf and introduction in its Peoples, Politics and Economice, Colorado - West Viow press - 1978, p. 63.

(٢١) إسماعيل صبري مقلد، م. س، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

إزاء تحركات الشاه، وتدخله في الشؤون الداخلية للدول الخليجية .

وقد ظهر ذلك جلياً، عندما صرّح السعـوديون بضرورة عودة الإيرانيين إلى بلدهم بعـد أن تحقق للقوات العمانيـة، بمسـاعـدتهم، الغلبـة على ثوار ظفـار، حين ذهب الأمير فهد إلى القول : «بأن السعودية تعارض أي تدخل خارجي في عمان»[٢٢].

غير أن السعوديـة، لم تكن تعارض كل سيـاسة الشـاه، وذلك لرغبـة الطرفين في الحفاظ على الـوضع الراهن في المنطقـة، لمواجهة المخـاطر الســوفياتيـة والارهاب . . فضلاً عن قلق السعوديـة من القدرة العسكرية الإيرانية المتناميـة، ومن سيطرة إيران على مضيق هرمز، الـذي يشكّل ممراً حيوياً لمرور النفط السعـودي، الأمر الذي دفع بالسعـودية، ولا سيما بعد عام ١٩٧٤، إلى تحسين عـلاقاتها مع العراق لموازنـة القوة الإيرانية[٢٣].

ولا شك أن سقوط الشاه، وقيام جمهورية إيران الإسلامية، قد سبّب رد فعل قوي في الرياض . فرحّبت السعودية بعد سقوط الشـاه، بعودة خميني من منفاه في فرنسا إلى إيران، وبتشكيل الحكـومة الإيرانيـة المؤقتة بـرئاسة مهدي بـازركان . كما وهنأ الملك الراحل خالـد، بتشكيل جمهورية إيران الإسلاميـة في نيسان ١٩٧٩ . غير أن سقوط حكومة بازركـان في نوفمبر ١٩٧٩، واتجاه السياسة الإيرانية الجديـدة نحو التطرف، واستفزاز الـدول العربية المجاورة لها في الخليج، قـد دفع إلى تلاشي مشاعـر التفاؤل بالـوضع الجديد في إيـران من قبل السعـودية، وتضـاعف مشاعـر الألم والامتعاض بسبب فشل الأمريكيين، في إنقاذ الشـاه، خلال الاضطرابات الإيرانيـة وكذلك بعد اندلاع أزمة الـرهائن الأمريكيين والخشية من التدخل العسكـري الأمريكي في إيران . وقد نفى الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية في حينه، قيام السعودية بالتوسط بين الولايات المتحدة وإيران بشأن حل أزمة الـرهائن، كما أنه شجب قيام النظام الإيراني باحتلال السفارة الأمريكية في طهـران، على أساس أن ذلك ضد المبادىء الإسلامية والقانون والأعراف الدولية[٢٤].

---

(٢٢) Helen Lackner, A Hous Built on Sand, Op Cit, P. 128.

(٢٣) علي محمد سعيد، م . س، ص ٩١ .

(٢٤) د . وليد الأعظمي، علاقـات إيران بالسعودية، بحث غير منشـور ـ كلية العلوم السياسيـة/ جامعة بغداد ـ تشرين الثاني ١٩٨٨، ص ٤ .

ومن هنا، بدأ النظام الإيراني، بشن حملة إعلامية تهاجم السعودية، تحت اسم «تنظيم الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية». وكذلك صرّح الخميني بأنه يتكلّم باسم كل المسلمين (الأقلية الشيعية) في المنطقة الشرقية، وحرّضهم على التمرد لاثارة القلاقل في المملكة، في المنطقة الشرقية التي وقعت في فبراير ١٩٨٠ بعد وقوع حادث المسجد الحرام في مكة في نوفمبر ١٩٧٩[٢٥]، فضلاً عن دعوته لضم البحرين إلى إيران، وتعتبر الحرب العراقية ـ الإيرانية من أهم المتغيرات التي سببت تصعيد حدة التوتر في العلاقات الإيرانية ـ السعودية مقارنة بالعوامل الأخرى كالنزاع حول موضوع الحج والصراع داخل منظمة أوبيك حول أسعار النفط والحصص الانتاجية وغيرها.

وهكذا فرضت إيران خميني تهديداً جديداً لا من المنطقة، في الوقت الذي تتطلع السعودية إلى تعزيز دورها في الأمن الاقليمي لدول الخليج العربي. ولذلك فقد بدأت ردود الفعل السعودية، بمعارضة الملك خالد عام ١٩٧٩، لتصريحات صادق روحاني بشأن ضم البحرين إلى إيران، إذ سبّب كذلك اكتشاف المؤامرة الإيرانية لقلب نظام الحكم في البحرين عام ١٩٨١، توتراً في العلاقات السعودية ـ الإيرانية[٢٦].

وإزاء ذلك، كانت الاستراتيجية السعودية في كل الأحوال تستهدف الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة، والوقوف بوجه التجاوزات الايرانية، ومحاولة احتوائها، من خلال تطبيق مبدأ التفاهم وتسوية الخلافات مع إيران بالطرق الدبلوماسية وبسياسة النفس الطويل والابتعاد عن المهاترات الاعلامية، دون تقديم أي تنازلات لها. والعمل في الوقت نفسه على تطوير قدراتها العسكرية لتكون أداة ردع بوجه أي عدوان إيراني محتمل عليها، أو على دول الخليج إلى جانب د ـوماسيتها الهادئة[٢٧]. وبالنسبة لموقف السعودية من الحرب العراقية ـ الإيرانية و ـن طرفي النزاع، فقد تميّز في البداية بالحياد، رغبة منها في عدم توسيع رقعة الحرب وحفظ التوازن. وخوفاً من أن يستغل السوفيات هذا الصراع للتدخل في شؤون المنطقة بالاضافة إلى تدهور الأوضاع الداخلية في إيران. كما وأن تصعيد حدة الحرب سيؤدي بالتالي إلى تدخل

---

(٢٥) Anthony H. Cordesman The Gulf and search for strotegie stability, westview press us, 1984, p. 240.

(٢٦) د. وليد الأعظمي، م. س، ص ٥.

(٢٧) R. K. Ramazani, Revolutionary Iran, John Hopking university press, Baltemore, London, 1986, p. 91.

القوى العظمى وأطراف دولية أخرى، وكما حصل بعد ذلك بالفعل[٢٨].

ومهما يكن من أمر، فإن سلوك إيران خميني حيال السعودية، ينبع من عدة مصادر، ناجمة عن ظروف جيوستراتيجية وإيديولوجية واجتماعية وسياسية، كانت تشكّل تهديداً محتملاً ضد السعودية، يمكن حصرها في الآتي[٢٩]:

١ ـ تعرّض أهداف وحقول النفط السعودي، الواهنة والمكشوفة جغرافياً للهجمات الإيرانية المحتملة، واحتمال توقف الجزء الأكبر من صادراتهم النفطية المارة عبر مضيق هرمز، حيث لا تبعد هذه الأهداف أكثر من فترة ستة دقائق طيران عن ميناء (بوشهر) الإيراني، في حالة الصدام.

٢ ـ تصدير الثورة الإيرانية إلى منطقة الخليج العربي، من خلال توظيف الورقة الطائفية، لاثارة الفتن والاضطرابات، ولا سيما في المنطقة الشرقية للسعودية الغنية بالنفط، مستغلاً وجود الشيعة في تلك المنطقة.

٣ ـ النزاع حول مسألة الحج، إذ أضحت هذه القضية وفي كل سنة، من أخطر القضايا المتنازع عليها، ومن مصادر التهديد لقطع العلاقات بين الطرفين، كما وأن النزاع، يهدد شرعية المركز السعودي، على الصعيدين الداخلي والدولي، والتي أدت أخيراً إلى قطع العلاقات الدبلوماسية في نيسان ١٩٨٨. ولا شك أن مسألة الحج، كانت أداة من الأدوات التي حاول خميني استخدامها لتصدير ثورته، والتي يعتبرها مهمة مقدسة في نظره، بهدف بث الدعاية المطلوبة.

وقد عبّرت السعودية عن موقفها الرافض لهذا السلوك المنحرف، وحذرت من مغبة استمراره، في مناسبات عديدة، على أساس أنه يشكّل خطراً على الإسلام والمسلمين في كافة أرجاء العالم الإسلامي.

وتجسّد الخلاف حول مسألة الحج بين إيران والسعودية منذ تشرين الأول عام ١٩٨١، من خلال الرسائل المتبادلة بين الملك الراحل خالد بن عبد العزيز وخميني، حيث تضمنت رسالة الملك خالد الشكوى من تصرفات الحجاج الإيرانيين المنافية للدين وشعائر الحج، واختتم الرسالة متلمساً من خميني أن يصدر توجيهاته إلى

---

(٢٨) د. وليد الأعظمي، م. س، ص ٥ ـ ٦.
(٢٩) نفس المصدر، ص ٦ ـ ٧.

الحجاج الإيـرانيين للتمسُّك بمناسك الحج. غير أن خميني رفض في جـوابه للملك خالـد، فكرة أن الحج هو احتفال ديني بعيـد عن السياسة، وأكـد: «بأن الحج هو ممارسة دينية، وسياسية، وعلى السلطات السعودية أن تضعها موضع التطبيق»[٣٠]، وهكذا استمـر الإيرانيـون، بإثارة الاضطـرابات والفتن في مـواسم الحج في السنوات الـلاحقة. ومع استمـرار حوادث الشغب التـي يثيرها الإيـرانيون في مـواسم الحج، تزايدت حدة التوتر في العلاقات الإيرانية ـ السعودية.

فبعد احتـلال إيران لجزيرة «مجنون» العـراقية في شباط ١٩٨٤، شنّت السـعودية حملة دبلـوماسيـة قويـة ضد نظـام خميني وسياسـاته العدوانيـة. كما أنها لعبت دوراً أسـاسيـاً، في تخلي دول مجلس التعـاون الخليجي عن اللغـة الحياديـة حيـال الحرب العراقيـة ـ الإيرانية، وذلك عنـدما تبنّت قراراً يدين إيـران في ٢٠ مارس ١٩٨٤، في اجتماع غير اعتيادي للجـامعة العـربية، رافضة الاعتراضـات السوريـة والليبية على ذلك، علماً بأن مجلس التعـاون الخليجي لم يشجب إيران بـالإسم، منذ بـدء الحرب العراقية ــ الإيرانية وحتى بعد أن اخترقـت الحدود العراقية[٣١]. ودعت السعودية في هذا الاجتماع إلى إتخاذ موقف دبلوماسي متشدد ضد إيران، بعد تكثيف هجماتها ضد السفن السعودية والكويتية، إذ عبّر القرار الصادر عن هذا الاجتماع عن القلق البالغ تجاه إيران وتهديدها لحرية الملاحة في ميـاه الخليج العربي والمياه الاقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي. وعبّر وزيـر الدفاع السعـودي الأمير سلطان بن عبد العـزيز عن موقف السعـودية الواضح تجاه العـدوان الإيراني قائلاً: «بأن العـدوان الإيراني أصبح جدياً وخطراً جداً، إذ لم يبقَ أمام الجامعة العربية إلا أن تتخذ إجراءً ضده»[٣٢].

وبحلول مـوسم حج عـام ١٩٨٤، بلغت حدة التـوتر في العـلاقات الإيـرانية ـ السعوديـة أوجها، عنـدما قامت الطـائرات السعوديـة من طراز (F-15) في مـا رس وحـزيران من ذلك العـام، بإسقـاط طـائرتين إيرانيتين من طـراز (F-5) قرب مـدينة (جبيل)، عندمـا اخترقت الأجواء السعوديـة مستهدفـة ناقلات البترول بعـد اندلاع حرب النـاقلات. وكانت السعـودية قد وافقت في أعقـاب الحادث على دخول أكبر عدد من الحجـاج الإيرانيين إلى السعودية كـدليل على إثبات حسن النية السعـودية،

---

(٣٠) نقلاً عن: نفس المصدر، ص ٧.

(٣١) R. K. Ramazani, The security in the (persian) Gulf in: Current History, January 1985, p. 40.

(٣٢) New York Times, 21 - May - 1984.

حيث تمت الموافقة على دخول (١٥٠) ألف حاج إيراني في تلك السنة، بينما كان عددهم في عام ١٩٨٢، (٨٥) ألف وفي عام ١٩٨٣، (١٠٠) ألف[٣٣].

وبعد هذه المبادرة السعودية، صدرت إشارات وتلميحات من قبل هاشمي رفسنجاني، وبعض المسؤولين الإيرانيين، كانت تعد إلى حد ما، بداية لتخفيف حدة التوتر بين الطرفين. وفي تموز ١٩٨٤، أبلغ رفسنجاني بدعوة رسمية لزيارة السعودية وحج بيت الله الحرام، علّق عليها بالقول: «بأن مثل هذه الاتصالات مفيدة للعلاقات الثنائية بين البلدين»[٣٤].

وكانت زيارة وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى طهران في مارس ١٩٨٥، مؤشر واضح على الانفراج وتحسن العلاقات بين الطرفين، وهو أول مسؤول سعودي يزور إيران بعد سقوط الشاه. وكانت هذه الزيارة استجابة لدعوة نظيره الإيراني علي أكبر ولايتي. ورداً على هذه الدعوة، وجه الأمير سعود الفيصل دعوة إلى وزير الخارجية الإيراني، لزيارة الرياض وقبل الدعوة، وقام بزيارة السعودية في كانون الثاني ١٩٨٥[٣٥]، حيث اعتقد الكثيرون في حينه بأن هذه الزيارات المتبادلة ستعكس وضعاً أكثر تفاؤلاً من خلال الجهود التي ستبذلها السعودية لفتح الحوار مع إيران لوضع نهاية للحرب العراقية ـ الإيرانية وتحسين علاقات إيران بدول الخليج العربي.

غير أن تبادل هذه الزيارات، لم يؤدِ إلى أي نتيجة ملموسة، إذ أن الأسبقية الأولى في الأولويات السعودية كانت تهدف إلى إقناع الإيرانيين بقبول التفاوض من أجل التوصل إلى إنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية إلا أن هذا لم يحصل بسبب إصرار إيران على استمرار الحرب ضد العراق.

ومنذ احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو العراقية في شباط ١٩٨٦، وحتى نيسان ١٩٨٨، شهدت العلاقات السعودية ـ الإيرانية توتراً شديداً. ولعل أبرز الأحداث التي قادت إلى هذا التوتر، حوادث الشغب التي قام بها الإيرانيون في موسم الحج عام ١٩٨٧، أعقبها استيلاء حرس خميني على السفارة السعودية في طهران ومقتل أحد

---

(٣٣) R. K. Ramzani, Revolutionary Iran, Op. Cit, P. 96

(٣٤) نقلاً عن: د. وليد الأعظمي، م. س، ص ٩.

(٣٥) R. K. Ramazani, OP. Cit, P. 336.

الدبلوماسيين السعوديين، مساعد الغامدي[٣٦]، الأمر الذي جعل القيادة السعودية تدرك تماماً أن الدبلوماسية الهادئة، وسياسة النفس الطويل لم تعد مجدية مع نظام كنظام خميني.

فبعد أن تمكّن العراق من تحرير شبه جزيرة الفاو في ١٨ نيسان ١٩٨٨، بادرت السعودية باتخاذ قرار قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في ٢٦ نيسان، والذي يمكن تفسيره بأنه إعلان للمواجهة، بعد أن تحمّلت السعودية الكثير من التجاوزات والتحديات الإيرانية ضدها[٣٧].

وتجدر الاشارة إلى أن قطع العلاقات سبقته مشاورات واتصالات سريعة غير مباشرة مع إيران، قامت بها الجزائر وسوريا وليبيا وسلطنة عمان ودولة الامارات من أجل الحصول على وعود إيرانية بعدم استغلال موسم الحج لأغراض سياسية، غير أن هذه الوساطات قد فشلت في مهمتها. وفي ١٥ نيسان وصل وفد إيراني إلى السعودية برئاسة مهدي إمام جمراني، المسؤول عن تنظيم الحج، لبحث مسألة تحديد عدد الحجاج الإيرانيين، وأثناء المناقشات التي دارت بين الجانبين، قدم الإيرانيون لائحة بالمطالب التي يشترطون تحقيقها، مقابل الموافقة على خفض عدد الحجاج الإيرانيين، وكانت هذه اللائحة تتضمن الشروط الآتية[٣٨]:

١ ـ السعي إلى منع قدوم قطع عسكرية أمريكية جديدة إلى مياه الخليج.

٢ ـ وقف بيع كميات من النفط العراقي مع وقف كل دعم يقدم للعراق.

٣ ـ اشتراك إيران في تأمين الحماية لحجاجها. وقد اعتبرت السعودية هذه الشروط مرفوضة جملة وتفصيلاً لأنها تخل بمقومات السيادة الوطنية. ولا شك أن السعودية استفادت من كافة الظروف السيئة التي واجهت إيران في حينه، من بين أهمها الآتي:

١ ـ إن تحرير العراق لشبه جزيرة الفاو، يُعدُّ من بين أهم الدوافع في تشجيع السعودية على اتخاذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران. حيث كانت دول خليجية تخشى توسعاً إيرانياً من منطقة الفاو.. فجاء تحريرها المفاجىء ليعطي

---

(٣٦) أسامة العجاج، بعد قطع العلاقات بين الرياض وطهران، مجلة المنار، ع (٤٢) حزيران ١٩٨٨، ص ١٥.

(٣٧) مجلة الوطن العربي في ٦/ ٥/ ١٩٨٨، ص ١٥.

(٣٨) جريدة المحرر ـ باريس ـ في ٧/ ٥/ ١٩٨٨، ص ٢.

مزيداً من الثقة في القـدرة على مواجهة التحديات، الأمر الـذي دفع بالسعودية، إلى استبـاق الأحداث والتعجيل في إعـلان قطع العلاقـات[٣٩]. وكانت معـركة الفاو، تعتبر بـداية النهـاية، وفي دخـول الحرب مرحلـة جديـدة حسم فيها العـراق الحرب عسكـرياً لصـالحه. وإذا ما عـدنا إلى تصريحات المسـؤولين الإيرانيين في فترة مـا قبل تحريـر الفاو، نجـد أن النظام الإيـراني، كان يـرى في احتلال الفـاو، مرادفـاً لحسم الحرب عسكرياً لصـالحه، ومرادفاً للهيمنة على منطقـة الخليج العربي، حيث كانت هـذه التصريحات في حينـه، تعبّر بـوضوح عن الكيفيـة التي نظـروا فيهـا إلى عمليـة احتلال الفاو والنتائج التي ستترتب عليها. ومن بين هذه التصريحات مثلاً[٤٠]:

في ٢١ يونيو ١٩٨٦، وجّـه رفسنجاني تحذيراً إلى الكويت والسعـودية قائلاً: «إن إيران أصبحت جاركما الجديد. . وإن سبل الاتصال بين العراق والخليج قد قُطعت وأن الهجوم الإيراني الجديد، يجب أن يكـون تحذيراً لدول الخليج التي ينبغي أن تدرك الآن، أن لها جـاراً جديـداً سيبقى فترة طويلـة من الزمن». وفي ٢٣ مـارس (مايـو) ١٩٨٦ قال علي خامنئي: «مدينة الفاو فصلت عن العراق ومنعته عن مينائه الوحيد وحرمتـه من حماية جيرانه عن طـريق البحر». وقال: «إن الانتصـارات التي حققتها القوات الإيرانية في الفاو، ينبغي أن تؤدي إلى تحول كبير في سياسات المنطقة».

٢ ـ إن استكمال صفقـة الصـواريخ الصينيـة، إضـافـة إلى التصنيع العسكـري العـراقي لصـواريـخ الحسين والعبـاس، كـانـا من العـوامـل التي سـاهمت في دفع السعوديـة لاتخاذ هذا القرار. وفي هـذا الصدد يمكن ذكر تصريح الملك فهـد الذي أكد فيه بالقول: «نأمل أن لا تعبث إيـران كثيراً، فنحن لا نريدها أن تجرّب شعبنا في الدفاع عن نفسه. . . وإن السعودية مستعـدة لاستخدام الصواريخ الصينية للدفاع عن نفسها»[٤١].

وفي ما يتعلق بقضايا النفط والأوبك، فقد شهدت العلاقات السعودية ـ الإيرانية خلافات حادة منذ عام ١٩٧٥، بشأن مسألة أسعار النفط ومستوى الانتاج، حيث كانت إيران تطالب وبقوة رفع أسعـار النفط والحفاظ على مستوى عال من الانتاج،

(٣٩) جريدة المحرر، م. س، ص ٢.

(٤٠) د. محسن خليل، الأهمية الجغراسياسية لتحرير الفاو، مجلة المنار ـ ع (٤٥) أيلول ١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٥٥.

(٤١) أسامة عجاج، مصدر سابق، ص ١٧.

بينما اختارت، السعودية موقف تجميد الأسعار أو خفضها من ناحية، ورفضها تخفيض الانتاج، وخاصة عندما تعزم إيران على توسيع حصتها من النفط في السوق العالمية، من ناحية أخرى[٤٢]. وقد استمر هذا الخلاف في ظل نظام خميني حول الأسعار وتحديد سقف الإنتاج إلى الآن.

ففي عام ١٩٨٥، مثلاً، أدى هذا الخلاف إلى انشقاق منظمة الأوبك إلى جناحين، جناح المتشددين وتتزعمه إيران والدول الفقيرة كنيجيريا وفنزويلا، وجناح المعتدلين وتتزعمه السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. وبقيت إيران خميني على هذا الخلاف، مع السعودية، ودول الخليج حول الحصص الانتاجية والأسعار في محاولة للاستحواذ على الموقع المتقدم، الذي تحتله السعودية في المنظمة ولاستخدام النفط كأداة سياسية ضاغطة، لتحقيق أهدافها في الحرب العراقية ـ الإيرانية[٤٣].

وفي الوقت الذي كان فيه النظام الإيراني، يطالب بالعودة إلى تخفيض سقف الإنتاج على حساب السعودية والعراق، فإنه كان يلهث وراء عقد الصفقات التصديرية دون الالتزام بقرارات الأوبيك الخاصة بتحديد الأسعار والحصة الانتاجية[٤٤].

(٤٢) William b. Quandt, Saudi Arabia in 1980, op. cit, P. 39.

(٤٣) د. وليد الأعظمي، م. س، ص ١٨ ـ ١٩.

(٤٤) نفس المصدر، ص ١٦ ـ ٢٠.

٣

الفصل الثالث

الثوابت والمتغيرات في العلاقات السعودية ـ الأمريكية

الثوابت والمتغيرات في العلاقات السعودية ـ الأمريكية

لا شك، أن وجود شركة «أرامكو» في السعودية، كان له الفضل في إقامة العلاقات الدبلوماسية، بين السعودية والولايات المتحدة، حيث تم فتح أول سفارة أمريكية في جدة عام ١٩٤٢، وتم بعد ذلك فتح قنصلية أمريكية في الظهران . وقد تم البحث في تعزيز العلاقات الأمريكية ـ السعودية، في اجتماع الرئيس فرانكليز روزفلت، والملك عبد العزيز على ظهر المدمرة الأمريكية كوينس عام ١٩٤٥، التي كانت راسية في حينها في البحيرات المرة الكبرى في مصر.

وتطورت هذه العلاقة، من الدور الانمائي للنفط، الذي تلعبه شركة «أرامكو» في الاقتصاد السعودي إلى التواجد العسكري الأمريكي في الظهران، لغرض تسليح وإعداد وتدريب القوات المسلحة السعودية، ومن ثم بعد تحول المهمات الأمنية في الخليج والجزيرة العربية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة بعد انسحاب الأولى من شرق السويس عام ١٩٧١، لضمان تدفق النفط ومواجهة النفوذ السوفياتي جنوب غرب آسيا.

(٣ ـ ١) القاسم المشترك للعلاقات السعودية ـ الأمريكية :

لقد برزت المملكة العربية السعودية، اليوم، كأهم مصدّر خارجي للنفط الأمريكي، بالرغم من أن الاستيرادات الأمريكية من النفط السعودي لا تشكّل إلا جزءاً صغيراً من احتياجاتها. إلا أن قدرة السعودية كأكبر منتج للنفط على زيادة انتاجها، زيادة فاعلة، وعلى تسويق نفطها بأسعار تقلّ كثيراً عما يطلبه المتجون

الآخرون أصبحت عاملاً مؤثراً في فرض استقرار نسبي، على سوق النفط العالمي وعلى تفادي وقوع أزمة اقتصادية عالمية .

مهما اختلفت أشكال التعبير، عن طبيعة العلاقات السعودية ــ الأمريكية، فإن طابع العلاقة الخاصة، الذي يربط المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية، كان نتيجة ارتباط المصالح المشتركة للطرفين[١]، فإلى جانب المصالح النفطية فقد أولت واشنطن في عهد الرئيس روزفيلت، اهتماماً بالغاً بالقضية الفلسطينية، وبعدم مساعدة اليهود ضد العرب، وعدم القيام بأي خطوات معادية ضدهم. وفي عام ١٩٤٣، أعطى روزفيلت وعده للملك عبد العزيز باستشارته واستشارة العرب، حول القضية الفلسطينية قبل اتخاذ أي قرار نهائي بصدد الموضوع[٢]. وفي مذكرة سرية نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية في ١٨ مايو/ مارس ١٩٦٩، والتي كان قد وجهها العقيد ويليام ايدي، رئيس البعثة الأمريكية في جدة، إلى حكومته، تضمنت المذكرة ما أعلنه الملك عبد العزيز لجمع من السفراء والدبلوماسيين الأجانب في جدة في شباط (فبراير) ١٩٤٥ : «بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تختار، بين الأرض العربية حيث يسود السلام والهدوء وبين الأرض اليهودية المغرقة بالدم»[٣].

فبينما تمنح السعودية البعد الأمني والسياسي والعسكري، الأولوية في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وتنظر إلى كونها علاقات خاصة، تقوم على مصالح الأمن المشتركة والعداء المشترك لقوى التغيير الثوري في المنطقة، فإن الولايات المتحدة ترعى مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بالدرجة الأولى .

وظلت القضية الفلسطينية وإسرائيل، موضع خلاف مركزي بين الطرفين منذ ظهور إسرائيل إلى الوجود وعدم بذل واشنطن لجهودها بشكل جدي لحملها على الانسحاب، من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

ولا شك أن هناك مصالح مشتركة بين كل من واشنطن والرياض، تقوم على عنصر التفاهم المتبادل. فبينما تحتاج الأولى إلى النفط السعودي وتهتم بالتعاون

---

(١) د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية، م. س، ص ٢٢٣ .

(٢) وليم كوانت، السعودية في الثمانينات، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٢ .

(٣) Dr Nasser ibrahim rashid Dr. Esber ibrahim shaheen king fahd and Evolution, iternational institute of termlagy miss us a 1987, P. 40.

السعودي في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فإن الثانية بدورها تحتاج إلى التعاون الأمريكي، في مجال التكنولوجيا والأسلحة وإيجاد حل لمسألة الصراع الإسرائيلي ــ العربي. وبشكل عام، فإن هذه المصالح المشتركة قد انعكست على طبيعة العلاقات بين الدولتين، في التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والأمنية(٤).

(٣ ـ ١ ـ ١) الخلفية التاريخية ومسار العلاقات الثنائية:

منذ إعلان الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عن قيام (مملكة الحجاز وسلطنة نجد) عام ١٩٢٦، بدأ يتطلع إلى اعتراف الولايات المتحدة بها وإقامة علاقات دبلوماسية، في وقت لم يكن يطمئن فيه إلى السياسة البريطانية تجاه المنطقة، ولذلك فاتحت السلطات السعودية وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٢٨، عن طريق المفوضية الأمريكية في القاهرة، في موضوع إقامة علاقات دبلوماسية معها. إلا أن رد الحكومة الأمريكية، كان بأن الوقت ليس مناسباً لاعطاء دور إيجابي(٥). ورفضت الطلب السعودي لعدم تأكدها من حجم ومستقبل المصالح التجارية الأمريكية في المملكة. . وبعد أن حصلت الادارة الأمريكية، على معلومات مشجعة، بخصوص مصالحها التجارية من قبل الأديب والمفكر والرحالة العربي أمين الريحاني ـ الذي كان من المقربين للملك عبد العزيز ـ أعادت الحكومة الأمريكية بواسطة سفيرها في لندن بحث الأمر عام ١٩٣١ ـ مع الوزير المفوض السعودي هناك إذ أسفرت المباحثات عن الاعتراف بحكومة الملك عبد العزيز. وسجلت زيارة المندوب الأمريكي (Charles G. Daves) للملك عبد العزيز في نفس العام، أول حلقة في سلسلة الاتصال بين الجانبين السعودي والأمريكي(٦). وبعد حصول شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)(*) على امتياز التنقيب عن النفط في السعودية عام ١٩٣٣، بدأ حجم المصالح الأمريكية يزداد، ولكن رغم الاعتراف وتوقيع معاهدة صداقة وتجارة رافقت الاعتراف لم تسارع الولايات المتحدة إلى إقامة التمثيل الدبلوماسي بين

---

(٤) Helen Lackner, A Hous built on Sand, OP. Cit PP. 131 - 134.

(٥) Foreign relations 1930 woshngton D. C. 1945 vol 3. p. 282.

(٦) د. أحمد الطربين، عبد العزيز آل سعود منشىء دولة وباعث نهضة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية/ الكويت، ع (٧) تموز ١٩٧٦ ص ٧٤.

(*) ومن اندماج هذه الشركة مع ثلاث شركات أمريكية كبرى. هي (اكسوت ـ تكساسكو ــ موبيل) تشكلت شركة النفط العربية الأمريكية التي عرفت منذ عام ١٩٤٤ باسم (أرامكو).

الدولتين، بالرغم من محاولة شركة ستاندرد إقناع وزارة الخارجية الأمريكية، بإقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية لتأمين مصالح الشركة، إذ أن الحكومة الأمريكية، استجابت لذلك، بدافع من مسؤولياتها السياسية التي تضع حماية مصالح الشركات الأمريكية والمواطنين الأمريكيين في الخارج في مقدمتها. ولذلك أرسلت قنصلها في الاسكندرية أواخر عام ١٩٣٦، إلى جدَّة لدراسة واقع المصالح الأمريكية في السعودية، وإمكانية إقامة تمثيل دبلوماسي معها، وقد جاء في تقريره الذي أرسله إلى وزارة الخارجية عام ١٩٣٧: «إن حجم المصالح الأمريكية في السعودية، لا يبرر قيام تمثيل دبلوماسي، وإن الشركات الأمريكية لم تكن كافية بدرجة تتطلب إقامة تمثيل رسمي»[٧]، ولم تقرر الولايات المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة إلا في أيار عام ١٩٤٠، وذلك بسبب إلحاح شركة «ستاندرد» ومخاوفها من مشروعات ألمانية وبريطانية تنافسها في الأراضي السعودية، ووصول تقارير إلى الخارجية الأمريكية من المفوضية الأمريكية في بغداد، تشير إلى وجود نشاط ألماني وياباني في السعودية[٨] فضلاً عن اكتشاف النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨[٩]. وهكذا بدأت العلاقات السياسية تتطور بين الدولتين.

ويمكن تلخيص أسباب منح الملك عبد العزيز، الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية بما يلي:

١ ـ البعد الجغرافي للولايات المتحدة عن الجزيرة العربية، ومنطقة الشرق الأوسط، وعدم تورطها في أي تجربة استعمارية في البلدان العربية، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى من ناحية، وتبنيها ـ وخاصة في عهد الرئيس ويلسون ـ لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتركيزها على الحريات العامة والمبادىء الإنسانية التي كانت شعوب العالم تتطلع إليها من ناحية أخرى[١٠].

٢ ـ نفوره من الانكليز: إن تفضيل الملك عبد العزيز في منح امتياز البترول للأمريكيين، دون غيرهم يعود إلى كراهيته للبريطانيين، ولادراكه أن الشركات الأمريكية أكثر استقلالية عن حكومتها، مما يجعلها بعيدة عن أية أطماع سياسية،

(٧) د. نجاة عبد القادر الجاسم، م. س، ص ١٠٠ ـ ١٠١.
(٨) نفس المصدر، ص ١٠١.
(٩) د. عبد الله سعود القباع، م. س، ص ٤٩.
(١٠) د. عبد الله القباع، م. س، ص ٤٩.

مقارنة بالشركات البريطانية، كشركات حكومية. مما قد يترتب عليه، قيام شكل من أشكال التدخل البريطاني في شؤون شبه الجزيرة العربية، ولذا رغب في استبعاد بريطانيا صاحبة التطلعات الاستعمارية المعروفة في المنطقة، ورداً على موقفها المتميّز مع خصومه الهاشميين، خلال تسوية مشكلات الحدود بين السعودية وجيرانها الهاشميين في الأردن والعراق(١١).

٣ ـ **العوز المادي**: إن الأزمة المالية الحادة، التي واجهت الملك عبد العزيز، بسبب قلة توافد الحجاج على المملكة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، في بداية الثلاثينات، ورغبته في إرساء حكمه وتكوين جيش نظامي وتطوير أجهزة الدولة التي أقامها، أدَّت إلى حاجته الماسة إلى المال. وعندما يئس من الحصول على عرض مالي جيد من الانكليز، اتجه نحو الأمريكيين وفضّل عرض الشركات الأمريكية بمنح امتياز البترول، لأنه كان يتضمن شروطاً أكثر إغراءً، إضافة إلى أنه اشتمل على تقديم قروض مالية لحل المشاكل الاقتصادية(١٢).

٤ ـ **التفاؤل بالدور الأمريكي**: يرى البعض، أن الملك عبد العزيز، كان يدرك في تلك الفترة، الدور المقبل الذي سوف تضطلع به الولايات المتحدة في المنطقة والعالم، الأمر الذي دعاه إلى تفضيل الشركات النفطية الأمريكية على غيرها ولا سيما البريطانية في منحها امتياز التنقيب(١٣).

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن دخول الشركات النفطية الأمريكية، هو الذي قاد بشكل تدريجي إلى توسيع العلاقات السياسية بين البلدين.

فبعد عامين، من عقد امتياز التنقيب على البترول، أقا ت الولايات المتحدة تمثيلاً قنصلياً مع المملكة، ثم رفعت درجة هذا التمثيل عام ١٩٤٢، إلى مفوضية وفي عام ١٩٤٩، أصبح التمثيل الدبلوماسي على مستوى سفارة(١٤).

---

(١١) د. بدر الدين عباس الخصوصي، اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ع / ٣١ ـ ١٩٨٢، ص ١٩١.

(١٢) نفس المصدر السابق. ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(١٣) من أرامكو.. إلى البحيرات المرة.. إلى البيت الأبيض، مجلة الوطن العربي باريس ـ ع (٤١٩) في ٢٢/ ٢/ ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ١٨.

(١٤) د. عبد الله القباع، م. س، ص ٣٧٠.

كما أن الشركات النفطية، نجحت في إقناع إدارة الرئيس فرانكلين روزفيلت، الذي تعهد في شباط عام ١٩٤٣، بأول التزام إزاء المملكة حين صرح: «بأن الدفاع عن المملكة السعودية مسألة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة»(١٥). ثم اتبع ذلك بموافقته على شمول السعودية بـ «قانون الاعارة والتأجير»، الذي تم بموجبه تقديم المساعدات المالية لها، باعتبارها واحدة من الدول الصديقة(١٦).

وبعد ذلك وصلت بعثة عسكرية أمريكية لتدريب الجيش السعودي، والبدء ببناء مطار الظهران، قرب حقول النفط، الذي تحوّل فيها بعد إلى أضخم قاعدة جوية أمريكية، أكثر قرباً من المنشآت الصناعية السوفياتية(١٧).

وقد جاء لقاء الملك عبد العزيز بالرئيس روزفلت، الذي جرى على ظهر سفينة حربية أمريكية، في البحيرات المرة بقناة السويس في شباط ١٩٤٥، ليؤشر تزايد الاهتمام الأمريكي بالمملكة، وكان الاهتمام بالنفط ومحاولة الحصول على مساندة الملك عبد العزيز لحل مشاكل فلسطين من الأسباب الرئيسية وراء هذا اللقاء. وقد عبّر الملك عبد العزيز، عن دعمه مؤكداً: «إن الخلاف السعودي ــ الأمريكي حول القضية الفلسطينية، لن يؤثر على مصالح أمريكا النفطية وأن التعاون معها أفضل من أي تعاون آخر»(١٨).

وبعد هذا اللقاء، الذي يعد أول قمة غير رسمية بين الطرفين، أعلنت السعودية في آذار ١٩٤٥، الحرب على المحور، وقد عززت هذه السابقة مكانة المملكة لدى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة(١٩).

وابتداءً من عام ١٩٤٦، سمحت السعودية للقوات الجوية الأمريكية باستخدام قاعدة الظهران، وفي تشرين أول عالم ١٩٥٠، عبّر الرئيس «هاري ترومان» في رسالة موجهة إلى الملك عبد العزيز «عن حرص الولايات المتحدة العميق على استقلال المملكة السعودية». وفي حزيران ١٩٥١، جددت الاتفاقية المتعلقة بقاعدة

---

(١٥) د. غسان سلامة، م. س، ص ٢٤٢، وكذلك توماس. أي. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ص ١٧٢.

(١٦) نفس المصدر، ص ١٧٠.

(١٧) فرد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، م. س. ذ، ص ٢٢.

(١٨) د. غسان سلامة، م. س، ص ٢٤٢ــ٢٤٣.

(١٩) فريد هاليدي، م. س، ص ٢٢.

الظهران، والتزمت الـولايات المتحدة بموجبهـا بالاشراف على تنظيم وإعداد الجيش السعودي . كما التـزمت واشنطن بمـوجب اتفاقيـات عام ١٩٥٢ ، بمشاريـع تنمية البلاد . وفي حزيـران ١٩٥٣ ، تبادل الطرفان بعض المذكـرات بشأن التعاون المشترك على صعيد الـدفاع . ومن الممكـن اعتبار هذه المذكـرات أول التزام أمـريكي رسمي بالدفاع عن المملكة[٢٠].

وبعد وفاة الملك عبـد العزيز في تشرين ثاني ١٩٥٣ ، خلفـه ابنه الملك سعود بن عبد العـزيز الـذي دخلت العلاقـات السـعوديـة ـ الأمـريكية في عهده خضـم أزمة عابرة[٢١]، خـلال الفترة (١٩٥٣ ــ ١٩٥٧) بسبب غمـوض الموقف الأمـريكي أزاء المشاريع الانكليزية ـ الهاشمية[٢٢]، واحتضان واشنطن لعبد النـاصر، بالاضافة إلى الخلافات، التي نشبت مع الأرامكـو حول طلب السعوديين السيطـرة على عمليات نقل وتسـويق النفط، وتطلع الملك سعود إلى انتهاج مواقف مؤيدة لعبد الناصر، بعد توالي صعـود المد القومي في تلك الفترة، لا سيما بعد العدوان الثـلاثي على مصر عام ١٩٥٦[٢٣]، وسرعان مـا استعادت هذه العلاقـات حرارتها السـابقـة مع زيارة الملك سعود لواشنطن في شباط ١٩٥٧ ، وإثر صدور «مبدأ ايزنهاور» لملء الفراغ في الشرق الأوسط . وقد استقبل الملك سعود استقبـالاً حـاراً من قبل الرئيس الأمريكي «دوايت ايزنهاور» شخصيـاً، وهو استقبال لم يحظَ به رئيس أجنبي للولايات المتحدة حتى ذلك الحين ـ وقد كان الغرض من ذلك، هو ضمان تجديد اتفاقية قاعدة الظهران، ومحاولة إقناع السعودية بالمشاركة في مشروع «ايـزنهاور»، إذ كانت الحكومة الأمريكية تنظر إلى الملك سعود بـاعتباره القـوة المؤثرة في الشرق الأوسط، والغـريم المقابل لعبـد الناصر ورأس الرمح في محاربة الشيـوعية في المنطقة . وقد ساهم وقوف الـولايات المتحدة إلى جـانب مصر خلال أزمـة السـويس في إنهاء هـذه الأزمة الطـارئة[٢٤]. كما وكـانت الولايـات المتحدة، تحاول في الوقت نفسه إقنـاع الملك سعود بالتخلي عن تأييـد عبد النـاصر، في نقده «المبـدأ ايـزنهاور» والتفاهـم مـع العراق والانضمام إلى جـانب حلف

(٢٠) د. غسـان سلامة، س، ص ٢٤٣

(٢١) فريد هاليداي، م. س. ذ. ص ٢٤ .

(٢٢) د. غسـان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٤٣ .

(٢٣) فرد هاليداي م. س، ص ٢٤

(٢٤) F 0371/ 140360, From British Embassy, Washington Fo, 29 January 1959

بغداد لمحاربة الشيوعية، والغليان القومي في المنطقة العربية.

وعلى الرغم من ذلك، شهدت الفترة ما بين أوائل الستينات بعض التوتر في العلاقات السعودية ـ الأمريكية، هذا بسبب ما بدأ من محاولات أمريكية للتقرب من الرئيس عبد الناصر، بعد انفراط عقد العلاقات الحميمة بين السعودية ومصر، بسبب فشل الملك سعود، في مهمته في إقناع واشنطن للحصول على القمح الأمريكي، وتقديم المساعدة الأمريكية لدعم المطالب العربية، باعتبار خليج العقبة مياه إقليمية للدول العربية، ويعتبر بذلك مغلقاً أمام الملاحة الإسرائيلية، ثم بسبب الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن الشمالي في كانون أول ١٩٦٢، على الرغم من الاحتجاجات الشديدة التي وجهتها السعودية إلى إدارة الرئيس جون كندي. إلا أن هذه الخلافات، لم تحل دون تعزيز التعاون العسكري بينهما، ناهيك عن استمرار التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على سيادة المملكة، والدفاع عنها طوال فترة حرب اليمن[٢٥].

وبعد أن تولى الملك فيصل السلطة عام ١٩٦٤، تعززت العلاقات السعودية ـ الأمريكية، إذ أصبحت السعودية في عهده خلال تلك الفترة أكثر اقتراباً إلى الولايات المتحدة. ومما ساعد على ذلك مثلاً، عدم حاجتها إلى الدعم المالي، ناهيك عن تأثيرها السياسي في المنطقة، وإن اجراءات فيصل الادارية في الداخل عززت العلاقة الثنائية، مما ضمن حصول الأخيرة على إمدادات النفط ردحاً طويلاً من الزمن[٢٦].

ولذلك، فقد اتخذت هذه العلاقة شكلاً متميزاً عن تلك العلاقات، التي أقامتها الولايات المتحدة، مثلاً مع دول أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى الضعيفة الاستقلال، لا سيما أنها كانت تتعامل مع نظام يتمتع باستقلال سياسي ذاتي، وأن هذا الطابع الاستقلالي، قد مكّن السعودية من إبرام تحالف قوي مع الولايات المتحدة، مارست من خلاله استقلالية مترافقة مع الحفاظ على المصالح المتبادلة.

---

(٢٥) في الحقيقة أن الأزمة التي رافقت العلاقات السعودية ــ الأمريكية في الفترة ١٩٥٣ ــ ١٩٥٧ كانت بسبب تأرجح الملك سعود في أولى سنوات حكمه بين الانحياز إلى جانب عبد الناصر وخطه القومي وبين الانحياز إلى الولايات المتحدة مما أدى إلى وقف العمل بمعاهدة التعاون المعقودة معها في يونيو ١٩٥٤ قابلها وقف المساعدات الأمريكية في عام ١٩٥٥.

(٢٦) فرد هاليداي، ص ٢٧.

ومن العوامل التي أدت إلى تعـزيز مكانة السعوديـة في الفترة التي تلت عام ١٩٦٤ ، عاملين هما :

أولاً ـ بناء القوات المسلحة، والشروع بخطط التنمية الاقتصادية(٢٧).

ثانياً ـ إن السياسة الخارجية للملك فيصل، كانت مكملة لسياسة الملك سعود، تقوم على عـدد من المبادىء التي لم ينحـرف عنها مطلقاً. وهـذه المبادىء هي : نشر الإسلام واستخـدامه لـزيادة نفـوذ السعوديـة في العالم، العـداء الشديـد للشيوعيـة والصهيونية، واستمرار التحالف القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية(٢٨).

وفي مجال تعزيـز العلاقـات الثنائية بين الطـرفين، ولتبادل وجهـات النظر بشأن القضايـا ذات الاهتمام المشترك، قام الملك فيصل بأول زيـارة له كملك إلى الـولايات المتحدة عـام ١٩٦٦ ، قابل خلالها الرئيس الأمـريكي لندون جونسـون. وكانت أول مهام هذه الزيارة، حث الرئيس الأمريكي على اتخاذ، ما من شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة، و إمكانية المساهمة في حل القضيـة الفلسطينية.

وحين طـرحت الولايـات المتحـدة «مشروع روجرز» للسـلام في الشرق الأوسط في أعقاب حـرب حزيـران عام ١٩٦٧ ، قـام وزير الخارجيـة الأمريكي «وليـام روجرز» بزيارة إلى الرياض عرض فيها على الملك فيصل بنود هذا المشروع، وطلب تأييده لهذه المبـادرة، وقـد كـان رده بـالقـول : «إننـا لا نقبل بأي مشروع لا يقبـل بـه الفلسطينيون»(٢٩).

وفي عام ١٩٧١ ، قام الملك فيصل بزيارة واشنطن قابل أثناءها الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» وتبـاحث معه حول العديد من القضـايا التي تهم البلدين. وفي أعقاب حـرب تشرين ١٩٧٣ ، تكـررت زيارات المسـؤولين الأمريكيين إلى الـرياض وعلى رأسهم «هنـري كيسنجر» وزيـر الخارجية الذي كـان اهتمامه ينصـب بالـدرجة الأولى على رفع الحظـر النفطي، الـذي قـادتـه السعـودية والـدول العـربيـة المنتجـة للنفط.. حيث أدرك «كيسنجـر» منذ ذلك الـوقت، أهمية الدور، الـذي يمكن أن

(٢٧) قارن مع نفس المصدر، ص ٢٧ .

(٢٨) Helen lackner, op. Cit, pp. 114 - 222

(٢٩) د. عبد الله قباع، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤ .

تلعبه السعودية في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخطورة الدور الذي يشكّله عنصر البترول في المعركة[٣٠].

لقد وضعت هذه التجربة العلاقات السعودية ـ الأمريكية على المحك، من جراء قرار حظر النفط، الذي أراد الملك فيصل من خلاله أن يثبت للولايات المتحدة، حرص المملكة على مبدأ التضامن والاجماع العربي، الذي لا تستطيع الخروج عنه مهما كانت خصوصية العلاقة معها. وقد عبّر عن ذلك، ولي عهده الأمير خالد، في معرض تعليقه على العلاقة الخاصة التي تربط المملكة بالولايات المتحدة بقوله: «إذا كان أصدقاؤنا لا يستطيعون إقناع إسرائيل بقبول الحق العربي، فإننا نتوقع من أصدقائنا ألا يحاولوا إقناعنا بقبول الباطل الإسرائيلي»[٣١].

وعلى أثر تأزم العلاقات بين الدولتين في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣، قام الرئيس الأمريكي «نيكسون» بزيارة إلى المملكة عام ١٩٧٤، وبذلك يكون أول رئيس أمريكي يزور السعودية. وبالرغم من أنه لم يتمكّن من إقناع الملك فيصل، أثناء زيارته بجديّته فيما يتعلق بقضايا المنطقة، فإنه لم ينفِ إعجابه الشديد بقوة شخصية الملك فيصل وصلابة موقفه ورؤيته تجاه القضايا العربية[٣٢].

وبسبب استمرار دعم إدارة الرئيس «جيرالد فورد»، لاسرائيل، نبّه الملك فيصل إدارة الرئيس الأمريكي فورد في آب ١٩٧٤، على أنه: «إذا لم تغيّر الولايات المتحدة سياستها تجاه إسرائيل، فستكون الجزيرة العربية مرغمة على تعديل سياستها»، ولما لم يتلقَّ جواباً عن ذلك، أعلن الملك فيصل موافقته على مشروع تقدم به أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي، يقضي بتخفيض حجم النفط المستخرج بنسبة تتاوح بين ١٠ ـ ٢٠٪. وفي تشرين ثاني ١٩٧٤، صرّح الملك فيصل لمجلة «نيوزويك» الأمريكية قائلاً: «يجب أن يدرك أصدقاؤنا أين توجد مصالحهم الاستراتيجية.. ونحن لا نريد أن نفعل ما يسيء إلى الولايات المتحدة.. لكن لكي تبقى علاقاتنا الخاصة صالحة، فإن على واشنطن، من جانبها، أن تمتنع عن كل عمل يسيء إلى مصالحنا ومصالح العالم العربي. ولا شك أن الاحتلال المستمر للأراضي العربية ـ بما

(٣٠) نفس المصدر، ص ٣٧٤.

(٣١) محمد عنان، نفس المصدر، ص ١٠٩.

(٣٢) بنو أميشان، فيصل عاهل السعودية، ص ١٨٩ ـ ١٩٣.

فيها القدس ـ لا يسيء إلى الغرب فقط، بل يعم الجو الدولي أيضاً»[٣٣].

ولما كان البيت الأبيض، قد تظاهر بعدم إدراك المعنى في هذه التحذيرات، صرّح الملك فيصل قائلاً: «لا أريد أن أُخفي على الحكومة الأمريكية، إننا سنكون مرغمين من جديد إلى سلاح النفط، إذا لم تتبنَّ سياسـة أقل غموضاً تجاه المصالح العربية.. يجب أن تعلم جيداً أننا سنعتبر سياستنا بمثابة اختبار لها»[٣٤].

لذا، فقد كان الملك فيصل، ينتهج سياسة توفيقية في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة، قوامها محاولة التنسيق بين خصوصية تلك العلاقة، وبين التمسك بالمصالح والحقوق العربية. وأنه لم يتخطَ هذا المسار التوفيقي، طوال فترة حكمه، إلا في القضايا الملحة، التي تمس جوهر الدور العربي والاقليمي، الذي تضطلع به السعودية. وأبرز دليل على ذلك، قرار الحظر النفطي الذي اتخذته المملكة حيال الولايات المتحدة في ١٧ تشرين أول ١٩٧٣[٣٥].

وأزاء ذلك، يغدو بالامكان القول، إن السبب المباشر للتهديدات الأمريكية بشأن احتلال منابع النفط، التي بدأها هنري كيسنجر أواخر عام ١٩٧٤، إضافة إلى التهديد الأمريكي بفرض حظر على تصدير المواد الغذائية ـ كأسلوب للضغط على السعودية ـ كانت على ما يبدو، حصيلة إدراك الأمريكيين لجدية ومصداقية الملك فيصل في تنفيذ ما كان يحذّر به.

ومن الجدير بالذكر، أن الملك فيصل غداة اتخاذه قرار حظر النفط في ١٧ تشرين أول ١٩٧٣، كان يعتقد أن الولايات المتحدة ستفهم ما يعنيه هذا القرار، حينما سعت السعودية، إلى استخدام كل نفوذها، لتجعل من هذا القرار مجرد توصية موجهة للدول المنتجة، دون أي إلزام. إلا أن الصدمة التي تلقتها الرياض، بسبب الاقتراح الذي تقدم به «نيكسون» إلى مجلس الشيوخ والذي يقضي بمنح إسرائيل (٢,٢) مليار دولار كمساعدة عسكرية، والاعلان عن قيام جسر جوي مع «تل

---

(٣٣) نفس المصدر السابق، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٣٤) نفس المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٣٥) رفض الملك فيصل أن يتم رفع حظر النفط باتفاق سعودي ـ أمريكي، أنظر سعد الدين إبراهيم وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، نفس المصدر، ص ٤٣ ـ ٤٤.

أبيب»، دفع بالسعودية إلى فرض الحظر ضد الولايات المتحدة، بموجب قرار نقلته إلى الأرامكو[٣٦].

ويكتسب نص قرار الحظر أهمية بالغة، لأكثر من اعتبار، فهو يؤكد أن القرار السعودي، قد اتخذ «نظراً لزيادة المساعد ت العسكرية الأمريكية لاسرائيل»، إلا أن دقة الأمر الموجَّه لـ«الأرامكو» لا تدع مجالاً للشك، في أنه كان جاهزاً منذ فترة طويلة كمرحلة متقدمة من الضغط[٣٧]. «بعد تنفيذ قرار تخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ ابتداء من ١٧ تشرين أول حتى نهاية تشرين ثاني ١٩٧٣». ولما لم يسفر ذلك عن نتائج ملموسة. . أعلنت السعودية في اليوم التالي، وقف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة ومقاطعتها، نظراً لازدياد دعمها لاسرائيل[٣٨]. وهذا يعني أن السعودية في تصديها لقرار الحظر، كانت تضع في حسابها عدة بدائل وخيارات، لأنها كانت تدرك أن هذا القرار، أخطر قرار، تتخذه حيال الولايات المتحدة في تاريخ العلاقات السعودية ـ الأمريكية.

وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية، لم يرفع الملك فيصل الحظر النفطي، إلا بعد أن جعل النفط سلاحاً سياسياً بالفعل، وبعد أن وصل بسعره إلى ما يساوي قيمته الاقتصادية.

وفي عهد الملك خالد الذي اعتلى العرش عام ١٩٧٥، إثر اغتيال الملك فيصل في العام ذاته، واصلت المملكة العربية السعودية انتهاج نفس السياسة ولكن بدور أكثر ديناميكية وجرأة في الشؤون الدولية[٣٩]. وبضمنها التعامل مع القضايا العربية المصيرية، وبخاصة القضية الفلسطينية[٤٠].

فبعد مضي أكثر من شهرين على رحيل الملك فيصل، ألقى الملك خالد خطاباً قال فيه: «نحن نقوم بواجبنا تجاه العرب، وسوف نقوم بواجبنا تجاه الدولة الفلسطينية حالما تؤسس. . وحين يتم ذلك وتنسحب إسرائيل من كل الأراضي

---

(٣٦) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٤٢٠.
(٣٧) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٤٢٠.
(٣٨) د. إبراهيم سعد الدين، نفس المصدر، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.
(٣٩) د. عبد الله البقاع، نفس المصدر، ص ٩٠.
(٤٠) Helen lackner, op cit, p. 122, p. 124

المحتلة ــ بما فيها القدس ــ فإنها تستطيع أن تحيا داخل حدودهـا لعام ١٩٦٧ . . . وإذا ما ضغطت الـولايات المتحدة على إسرائيـل، لاقامة سـلام عادل، فإن الاتحاد السوفياتي لن يحصل على موطىء قدم في المنطقة»[٤١].

وكذلك استطـاعت السعوديـة منذ عـام ١٩٧٥، أن تزيـد من نفوذهـا في العالم بفضل عوائدها النفطية الضخمة . . فضلاً عـن بروز الاعتمادية المتبادلة بين الدولتين خلال هذه الفترة[٤٢].

وعلى صعيد المنطقة، فقد برز الـدور الاقليمي السـعودي، بشكل أكثر وضوحاً، بفعل الاتجاهات الجديدة للسياسة السعـودية، على أساس أنها أضحت أكثر عملية وانسجاماً، مع تصـوراتها لهذا الدور. وقد أصبح الملك فهد الشخصيـة الأكثر أهمية في رسم السياسة الخارجية، وبخاصة بما يتعلق بشؤون العلاقة مع الولايات المتحدة، وأسعار النفط وقرارات الانتاج، مقـابل سعيه المستمر في البحث عن الصيغ الكفيلة بالحفاظ على مبدأ الاجماع العربي، باتباعه سياسة معتدلة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرضا بين الدول العـربية وتجنب العزلة[٤٣]. ومنذ تـوليه القيادة بعد وفـاة أخيه الملك الراحل خـالد عام ١٩٨٢، ازدادت فعاليـة السياسة الخارجية السعـودية، بحيث لم تعد تكتفي بالممارسة التوفيقية، وبمواقف التأييد والمساندة التقليدية، بل أخذت على عاتقها طرح المبادرات والمشاريع السياسية الجريئة[٤٤]، وقد تجسّد ذلك في (مشروع فهد) الذي أصبح مشروعـاً عربياً بعد تبنيه في مؤتمر قمـة فاس عام ١٩٨٢، والذي يعد خطوة سياسية انتقلت السعودية عبرها من دولة إسناد وتمويل إلى دولة مواجهة، مما عزّز دورها كأحد الأطراف المباشرين في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٤٥].

وإن المواقف السعـودية من الحرب العـراقية ــ الإيـرانية، ومشكلـة أفغانستـان، والمشكلة اللبنانيـة، وقضية أسعار البترول والاجتياح العراقي للكـويت، كلها أمثلة واضحـة على تـوسع الـدور السعودي في عهـد الملك فهـد وتطـوره، حيث واجهت

---

(٤١) نفس المصدر السابق، P. 122

(٤٢) نفس المصدر السابق، P. 131

(٤٣) Quandt, op. Cit. P. 80

٤٤) د. فاضل زكي محمد، أضواء على الدبلوماسية العربية ـ السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية جـ ٢، ١٩٨٧، ص ١٨٩ .

(٤٥) مجلة الوطن العربي، باريس، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٥ .

المملكة في عهـده أخطر التحديـات إذ إن فلسفته في الحكم، هي النأي بـالبلاد عن التوتـرات، والمغامرات، وافتعـال الأزمات، واستخدام ميـزان الشرع أولاً، ثم ميزان العقل في تصريف الأمور[٤٦].

ومع تـراجع السـادات، وعزلـة مصر بعـد كـامب ديفيد، وقيـام نظـام الخميني وانشغال العراق بعد نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، والخلافات العربية ـ العربية، وجدت السعـودية نفسها أمـام مسؤوليـات جديدة، تفـرض عليها أن تتخطى دور الـوسيط التقليـدي، والـدخـول بثقل سيـاسي أكثـر فاعليـة في القضـايـا العـربيـة والإسلاميـة. وقد ازداد هـذا الدور وضـوحاً في أواخـر السبعينات، وازداد أهميـة في الثمانينـات بفعـل المتغيرات والظـروف الجديـدة المليئـة بـالصراعـات السيـاسيـة والأيديـولوجية، الأمـر الذي فرض عليهـا الدخول في خضم السيـاسة الدوليـة، مما أعطاها ثقلاً دولياً إلى جانب ثقلها العربي والإسلامي[٤٧].

وهكذا وجدت الولايات المتحدة، في الدور السعـودي، عاملاً فاعلاً في التعامل مع حقـائق الـوضع الجديـد، في المنطقـة مع مطلع عـام ١٩٧٩، حين أضحت السعـودية في ظل هـذه العـوامل والحقـائق، القاسم المشترك في السيـاسـة العربيـة والإسلامية.

إلا أن القيـام بهذا الدور وعلى النحـو الذي يحمل السعـودية على القبـول ببعض مفردات السياسة الأمريكية ـ غير المرغوبة في المنطقة ـ قد وضع القيادة السعودية أمام خيارين: إمـا أن يلبّوا رغبة الطـرف الأمريكي، وهذا يعني تخلي المملكـة عن دورها الاقليمي وبالتـالي الركون إلى العزلـة. وإما أن ترفض القيام بهذا الـدور الذي تتطلع إليه الولايات المتحدة ـ وهـذا يعني التخلي عن الطرف الأمريكي في العلاقات، الأمر الذي قد يـؤول إلى إعادة النظر في العلاقـة الثنائية الخاصة التي تـربط بين الطرفين. وبشكل عام يمكن القول إن أحـداث المنطقة ومتغيراتها الجديدة السـالفة الـذكر، قد وضعت صانعي القرار في السعـودية أمام موقف صعب حيال السياسـة الأمريكية في المنطقـة، الأمـر الـذي ألقى ظـلالاً كثيفـة حـول مستقبل العـلاقـات السعـوديـة ـ الأمـريكية، وأدخلهـا في أكثـر من اختبار وتجربـة بسبب تصـادم مصالح الطـرفين واختلاف وجهـات نظرهما حول العديـد من القضايا، والتي كانت تتبع أسـاساً من

(٤٦) د. فاضل زكي، نفس المصدر، ص ٨٧.

(٤٧) د. فاضل زكي، نفس المصدر، ص ٩١، ص ١٢٧.

الأوضاع الاقليمية السائدة، مما أدى إلى نشوء أزمة فعلية في العلاقة، برزت بوضوح في النصف الأول من عام ١٩٧٩.

وعلى الرغم من أن هذه الأزمة قد خفَّت حدتها في النصف الثاني من العام نفسه، إلا أن استمرار أسبابها الموضوعية، إضافة إلى حقيقة موقف الولايات المتحدة من الحرب العراقية ـ الإيرانية، وسلوكها حيال أطراف النزاع، والتغير الذي طرأ على سياستها التسليحية تجاه السعودية والدول الخليجية الأخرى، قد أدخل العلاقات السعودية ـ الأمريكية في مراحل مد وجزر في الأيام الأخيرة من فترة إدارة الرئيس جيمي كارتر الذي انتهت فترة رئاسته مع عام ١٩٨٠، وخلال عهدي الرئيس رونالد ريغان الأول والثاني ١٩٨١ ـ ١٩٨٨.

وفيما يلي، أهم التطورات التي رافقت مسار العلاقات السعودية ـ الأمريكية خلال هذه الفترة، مبتدئين بأزمة عام ١٩٧٩.

لا شك أن الأزمة التي نشأت في ربيع عام ١٩٧٩، قد لا يكون لعمقها مثيل في تاريخ العلاقات السعودية ـ الأمريكية، وكما هو منتظَر، فإن مصدرها الرئيسي كان ينبع من معطيات إقليمية، وليس من صلب العلاقة الثنائية نفسها. ويبدو أن الأمريكيين هم المسؤولون أساساً عن التطور السلبي في العلاقة[٤٨]، وقد كان ذلك واضحاً من خلال الأسباب والدوافع التي كانت تكمن وراء تلك الأزمة، التي دارت حول جملة قضايا متداخلة، أهمها: الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه ـ أسعار النفط واللغط الأمريكي باتهام السعودية بمشاركتها في زيادة الأسعار ـ كامب ديفيد ـ المشاريع الأمريكية للتواجد العسكري المباشر في المنطقة ـ والتشكيك باستقرارية النظام السعودي.

فبالنسبة للموضع في إيران أدرك السعوديون، أن الموقف الأمريكي، من أحداث إيران، إن دلَّ على شيء، فإنما يدل على عدم الرغبة، أو عدم القدرة على دعم الحلفاء. فبعد سقوط الشاه، الحليف القوي للولايات المتحدة، شعر السعوديون أن الولايات المتحدة لم تعمل كل ما بوسعها لانقاذه[٤٩]. وعدم قدرتها على ضمان بقاء أي نظام صديق عندما يسقط، وقد تساهم هي في إسقاطه عندما تفقد الثقة في

(٤٨) د. غسان سلامة، السياسة الخارجيه السعودية منذ عام ١٩٤٥، ص ٢٥٣.

(٤٩) مروان بحيري، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، ص ٦٢.

قدرته على ضمان المصالح الأمريكية، أو عندما يعمل باتجاه معاكس لها[٥٠].

وقد كان ذلك واضحاً في تصريح الملك الراحل خالد عندما قال: «إن الدرس الذي تلقته السعودية، ودول الخليج من إيران، هو ينبغي عليها التعاون فيما بينها، لا الاعتماد على الدول الكبرى لضمان أمنها»[٥١].

أما في ما يتعلق بقضايا النفط و(الأوبيك)، فقد ظهرت تلميحات أمريكية تقول: أن كميات النفط المنتج في المملكة أقل بكثير مما يعتقد عن تلبية حاجات الغرب، وأن السعودية، قد دفعت باتجاه زيادة أسعار النفط في قمة (الأوبيك)، التي عقدت في أبو ظبي، وأنها لم تقف ضد زيادة الأسعار كما تدعي[٥٢].

أما القضية الأخرى، التي تشكّل العامل الأهم في تأزم العلاقة، فإنها تتعلّق بالموقف السعودي من اتفاقيات، ومن ثم معاهدات كامب ديفيد، في الوقت الذي كانت فيه واشنطن تراهن على ردود فعل سعودية إيجابية أو على الأقل محايدة من هذه المعاهدة، مرتكزة في ذلك على الحماس الذي أبدته الرياض، لانعقاد قمة «كامب ديفيد» في أيلول ١٩٧٨ ــ غير أن نتائج القمة كانت بعيدة عما كانت تتوقعه السعودية[٥٣]. حيث أنها أعلنت أن المعاهدة لا تفي بالغرض المطلوب، وقد كان هذا الموقف واضحاً في بيان مجلس الوزراء السعودي الذي أعلن في أعقاب قمة كامب ديفيد والذي أكد على: «أن حكومة المملكة العربية السعودية، مع تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس كارتر. . . ترى أن ما تم التوصل إليه في قمة كامب ديفيد لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام. . .[٥٤]»، ولاعطاء صورة واضحة عن تطور الأحداث في أبعادها الرئيسية الثلاثة السالفة الذكر، يمكن القول، إن تمسك الولايات المتحدة باتفاقيات (كامب ديفيد) وإسنادها لاسرائيل، واستعدادها للتضحية بالدور السعودي (أولاً) وتراجعها عن دعم الشاه (ثانياً) وانتقادها لرفع أسعار النفط، ثم التهديد بالتدخل العسكري لحماية استمرار ضخ النفط (ثالثاً)،

---

(٥٠) د. خليل علي مراد، الولايات المتحدة، النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات، مجلة دراسات الخليج العربي/ البصرة ع ١، ١٩٨٢، ص ١٩.

(٥١) فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينات، نفس المصدر، ص ٨٢.

(٥٢) د. غسان سلامة، ص ٢٥٣، ص ٢٥٨.

(٥٣) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٥٤) للاطلاع على نص البيان أنظر، منبر الحور/ طارق موسى، نفس المصدر ص ١٩١ ـ ١٩٢.

ثد أثارت ردود فعل قوية في المملكة، عبّر عنها بوضوح السفير السعودي آنذاك[٥٥]، وأن هذه الأحداث الثلاثة بمجموعها قد أدت إلى اختلاف في النظرة للعلاقة بين الطرفين، كما أن قيامها في وقت متقارب أدى إلى نشوء تلك الأزمة[٥٦].

وإذا كانت هذه هي الملامح العامة للأزمة، فإن الاختلاف على نتائج كامب ديفيد كان بداية لها.

فمن أجل حمل السعودية على اتخاذ موقف إيجابي من اتفاقيات كامب ديفيد، مارست الادارة الأمريكية وسائل ضغط متعددة بدأت بزيارة «سايروس فانس» وزير الخارجية إلى الرياض غداة «كامب ديفيد» ثم دعوة «كارتر» للسعوديين لدعم هذه الاتفاقيات، ثم اعتماد وسائل تهديد علنية ومباشرة برزت بشكل واضح مع الحملة التي شنّها السناتور اليهودي «فرانك تشرس» رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ضد السعودية في شباط ١٩٧٩، والتي تعد أولى بدايات الأزمة[٥٧]. حين صرّح تشرس قائلاً: «إن السعودية تقف موقفاً مناهضاً من اتفاقيات كامب ديفيد وأن على الولايات المتحدة أن تؤدبها[٥٨] وذلك بإعادة النظر في علاقتها بالرياض وبصفقة طائرات (F-15)، إذا ما ظلت المملكة على موقفها من الاتفاقيات»[٥٩].

وقد ذكرت أوساط أمريكية في حينها، أن مثل هذا الضغط هو الشيء الوحيد، الذي يخيف الحكومة السعودية ويحملها على انتهاج سياسة مؤيدة للمحور المصري ـ الإسرائيلي، غير أن الحملة المضادة التي قادها (اللوبي السعودي) متمثلاً بشركات النفط، التي لها مصالح واسعة في السعودية، قالوا إن هذا التجريح العلني بالمملكة من شأنه أن يحدث آثاراً عكسية قد تدفعها بفعل الخوف إلى مسايرة الاتجاهات الراديكالية من ناحية، وتفسح المجال للاتحاد السوفياتي بالاستفادة من هذا الوضع من ناحية أخرى.

ويبدو أن اشتداد هذه الحملة من قبل الطرفين قد أقلق الحكومة الأمريكية، الأمر الذي دعا وزارة الخارجية إلى تأكيد حرص واشنطن على حسن العلاقات مع الرياض

(٥٥) أنظر د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٨.
(٥٦) مروان بحيري، نفس المصدر، ص ٦٢.
(٥٧) د. غسان سلامة، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.
(٥٨) اللوبي السعودي يشن حملة مضادة ـ مجلة الدستور ـ لندن، ١٨٢٤١٨/٤/٢، ١٩٧٩.
(٥٩) د. غسان سلامة، م. س، ص ٢٥٩.

وذلك لتطمين الحكومة السعودية، كما أنها أكّدت أن السعودية لم تكن غائبة عن الخطوات التمهيدية إلى «كامب ديفيد» ولو أنها عارضت نتائجه، وذلك لتطمين الفريق المؤيد لاسرائيل[٦٠].

وأزاء ذلك، ولغرض إظهار اهتمامها بمتانة العلاقة مع السعودية، قامت الولايات المتحدة بمبادرتين مهمتين: الأولى زيارة هارولد براون وزير الدفاع في ١٥ شباط ١٩٧٩، إلى الرياض، والثانية هي دعوة الرئيس كارتر الأمير فهد لزيارة واشنطن.

وقد كانت هاتان المبادرتان تنطويان على وسائل ضغط جديدة، لحمل السعودية على تأكيد جملة من السياسات الأمريكية أبرزها: لقاء كامب ديفيد الجديد الذي دعا له «كارتر» من أجل التوصل إلى معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية[٦١]، والعرض الذي تقدم به «براون» لقيام ترتيبات دفاعية تشترك فيها الولايات المتحدة لمواجهة ما أسماه بالأخطار، التي تتعرض لها منطقة الخليج والجزيرة العربية بعد أحداث إيران وحرب اليمن[٦٢]، فضلاً عن دعوة السعودية القبول بوجود عسكري أكبر في المنطقة[٦٣].

وبعد أسبوع من زيارة «براون» إلى الرياض، اتخذ الأمير فهد قراراً بإلغاء أو تأجيل زيارته إلى «واشنطن»، مما دعا عدداً من المراقبين السياسيين في حينها إلى الربط بين زيارة «براون» إلى الرياض وبين تأجيل زيارة فهد إلى واشنطن، مؤكدين أن زيارة «براون» إلى المملكة قد كشفت عن خلافات بين السعودية والولايات المتحدة حول جملة قضايا أهمها: تقييم الوضع في إيران ومسؤولية الادارة الأمريكية تجاه الوضع في المنطقة، بجانب رفض السعودية لشروط مسبّقة وضعتها الولايات المتحدة قبل الموافقة على بيع أسلحة جديدة إليها، وربطها بتأييد السعودية لكامب ديفيد، ثم رفض السعودية الدخول في أي مشروعات أمنية في المنطقة تشترك فيها الولايات المتحدة[٦٤].

---

(٦٠) اللوبي السعودي يشن حملة، نفس المصدر.

(٦١) رفض الأمير فهد زيارة واشنطن، مجلة المجالس المصورة، الكويت ع ٨، ٤٠/ ٣/ ٣/ ١٩٧٩.

(٦٢) نفس المصدر السابق.

(٦٣) شاهرام شوبان، الأمن في الخليج الفارسي، نفس المصدر، ص ٨٩ ـ ٩١.

(٦٤) السياسة الكويتية، ٢٧/ ٢/ ١٩٧٩.

ويبدو أن الأمير فهد عندما اتخذ قرار تأجيل زيارته إلى واشنطن، كان يدرك تماماً أن الدعوة الموجهة إليه من قبل الرئيس «كارتر» مع قرب موعد لقاء «كامب ديفيد» الجديد، إنما استهدفت وضعه أمام الأمر الواقع، حيث أن زيارته لواشنطن ستعتبر بمثابة تأكيد، غير مباشر، من قبل المملكة على تأييدها لـ «كامب ديفيد»، وبالتالي الموافقة على أي حل قد يتم التوصل إليه بين مصر وإسرائيل(٦٥).

وبعد تعثّر المشاريع الأمريكية، للتواجد العسكري، وإلغاء زيارة فهد لواشنطن، بدأت في الولايات المتحدة، حملة واسعة النطاق شارك فيها أعضاء من «الكونغرس» وصحف بارزة، استهدفت التشكيك بمقدرات المملكة على مسايرة التحديث وعلى تجنب الخلافات بين أمراء العائلة المالكة(٦٦)، الأمر الذي سبَّب فيما بعد، إحراجات شديدة للسفير الأمريكي «جون ويست» وأدى إلى إبعاد رئيس جهاز المخابرات المركزية الملحق بالسفارة الأمريكية في جدة، بعد أن ثبُت أن الأخير كان وراء تلك الحملة لنقله معلومات، عن أوساط تكهنت بوجود خلافات في الأسرة المالكة واحتمال سقوط نظام الحكم السعودي، وذلك عبر تقاريره السرية التي كان يبعثها إلى واشنطن(٦٧). وقد أدى تسرب هذه المعلومات، وتحولها لاحقاً إلى شائعات رددتها الصحف الأمريكية، وروّج لها أعضاء الكونغرس الموالين لاسرائيل. ومن بين الشائعات التي كان لها تأثير سيء في العلاقات بين البلدين نبأ نشرته «الواشنطن بوست» قالت فيه: «إن المسؤولين الأمريكيين، باتوا يخشون، من أن يكون الأمير فهد قد أخذ يفقد سلطته»(٦٨).

وفي هذا الجو، من انعدام الثقة المتبادل، وقِّعت معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية. وعلى أثر ذلك وصل «زبغنيو برجنسكي» مستشار «كارتر» لشؤون الأمن القومي إلى المملكة لحملها على موقف يؤيد المعاهدة، قابلها رفض سعودي، وقد وصفت العلاقة إبان ذلك بعبارة «بقيت الصداقة واضمحلت الثقة بين الطرفين»(٦٩).

---

(٦٥) مجلة المجالس المصورة، نفس المصدر.

(٦٦) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٥٨.

(٦٧) بول فندلي، من يجرء على الكلام، بيروت ط ٦، ١٩٨٨ ص ٢٥٦.

(٦٨) جريدة الرأي العام الكويتية، ١٢/ ٥/ ١٩٧٩.

(٦٩) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٥٩.

وتأكيداً لتأزم العلاقة صرّح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في مطلع مارس ١٩٧٩ : «بأن العلاقات بين البلدين تدهورت بسبب خلافات حول (كامب ديفيد)»[٧٠]. تبعه تصريح «سايروس فانس»، وزير الخارجية الأمريكي، أكد فيه : «إن معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية قد أثّرت في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية وأدت إلى نشوء خلافات حادة في وجهات نظر البلدين»[٧١].

وهكذا، فإن استمرار فتور العلاقات السعودية ـ الأمريكية بهذا الشكل، قد شجّع عدد من الدول، للاستفادة من هذه الفرصة. فبالاضافة إلى فرنسا التي كانت تسعى إلى إحلال طائرة الميراج مكان طائرة (F-15)، كما حاول الاتحاد السوفياتي والصين إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية، الأمر الذي حث الطرفين لتخفيف حدة الأزمة وصولاً إلى وضع نهاية لها[٧٢].

ففي شهري مايو ويونيو ١٩٧٩، صدرت تصريحات عديدة من قبل مسؤولي الدولتين، عبّرت عن خطوات إيجابية لوضع حد للأزمة، من بينها تصريح للأمير عبد الله بن عبد العزيز، الذي وُصف بأنه أقل تأييداً لتوطيد العلاقة مع واشنطن، قائلاً أنه : «لا يعتقد أن العلاقة بين واشنطن والرياض سوف تتأثر من رفض السعودية لكامب ديفيد». كما أن الموقف السعودي تجاه قضايا النفط بدأ يتطور حين لمحت في نهاية أيار ١٩٧٩، برغبتها في زيادة إنتاج النفط لكي يتوقف الارتفاع السريع في أسعاره ووضع حد لتفاقم أمة الطاقة، بناء على طلب أمريكي مباشر. . . وبالمقابل فقد أكد عدد من المسؤولين الأمريكيين وبعض الصحف الأمريكية، أن «واشنطن» قد أوقفت ضغطها على الرياض بشأن تأييد معاهدة «كامب ديفيد».

وفي نهاية حزيران ١٩٧٩، أكد الملك خالد لصحيفة السياسة الكويتية : «إن التباين بين المملكة وأمريكا لن يؤثر في العلاقات. . . وأن واشنطن لا تضغط على الرياض لتخفيف حدة المقاطعة ضد مصر»[٧٣].

وفي يوليو ١٩٧٩، وعندما تسلّم الرئيس كارتر أوراق اعتماد السفير السعودي

---

(٧٠) نفس المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٧١) جريدة الرأي العام الكويتية.

(٧٢) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٦٠.

(٧٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٦١.

الجديد فيصل الحجيلان، صرّح قائلاً: «إن واشنطن تقدّر السعودية كصديق وكحليف»، وقد كان هذا الحدث «البروتوكولي» صورة علنية عن قرب انتهاء أزمة عام ١٩٧٩، أو عن تخفيف حقيقي في حدتها، بعد انغماس الثورة الإيرانية في تناقضاتها وانتهاء النزاع بين شطري اليمن[٧٤] وتفاقم الخلافات العربية ـ العربية[٧٥].

ورداً على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية طرحت السعودية، من جانبها مشروع فهد الذي أعلن في أغسطس ١٩٨١، كصيغة مقترحة تقدم بها الملك فهد لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي أضحى فيما بعد مشروعاً عربياً بعد تبنيه في مؤتمر قمة فاس الثاني (مشروع فاس) في سبتمبر عام ١٩٨٢، في نفس الوقت الذي طرحت فيه مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان، لغرض كسر الجمود الذي أحاط بقضية الشرق الأوسط في السنوات التي تلت كامب ديفيد.

وعلى صعيد التعاون العسكري، والعلاقات الأمنية بين الدولتين في أعقاب المتغيرات الكبيرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد سقوط الشاه واحتمالات انتقال عدوى الثورة الإيرانية إلى أقطار المنطقة، وتدعيم الوجود السوفياتي في أفغانستان واليمن الجنوبي، وانعكاسات الحرب العراقية ـ الإيرانية على الأوضاع في الخليج العربي، يمكن القول أن هذه المتغيرات ولا سيما الحرب العراقية ـ الإيرانية قد كان لها الأثر البالغ في توجيه السياسة الأمنية السعودية نحو العمل على تحديث التسلح، في الجيش السعودي بالتعاون مع الولايات المتحدة والتطلع إلى عقد صفقات أسلحة جديدة، لدعم قدراتها العسكرية الجوية والبحرية[٧٦]، بما يتناسب وحجم التهديدات المحتملة في المنطقة.

ففي إطار التنسيق الأمني بين الطرفين بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، بادرت إدارة الرئيس «كارتر» في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠، بإرسال ٤ طائرات إنذار مبكر (أواكس)، كما أشرت في البداية. حيث عبّرت الادارة الأمريكية آنذاك بأن موقف «الحياد» الذي اتخذته الولايات المتحدة من حرب الخليج[٧٧]، لا يعني أنها تبقى

(٧٤) شاه رام شوبان، نفس المصدر، ص ٩١ ـ ٩٤.

(٧٥) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٦٢.

(٧٦) أحمد فارس عبد المنعم، الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع ٦٧ يناير، ١٩٨٢، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٧٧) إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٩٧ ـ ٢٠٩.

محايدة في تلبية الاحتياجات الدفاعية المشروعة لأصدقائها[٧٨].

إلا أن السعودية، ومعها دول مجلس التعاون، قد أبدت تحفظها تجاه الموقف الأمريكي السلبي من الحرب العراقية ـ الايرانية، ومن ثم سلوكها حيال أطراف النزاع، وبخاصة بعد أن تكشفت حقائق التعاون التسليحي بين الولايات المتحدة وإيران عبر «فضيحة إيران غيت» والتي أكدت وإلى حد كبير تمسك الولايات المتحدة بإيران. في ذات الوقت الذي كانت السعودية تسعى إلى وقف الحرب أو منع امتدادها.

أما قضية التسلح السعودية، فإنها شكّلت نقطة افتراق واضحة في العلاقات بين الدولتين ولا سيما في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ عام ١٩٨٢، حين أبدت إدارة الرئيس «ريغان» عدم استعدادها تزويد السعودية بما تحتاج إليه من منظومات تسليحية متقدمة، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول موقف الولايات المتحدة من نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى المملكة، فضلاً عن أن ذلك كان مدار نقاش واسع داخل السعودية نفسها، وعلى صعيد العلاقات الثنائية المباشرة بين الدولتين[٧٩]. والذي أجبر السعودية في نهاية الأمر على التحول إلى تنويع مصادر التسلح ـ كأحد السبل ـ لتلبية احتياجاتها العسكرية من أوروبا، فبعد فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا التي عقدت معها عام ١٩٨٥، الصفقة المعروفة بـ (صفقة المليارات)، لجأت أخيراً إلى الصين الشعبية، التي لم ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية لعقد الصفقة المعروفة بـ (صفقة الصواريخ) التي أعلن عنها في ربيع عام ١٩٨٨، وذلك لامتلاك بعض القدرة الرادعة ضد التهديدات الإيرانية، واحتمالات امتداد رقعة الحرب العراقية ـ الإيرانية بعد التصعيد الخطير الذي طرأ عليها منذ منتصف الثمانينات.

وتجدر الاشارة، إلى أن صفقة الصواريخ الصينية قد أحدثت بعض التوتر في العلاقات بين الدولتين. فإضافة إلى أنها كانت سبباً في تجميد طلبات سعودية لبعض المعدات العسكرية تحت ضغط الكونغرس، كما أشرت آنفاً، أدت إلى طرد السفير الأمريكي في الرياض، بعد مطالبته باسم الحكومة الأمريكية بالاطلاع على مزايا هذه الصواريخ.

---

(٧٨) شاه رام شوبان، نفس المصدر، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٧٩) النشرة الاستراتيجية ـ لندن، ع ٩ في ٢٩/ ٥/ ١٩٨٦.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية، يمكن القول أن علاقة المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية، هي علاقة متطوّرة على الرغم من المشاكل والخلافات السياسية التي تتركز أساساً حول القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد برز ذلك من خلال عنصر التعاون المتبادل بين الطرفين طوال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات، مما أدى إلى دعم العلاقات الثنائية بينهما، سواء كان ذلك في مجال التعاون العسكري، أم الاقتصادي. فمن ناحية، بدأت في السبعينات، برامج واسعة لتحديث الجيش السعودي، حيث بلغت قيمة ما حصلت عليه السعودية من المعدات والخدمات العسكرية الأمريكية (٤٥) مليون دولار عام ١٩٧٠، و(١٥ , ١) مليار دولار عام ١٩٧٣[٨٠]. ويشير مصدر آخر إلى أن مشتريات الأسلحة من الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٥٠ـ١٩٨١، بلغت (٦ , ٢٩) بليون دولار وللفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠، بلغت (٣٤) بليون دولار[٨١].

ومن جانب آخر، فإن زيادة الاهتمام ببرامج وخطط التنمية في السعودية قد أدى إلى مزيد من التعاون مع الولايات المتحدة للحصول على التكنولوجيا والخبرة الفنية الأمريكية، ومن مظاهر هذا التعاون بين الطرفين توقيع اتفاقيات يونيو ١٩٧٤، التي تمخّض عنها تشكيل اللجنة السعودية ـ الأمريكية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعسكري والتي كشفت بوضوح عن أرضية التعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات[٨٢].

كما أن اعتماد الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية على النفط المستورد، أوائل السبعينات، قاد إلى زيادة الاهتمام الأمريكي بالسعودية، بالرغم من أن الملك فيصل قد بدأ يهدد في عام ١٩٧٣، بربط إنتاج النفط بالموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن ثم استخدام سلاح النفط في حرب تشرين ١٩٧٣، وتخفيض الانتاج كما أشرنا سابقاً.

فباستثناء فترة الحظر النفطي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، ومشاركة السعودية في رفع الأسعار في عام ١٩٧٤ و١٩٧٥، فإن السياسة النفطية السعودية كانت تتفق مع

---

(٨٠) Quandt; op. cit. PP. 52 - 53

(٨١) Covdesmon, op. cit. P. 203

(٨٢) Tillmon, op. cit. PP. 79 - 80

مصالح الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ومنذ عام ١٩٧٦، وبالرغم من معارضة دول «الأوبيك»، اتبعت السعودية سياسة تقوم على تقييد الارتفاع في الأسعار. مع الاحتفاظ بمستويات الانتاج، بما يقابل احتياجات الدول الصناعية واستمرت بالتمسك بهذه السياسة، باستثناء الفترة من أواخر عام ١٩٧٨، إلى النصف الأول من عام ١٩٧٩، وهي الفترة ما بين توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ولتعويض نقص النفط في الأسواق العالمية، الناجم عن الأزمة الإيرانية، رفعت السعودية إنتاجها في النصف الثاني من عام ١٩٧٩، من (٨,٥) برميل يومياً إلى (٩,٥) مليون برميل ثم إلى (١٠,٥) مليون برميل لتعويض نقص النفط الناجم عن الحرب العراقية ـ الإيرانية، وفي مؤتمر الأوبيك الذي عقد في جنيف في أيار ١٩٨١، رفضت السعودية الاشتراك في تخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ واحتفظت بأسعارها عند مستوى (٣٢) دولاراً للبرميل الواحد بينما تراوحت أسعار الأوبيك الأخرى بين (٣٦ـ٤١) دولار للبرميل[٨٣]وما زالت السعودية إلى الآن تدعو دول «الأوبيك» إلى الاعتدال في أسعار النفط والالتزام بكميات معقولة من الانتاج.

وترجع الأسباب، وراء هذه السياسة السعودية، إلى عدة اعتبارات من بينها الاهتمام باستقرار الاقتصاديات الغربية للحفاظ على الاستثمارات المالية السعودية في هذه الدول، ولما لهذا الاستقرار من أهمية لبرامج التنمية والتصنيع السعودية. فضلاً عن الرغبة في زيادة الدخل السعودي لتمويل متطلبات التنمية[٨٤]. وعلى صعيد العلاقات التجارية، بلغت الواردات السعودية عام ١٩٨٤، أكثر من (٢١) بليون ريال سعودي ويمثل ذلك ١٨٪ من إجمالي مستوردات المملكة، أما صادراتها لنفس السنة فقد بلغت أكثر من ٨ بليون ريال ويمثل ذلك نسبة ٦,٧٪ من جملة صادراتها[٨٥]. وهكذا فإن حجم التجارة بين البلدين قد تضاعف الآن أكثر من ٤٠ مرة عما كان عليه قبل عشر سنوات حيث تمثل السعودية الآن المرتبة السادسة في قائمة كبار الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. وإلى جانب ذلك يجب لفت النظر إلى الاستثمارات السعودية النقدية الضخمة، داخل الولايات المتحدة التي بلغت حتى منتصف عام ١٩٨٣، أكثر من (٧٠) مليار دولار أي ما يربو على نصف إجمالي

---

(٨٣) نفس المصدر السابق.

(٨٤) د. هالة سعودي، نفس المصدر، ص ٤٤.

(٨٥) د. عبد الله القباع، نفس المصدر، ص ٣٨٢.

الاستثمارات السعودية في الخارج، والبالغة أكثر من (١٤٠) مليار دولار، عدا الودائع الهائلة لدى المصارف الأمريكية الكبرى خارج الولايات المتحدة[٨٦].

ولما لهذه الاستثمارات من دور في إنعاش الاقتصاد الأمريكي، فإن سحبها سيحدث بلا شك تأثيراً كبيراً على حركة الانتاج في الولايات المتحدة. لذلك فإن كل ما تقدم، يدفع بالطرفين إلى التفكير الجدي في جعل العلاقات السعودية ـ الأمريكية قضية مهمة[٨٧].

(٣ ـ ٢) المدر والجزر في العلاقات السعودية ـ الأمريكية:

على الرغم من العلاقة الخاصة، والمصالح المشتركة والمتبادلة التي تربط المملكة العربية السعودية، بالولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الاقتصادية والنفطية والسياسية والعسكرية والأمنية، إلا أنه لا تزال هناك مشاكل وعقبات ترتبط أساساً بتطور الأوضاع الأقليمية، التي أدت إلى حالة من التعارض في بعض المصالح والأولويات الخاصة بكل منهما. وقد عبرت عنها أنماط سلوكية مختلفة قادت طرفي العلاقة، إلى اتجاهات مغايرة لأهداف واهتمامات كل منهما، وكادت أن تؤدي بالطرفين إلى إعادة نظر شاملة في العلاقة الخاصة التي تربطهما في مراحل عديدة من مسيرة العلاقات الثنائية. وللخوض في هذه الأولويات ومدى تأثيرها في مستقبل العلاقات بين الدولتين، فإن هذه الاهتمامات تتمثل في حرص السعودية على المحافظة على الروابط العربية والإسلامية. فمن ناحية حرصها على ارتباطاتها العربية، فإنها تنطلق من مبدأ الا جماع العربي، الذي يشكل حجر الزاوية، في سياستها الخارجية، والذي لا يمكن التخلي عنه، مهما كانت خصوصية العلاقة التي تربطها بالولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى تهتم السعودية بمبدأ التضامن الإسلامي وحماية المصالح الإسلامية على الصعيد الدولي. وقد ازداد التركيز على البعد الإسلامي للسياسة الخارجية السعودية بوجه خاص ـ بعد الثورة الإيرانية نظراً لما تمثله مثلاً من تحد لمكانة السعودية في العالم الإسلامي.

وعموماً، فإن السعودية تدرك تماماً، أهمية الأولويات العربية والإسلامية، في الحفاظ على أمنها القومي، وبالتالي أمن واستقرار المنطقة. وأن نمط المساعدات

(٨٦) د. إبراهيم محمد العواجي، نفس المصدر، ص ٤ ـ ٥.

(٨٧) د. عبد الله القباع، نفس المصدر، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

الاقتصادية السعودية للدول العربية والإسلامية، بات يعكس وإلى حد بعيد تمسكها بتلك الأولويات.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد بات من المؤكد أن مسألة العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية الخاصة، والدعم الأمريكي اللا محدود لإسرائيل[٨٨]، يمثل مصلحة أمريكية حيوية لا يمكن تجاهلها. ويرجع ذلك إلى جملة عوامل معروفة أهمها، موقع إسرائيل ودورها في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وفي العالم، لا سيما بعد أن أصبحت في ظل إدارة الرئيس «ريغان»، طرفاً في «اتفاقية التعاون الاستراتيجية» المعقودة بين الطرفين أواخر عام ١٩٨١، ثم دخولها طرفاً أساسياً في مبادرة الدفاع الاستراتيجي ـ حرب النجوم منذ عام ١٩٨٦، إلى جانب اعتبارات أخرى ترتبط بواقع البيئة السياسية داخل الولايات المتحدة، متمثلة بضغط اللوبي الصهيوني في أجهزة صنع القرار الأمريكي ولا شك أن هذا الدور بدأ يتقلص بعد انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي.

وقد أدى، تباين هذه الأولويات الخاصة، بكل من الدولتين في علاقاتها الخارجية إلى ظهور بعض التعارض، في المواقف والسياسات والتباعد في عدد من القضايا، وسوف نركّز على اثنتين من هذه القضايا هما: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسر ائيلي، وقضية الأمن الأقليمي، لما لها من أهمية خاصة في المنطقة العربية من ناحية، لأن هاتين القضيتين هما أبرز القضايا المباشرة التي يختلف فيها الطرفان في إطار علاقاتها السياسية والاستراتيجية من ناحية أخرى.

٣ ـ ١ ـ ١ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني:

تمثل قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني، جوهر الخلاف القائم بين السعودية والولايات المتحدة، وتنعكس بشكل مباشر على مستقبل العلاقة الخاصة بينهما. وباختصار شديد، ينطلق الموقف السعودي في هذه القضية من جملة اعتبارات، تتعلق بمصالح السعودية في الاستقرار الداخلي والأقليمي، إلى جانب الأولويات العربية والإسلامية، وهذه الاعتبارات هي:

١ ـ تحتل القضية الفلسطينية، مكاناً بارزاً في السياسة الخارجية السعودية،

---

(٨٨) النشرة الاستراتيجية، لندن، ع ٢، في ٢/ ٢/ ١٩٨٨.

باعتبارها تشكّل ورقة اختبار لتوجهات المملكة عربياً وإسلامياً[٨٩]. فمن حيث، أنها قضية عربية إسلامية، فإن السعودية لن تتردّد، في أن تجعل من دفاعها عنها، محوراً ثابتاً للمحافظة على دورها الطليعي في الوطن العربي، وأما من حيث أنها قضية إسلامية، فهذا يعود إلى وجود القدس، كأحد أهم المراكز الدينية، بالنسبة للمسلمين[٩٠].

٢ ـ إن اهتمام السعودية بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، يأتي من أن استمرار هذا الصراع من شأنه أن يزيد من مخاطر عدم الاستقرار في المنطقة، ويدعم نفوذ القوى الرديكالية فيها[٩١]. لذلك، فإن السعودية ـ من وجهة نظرها الاستراتيجية ـ تربط ما بين القضية الفلسطينية وموضوع أمن الخليج، وترى أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يشكل مشكلة أمنية أساسية في منطقة الشرق الأوسط. كما أنها ترى أن القضية الفلسطينية ومكانة القدس، هما عنصران رئيسيان في هذا الصراع[٩٢].

٣ ـ أن أثر الأولويات الدينية، في السياسة السعودية، والاهتمام بدور المملكة كدولة تجد نفسها في الموقع الريادي للعالم الإسلامي، والمدافع الأول عن القيم الإسلامية، ولإدراكها أن ذلك يشكل أساساً لشرعية نظامها السياسي بين الدول العربية والإسلامية، الأمر الذي يدفع السعودية إلى إيلائها الصراع العربي الإسرائيلي، لا سيما بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس وجعلها عاصمة له، أهمية خاصة[٩٣].

ولعل هذا ما يفسر تأييد السعودية، للإعلان الذي أقره القادة المسلمون في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، الذي عقد في الطائف في كانون ثاني ١٩٨١ ــ بخوض الجهاد المقدَّس، من أجل تحرير القدس والأراضي العربية المحتلة، وتعبئة الجهود لإقرار حق الفلسطينيين في دولة مستقلة، وجعل القدس الشرقية عاصمة لها[٩٤].

وعموماً، فإن السعودية كدولة إسلامية تشعر بأن عليها التزاماً بالمساهمة في استعادة العرب للأراضي المحتلة، خصوصاً القدس، وكبلد عربي فهي ملزمة بتأييد

(٨٩) شاه رام شوبان، نفس المصدر، ص ١١٠.

(٩٠) زئيف شيف، نظرية الأمن الإسرائيلية، نفس المصدر، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٩١) Quandt, op. cit, pp. 30 - 31

(٩٢) روبرت ج برانجر، نفس المصدر، ص ١٩.

(٩٣) د. سعودي، نفس المصدر، ص ٤٦.

(٩٤) روبرت اليوني، مشكلات الأمن في الشرقين الأدنى والأوسط، بيروت ١٩٨١، دراسة رقم ٤٥ ص ٦.

الحقوق الفلسطينية، كما أن اشتراكها بدور إيجابي في تأييد الحقوق العربية، من شأنه أن يدعم شرعية النظام السعودي، على الصعيدين الداخلي والعربي(٩٥).

٤ ـ وأخيراً هناك شعور سعودي، بوجود تهديد إسرائيلي مباشر لأمن المملكة، بسبب الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، لجزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في خليج العقبة، والتابعتين للسعودية، على أساس أن البحر الأحمر، يعد أحد المسالك المحتملة لعدوان إسرائيلي على السعودية فضلاً عن حوادث خرق إسرائيل لأجوائها مرات عديدة .

وعلى الرغم من اهتمام المملكة العربية السعودية، بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإنها ظلت وحتى أوائل السبعينات، بعيدة نسبياً عن المواجهة المباشرة، ومنذ منتصف عام ١٩٧٣، بدأ المسؤولون السعوديون يلمحون باستخدام النفط، كأداة للضغط في السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومع اندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣، قامت السعودية بدور مباشر في الصراع من خلال قيادتها لمبادرة استخدام سلاح النفط وذلك بقرارها في ١٧ اكتوبر ١٩٧٣، بحظر النفط عن الولايات المتحدة وتخفيض الإنتاج. ذلك إلى جانب مساهمة السعودية في تمويل العمليات العسكرية، لدول المواجهة وتمويل شراء الأسلحة لها فضلاً عن الدعم المالي المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد رأت السعودية، أن الولايات المتحدة، هي القوة الوحيدة، التي يمكن أن تضغط على إسرائيل لتحقيق الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، فشجعت المبادرات الأمريكية لتسوية الصراع بعد حرب ١٩٧٣، وأيدت اتفاقيات فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل وسوريا وإسرائيل، وحاولت اقناع منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وعملت على استمرار الحوار بين مصر وسوريا، كما حرصت السعودية على عدم رفع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٥، لتشجيع الولايات المتحدة على تبني سياسة متوازنة تجاه الصراع، كما رحبت بالبيان الأمريكي ـ السوفييتي المشترك أواخر عام ١٩٧٧، الذي دعا إلى إعادة انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط.

---

(٩٥) Dawisha, op. Cit p. 139

وعموماً، كان الموقف السعودي طوال هذه الفترة، يؤكّد على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس، وتأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وهو ما تم التعبير عنه فيما بعد بمبادرة فهد في اغسطس ١٩٨١[٩٦].

وعلى الرغم من تأييد السعودية للمبادرات الأمريكية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإنها لم تؤيد المحاولات الأمريكية لتحقيق تسويات منفردة وعلى شاكلة التسوية المصرية ـ الإسرائيلية في «كامب ديفيد»، حيث تدرّج الموقف السعودي بهذا الصدد من موقف متحفظ في البداية، إلى موقف متشدد بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩. ففي أعقاب زيارة السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧، امتنعت الحكومة السعودية عن الادلاء بأي تعليق رسمي، في حين لم تشارك السعودية الدول العربية في الهجوم على السادات، في هذه الفترة إلا أنها لم تسانده.

أما بالنسبة لاتفاقيتي «كامب ديفيد» في سبتمبر ١٩٧٨، فقد كان رد الفعل السعودي مختلفاً، إذ سارعت الحكومة السعودية إلى رفضهما مؤكدة أنهما «صيغة غير مقبولة للسلام الشامل» وكان الانتقاد الأساسي للاتفاقيتين، يؤكد فشلهما في استعادة القدس والضفة الغربية. ثم اشتركت السعودية في مؤتمر بغداد الذي عقد في مارس ١٩٧٩، إثر توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ووافقت فيما بعد على قراراته الخاصة بفرض عدد من العقوبات على مصر.

وهكذا رفضت السعودية، الانسياق وراء مشروع «كامب ديفيد» وأكدت التزامها بالموقف العربي الذي تم الاتفاق عليه في قمة بغداد، على الرغم من الحماس الذي أبداه الرئيس «كارتر» في دفاعه عن صفقة طائرات (F-15) التي طلبتها السعودية آنذاك[٩٧]. وقد فشلت كل المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة لتغيير الموقف السعودي من المعاهدة مما أدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين، خاصة بعد رفض السعودية المطالب الأمريكية بتمويل شراء خمسين طائرة (ف ـ ٥) كان متفقاً على شرائها لمصر[٩٨].

---

(٩٦) Quandt, op. Cit, p. 59

(٩٧) د. القباع، نفس المصدر، ص ٣٧٥.

(٩٨) د. سعودي، نفس المصدر، ص ٤٧.

لذلك، فإنـه يمكن تفسير الموقف السعودي، وفي ضـوء الاعتبارات السـابقة بما يلي: فمن ناحيـة، كانت الأولـويات والاعتبـارات العربيـة والإسلاميـة تسيطر على الادراك السعودي، حيث اتّضـح أثناء قمة بغـداد، أن السعوديـة عندمـا تضطر إلى الاختيار بين التزاماتها العربية، وبين سياسة أمريكية مرفوضة عربياً، فإنها لا تتردد في تأييد الموقف العربي، لأنها على الأقل، لا يمكن أن تقبل بالعـزلة في الوطن العربي، مقابل علاقتها الخاصـة بالولايات المتحدة. ومن ناحيـة أخرى كان هناك الخوف من أن يؤدي تجميد القضيـة الفلسطينية، إلى تقوية التيـارات «الراديكالية» والمتطـرفة في المنطقـة، الأمـر الـذي يعـرّض السعـوديـة، إلى ضغـوط من أجل استخـدام قـوتها الاقتصادية لصالح القضية العربية(٩٩).

وفي ظل إدارة الرئيس «ريغان»، اتسعت الفجوة بين العربيـة السعودية والولايات المتحـدة فيما يتعلق بـالصراع العـربي ـــ الإسرائيلي، إذ أن تـركيـز إدارة «ريغـان» في سيـاستها الخارجيـة على التهـديد السـوفيـاتي، كان مـن شأنه أن يـدفع إلى الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط من منظور الصراع الـدولي وامتداد النفوذ السوفياتي إلى المنطقة، وضرورة وقف هـذا الامتداد، الأمر الذي أدى فيما بعـد إلى زيادة الاهتمام بإسرائيل، كحليف استراتيجي أساسي للولايات المحدة على حساب الأقطار العربية والقضية الفلسطينية. وقد عكست مبادرة «ريغان» التي أعلنها في سبتمبر ١٩٨٢، هذا الموقف، وذلك بتأكيدها الالتـزام الأمريكي بأمن إسرائيل ورفضها إعادة تقسيم القدس، ورفضها إقامة دولة فلسطينية مستقلة(١٠٠).

وعلى الـرغم من هذا التبـاعـد، في المواقف بين الـدولتين، والناجم عن الالتـزام الأمريكي، بتأييد إسرائيل وعدم قدرة السعودية على الخروج عن الاجماع العربي، فإنه لم يحدث توتـر حاد في العلاقـات بينهما ولم تصل إلى حد القطيعـة. ويرجع ذلك من وجهة النظر السعودية، إلى عدد من الاعتبارات، منها الخشية من ردود الفعل الغربية في مواجهة أي حظر للنفط، مثل تجميد الأرصدة السعودية في الدول الغربية أو حظر تصـديـر الأسلحة وقطع الغيـار الأمـريكيـة للسعـودية، مع عـدم استبعـاد احتمال استخدام القـوة خاصـة بعد تهديـدات وزير الخارجيـة الأمريكي «هنـري كيسنجر»

---

(٩٩) Quandt, op. Cit, pp. 17,4360

(١٠٠) منير الهور وطارق موسى، نفس المصدر، ص ٢١٥.

باحتلال ابار النفط في الخليج العربي في ظل إدارتي «نكسون» و«فورد»[١٠١].

وعلى الرغم من أن ردود فعل إدارة الرئيس «ريغان» حيال مشروع فاس، كانت إيجابية إلى حد ما، باعتبار أن بعض بنوده تتوافق مع «مبادرة ريغان» التي أعلنت قبل مشروع فاس ببضعة أيام، فإنها فضّلت مبادرة ريغان عليه، لأنها كانت ترى أن مشروع فاس ينطوي على تهديد خطير لأمن إسرائيل وذلك لالتزامه بقيام دولة فلسطينية مستقلة، الأمر الذي ترفضه مبادرة «ريغان»[١٠٢].

وقد كان ذلك واضحاً في إعلان «جورج شولتز»، وزير الخارجية الأمريكي، حين قال: «مع إن مفردات مشروع فاس لم تكن موجهة ضد مقترحات الرئيس «ريغان»، وعناصرها الرئيسية لا تتعارض مع مقترحاتنا، مع ذلك فإن الولايات المتحدة تفضّل مشروع الرئيس ريغان على مشروع فاس، فضلاً عن تصريح «كاسبر واينبرغر»، وزير الدفاع الذي أكد فيه: «إن مشروع فاس يحقق خطوة إلى الأمام، ولكن المشروع الأمريكي أقدر على اجتذاب عدد أكبر من الأطراف للتفاوض»[١٠٣].

ومهما يكن من أمر، فإن رفض إسرائيل لمبادرة «ريغان»، ووصفها لها بأنها تنازل للعرب على حساب أمن إسرائيل ومصالحها العليا، قد أرغم الادارة الأمريكية على تجميدها، وتجنب الاشارة إليها في كل الاتصالات العربية التي جرت معها وطالبتها بتحريكها فيما بعد[١٠٤]، الأمر الذي يقودنا إلى الاعتقاد بأن مبادرة «ريغان»، إضافة إلى أنها كانت محاولة لامتصاص مشاعر السخط والنقمة التي عمّت الوطن العربي بسبب الدور الأمريكي في عملية الغزو الإسرائيلي للبنان وقيام مذابح صبرا وشاتيلا[١٠٥]، فإنها أرادت أن تثبت لأصدقائها من العرب وبخاصة السعودية، اهتمامها بتحريك قضية الشرق الأوسط بطرح مبادرة سلام جديدة من ناحية، وأنها كانت تدرك تماماً، ما يعنيه الاجماع العربي على مشروع هو في الأصل مشروع سعودي من ناحية أخرى. ومن هنا كان لا بد من أن تطرح الادارة الأمريكية من جانبها، مبادرة تتوافق في حدود معينة مع هذا المشروع.

---

(١٠١) د. سعودي، نفس المصدر، ص ٤٨.
(١٠٢) منير الهور، نفس المصدر، ص ٢١٧.
(١٠٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٢١.
(١٠٤) د. مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفيتي حول الشرق الأوسط، نفس المصدر، ص ٥٤٤.
(١٠٥) نفس المصدر السابق، ص ٥٤٢.

وفي ضوء ذلك، يغدو بالامكان القول، إن قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، قد أدّت إلى نـوع من التـوتر بين الـدولتين في تلك الفترة، بيـد أن ذلك لم يـدفع أي من الطرفين، إلى محاولة إعادة نظر شاملة في العلاقة الخاصة القائمة بينهما، بل وحرصت السعودية في حينهـا على اتباع سياسة حذرة ومتحفظة، حـاولت من خلالها أن توفق بين تأييد المطالب العربية والحقـوق الفلسطينية، وبين الحفاظ على مستوى جيد من العلاقة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة(١٠٦).

ولهذه الأسباب وغيرها، فإن الدور السعودي المطلوب جاء مخيباً للآمال الأمريكية فيما يتعلق بعملية السـلام العربية ـ الإسرائيلية. وقد بـدا ذلك بوضوح خـلال عام ١٩٨٤، حينما بدأت الـولايات المتحدة تبحث عـن أطراف عربيـة أخرى مثل مصر والأردن، على أساس أنها قد أصيبت «بخيبة أمل» من جراء المواقف السعودية في هذا المجال. وبـالمقابل فإن السـعوديـة لم تجد من جانبهـا سبباً للتجاوب مع السيـاسات الأمريكيـة، حيال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي تـراها بعيدة عن مصـالحها أو الأهـداف التي تسـعى من أجلهـا، كما أن المملكة لم تـرَ تقـدماً ملمـوسـاً في المواقف الأمريكية حيال كل من مشروعي فهد وفاس(١٠٧).

وإذا كان الأمـر كذلك حتى نهاية عـام ١٩٨٤، فإن زيارة الملك فهـد المقبلة إلى واشنطن في فبراير ١٩٨٥، والتي جـاءت بعد فترة شهـدت العـديد من التطـورات الجديـدة في المنطقة، وفي وقت كـانت سيـاسة إدارة الـرئيس «ريغان» الثانيـة حيال المنطقة العربيـة «قيد المراجعة»، الأمر الذي دفع ببعض الأوساط الأمـريكية إلى رؤية هذه الزيارة، على أنها ستكون ذات أهمية خاصة في تحديد ملامح العلاقات بينهما في المرحلة القادمة، ممـا سينعكس بالتالي على طبيعة التوجهات الأمـريكية حيال المنطقة في المستقبل(١٠٨).

وبقدر ما يتعلق الأمـر بالقضية الفلسطينية والصراع العـربي ـ الإسرائيلي، كانت زيارة الملك فهد المذكـورة، تحمل رهاناً سعودياً على دفع الولايـات المتحدة للاعتراف بالحقوق الفلسطينية من ناحية، وحملها للضغط على إسرائيل لمقايضة الأرض بالسـلام

(١٠٦) قارن مع د. سعودي، نفس المصدر، ص ٤٨ ـ ٤٩.
(١٠٧) النشرة الاستراتيجية ـ لندن ـ ع/ ١ في ٧/ ٢/ ١٩٨٥.
(١٠٨) نفس المصدر السابق.

من نـاحيــة أخـرى . وذلك من خـلال البحث في نقـاط التـلاقي بين مشروع فـاس ومبادرة «ريغان»، وصولاً إلى إيجاد حل على هذا الأسـاس . فبالاضـافة إلى تأكيد الملك فهـد على ضرورة الانفتاح الأمـريكي على جميع الأطـراف العـربية المعنيـة بها في ذلك منظمة التحـرير الفلسـطينية ، حيث أراد الملك فهد من خـلال ذلك ، أن يضع أمام الرئيـس الأمريكي «ريغان» حقيقة أن حل القضية الفلسطينيـة هو الأساس لاستقرار المنطقـة ولقيام واستمـرار أي عـلاقـة ثابتـة بين العـرب والولايـات المتحـدة . ولكن بـالمقابل ، كـان هنـاك إلحاح أمريكي على السعـوديـة للضغط على الأطراف المعنيـة لصياغـة موقف عربي «أكثر واقعيـة» وضرورة قبولها بالتفـاوض المباشر مع إسرائيل .
ووسط هذا الأخـذ والرد بين الطرفين السعـودي والأمريكي ، أكـدت بعض المصادر الغربيـة ، أن زيارة فهد قد نجحـت في إعادة اهتمام الولايات المتحـدة بقضية الشرق الأوسط ، وكسر الجمـود الـذي كـان يحيط بها مـن نـاحيـة ، وفي التـوصل إلى اهتمام أمريكي أكبر من ذي قبل ، بشأن الحقوق الفلسطينية من ناحية أخرى(١٠٩) .

في ضوء كل ما تقدم ، يتضح أن الولايـات المتحدة مرغمة على تحسين علاقتها مع السعـوديـة ، ولا يمكن أن تتخلى عن الـدور السعودي ، فهي مـا زالت قـانعـة بهذا الـدور . ولكن يبـدو أنها تحاول الانفتـاح على أدوار عــربيـة أخـرى بـدون وسـاطـة السعودية ، لا سيما بعد تحقيق إجماع على عودة مصر إلى الصف العربي ، وتخلي الأردن عن إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة ، ثم إعـلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي حظيت بـاعتراف عـربي ودولي ، نـاهيك عن استعـداد منظمة التحـريـر لـلاعتراف «بإسرائيل» ، الأمر الذي قاد إدارة الـرئيس ريغان إلى اتخاذ قرارها في ١٦/ ١١/ ٨٨ ، بفتح الحوار المباشر ــ ولأول مرة ـ مع منظمة التحـرير الفلسطينية في تونس ، بـالرغم من معارضتهـا الشديـدة لمبدأ تقـرير المصير الفلسطيني ، وقيـام الدولـة الفلسطينية المستقلة .

وبصــدد الموقف الأمـريكي من حل القضيــة الفلسطينيــة ، في ظل إدارة الـرئيس «جورج بوش» الـذي تسلم الرئاسة في ٢٠ ينايـر ١٩٨٩ ، تذهب أغلب المصادر إلى أن الولايات المتحدة تركز على ثلاث نقاط أساسية للحل المطلوب(١١٠) : فعلى صعيد آلية الحل ، فقد ركّز المسؤولون الأمـريكيون على أهمية المفاوضات المباشرة وعلى ضرورة

(١٠٩) مجلة الوطن العربي ، باريس في ٢٢/ ٢/ ١٩٨٥ .
(١١٠) النشرة الاستراتيجية ـ لندن ، ع/ ٢٥ ـ ٢٦ في ١٩/ ١/ ١٩٨٩ .

أن أي مؤتمر دولي يعـد، بمثابة الخطوة الأولى بـاتجاه مثل هذه المفاوضـات، وكذلك يبدو أن الجانب الأمريكي، كان ينظر باستمرار إلى إحياء صيغة المشاركة الفلسطينية ـ الأردنية لتجـاوز الـرفض الإسرائيلي التفاوض مع منظمـة التحـرير الفلسطينيـة. وبالـرغم من إدراك الولايات المتحدة، أن فك الارتبـاط الأردني بالضفة الغربيـة، قد أثار عقبـات جسيمة، أمـام هذا الخيـار، إلا أنه يمكن القـول، بأن تطويـر الموقف الأمريكي من الصفـة التمثيلية لمنظمة التحريـر الفلسطينية، شكّل معياراً هـاماً من معايير تبـدل الموقف الأمريكي حيال المنظمة، وإن كـانـت إدارة الرئيس «ريغان» قد وصفتها بأنها «إحدى أطراف النزاع» في المنطقـة في معرض الحديث عن القوى المعنية بالحل.

لكن الأهم من كل مـا تقـدم، هـو الموقف الأمـريكي من إمكـانيـة قيـام دولـة فلسطينية مستقلة في الضفـة الغربية وقطاع غـزة. وحيال هذه المسألة، هنـاك ثلاثة مواقف أمريكية أساسية في الوقت الحاضر[111]:

١ ـ **الموقف الأول**: رفض قيـام دولة فلسطينيـة مستقلة في الأراضي المحتلـة، من حيث المبدأ. وحسب هذا الطرح ـ الـذي يمثل على ما يبدو رأي «هنري كيسنجر» ـ يشكّل قيام الـدولة الفلسطينية المستقلة خطراً على إسرائيل على الأمـد البعيد، بغض النظر عن شكـل هذه الدولـة والضمانات المحيطـة بها والاجراءات الـوقائيـة التي قد تتخذهـا إسرائيل لضمان أمنها... ألخ. وليس من السهل تقدير حجم ونفـوذ هذا الاتجاه في إدارة الرئيـس «بوش»، غير أنه قـد لن يكـون محدوداً، كما وأنه ليس قـابلاً «للاقتناع» بوجهة نظر معاكسة على الأرجح.

٢ ـ **الموقف الثاني**: يدعو إلى التعاطف المبدئي مـع فكرة الاستقلال أو حق تقرير المصير الفلسطيني، لكنـه يـؤكـد على عدم تسليـم الدولـة الفلسطينيـة إلى منظمـة التحـرير الفلسطينيـة، مبرراً ذلك، بأن الأخيرة: «منقسمة على نفسهـا، متضاربـة التيارات والنـزعات» وغير قـادرة بالتـالي على تحمل مسؤوليـة إدارة دولة تتعـايش مع إسرائيل. ويعطي هـذا الاتجاه ـ المبرر المذكـور ـ مـن أجل القـول بأن الحل الأمثل والأكثر استقـراراً، هو حل أردني ـ فلسطيني يعطي الأردن مسؤوليـة رئيسية في تسيير أمور الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا فإن الهدف العملي من هذا الاتجاه هو، إحياء «الخيار الأردني» بشكل أو بآخر، ليس عن طـريق نفي شرعية التطلعات الفلسطينية

(١١١) نفس المصدر السابق.

الاستقلالية، وإنما من باب التأكيد على عدم صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية، لترجمة هذه التطلعات إلى وقائع سياسية ميدانية.

٣ ـ الموقف الثالث: يتضمن عدم معارضة مبدأ الاستقلال الفلسطيني في الضفة والقطاع، غير أنه يشترط لذلك، القبول الإسرائيلي والأردني. وهذا الموقف ـــ الذي عبّر عنه إلى حد ما الرئيس «جورج بوش» نفسه خلال حملته الانتخابية ـ يرفع عن الولايات المتحدة مسؤولية الدعوة النشطة إلى قيام الدولة الفلسطينية، تاركاً الأمر إلى أطراف النزاع. وهذا يتماشى مع المقولة الأمريكية بأن الحل النهائي لن يتم سوى بالاتفاق بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل، وأن الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني، ليس بديلاً عن مثل هذا الاتفاق.

في ضوء كل ما تقدم يمكن القول، أنه حتى إذا كانت إدارة الرئيس «جورج بوش»، غير جادَّة في التوصُّل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية في إطار الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني، أو أنها قد تهدف من خلال هذا الحوار إلى احتواء الانتفاضة الفلسطينية، فإن استمرار الانتفاضة، ومواصلة ممارسة السعودية لدورها بالضغط على واشنطن، وفي حالة التوصل إلى اتفاق عربي جاد، ناهيك عن الاصرار العربي والدولي على عقد المؤتمر الدولي للسلام، ومعطيات تنامي القدرة العربية وحركة التفاعلات الدولية باتجاه التعاون، متفاعلة مع عوامل أخرى، قد يدفع بالاستراتيجية الأمريكية إلى الضغط على إسرائيل، وإرغامها على الاقرار بالدولة والحق الفلسطيني، وخاصةً، بعد أن انتهى دور إسرائيل الاقليمي والدولي في المنطقة العربية كقاعدة أمريكية متقدمة لضرب الشيوعية والاتحاد السوفياتي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

(٣ ـ ٢ ـ ٢) قضايا الأمن الاقليمي والتسلّح

نظراً لموقعها الجغرافي الهام وثروتها النفطية وقوتها الاقتصادية، تحتل المملكة العربية السعودية مكاناً بارزاً في المعادلة الاقليمية في المنطقة. ولذا فإن أي تحليل منطقي، لأهداف وخيارات السياسات الأمنية، لدول المنطقة أو للدول الكبرى، يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار، الوجود السعودي، ويستوعب حقائقه السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وإذا كانت الأهمية «الجيوستراتيجية» والقدرات الاقتصادية، والمالية، التي تتمتع بها السعودية، تضفي عليها مزايا هامة، فإن النظام الاقليمي في الخليج العربي قد فرض عليها أعباء ومسؤوليات كبيرة، ووضعها في شبكة متراصة من المهام الجيوستراتيجية والضغوط والأعباء الاقليمية.

في مثل هذا السياق، يمكن فهم العلاقات الأمنية للمملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها تشكل ركناً هاماً في نظرتها المتبادلة في مسار المصالح الأمريكية ـ السعودية، والطابع الشمولي للفهم السعودي لمتطلبات الأمن في المنطقة، والذي تكرّس في ظل غياب القدرات الذاتية على مواجهة متطلبات الأمن الاقليمي، التي تعيشها منطقة الخليج العربي[١١٢].

وبهدف تأطير المحتوى الأمني، للعلاقات السعودية ـ الأمريكية وتأشير نقاط الالتقاء والافتراق في هذا المجال، سنحاول التأكيد على جملة من الحقائق الأساسية، التي تشكّل بمجموعها العام، قضايا الأمن الحيوية سواء بالنسبة للسعودية في إطار سياستها الاقليمية، أو للولايات المتحدة في بلورة أهدافها الكونية. وسوف نحاول توظيف هذه الحقائق بالقدر الذي يمكننا من إيجاد المقتربات والافتراقات في الرؤية الأمنية، لكل من الطرفين، وأثر ذلك في مدى رسوخ العلاقة بينهما أو زعزعتها. وعموماً فإن هذه القضية تنقسم إلى شقين: الأول، يتعلق بالتعاون العسكري القواعد والتسهيلات العسكرية، والثاني يتعلق بمشكلة تسليح السعودية.

(٣ـ٢ـ٢ـ١) التعاون العسكري: القواعد، والتسهيلات العسكرية

لا بد لنا من الاشارة هنا بأن الأمن الخليجي، قد أضحى في السنوات الأخيرة، قضية محورية من قضايا الاستراتيجية الدولية، حتى لقد غطت أهمية الخليج على مناطق أخرى، كان يعتقد في الماضي أنها تتقدم عليها بمقاييس الاستراتيجية والأمن والمصالح العليا، لكل من الكتلتين الغربية والسوفياتية وانعكاساتها المباشرة على قضايا دولية أخرى أبعد من منطقة الخليج العربي في إطار المواجهة القائمة بين القوى الكبرى.

لذلك، فإن الولايات المتحدة، باستراتيجيتها الكونية، ذات الأهداف والمصالح

(١١٢) د. غسان سلامة، نفس المصدر، ص ٢٢٣.

الشمولية، قد أعطت للخليج العربي أهمية قصوى في حركتها العالمية، الأمر الذي جعل علاقاتها مع القوى الاقليمية، في المنطقة تأخذ نمطاً تفاعلياً خاصاً في إطار تعاملاتها، ونسقاً متميزاً عن بقية أنساق تفاعلاتها الكونية والاقليمية.

وأن الولايات المتحدة، إذ تعطي للخليج العربي هذه الأهمية، فإنها تدرك تماماً أن تأمين الصلة، بالقوى الاقليمية الرئيسية وبالذات السعودية، ينبغي أن يمثل موقفاً منفرداً في إطار تعاملاتها الاقليمية. . وهكذا أفردت الولايات المتحدة، للسعودية، مكاناً بارزاً في إطار النظام الاقليمي الخليجي، وبما يتناسب عملياً مع ما تتمتع به من موقع متميز، وثروة هائلة وقدرات سياسية لا يمكن تجاهل مدى تأثيرها. وعلى هذا، بات في حكم المؤكد أن ينطوي التعامل الأمريكي ـ السعودي وبما يطرحه من تصورات مشتركة (متناقضة أو متفقة) حول كيفية تحقيق الأمن في الخليج العربي، على أهمية بالغة في التأثير على التفاعلات الاقليمية والدولية.

وعلى هذا الأساس، فإن المملكة العربية السعودية، شكّلت مرتكزاً فاعلاً في الاستراتيجية الأمريكية، في المنطقة، منذ الانسحاب البريطاني وإعلان «مبدأ نكسون» القاضي بتقليص الالتزامات والنفقات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، عن طريق تقوية إيران والسعودية كدعامتين للأمن والاستقرار فيها.

«وعلى الرغم من أن الأهمية الاقليمية العربية السعودية، بموجب سياسة العمودين ترتكز على القوة السياسية والمالية للعربية السعودية، إلا أن تطوير قدراتها الدفاعية كان يحظى باهتمام بالغ في تفكير الحكومات الأمريكية المتعاقبة للحفاظ على معادلة التوازن الاقليمي في المنطقة»[١١٣].

وهكذا ازدادت العلائق العسكرية والأمنية، في ظل إدارة «كارتر» وتوثّقت على نحو عميق في ظل إدارة «ريغان» التي اعتبرت تسليح السعودية على رأس أولوياتها وبخاصة بعد المتغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة والخوف من تهديد منابع النفط في الجزيرة العربية والخليج.

وبهذا الصدد يقول د. هيثم الكيلاني في كتابه «الجزيرة العربية في الاستراتيجية الأمريكية»: «إن الولايات المتحدة في استراتيجيتها الخليجية، تنطلق من مسلّمة ثانية

---

(١١٣) Ramzani, Security in the Persian Gulf, Foreign Afpirs V 01. 57, N°. 4. Spring, 1977, pp. 21 - 22

جوهرها، أن الجزيرة العربية وبخاصة شرقها (الخليج) لا بد أن تعيش في ظل النفوذ الغربي، ولا بد من منع الاتحاد السوفياتي أو أي قوة إقليمية أو خارجية من أن يكون لها تأثير، يبلغ حد الإضرار أو حسر النفوذ الأمريكي أو مزاحمته(١١٤). ومن هنا فإن ما تبغيه الولايات المتحدة، من أمن الخليج العربي هو تأمين مصالحها الحيوية الأساسية في المنطقة، بالدرجة الأولى، وتحجيم التحديات الداخلية والخارجية بما يضمن استقرارها، وفق الرؤية الأمريكية. . وترى الولايات المتحدة أن قرب الاتحاد السوفياتي سابقاً، من منطقة الخليج العربي مقروناً في الأذهان محاولاته في الوصول إلى مياه الخليج الدافئة، ورغبة الحكومة السوفياتية في ضرب المصالح الغربية في المنطقة، سيدفعه للسيطرة على الخليج العربي، ومنابع نفطه، لقلب ميزان القوى العالمي لصالحه ولصالح حلفائه(١١٥).

ووفق هذه الرؤية، فإنه إذا ما تمكّن الروس من السيطرة على منطقة الخليج العربي، أو على منافذ نقل الطاقة منها إلى أوروبا الغربية واليابان، فإن معادلات القوة الدولية ستتغيّر بصورة «دراماتيكية» حادة، بل سينجم عنها على الأرجح انهيار تحالفات الأمن الغربي. . فأوروبا الغربية ستجد نفسها مضطرة كثمن لوصول نفط الخليج إليها، للدخول في علاقات من المهادنة مع الروس وستذعن لضغوطهم، الأمر الذي سيؤدي إلى فسخ روابطها التحالفية مع الولايات المتحدة، التي ستجد نفسها حينئذ مرغمة على تصفية تواجدها العسكري في أوروبا. ولن يقتصر الضرر على التحالف الأمريكي ـ الأوروبي، بل إن الضغط الروسي سيتسبّب كذلك في فصم عرى التحالف الأمريكي ـ الياباني، لأن اليابان تعتمد بدرجة أكبر من أوروبا الغربية على نفط الخليج. كما أن الصين، هي الأخرى، قد تجد نفسها مرغمة أزاء هذا الوضع لمهادنة الروس والدخول في علاقات تحالف معهم(١١٦).

ولذلك فقد اتسمت السياسة الأمريكية بالتشدد، وانعكس ذلك بصورة واضحة، في تصريحات المسؤولين الأمريكيين في إدارة الرئيس فورد (١٩٧٤ ـ ١٩٧٦)، التي أكدت على ضرورة الاستعداد للتدخل العسكري المباشر لاحتلال

---

(١١٤) د. هيثم الكيلاني، ص ٥٢

(١١٥) د. خليل علي مراد، نفس المصدر، ص ٨ و ١٥.

(١١٦) د. مقلد، مسألة أمن الخليج، مجلة السياسة الدولية ع/ ٧٠ أكتوبر ١٩٨٢ ص ٢٢٠.

منـابع النفط. وقد أضحت مسـألـة الغزو الأمـريكي، لمنـابع النفط، تأخذ حيّـزاً في السياسة الدولية. وأصبح الخيار العسكـري، هو الملاذ الوحيد لادارة الرئيس «فورد» إذا ما تعرّض العالم الصناعي للاختناق[١١٧].

ومع بداية عام ١٩٧٧، بدا واضحـا أن الأمور تسير باتجاه التشدُّد وزيادة القدرة العسكرية الأمريكية في المنطقة لمواجهـة متطلبات الأمن الأمريكي، الأمر الذي حدا بإدارة الرئيـس «كارتر» لاصدار القرار الـرئاسي رقم (٨) القاضي بإنشاء قوات التدخل السريع الأمريكية (RDF)[*] للتعـامل مع الحالات الطارئة في المنطقـة[١١٨]، بيد أن تشكيل هذه القوات، لا يعني تجاهل الولايات المتحدة لأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به القوى الاقليميـة في المنطقة، وبالذات السعوديـة التي كانت تنتج آنذاك ٣٠٪ من نفط «الأوبيك» وتزود الـولايات المتحدة بأغلب احتياجـاتها النفطية، وهو الأمر الـذي حدا بوزيـر الدفاع «هـارولد بـراون» إلى التأكيد بشكل علني على: «إن بلاده تعتبر السعوديـة تقع في طليعة أولويـاتها وأنها ستوفر القوة الـلازمة لمواجهة أي تهديد خارجي تتعرض له»[١١٩].

وإذا كان عقد السبعينات، قد امتاز بالخصوصيات السالفة الذكر، فإن نهاية هذا العقد وبداية عقد الثمانينات، قد أفصح عن جملة من المتغيرات الأساسية التي تركت آثاراً عميقة في النظام الاقليمي الخليجي.

وإذا كـان التغيير السيـاسي في إيـران، قـد أحدث شرخـاً عميقـاً في التـوازنـات الاقليميـة والدوليـة القائمـة، فإن الغـزو السوفيـاتي لأفغانستـان والحرب العراقيـة ـ الإيرانية والاجتيـاح العراقي للكويت جاءت لتطرح متغيرات جـديدة سواء في مجرى التفاعـلات الدولية أو في خارطـة النظام الاقليمي الخليجي، ولتصبح من المتغيرات الأساسية في قضايا الاستقرار الـسياسي الاجتماعي والأمني للخليج العربي.

وهكـذا جاء الاعـلان عن «مبـدأ كارتـر» في ٢٠ ينايـر ١٩٨٠، «ليكـون موقفنـا واضحاً من أن أي محاولـة خارجية للسيطـرة على الخليج، تعد هجومـاً على المصالح

---

(١١٧) د. أحمد عبد الرزاق شكارة، الدور الاستراتيجي للـولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات، ١٩٨٥، ص ١١٦.

(*) Rapid Deployment Force.

(١١٨) توماس إيل مالنوغر، الأمن في الخليج، البعد العسكري، وثيقة غير منشورة، ١٩٨٣.

(١١٩) فاليري يورك، نفس المصدر، ص ١٥.

الحيويـة للولايات المتحـدة وأن هذا التهديـد سيرد عليه بشتى الـوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية»[١٢٠].

ومن الخطوات العملية، التي أعلنها «كارتر» في هذا الصدد تطوير قوة عسكرية، تتمتع بالقدرة على التـدخل السريع في المناطق البعيدة، عن القارة الأمـريكية وزيادة حجم التواجد الأمريكي في المحيط الهندي، والعمل على إيجاد القواعد والتسهيلات العسكريـة، للقوات الأمريكية في شمال شرق أفـريقيا والخليج، واستعداد الـولايات المتحدة بـالتعاون مع دول المنطقـة لوضع إطـار للتعاون الأمني لضمان «أمـن المنطقة واستقرارها»[١٢١].

ثم جاءت إدارة الرئيـس «ريغان» بسياستها المتشدِّدة تجاه الاتحاد السـوفياتي ـ سابقاً ـ والتي انعكست من خلال وعـد ريغان في فبرايـر ١٩٨١، بإعطاء «مبـدأ كارتـر» مزيداً من الفاعلية، وذلك بغرض وجود عسكري دائم في منطقة الخليج العربي. ثم جاء وزيـر الدفاع «كـاسبر واينبرغر» في مايـو ١٩٨١، بخطط لتطوير قـوة الانتشار السريع إلى قيادة اقليمية (Uscentcom)[*]، تكون مسـؤولة عن الخليج، وأعلن عن تخصيص عدة مليارات من الدولارات لتوسيع تسهيلات القواعد في المنطقة. وكذلك طـوّرت إدارة «ريغان» مفهـوم الاجماع الاستراتيجي كأسـاس للـدفاع عن المنطقـة في مواجهة الاتحاد السـوفياتي سابقاً. وفي هـذا الاطار بذلت الولايات المتحدة المحاولات لربط السعوديـة بالاجماع الاستراتيجي كركيزة مهمة للسياسـة الأمريكية في المنطقة إلا أنها رُفضت[١٢٢].

وإزاء الصعوبات التي واجهت إدارة الرئيـس «كـارتر» ثم إدارة الرئيس «ريغان» في توفير القـواعد والتسهيلات العسكريـة اللازمة لقوات الانتشـار السريع، بعد فشل المحـاولات التي بذلت في إقنـاع السعـودية بـالتعاون مـع الولايـات المتحدة في هـذا المجال، اتجهت إدارة الـرئيس «ريغان» إلى الأطراف بدلاً من المركـز هذا من أجل أن

---

(١٢٠) إلياس شوفاني، إسرائيل ومبدأ كـارتر، أوراق مؤسسـة الدراسـات الفلسطينية، ورقـة رقم ١٢، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٢.

(١٢١) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠، ص ١٢.

(*) United States Central Command

(١٢٢) د. سعودي، نفس المصدر، ص ٥٠.

تتطلع هـذه القواعد إنجـاز دورها، من خـلال التحكّم بمنـافذ المنطقة، بـدلاً من التمركز بداخلهـا، لكي تنطلق من تلك المداخل إلى المواقع التي تتعرض لتهديدات خارجية أو اضطـرابات داخلية محتملة، تقع في نطـاق مهامها. وقد ذهبـت «نظرية الأطراف بدل المركز» إلى إبراز أهمية بعض الدول الواقعة على أطراف الجزيرة العربية أو القريبة منها. وهكذا اتجهت إدارة «ريغان» إلى تركيا وسلطنة عمان ومصر وإسرائيل، إضـافـة إلى القطع البحـريـة وحامـلات الطـائرات المرابطـة في ميـاه الخليج وبحـر العرب[١٢٣].

بيد أن ذلك لا يعني أن إدارة «ريغـان» قد تجاهلت المركـز (قلب الخليج العربي) لأن مبـدأ «ريغان» كـان يعني تطويـر الوجـود العسكـري في المنطقة بما يـؤمن ثباتـه وديمومتـه وعدم السماح لاستبدالـه بوجود آخر، وهـذا ما عبّر عنه الـرئيس «ريغان» بالقـول: «إننا يجب أن نعمل متعـاونين مع أصدقـائنا وبـالذات السعـودية»[١٢٤]، بالاضافة إلى ذلك، فإن تقريراً أعدتـه لجنة أوفدها الكونغرس الأمريكي إلى المنطقة، أشـارت فيـه إلى أن دول الخليج: «تقـر بالحاجـة إلى الـوجـود العسكـري المكثف في المنطقة، إلا أنها تـرغب في أن يكون هـذا الوجـود خارج حـدودها، وإن يكـون هذا الوجود دون إعلان، وبشكل محدود، ومؤقت، وغير ظاهر»[١٢٥].

وإذا كانت الولايـات المتحدة بفعل سياستها الكونية، ومصـالحها الحيوية، في الخليج العربي، ترى بوضـوح مخاطر القوة السوفياتية وتحديـاتها، فإن المملكة العربية السعودية بفعل سيـاستها الإسلامية المناهضـة للشيوعية، تشاطر الـولايات المتحدة بسعيها إلى اتباع سياسـة إقليمية تقوم على مبدأ التوازن وعدم إثـارة المطالب التاريخية في المنطقـة، وتحاول قـدر الامكان إبعـاد تأثير الاتحاد السـوفيـاتي سابقـاً عن القـوى السياسية الـداخلية، أو في دعمه لأنظمة أخرى مـوالية له وذات توجهـات سياسية وإيديولوجية معادية للنظام السعودي وتوجهاته[١٢٦]، وذلك من خلال إتباع سياسة أمنية تقـوم باختصـار، على الابقاء على الأوضاع الـراهنة وتـستهـدف تحقيق الاستقرار واحتواء الصراعـات الاقليمية، وتقـديم الدعم لـلأنظمة المحـافظة في شبـه الجزيرة

(١٢٣) د. هيثم الكيلاني، نفس المصدر، ص ٧٢.
(١٢٤) مجلة الحوادث، بيروت ع/ ١٤٩٥ في ٢٨/ ٦/ ١٩٨٥.
(١٢٥) د. الكيلاني، نفس المصدر، ص ٧٣.
(١٢٦) حسن أبو طالب، نفس المصدر، ص ٣٩.

العربية والخليج العربي وفي الوقت نفسه، تسعى إلى احتواء تأثيرات القوى المتطرفة «الراديكالية»[127].

غير أن المحاولات الأمريكية، بصدد التعاون العسكري، وطلب التسهيلات العسكرية لأغراض الوجود المباشر قد فشلت. فعلى الرغم من طلب تواجد أربع طائرات «أواكس» أمريكية للاستطلاع في أعقاب اندلاع الحرب العراقية ــ الإيرانية للقيام بالانذار المبكر من أي عدوان إيراني أو إسرائيلي محتمل[128]، وعلى الرغم من جميع أنواع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة، ومن الأزمة التي نشبت بين شطري اليمن، وعلاقات السوفيات مع اليمن الديموقراطية والوجود الكوبي والسوفياتي في القرن الأفريقي، وعلى الرغم مما حصل في إيران، ومن التدخل السوفياتي في أفغانستان، وعلى الرغم من التطورات التي وقعت على ساحة الحرب العراقية ــ الإيرانية، والمنعطف الذي سارت فيه تلك الحرب حتى صيف عام ١٩٨٧، فإن السعودية رفضت عروضاً متتالية قدمتها الولايات المتحدة لترسيخ وجود عسكري بحري وجوي في المنطقة وعلى أراضيها[129].

إن الموقف السعودي، حيال موضوع التعاون العسكري، مع الولايات المتحدة، على النحو الذي أسلفنا، ينطلق من الحقائق والاعتبارات التالية:

١ ـ إن التهديد السوفياتي للمنطقة من وجهة النظر السعودية، ليس أقل خطورة عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي، الذي يحظى بأولوية في سياستها الخارجية، ومما يعقِّد محاولات التعاون العسكري بين الطرفين في هذا المجال، الموقف الأمريكي من هذا الصراع، والضغوط المحتملة التي قد تتعرّض لها السعودية سواء من الداخل أو من الخارج في حالة الاذعان للسياسة الأمريكية[130].

٢ ـ إن التعاون العسكري، مع الولايات المتحدة من وجهة النظر السعودية، كان سيقود دولاً أخرى في المنطقة إلى تقوية روابطها مع الاتحاد السوفياتي سابقاً مما يؤدي إلى تزايد نفوذه في المنطقة[131].

---

(١٢٧) نصير نوري محمد، نفس المصدر، ص ٦٧ ـ ٨٨.

(١٢٨) د. سعودى، ص ٥٠

(١٢٩) د. هيثم الكيلاني، نفس المصدر، ص ٧٢.

(١٣٠) د. سعودي، نفس المصدر، ص ٥٠.

(١٣١) Quandt, op. Cit, p. 56

٣ ـ إن عدم ثقة السعودية، شأنها شأن غيرها من دول الخليج، في مدى استعداد واشنطن، لتحدي النوايا السوفياتية، في المنطقة، خاصة، بعد فشلها في القرن الأفريقي عام ١٩٧٧، ١٩٧٨، بشأن عدم إبداء مساعدتها للصومال في نزاعها مع أثيوبيا[١٣٢]، وفي أفغانستان بعد ذلك، وعدم قدرتها على مساندة الشاه في إيران، يضيف إلى المشاكل، التي تعوق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة.

٤ ـ إن الاعتبارات الإسلامية، التي تقوم عليها السياسة الخارجية السعودية، تفرض على المملكة الالتزام بمبدأ تجنب الوجود المباشر للقوى الأجنبية في المنطقة، لأنها تدرك تماماً أنه لا يمكن التوفيق بين وجود مباشر لقوة عظمى وبين طابع الزعامة الديني ولوازم الحياد والقدسية التي يتوقعها منها المسلمون في جميع أرجاء العالم. وقد شدد الملك الراحل خالد على ذلك في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالقول: «إن ولاءنا ينبغي أن لا يكون لكتلة شرقية أو غربية، بل لله ولأنبيائه، ومن ثم للمسلمين في الأرض.. إن أمن الأمة الإسلامية لا يمكن أن يتحقق من خلال دخول حلف عسكري، أو من خلال البحث عن الحماية لدى قوة عظمى..»[١٣٣].

والخلاصة، التي يمكن استنتاجها من كل ما تقدم، أن السعودية تحبّذ صيغة التعاون، عن طريق طلب المساعدة وبقرار سعودي في حالة الضرورة القصوى، أي في حالة تعرّض السعودية، أو الدول الخليجية الأخرى، إلى أخطار تكون غير قادرة على مواجهتها بقدراتها الذاتية وكما حدث خلال الغزو العراقي للكويت.

لذلك، فإن السعودية تعارض التواجد الأمريكي أو الغربي، لأنها تدرك تماماً أن ذلك مكلفاً من الناحية السياسية بشأن دورها العربي والإسلامي الذي تضطلع به.

كما أن الموقف الأمريكي، على النحو الذي أسلفنا، لم يؤثر جذرياً على العلاقات بين الدولتين. فعلى الرغم من رفضها للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة، بما يفضي إلى وجود عسكري مباشر، أو توقيع اتفاقيات تسهيلات عسكرية والذي كان من بين عوامل التردد الأمريكي، فيما يتعلق بقرارات بيع الأسلحة المتقدمة للسعودية في السنوات الأخيرة، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن السعودية، سوف تبقى ولفترة ليست بالقصيرة، تعتمد على التسلح الغربي والأمريكي مع تطوير القدرة

(١٣٢) Ibid, op. Cit, p. 67

(١٣٣) روبرتو اليوني، نفس المصدر، ص ٧.

العسكرية الذاتية، ولا سيما بعد أن أدركت عِظَم التحديات التي أفرزتها الحرب العراقية ـ الإيرانية، والاجتياح العراقي للكويت، على أمنها وأمن الدول الخليجية الأخرى. الأمر الذي أعطى الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها، لاثبات وجودها وتأثيرها فبادرت إلى حشد قواتها البرية ،البحرية، لمواجهة التهديد الإيراني من قبل ولتحرير الكويت من بعد(١٣٤).

(٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢) مشكلة التسلّح:

نظراً لطبيعة الترابط العضوي والوثيق بين الصراع العربي ـ الصهيوني وقضايا الأمن في الخليج العربي، فقد احتلت القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر هذا الصراع، أهمية خاصة في نمط العلاقات القائمة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وإزاء طبيعة العلاقة العضوية، التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة وتطابق مصالحهما وإزاء طبيعة المتغيرات الدولية والاقليمية، التي طرأت على المنطقة فقد طوّرت الادارات الأمريكية المتعاقبة مستوى علائقها مع إسرائيل. . . ولا سيما في عهد الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان»، التي طوّرت تحالفها مع اسرائيل حتى تزداد قدرة على التعاظم والتحرك(١٣٥).

وتنطلق القناعة الأمريكية، من أن حق التفوّق العسكري لإسرائيل، بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الحديثة زمناً ووسيلة (مبادرة الدفاع الاستراتيجي)، والحفاظ على الوضع الراهن، لنهج «كامب ديفيد» وتجريد العرب من قوة السلاح العربي المشترك، أو في قوة التشارك في العمل العسكري، ستوفر العوامل اللازمة لاقناع الدول العربية بالتوجه نحو السلام. وبما أن الجهة التي وفّرت هذه العوامل هي الولايات المتحدة، فمن الطبيعي أن يكون لها الكلمة الأولى في مسيرة السلام ووفق المنظور الأمريكي ـ الإسرائيلي طبعاً(١٣٦).

وبما أن حالة الضعف والعجز والتخلف الحضاري التي راهنت عليها إسرائيل

---

(١٣٤) حسن أبو طالب، التطورات الأخيرة في حرب الخليج، مجلة السياسة الدولية، ع/ ٩٢، آب ١٩٨٨ ص ١٧٦.

(١٣٥) النشرة الاستراتيجية، لندن، ع/ ١٩ في ٢٣/ ١٠/ ١٩٨١.

(١٣٦) د. مقلد، نفس المصدر، ص ١٧٠.

طويلاً قد بدأت الدول العربية بتجاوزها الآن، فإن الحلول اللازمة لمواجهة هذا الأمر، من وجهة النظر الأمريكية ـ الإسرائيلية هو تعميق الفجوة الحضارية والقدرة القتالية لصالح إسرائيل(١٣٧).

وهكذا، فقد احتلت قضية مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية، وغيرها من دول الخليج، الاهتمامات الاقليمية والأمريكية الداخلية على حد سواء.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالسعودية، فإن قضية التسلح تعد من المشاكل الأساسية في العلاقات السعودية ـ الأمريكية، ولا سيما في السنوات الأخيرة.

وابتداءً، وقبل أن نلج في أساس المشكلة، تجدر الاشارة إلى أن الأمريكيين المدافعين عن بيع وتوريد الأنظمة السلاحية المتقدمة إلى السعودية، ينطلقون من أن للولايات المتحدة، مصلحة أساسية في الاستجابة للطلبات السعودية وذلك لعدة اعتبارات، من بينها(١٣٨):

١ ـ إن هذه الأسلحة، سوف تؤمن للسعودية، الحماية من أي تهديد خارجي محتمل.

٢ ـ أهمية بيع الأسلحة للسعودية، بالنسبة لميزان المدفوعات الأمريكي. لأن حجب هذه الأسلحة عن السعودية، أو المماطلة في تسليمها بوضع شروط تعجيزية من شأنه أن يجعل الأخيرة تعمد إلى شرائها من مصادر أخرى، وكما حدث فعلاً في عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، مما يعود بالضرر على ميزان المدفوعات.

٣ ـ إن بيع الأسلحة للسعودية، يتطلب وجود الخبراء والموظفين العسكريين، لغرض الإشراف على برامج التدريب فيها، الأمر الذي يساعد على تدعيم العلاقات بين الدولتين ويوسع دائرة التغلغل الأمريكي في السعودية، إلى جانب استخدام الأسلحة كوسيلة لاغراء المملكة على التعاون مع الولايات المتحدة في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضايا الأمن الاقليمي.

وإن تردد الولايات المتحدة حيال الوفاء بوعودها العسكرية والتسليحية للسعودية، يساهم في إضعاف نفوذها السياسي في المنطقة، وفي خلق انطباع بأن

---

(١٣٧) Washington post, us. 11/4/88

(١٣٨) إميل نخلة، أمريكا والسعودية، نفس المصدر، ص ٩٠.

الولايات المتحدة حليف غير جدير بالثقة من قبل القوى الاقليمية. وهذا بدوره قد يؤثر في قدرة الولايات المتحدة، على العمل في مختلف الأصعدة السياسية والدبلوماسية في المنطقة(١٣٩).

غير أن الولايات المتحدة ـ وبالرغم مما تقدم ـ قد اتبعت في الآونة الأخيرة سياسة حذرة في مجال تسليح السعودية. ويرجع السبب في ذلك إلى ثلاث عوامل أساسية: ١ ـ معارضة إسرائيل. ٢ ـ السياسات الأمريكية المعارضة في الداخل وخاصة «الكونغرس الأمريكي» المؤيد لإسرائيل، والذي يتزعّم معارضة بيع الأسلحة للسعودية(١٤٠). وبدفع من اللوبي الصهيوني الذي يظهر نشاطه في هذا المجال بوضوح، أثناء الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية، ٣ ـ رفض السعودية تقديم أية تنازلات بشأن القضية الفلسطينية، كما حصل مثلاً في رفض السعودية لمشروع «كامب ديفيد» كأساس للحل، من ناحية، ورفضها الوجود العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة، لا سيما بعد تشكيل قوة الانتشار السريع الأمريكية (القيادة المركزية)، من ناحية أخرى.

وقد اتّضح أثر هذه العوامل على القرارات الأمريكية في أكثر من مناسبة، كان أولها في ظل إدارة الرئيس «فورد»، حيث اعترض «الكونغرس» على المطالب السعودية الخاصة بتقوية قدرات الطائرات (F-5) عن طريق تزويدها بصواريخ (سايدوندر) وصواريخ (مافريك)، الأمر الذي أدى إلى تخفيض الكميات التي طلبتها السعودية من هذه المعدات. كذلك لم يستطع الرئيس الأمريكي «جيرالد فورد» في عام ١٩٧٦، الموافقة على الطلب السعودي الخاص بشراء (F-15). بسبب انتخابات الرئاسة. كذلك واجهت إدارة الرئيس «كارتر» المشاكل نفسها عندما تقدمت السعودية في مايو ١٩٧٧، بطلب رسمي لشراء (٦٠) طائرة (F-15). وقد لجأ «كارتر» إلى ربط الصفقة السعودية بصفقة لإسرائيل تضم طائرات (F-16) وصفقة لمصر تضم طائرات (F-5) وذلك لضمان موافقة «الكونغرس» وتجنّب اعتراض إسرائيل. كما أن «كارتر» لم يحصل على موافقة «الكونغرس» ـ والتي تمت في ١٥ مايو، بأغلبية (٥٤) صوتاً ضد (٤٤) ـ إلا بعد أن تم وضع بعض القيود على الصفقة الخاصة

---

(١٣٩) النشرة الاستراتيجية، لندن، ع/ ٩ في ٢٩/ ٥/ ١٩٨٦.

(١٤٠) د. سعودي، نفس المصدر، ص ٤٩.

بـالسعوديـة، من ذلك: اشتراط عدم وضع الطـائرات في قاعـدة تبوك شمال غـرب السعودية، وعدم تـزويد هذه الطائرات بمقدرة هجومية بعيـدة المدى. وقد ظهر أثر السياسات الداخلية الأمريكية بشأن بيع الأسلحة للسعودية مرة أخرى عام ١٩٨٠، عندما رفض «كارتر» أثناء حملة انتخابات الرئاسة الاستجابة لطلبات السعودية لشراء طائرات «الأواكس» وتدعيم القدرة الهجومية لطائرات (F-15)[١٤١].

غير أن صفقة «الأواكس» قد وافقت عليهـا إدارة الرئيس «ريغان» فيما بعد، على أمل الحصول على تعـاون السعودية مع الـولايات المتحـدة في مسائل الأمن الاقليمي والصراع العربي ــ الإسرائيلي. وقد تعرضت هـذه الصفقة إلى هجوم حـاد من جانب إسرائيل ومؤيديها في «الكـونغرس» الذين وافقوا عليهـا في تشرين (أكتوبر) ١٩٨١، بأغلبية (٥٢) صوتاً ضد (٤٨) صوتاً[١٤٢].

وبعـد حصولها على (٦٠) طـائرة (F-15) بموجـب صفقة عـام ١٩٧٩، وصفقة طـائرات «أواكس» عام ١٩٨١، عـادت المملكة العـربية السعـودية عـام ١٩٨٢، وتقـدمت بطلب المزيد من طـائرات (F-15) المتطـورة ذات القدرة على تنفيـذ المهـام الهجومية والدفـاعية، بغية استكمال قدراتها الدفاعيـة اللازمة، لتأمين الغطاء الجوي الكـامل لـلأراضي السعـوديـة، غير أن إدارة «ريغـــان» رفضت بيع هـذا النـوع من الطائرات، وبدلاً عن ذلك عرضت على المملكة صفقة تضـم (٤٠) طائرة (F-15) من نفس النـوع الموجـود في السعوديـة، مع بعض التحسينـات[١٤٣]. وذلك مـن أجل الحفاظ على تفوق القدرة العسكرية لإسرائيل في المنطقة.

وكـذلك، فإن انتخابـات الرئاسـة الأمـريكية ومعـارضة أعضـاء «الكونغـرس» المؤيـدين لإسرائيل، متفاعلـة مع رفض السعـودية التعـاون مع السيـاسات الأمنيـة الأمريكية في المنطقة، كانت من بين الاعتبـارات التي دفعت الرئيـس ريغان في مارس ١٩٨٤، إلى إلغاء بيع صفقة الصواريخ (ستينغـر) المضاد للطائرات للسعودية[١٤٤]. ومن أجل امتلاك قدرة دفاعية رادعة، ضـد التهديدات الإيرانية، واحتمالات امتداد

---

(١٤١) Quandt, op. cit, pp. 119 - 121

(١٤٢) Tillmon, The us in the Midelle East, op cit p. 199

(١٤٣) النشرة الاستراتيجية، نفس المصدر.

(١٤٤) د. سعودي، نفس المصدر، ص ٥٢.

رقعة الحرب العراقية ـ الإيرانية، إبان التصعيد الخطير، الذي طرأ عليها منتصف الثمانينات، ومن أجل تحقيق توازن في التسلح، تقدمت المملكة إلى الولايات المتحدة نهاية عام ١٩٨٤ ومطلع عام ١٩٨٥، بطلب لشراء طائرات هجومية من نوع (F-15) المتطورة، وصواريخ أرض ـ جو من نوع (مافريك)، إضافة إلى معدات دعم أرضي لطائرات «الأواكس» التي تملكها[١٤٥]. وبعد تردد الجانب الأمريكي في بادىء الأمر، تم الاتفاق على بيع السعودية (٤٠) طائرة هجومية من طراز (F-15) تبلغ تكاليفها حوالي ٣ مليار دولار. غير إن إدارة الرئيس «ريغان» عادت إلى إلغاء هذا الاتفاق في أيلول عام ١٩٨٥، تحت ضغط اللوبي الصهيوني[١٤٦].

إن كل ما تقدم، أجبر السعوديين على تنويع مصادر التسليح، كأحد السبل لتلبية احتياجاتهم العسكرية الملحة. فبعد فرنسا التي أضحت مجهزاً رئيسياً لقسم كبير من دروع المملكة، ودفاعها الجوي وسفنها البحرية، والتي بلغت قيمة مشترياتها منها عام ١٩٨٠، أكثر من (٣) مليار دولار[١٤٧] والاتفاق الذي تم في عام ١٩٨٤، بقيمة (٥) مليار دولار لشراء صواريخ مضادة للطائرات كذلك اتفاق عام ١٩٨٥، لشراء (٤٨) طائرة من طراز (ميراج ـ ٢٠٠٠)[١٤٨] ثم ألمانيا الغربية التي أبرمت معها صفقة دبابات وطائرات (تورنادو) عام ١٩٨٠، تصل قيمتها إلى (١٠) مليار مارك[١٤٩]، لجأت السعودية إلى بريطانيا عام ١٩٨٥، لعقد الصفقة المعروفة بـ (صفقة المليارات)، كما ذكرت آنفاً[١٥٠]، والتي تمخض عنها فيما بعد (مشروع اليمامة) الدفاعي الذي تنفذه الشركات البريطانية في السعودية، والذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين في تشرين الثاني ١٩٨٨، لتطوير القوة البحرية والجوية السعودية. وإن هذه الصفقة التي تقدر قيمتها بما لا يقل عن (١٨) مليار دولار، اشتملت على تزويد سلاح الجو السعودي بـ (٧٢) طائرة من طراز (تورنادو) بنوعيها الاعتراضي والهجومي، وطائرات أخرى متعددة الأغراض وأسلحة ومعدات أخرى مختلفة[١٥١]،

---

(١٤٥) النشرة الاستراتيجية، ع/ ٢٥ ـ ٢٦، في ٢/ ١/ ١٩٨٩م.
(١٤٦) مجلة الرائد العربي، عمان، ع ٨٤ في ٦/ ٧/ ١٩٨٩، ص ١٢.
(١٤٧) شاه رام شومان، نفس المصدر، ص ١١٥.
(١٤٨) مجلة الرائد العربي، نفس المصدر، ص ١٢.
(١٤٩) شاه رام شومان، نفس المصدر، ص ١١٥.
(١٥٠) النشرة الاستراتيجية، لندن ع/ ١٠ في ٩/ ٦/ ١٩٨٨.
(١٥١) مجلة الرائد العربي، نفس المصدر، ص ١٣.

نـاهيك عن لجوئهـا إلى الصين الشعبية لشراء الصـواريخ، متـوسطة المدى (صفقـة الصواريخ)، «سلك ورم» التـي تم استلامها مطلع عـام ١٩٨٨، الأمر الـذي أثار ردود فعل أمـريكيــة في حينهـا. وتحت ضغـوط إسرائيل، فإن صفقــة الصــواريخ الصينيـة، أدت إلى تـزايد الضغط على الحكـومـة الأمـريكية من قبل «الكـونغـرس» الأمريكي بـاتجاه إعادة نظر الولايـات المتحدة في سياسة مبيعـاتها إلى السـعودية، على أسـاس أن هـذه الصـواريخ تهدد كل منطقـة الشرق الأوسط بما في ذلك إسـرائيل من ناحية، وإن تلك الصفقـة قد عقدت دون علم الولايات المتحدة من نـاحية أخرى. مما أدى إلى تجميد طلب الادارة الأمريكية لبيع السـعودية معدات دعم أرضي لطائرات الأواكس بقيمة (٣٢٥) مليون دولار[١٥٢].

ونظـراً للعلاقـات التسليحيـة الوثيقـة، التي تـربط المملكة العـربيـة السعوديـة بالولايات المتحدة الأمريكية، فضــلاً عن أن الولايات المتحدة ظلت لفترة طويلة هي المصـدر الأساسي لتسليح المملكـة، فإن صفقة الصـواريخ الصينية لا بـد وأن تلقي بظلها على العلاقات الثنائية بين الطرفين.

فقد ذكر خبراء غربيون، أن هذه الصفقة جاءت كصفعة للإدارة الأمريكية، التي اضطرت مراراً، إلى الرضوخ لمطالب اللـوبي الصهيوني، والامتناع عن عقد صفقات عسكرية أقل أهمية مع السـعودية. كما برزت أصوات داخل الإدارة الأمريكية تشير إلى أن الولايات المتحدة ذاتها هي السبب الأول للجوء السعودية إلى الصين... فقد ذكر «ريتشارد ميرفي» مساعد وزير الخارجية في شهادة له أمام «الكونغرس».. بأن رفض الكونغـرس في الماضي على الموافقة على بيع السعوديـة بعض أنواع الأسلحـة، دفعها للبحث عن مصــادر أخرى من بينهـا بـريطانيـا وأخيراً الصين، مما أدى إلى خســارة الولايات المتحدة للصفقة والنفوذ في الوقت ذاته[١٥٣].

وكـذلك، فإن رفض السعوديـة للمطـالب الأمريكيـة الهادفـة إلى إعطائهـا حق التفتيش لـلإطلاع على مـزايـا هذه الصـواريخ قـد أحدث تـوتـراً في العلاقـات بين البلدين. وذلك حينما قال السفير الأمريكي في السعـودية «هيوم هوران» للملك فهد خلال اجتماع عقد بينهما في آذار ١٩٨٨، «أن الأقمار الصناعية الأمريكية قد كشفت عن وجـود صــواريخ ضخمـة في ثـلاث قـواعــد في الأراضي السـعوديـة... وأن

(١٥٢) النشرة الاستراتيجية، نفس المصدر، ص ١٦.

(١٥٣) خالد زكريا السرجاني، نفس المصدر، ص ١٦٠.

الاستخبارات العسكرية الأمريكية توصلت إلى هويتها الصينية. وقد طالب السفير باسم حكومته بتفقد هذه القواعد، الأمر الذي اغضب الملك فهد، مخاطباً إياه بلهجة حادَّة بالقول: «أيها السفير. . . هل تعرف مع من تتكلم. . وأين تتكلم؟ فهل تظن أنك في فيتنام الجنوبية قبل عام ١٩٧٥، أم في تايوان. . أو بنما؟ . . . أنك هنا في أرض المملكة، التي لم يدخلها غاز أو مستعمر أجنبي» إذ رفض الملك فهد، طلب السفير الأمريكي مشيراً إلى «أنكم تدركون تماماً، أن أي دولة كبرى تبيعنا معدات عسكرية تطلب منا تعهدات بعدم اطلاع دولة أجنبية على هذه المعدات. . ونحن لا نكسر كلمتنا. . بل أن وجودك بيننا بعد هذا اللقاء، غير مر غوب فيه في السعودية»[١٥٤].

وعلى أثر ذلك اتصل الرئيس «ريغان» بالملك فهد هاتفياً للاعتذار لتهدئة الموقف. ومن ثم أوفد ممثله «فيليب حبيب» إلى الرياض، محاولاً اقناع الملك فهد بالعدول عن قراره بإبعاد السفير الأمريكي. . غير أن الملك فهد أصر على موقفه، بعد لقائه بالمبعوث الأمريكي قائلاً: «نرفض هذه المعاملة من قبل سفيركم. . . وإلا فسوف نسحب سفيرنا في واشنطن الأمير بندر بن سلطان». وحيال هذا الإصرار قررت الإدارة الأمريكية تعيين، «وولتر كاتلر» كسفير جديد في المملكة بدلاً عن «هيوم هوران»[١٥٥].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، حاولت تدارك الخطأ الذي وقعت فيه سياستها التسليحية، مما أدى إلى هذه الصفقة، عن طريق إجراء مفاوضات مع السعودية تستهدف تجديد برنامج «الأواكس» لدى السعودية على مدى ثلاث سنوات بإشراف (٥٠٠) خبير أمريكي. ومفاوضات أخرى لبيع السعودية (٢٠٠) مدرعة من طراز (برادلي) قيمتها (٥٠٠) مليون دولار، إلا أن صفقة الصواريخ قد تمت واضحت حقيقة واقعة، وبها دخلت السياسة الخارجية والعسكرية للسعودية في عهد جديد سيكون له تأثيره على مجمل السياسات الأقليمية والدولية في المنطقة، وسيكون لها انعكاساتها على المدى البعيد[١٥٦].

---

(١٥٤) جريدة المحرر، باريس، ع ٢٥ في ٢٥/ ٦/ ١٩٨٨ إذ كانت من بين الأسباب الأخرىٰ لإبعاد السفير الأميركي هيوم هوران، من السعودية، وذلك من خلال الاعترافات التي أدلىٰ بها أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي برئاسة السناتور كليربون بيل في ١٦/ ٦/ ١٩٨٨، إنه إيراني الأصل وإنه اجتمع بمعارضين سعوديين في الإحساء على الرغم من الاعتراضات السعودية.

(١٥٥) نفس المصدر السابق.

(١٥٦) السرجاني، نفس المصدر، ص ١٦١.

أن النهج الجديد، الذي اعتمدته القيادة السعودية، في سياستها التسليحية، متجسداً في مبدأ تنويع مصادر التسلح، قد عكس قراراً سعودياً مستقلاً، أتاح أمام المملكة مجالاً واسعاً من شأنه أن يمكنها من التغلب على الضغوط الصهيونية، التي تتحكم في «الكونغرس» الأمريكي وبالتالي في قرارات الإدارة الأمريكية. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن القيادة السعودية أدركت أن هذا النهج، إنما يوسع من دائرة التحرك السعودي على صعيد التعامل الدولي، بإقامة علاقات متوازنة مع الدول الكبرى. ففي الوقت الذي أعربت فيه إدارة «ريغان» عن أسفها بشأن الصفقة السعودية ــ البريطانية فإن السعودية اعتبرتها مدخلاً جديداً لتوازن سياسة المحور وتنويع الحلفاء، حيث أكد الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي، لرئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت تاتشر في زيارته الأخيرة إلى لندن، «أن هذه الصفقة هي بداية جديدة في العلاقات بين البلدين»[١٥٧] كما أن السعودية كما يرى بعض المراقبين الأمريكيين ـ قد نجحت في زرع المنافسة الحادة بين الدول المصدرة للسلاح لتلبية احتياجاتها من الأسلحة عندالطلب ودون مماطلة[١٥٨]. فصفقة طائرات التورنادو مثلاً، كانت دليلاً على رغبة بريطانيا في التعاون مع المملكة، ليس في مجال التسلح فحسب، بل وفي تنسيق مواقف وسياسات جديدة بشأن قضايا العربية. وقد كان ذلك واضحاً من زيارة الأمير عبد الله ولي العهد السعودي إلى لندن لعقد الصفقة المذكورة، حيث أعربت رئيسة وزراء بريطانيا أثناء لقاءها مع الأمير عبد الله، عن عزمها لتنشيط الدورا لبريطاني في إيجاد السبل الكفيلة لحل القضية الفلسطينية[١٥٩].

وبقي أن الصفقة السعودية ـ البريطانية، ليست فقط خطوة ناجحة كسرت الرفض الأمريكي لتسليح السعودية، وإنما هي خطوة ناجحة أيضاً على صعيد تحقيق توازن في التسلح، بعد أن أبرمت المملكة صفقة الصواريخ الشهيرة مع الصين الشعبية. وهذه الصفقة، من شأنها دعم الموقف العربي في المؤتمر الدولي لحل أزمة الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه أنها أداة ضغط من أجل انعقاده[١٦٠] وذلك لأن الميزة الاستراتيجية الأولى لهذه الصواريخ التي يصل مداها إلى أكثر من (٢٠٠٠)كم،

---

(١٥٧) مجلة الرائد العربي، ص ١٣.

(١٥٨) نفس المصدر السابق، ص ١٣.

(١٥٩) مجلة التضامن، لندن ع/ ٢٧٥ في ١٨/ ٧/ ١٩٨٨.

(١٦٠) نفس المصدر السابق.

هي أنها زوّدت السعودية، بقوة ردع فعّالة تستطيع بواسطتها، أن تطول أي عاصمة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل من هذا السلاح إضافة نوعية جديدة إلى القدرات العسكرية العربية، من شأنه أن يحد من طاقة إسرائيل العدوانية، ووضعها داخل ما أسماه خبراء الاستراتيجية الغربية «حزام الرعب الصاروخي» الذي من شأنه نسف كل ما تردد من قبل حول نظريات الأمن الإسرائيلي، وأضاف تطويراً جديداً للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لم تعد إسرائيل فيه تملك اليد الطولى[١٦١].

واستناداً إلى رأي مسؤولين في إدارة الرئيس «ريغان» وخبراء عسكريين في شؤون التسلح، فإن شراء السعودية لصفقة الصواريخ الصينية، إضافة إلى استخدام الصواريخ متوسطة المدى في حرب الخليج، هما تطوران من شأنهما تغيير طبيعة الحرب في المنطقة، وبالتالي تغيير استراتيجيات أطراف النزاع فيها[١٦٢].

وعلى الرغم من أن المسؤولين السعوديين أكدوا أن الحصول على هذه الصواريخ يهدف بالأساس إلى ردع التهديدات الإيرانية، إلا أن الخبراء العسكريين الإسرائيليين يرون أنها نصبت لتطول الأراضي الإسرائيلية. ومن بين هؤلاء «هانويل روزين» المحرر العسكري لصحيفة «معاريف» الذي يرى أنه إذا أرادت السعودية الحصول على الصواريخ من أجل ردع التهديدات الإيرانية، لاقدمت على شراء صواريخ يصل مداها إلى (١١٠٠) كم فقط، وهي تمكنها من قصف كافة الأهداف الإسرائيلية في حالة نصبها، في قاعدة تبوك القريبة من الحدود الإسرائيلية، غير أن السعودية حصلت على هذه الصواريخ التي يصل مداها إلى أكثر من (٢٠٠٠) كم لكي تضرب عصفورين بحجر واحد، الأول: أنها نصبت في الربع الخالي، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن الذراع الإسرائيلية مع إمكانية وصول هذه الصواريخ إليها، والثاني: هو تهديد إسرائيل وإيران في آن واحد[١٦٣].

لذلك، يبدو أن هذه الصواريخ التي أوجدت حالة من توازن الرعب في المنطقة، وعاملاً مساعداً في تحريك الحلول السلمية، فإنها فرضت أيضاً رقماً لا يمكن تخطيه في مجمل المساومات السياسية التي حاول المبعوث الأمريكي فيليب حبيب الولوج من

(١٦١) السرجاني، ص ١٥٨.
(١٦٢) نفس المصدر السابق، ص ١٥٨.
(١٦٣) نفس المصدر السابق، ص ١٥٨.

خلالها، أثناء الزيارة التي قام بها إلى المملكة، لمعالجة مسألة الصواريخ السعودية من خلال اعتماد الاتفاقيات السرية مع إسرائيل، كمدخل للقبول بوجود هذه الصواريخ في السعودية. في حين كان رد الملك فهد في حينه، أن من حق المملكة الدفاع عن نفسها إزاء أية تهديدات خارجية(١٦٤).

واستناداً إلى ذلك، يمكن القول أن السعودية لم تكن تنظر بارتياح إلى الموقف الأمريكي، حتى مع وجود تحذير إدارة «ريغان» لإسرائيل من مغبة قيامها بعمل عسكري ضد الصواريخ السعودية، كما وأن أوساطاً سعودية كانت ترى أن سبب الفتور الذي سادالعلاقات السعودية ـ الأمريكية في حينه، يعود إلى طريقة التعامل التي انتهجتها إدارة «ريغان» بعدم احترام قرار الحكومة السعودية في الحفاظ على أمنها(١٦٥).

وأخيراً، فإذا كانت قضية التسلح السعودية، قد شكلت نقطة افتراق واضحة في العلاقات السعودية ــ الأمريكية، وساهمت في دفعها إلى حافة التوتر في بعض الأحيان، فإن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية يتوافق مع هذا التوتر، بل وقد يدفع به إلى افتراقات أخرى.

لذلك أضحى لدى القيادة السعودية، وعي متزايد إزاء مشاكلها ومتطلباتها الأمنية، الأمر الذي جعلها تضغط على الولايات المتحدة لتبحث عن حلول لمشاكل المنطقة بعزم أكبر. وهذا يعني بالنسبة للسعوديين أساساً تسوية القضية الفلسطينية وبالذات في أعقاب إعلان قيام الدولة الفلسطينية واستعدادمنظمة التحرير الفلسطينية قبول إسرائيل جنباً إلى جنب مع الدول الفلسطينية.

فعلى الولايات المتحدة أن تدرك، أن القضية الفلسطينية، ما زالت تحظى بالاهتمام الشعبي، وتولد عنها قوة عارمة في الرأي العام الشعبي في دول المنطقة. وعلى هذا فإن استعداء السعودية من قبل الولايات المتحدة بدفع من اللوبي الصهيوني، عن طريق المبالغة في تقدير الموازنات السلاحية الذاهبة للسعودية، سيكون عامل دائم للتوتر في مضمار العلاقة القائمة بينهما.

وإزاء ذلك، فمن الخطأ توجيه اللّوم للوبي الصهيوني لاستعدائه السعودية، إذ أن

---

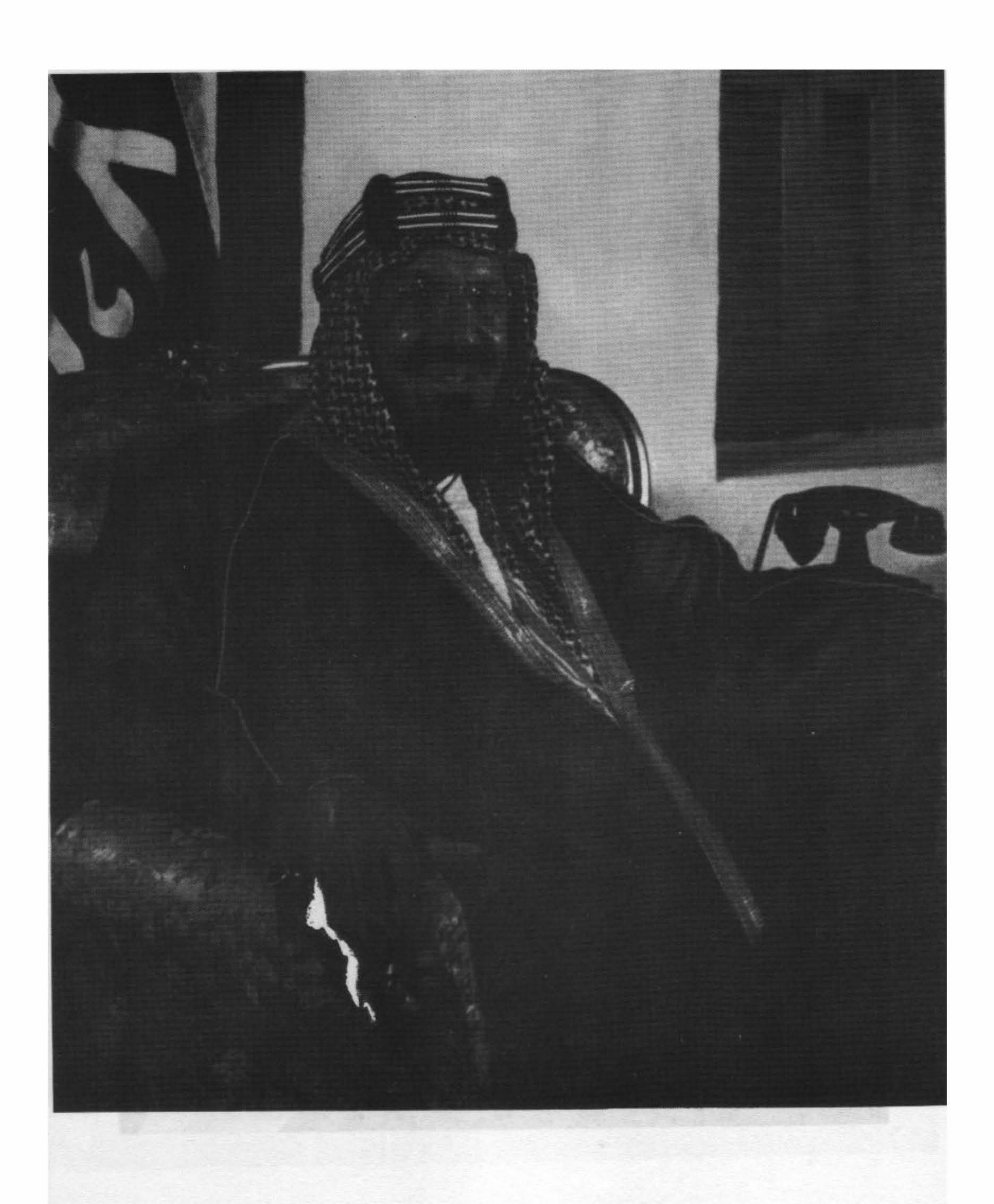
(١٦٤) مجلة التضامن، لندن، ع/ ٢٦٢ في ١٦/ ٤/ ١٩٨٨.

(١٦٥) نفس المصدر السابق.

هذا اللوبي ببساطة، يساند مفهوم إسرائيل لمصالحها، والتي ليست دائماً متطابقة مع المصالح الأمريكية، والتي تصطدم مباشرة في بعض الأحيان مع هذه المصالح. فاللّوم إذن، يجب أن يوجه إلى أعضاء «الكونغرس» الأمريكي أولئك الذين يضعون عادة مصلحة انتخابهم فوق كل شيء، بما في ذلك المصالح الأمريكية القومية، وكذلك توجيه اللوم إلى الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي توحي دائماً بتأثير اللوبي الصهيوني على سياساتها من أجل خلق مناخات نفسية لتبرير التصرفات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل، ضمن إطار مصالحها العليا، بما يكفل تحقيق الفوائد المتوخاة من جراء الدور الإسرائيلي في المنطقة، وعلى أساس حسابات الربح والخسارة.

---

(١٦٦) نفس المصدر السابق.



الملك الراحل عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود



الملك فيصل بن عبد العزيز



الملك الراحل خالد بن عبد العزيز





الملك فهد في لقطة تذكارية مع الرؤساء الأميركيين السابقين والعلاقة القوية بين المملكة والولايات المتحدة



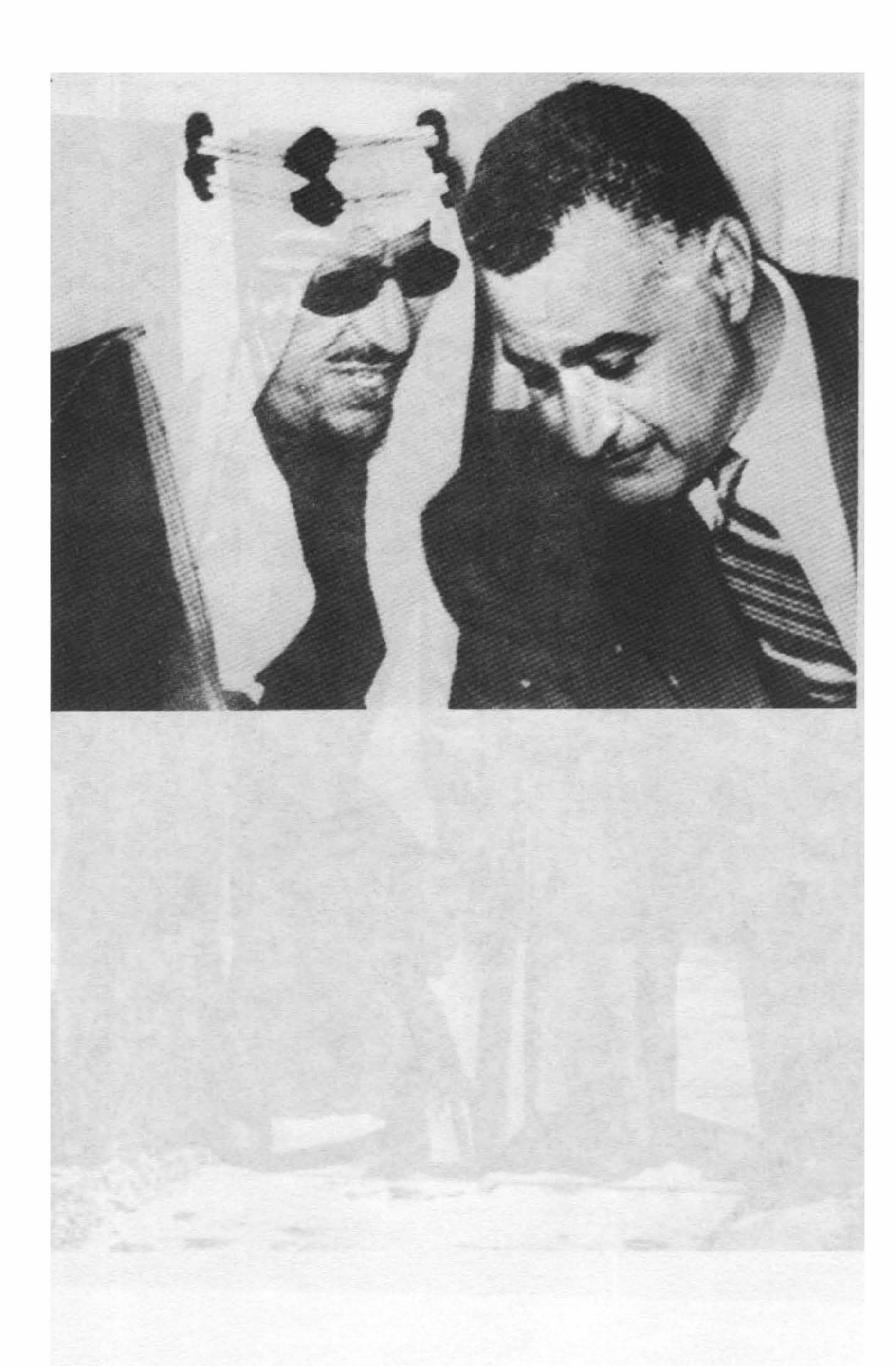
الملك فهد مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان خلال زيارته للولايات المتحدة في فبراير ١٩٨٥



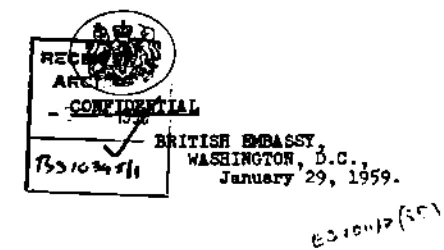
الملك فهد مجتمعاً بالرئيس الأميركي رونالد ريغان خلال زيارته للولايات المتحدة في فبراير ١٩٨٥



الملك فهد ونجله الأمير والرئيس ريغان في لقطة تذكارية



الملك سعود بن عبد العزيز مع عبد الناصر خلال مؤتمر القمة في القاهرة عام ١٩٦٤



AIR BAG
1042/13/59

CONFIDENTIAL

BRITISH EMBASSY,
WASHINGTON, D.C.,
January 29, 1959.

Dear Robert,

We have just seen your "Saudi Arabia: Annual Review for 1957" dated December 15, 1958. Although this is now largely of historical interest only, I think some of the implications in paras. 4, 9, and 16 about the U.S. attitude towards King Saud are questionable.

2. It may be true that King Saud went home from his visit to Washington "in little doubt that the U.S. Government regarded him as a major influence in the Middle East, the only possible rival to Nasser as leader of the Arab movement, and the spearhead of opposition to communism in the area." But one could understand by this statement that the U.S. Government themselves believed this of King Saud, an interpretation which seems to be implied in the statement in para. 16 that "the Americans persisted in believing that by such means as these they could maintain Saud as an effective counterweight to Nasser."

3. I know that the President several times - notably during the Prime Minister's visit to Washington in February, 1956 - talked about building up King Saud as the great "gockety-gock" in the Middle East. Perhaps even old George Wadsworth thought something like this, though I have my doubts; but I am sure that the "State Department view" was always much more realistic. In spite of their frequent displays of lukewarmness about Iraq and the Baghdad Pact, they had no doubt about the relative importance of Iraq and Saudi Arabia as bulwarks against Nasser and communism. But Iraq was committed, and Saudi Arabia was not. Moreover, the Americans had their own big oil stake as well as their strategic interest in Saudi Arabia (the importance of which seems to be written down rather too much in your report). The rôle for which they cast Saudi Arabia was that of a country which might tilt the balance. If Saud, as a still fairly respectable Arab nationalist, (which Nuri no longer was: this is not a judgement of their respective worths but an objective, and, I think, accurate, assessment of Arab nationalist attitudes) could have been induced to break with Nasser and come to terms with Iraq, then this could have been expected to influence some of the waverers, the conservative, and even the pious, as well as bringing Saudi Arabia over to the right side. In short, Saud was no ace, but he was at least a picture card in our hand. The State Department probably exaggerated even in this estimate, but not nearly so much as you seemed to think much of the time in London. I tried to expound this thesis in an inordinately long-winded paper which John Coulson sent to Derek Riches under cover of a letter No.1042/126/57 of May 13, 1957.

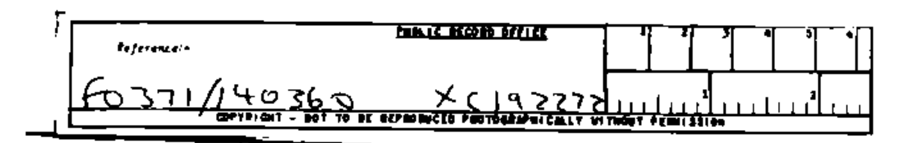
A.R. Walmsley, Esq., M.B.E.,
Arabian Department,
Foreign Office,
London, S.W.1.

FS1022/9

/ 4. The

CONFIDENTIAL

وثيقة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية تتضمن الموقف البريطاني والأمريكي من الملك سعود بن عبد العزيز باعتباره الشخصية القادرة على مواجهة عبد الناصر ومحاربة الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط





CONFIDENTIAL

4. The State Department's concept of the part that Saudi Arabia could play today is, of course, an even more modest one. They think now only in terms of trying to avoid anything which might upset the applecart and prevent the Saudi régime from staggering along a little longer.

Yours ever,
Willie M.

W. Morris.

٤

الفصل الرابع

الإجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية

٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١

الإجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية

٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ـ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩١

تعود جذور الأزمة في العلاقات العراقية ـ الكويتية، إلى أوائل الستينات، عندما طالب عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق آنذاك (١٩٥٨ ــ ١٩٦٣). بالكويت واعتبارها، مستنداً إلى مبدأ الحقوق التاريخية الذي ألغته اتفاقيتي «سيفر» لعام ١٩٢٠ و«لوزان» ١٩٢٣، قضاءً تابعاً للعراق بعدما استقلت الكويت عن بريطانيا في عام ١٩٦١. وبعد مقتل قاسم في انقلاب شباط / فبراير ١٩٦٣، الذي قامت به عناصر من حزب البعث العربي الاشتراكي من الجيش والمدنيين، اعترف العراق باستقلال الكويت وبالحدود العراقية ـ الكويتية لعام ١٩٢٣، التي حددتها بريطانيا آنذاك قبل استقلال العراق وكما أكدت عليها الرسائل المتبادلة في عام ١٩٣٢، بين رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد وحاكم الكويت الشيخ أحمد جابر الصباح[1]. كما وأبرم الطرفان اتفاقية في ١٢ اكتوبر ١٩٦٣، إذ قدمت بموجبها الكويت قرضاً للعراق قيمته ٣٠ مليون دينار بدون فوائد.

وكانت العلاقات العراقية ــ الكويتية قد شهدت أفضل عهودها أيام حكم الرئيس عبد السلام عارف ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦، التي ساد فيها الهدوء والاستقرار. وجاء التوتر الثاني في العلاقة بين الطرفين في عام ١٩٧٢، بعد استلام البعثيين السلطة في يوليو ١٩٦٨، بانقلاب أبعد الجناح القومي، الذي كان يقوده رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف ووزير الدفاع عبد الرحمن الداود، إذ بدأ العراق مرة أخرى يُحيي مطالبه الأقليمية في جزيرتي وربة وبوبيان، الواقعتين مقابل مدخل خور الزبير، بالقرب من مدينة الفاو العراقية، بعد أن أخذت إيران الشاه تضايق العراق في المطالبة بنصف

(١) د. وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، دار نشر الريس، بيروت، ١٩٩١.

شط العرب وإلغائها لاتفاقيـة الحدود بين الجانبين لعام ١٩٣٧ ، من جانب واحد . في الوقت، الذي كان فيه العراق منشغلاً في قمع الحركة الكردية المسلحة في الشمال، والتي كانت تـدعمها إيـران، الشاه. وكانت الأزمـة الثانية في العـلاقات العـراقية ـ الكـويتية، مجرّد نـزاع حدودي بحت، بينما كـان النزاع في الستينـات ـ يأخـذ شكل المطـالبـة بضـم الكويت مـن قبل قاسم إلى العـراق بـاعتبـارهـا جزء منـه . وكـانت الخلافات بين الطرفين تتناول القضايا الحدودية التالية . .

١ ـ النزاع حول الحدود العراقية ـ الكويتية، بامتداد وادي الباطن كخط فاصل، دون ذكر عائديته لأي من الطرفين .

٢ ـ بعد خط الحدود عن مدينة صفوان، حيث تنص بعض الوثائق والمذكرات على وقوع الخط على مسافة ميل واحد، وبعضها ينـص على وقوعه جنوب صفوان مباشرة وبعضها يقول يقع على بعد ميل واحد من آخر نخلة جنوب صفوان!

٣ ـ الخلاف حول خط الحدود، الكـائن بين صفوان وخـور الزبير على البحـر . وكان العراق قد احتل مخفر «الصامتـة» مما فجر الأزمة . ويعتبر هذا الجزء من الحدود جزءاً مهماً لوقوعه قرب ميناء أم قصر .

٤ ـ النـزاع حول الميـاه الأقليمية ومطـالبة العـراق بحق استخـدام جزيـرتي وربة وبوبيـان . كما احتج العراق على تخطيط حـدود الجرف القاري بين الكـويت وإيران بعدم تخطيط جرفه القاري مع الكويت .

وجرت عدة محاولات، من أجل حل النزاع الحدودي بين الطرفين، بعد انسحاب العراق من «الصامتة» . انتهت باعلان ممثلي الجانبين عن التوصل إلى اتفاق شامل في تموز/ يوليـو ١٩٧٧ ، بشأن المناطـق المتنازع عليها إلا أنـه لم يعلن عن تفاصيـل هذا الاتفاق . وبقي سراً[٢] .

وكـانت الأزمة الثـالثة في هـذه العـلاقات قـد بدأت في أوائل شهـر تموز/ يوليـو ١٩٩٠ ، عندما اتهم العراق الكويت والإمارات العربية المتحدة، بتخريب الاقتصاد العراقـي نتيجة لإغـراق الأسواق العالميـة بالنفـط، نتيجة لعـدم التزامهما بحصصهما المقررة .

---

(٢) خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، ع/ ١٠٢ ، تشرين الأول/ أكتوبر/ ١٩٩٠ القاهرة ص ١٧ .

وقد سبب ذلك، على حد قول الرئيس العراقي صدام حسين، خسارة العراق لمليارات من الدولارات[3].

وبنتيجة هذا الاحتجاج، جرت مناقشات في الجزائر، في أوائل تموز/ يوليو وأعلنت الكويت، التي كانت تطالب بحصة أكبر من الإنتاج عن تفهمها لموقف الدول الأفقر في منظمة «أوبيك» والتي تأثرت وتعاني من هبوط أسعار النفط، وأكدت تأجيلها المطالبة بحصة انتاجية أكبر، تجاوباً مع طلب إعادة استقرار السوق النفطية والحماية مصالح كل الدول الأعضاء. وبادر العراق بعد ذلك في ١٦ تموز / يوليو إلى تقديم مذكرة احتجاجية للجامعة العربية ضد الحكومة الكويتية متهماً إياها بالعدوان على أرضه بنهب نفط العراق خلال الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، عندما كان منشغلاً في الحرب مع إيران، من حقل الرميلة المشترك الواقع شمال الكويت ـ جنوب البصرة، وإنشاء المخافر والمنشآت العسكرية والنفطية والمزارع على أراضيه، مما أدى إلى خسارة العراق خسارة إضافية تقدر قيمتها بـ (٤, ٢) مليار دولار. وحدد العراق خسارته في سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية بسبب انهيار أسعار النفط وتراجع صادراته بـ (١٠٦) مليار دولار[4]. وأشارت المذكرة بأن الديون الكويتية على العراق والبالغة ١٤ مليار دولار بقيت مسجلة ديناً بالرغم من الالتماسات العراقية لإلغائها[5]. لذا طالبت الحكومة العراقية بحل مسألة الحدود العر اقية ـ الكويتية، وإلغاء الديون وإرساء خطة عربية على غرار خطة «مارشال» في أوروبا لتعويض العراق عن خسارته في الحرب مع إيران. وتضمن الرد الكويتي الدعوة إلى التشاور والتفاهم مذكراً العراق بالموقف الكويتي خلال الحرب إلى جانب العراق وتعرضه للخطر والإبتزاز ومحاولة اغتيال أمير الكويت عام ١٩٨٣.

ودعت الكويت أيضاً في ردها في ١٨ يوليو الموجَّه إلى أمين الجامعة العربية، إلى تشكيل لجنة عربية لحسم موضوع ترسيم الحدود.

وبادرت واشنطن، إلى الإعلان عن التزامها القوي بمساندة دول الخليج، ونشرت

---

(٣) د. رشيد شقير، أزمة الخليج، جذور وآفاق، مجلة الفكر الاستراتيجي، ع/ ٣٥ ك٢/ يناير ١٩٩١، بيروت، ص ١٦.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ١٦.

(٥) قدرت الديون الخارجية للعراق ٧٥ مليار دولار منها ٤٠ مليار دولار للدول العربية و ٢٠ مليار للاتحاد السوفيتي و ٦, ١٣ مليار للغرب.

وكالات الأنباء الأمريكيـة، تقارير تؤكّد حشد العراق لقـواته على الحدود الكويتية، عشية انعقاد مؤتمر منظمة «الأوبيك» في جنيف[٦]. وبالرغم من قيام «أوبيك» برفع أسعـار النفط إلى (٢١) دولار والـذي يعتبر مكسباً لبغـداد، بقي العـراق متمسكـاً بموقفه ومتشـدداً في مطالبه. وسارعت الـولايات المتحدة، في حركـة أخرى إلى إلغاء ضمان قـروض قيمتها (٢,١) مليـار دولار، منحت للعـراق لشراء منتجات أميركيـة زراعية مصنعة. وبوساطة المملكة العربية السعودية، لاحتواء الأزمة، وبحضور ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العـزيز انتهى اللقاء الذي تم في جدة في ٣١ يوليـو ١٩٩٠، بين نائب الـرئيس العراقي عزت الـدوري ورئيس الـوزراء الكويتي سعـد العبد الله الصبـاح، بتعليق المحادثـات بعـد الجولة الأولى على أمل اللقـاء في بغداد في جولة أخرى. وبدأ العراق بعـد ذلك في تحشيد قواته منذ أواسط يوليو على الحدود الكويتية، إلا أنـه أكد بأن هذه الحشود ليست إلا جزءاً من تحركـات اعتيادية للفيلق السـابع هناك. وفي ٢ اغسطـس ١٩٩٠، وبعد فشل لقـاء جـدة بين الوفـد العراقي والكويتي اجتاحت القوات العراقية الحدود الدولية للكويت بحجة حدوث انتفـاضة هنـاك وطلب النظـام الثوري الجديـد بتدخل ومسـاعـدة العراق. اعقبهـا الإعلان في ٤ منه عن تشكيل ما سمي «بحكومة الكويت الحرة المؤقتة» برئاسة العقيد علاء حسين وقيـام العراق بتوقيع اتفاقيـة مع النظام الجديد، لتأمين سـلامته من أي تهديد خارجي، لتبرير الوجود العسكري العراقي في الكويت بشكل مشروع.

ثم بـادر العراق يـوم ٨ اغسطس، بعـد اعـلان الرئيس الأمـريكي نشر القـوات المتحالفـة في المملكة العـربية السعـودية، للـدفاع عنهـا إلى دمج الكويت بـالعراق وإصدار مراسيـم جمهورية بضم الكويت فعلاً إلى العراق، وإنشاء المحافظة التاسعة عشرة، تضم ثلاثة أقضية هي الكاظمة والجهراء والنداء بعد تبديل اسم الأحمدي إلى التسميـة الجديـدة. فأصبحت الكـويت المحـافظـة رقم ١٩، في التركيبـة الإداريـة لمحافظات العراق، وكذلك إجراء تغييرات إداريـة ودستورية أخرى وتعديل الحدود الإداريـة لمدينـة البصرة مع شمالي الكـويت، وبتغيير العملة بتـوحيـد سعـر الصرف للدينـار العراقي بالـدينار الكويتي كمرحلـة أولى للدمج الاقتصادي الشـامل وطرد العمالة الأجنبية، وتوطين آلاف العائلات العـراقية في الكويت في محاولة لتغيير الواقع السكاني والديموغرافي لخلق واقع جديد.

(٦) النهار البيروتية، ٢٥ يوليو ١٩٩٠.

(٤ ـ ١) الدور السعودي في الأزمة :

انطلقت التحركات السعودية لاحتواء وحل الأزمة، من عدة اعتبارات، من بينها كون المملكة العربية السعودية عضو فاعل في جامعة الدول العربية، وفي مجلس التعاون الخليجي، وتلعب الدور القيادي والريادي في المجلس المذكور بعد تعرض أحد أعضاء المجلس للعدوان. ولكون السعودية أيضاً عضواً مهماً في منظمة «أوبيك» كأكبر الدول الأعضاء المصدِّرة للنفط، ولعدم إعطاء المجال لحدوث صراعات وأزمات مشابهة حول موضوع الحدود حيث يمكن للنزاع العراقي ـ الكويتي، أن يشجع على إثارة خلافات الحدود بين دول الخليج العربي الأخرى بادر الملك فهد بن عبد العزيز، إلى إرسال رسائل إلى العراق والكويت لتهدئة الموقف، وتحديد لقاء، لحضور الأطراف المعنية في جدة لإجراء مفاوضات برعاية الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ونائب رئيس مجلس الوزراء.

ولم تبادر السعودية، خلال الأيام الأولى للأزمة إلى شجب الغزو العراقي، أو إدانته، واكتفى البيان الصادر عن الاجتماع الطارىء، لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في القاهرة في ٣ اغسطس، بعد اجتماعات مجلس الجامعة العربية، بالمطالبة بالإنسحاب الفوري، غير المشروط للقوات العراقية إلى أماكنها، قبل ٢ اغسطس وعدم الاعتراف بالنتائج المتمخضة عن العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد. وانعقد اجتماع ثاني طارىء للمجلس خلال خمسة أيام في مدينة جدة في ٧ اغسطس، وأكد في بيانه الصادر على موقفه السابق بدعوة العراق إلى الانسحاب الفوري وعدم اعتراف المجلس وشجبه للعدوان وأثاره المترتبة على ذلك. ويبدو أن الاجتماع كرس جلساته لدراسة الموقف العام والاحتمالات المستقبلية للعدوان والطرق المتاحة والواجبة لمواجهته.

وأعقب ذلك الإجتماع بيوم واحد، اعلان الرئيس الأمريكي «جورج بوش» عن إرساله لقوات أمريكية، كجزء من قوات متعددة الجنسية لحماية المملكة من أي تهديد عراقي محتمل، بعد وصول وزير الدفاع الأمريكي إلى جدة يوم ٦ اغسطس، لأخذ موافقة السعودية، على إرسال القوات العربية وتلى ذلك انعقاد سلسلة من الاجتماعات حضرها رؤساء أركان جيوش ووزراء دفاع دول المجلس لمواجهة التطورات المحتملة، والتنسيق بشأن استقبال الجيوش الغربية والعربية القادمة لحماية

المنطقة. وكان الموقف السعودي يتسم بالبداية بالهدوء والتروي، في محاولة لعدم خلق أيّة أسباب تؤدي إلى اندلاع التوتر، أو الاستفزاز بين السعودية والعراق. واستقبل الملك فهد بن عبد العزيز، نائب الرئيس العراق عزت الدوري يوم ٣ اغسطس. ونفت السعودية يوم ٦ منه بشكل قاطع، ما نشرته وسائل الإعلام الغربية والعربية، حول إعلان السعودية للتعبئة العامة لقواتها، أو القيام بتحركات عسكرية على الحدود. وفي المقابل كان الرئيس العراقي يؤكد للقائم بالأعمال الأمريكي في بغداد، «جوزيف ويلسون»، يوم ٦ اغسطس بأن أمن المملكة العربية السعودية هو من أمن العراق كبلدين شقيقين، وارتباط العراق بالمملكة بمعاهدة عدم اعتداء وعدم تدخل في الشؤون الداخلية. ويبدو أن قيام العراق، باختراق الحدود السعودية، في عدة أماكن من اتجاه الكويت سواء بحسن نية أو بشكل متعمد لإرهاب السعودية وتخويفها، هو الذي حمل الإدراك الاستراتيجي للسعوديين، على مناشدة الولايات المتحدة بتقديم المساعدة والحماية، لأن الرياض لم تكن مستعدة لإعطاء الضوء الأخضر بسهولة، لأن المملكة كانت متمسكة باحتمال تسوية عربية، كما أنها كانت منزعجة من فكرة وجود الجيش الأمريكي على أرضها.

وأصدر الملك بعد ذلك، بعد فشل مبادرة الملك حسين فهد بيانه إلى الشعب السعودي، الذي عبر فيه عن استياء المملكة، ورفضها للعدوان العراقي وما ترتب عليه من نتائج. كما وأعلن عن اشتراك القوات الصديقة والشقيقة لمساندة القوات السعودية وبأنه ليس موجهاً ضد أحد بل للدفاع عن المملكة. ونجحت السعودية أيضاً في الحصول على تأييد ودعم القمة العربية الطارئة المنعقدة في ١٠ اغسطس، حول طلب إرسال قوات أجنبية إلى الخليج، وكذلك إرسال قوات مصرية وسورية ومغربية[٧]. وفي محاولة لإبطال الإدعاءات العراقية بأن الأماكن الإسلامية المقدسة تحت الإحتلال الأجنبي والمطالبة بالجهاد لمقاومتها وطردها سعت الحكومة السعودية، إلى اشراك قوات إسلامية إلى جانب القوات العربية في الدفاع عن أراضيها لإضعاف موقف الرئيس العراقي وإفشال دعوته، إذ شاركت كل من الباكستان وبنغلادش بقواتها في العملية ناهيك عن مشاركة المجاهدين الأفغان بعدد محدود تعبيراً عن إدانتهم للموقف العراقي وتأييداً للمملكة العربية السعودية.

---

(٧) العراق وليبيا صوتا ضد القرار وتغيبت الجزائر والسودان واليمن والأردن وموريتانيا عن الجلسة.

وأصبحت المملكة العربية السعودية، اعتباراً من تاريخ ١٤ اغسطس، في خط المواجهة ضد العراق، بعد أن قامت بإغلاق أنبوب النفط العراقي، المار عبر الأراضي السعودية إلى البحر الأحمر. كما بادرت السعودية، على المسرح الدولي إلى إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٩٠م، في خطوة تعتبر مؤشراً على التفهم السعودي وتفاعله مع النظام الدولي القائم. وفي محاولة لتخفيف آثار الأزمة وارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت ثلاثين دولاراً للبرميل ولفقدان السوق العالمية للنفط العراقي والكويتي، بعد فرض المقاطعة الاقتصادية عليهما دعت السعودية إلى عقد مؤتمر طارىء لمنظمة «الأوبيك» في ٢٩ اغسطس وانتهى الأمر إلى إصدار قرار بتعويض النقص الحاصل في انتاج النفط. وبادرت السعودية، بعد ذلك إلى إصدار بيان في ٣ سبتمبر، تضمن زيادة الإنتاج اعتباراً من ١ سبتمبر بمعدل مليون برميل من الإمارات في محاولة لاستقرار الأسعار في العالم[٨].

(٤ ـ ٢) الدور الأمريكي في الأزمة:

اتَّسم الدور الأمريكي، منذ البداية، برد فعل حاد، والتصلب في مواجهة النظام العراقي، وتصفية الحساب مع رئيسه، الذي أعلن عن تحديه للصهيونية، وتهديداته للكيان الإسرائيلي، وامتلاكه للأسلحة الكيماوية والتدميرية، ومواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية، ودعمها للأنظمة القائمة في الخليج، لاستمرار الهيمنة على النفط واستمرار تدفقه إلى الغرب. ولا شك أن استنكار قيام السلطات العراقية باعدام الصحفي الإيراني الأصل «فرزاد بازوفت» وخروج العراق قوياً من الحرب مع إيران، وإفشال المخططات الإيرانية لإسقاط النظام العراقي وتصدير الثورة إليه، وسعي العراق المستمر لامتلاك الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل النووية والكيمياوية و«البيولوجية» وتهديده باستخدامها ضد إسرائيل، وإخلاله بميزان القوى في المنطقة قد حملت واشنطن على قبول التحدي، والمواجهة ومعاقبة وتحطيم العراق ونظامه. وبعد يومين من ضم الكويت، ربط الرئيس العراقي موضوع حل القضية الفلسطينية بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بقضية انسحابه من الكويت في الوقت نفسه والذي رفضته الدوائر الأمريكية والغربية التي أصرَّت على الفصل بين الموضوعين.

(٨) هاني إرسلان، دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي، مجلة السياسة الدولية ع/ ١٠٢ القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، ص ٥٢.

ومن خلال محاولاتها لعزل العراق على المستوى الرسمي والدولي والشعبي، بادرت «واشنطن» إلى السعي للحصول على الإجماع داخل مجلس الأمن، بعد رفض العراق للاستجابة للانسحاب، بإصدار سلسلة من القرارات التي تفرض حصاراً اقتصادياً كاملاً على العراق، وتبرير استخدام كافة الوسائل الممكنة لتنفيذ هذه القرارات لإرغامه على الانسحاب من الكويت. وبعد أن تحقق ذلك، بعد أن صدر أول قرار بإدانة العدوان برقم ٦٦٠ ليلة ٢ آب اغسطس، تحركت الولايات المتحدة نحو اتباع استراتيجية تشكيل قوات دولية متعددة الجنسيات للتحشد في الخليج، وتحييد إسرائيل إزاء الأزمة في الوقت نفسه للإبقاء على وحدة هذا التحالف وعدم احراج الدول العربية والإسلامية المشاركة في قوات التحالف. إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل من إطلاق التهديدات، ضد النظام العراقي، والضغط على الأردن في الوقت نفسه لتعاطفه مع النظام العراقي منذ البداية. ولا شك أن مبررات التدخل الأمريكي السريع بهذا الشكل كثيرة: كالتهديد العراقي الموجه نحو السعودية وعدم السماح له بأن يصبح القوة الأقليمية المهيمنة وإخلاله بميزان القوى في منطقة الخليج والمشرق العربي، ناهيك عن الخطر الذي يشكله العراق على إسرائيل وأمنها بعد امتلاكه للأسلحة الكيمياوية و«البيولوجية». ولا شك أن هيمنة النظام العراقي على النفط الكويتي، سيعرض المصالح الأمريكية والأوروبية في الخليج وإمدادات النفط إلى الغرب أيضاً إلى الخطورة، ويشجع على عدوان أكبر على الأنظمة الخليجية الأخرى، ويجعل العراق قوة اقتصادية يمتلك ٢٠٪ من نفط العالم يحسب لها حساب. وبنتيجة التصلب العراقي، اندفعت الإدارة الأميركية، نحو توسيع احتمالات استخدام القوة ضد النظام العراقي، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ولتحقيق الأهداف التي وضعتها قوات التحالف سوية. ولا شك أن فشل العرب في إيجاد حل سريع لهذه القضية، كما وأن مشاركة بعض الدول العربية، في قوات التحالف قطع الطريق على أية محاولة لإيجاد مثل هذا الحل، وخاصة بعد فشل مبادرة الملك حسين ودعوة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب إلى عقد مؤتمر عربي في اكتوبر ١٩٩٠. كما وأن تعنت وغرور الرئيس العراقي، وفشل كافة الوساطات الغربية والسوفيتية، لحمل النظام العراقي على الانسحاب قد حسم الموقف لصالح استخدام الخيار العسكري.

وفي محاولة لتأمين الجبهة العراقية مع إيران وكسب الإيرانيين إلى جانبه بادر الرئيس العراقي صدام حسين إلى إعطاء إيران كل ما استولى عليه العراق من الأراضي الإيرانية

والتي اندلعت الحرب من أجله بين الطرفين لمدة ثماني سنوات .

كما ومنحهم نصف الممـر المائي الاستراتيجي لشط العـرب، كما نصت عليـه اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، إذ مكنته هذه المناورة من تحرير القوات العراقية المحشدة على الحدود الشرقية مـع إيران، التي كـانت مرابطـة هناك لاستخـدامها في مـواجهة القوات متعـددة الجنسية في السعـودية والخليج العـربي . وكان الـرئيس العراقـي قد اجتمع يوم ٦ اغسطس بالقائم بالأعمال الأمـريكي في بغداد «جوزيف ولسن» الذي جاء تـوقيته مع بـداية بـدء المفاوضات بين الـوفد الأمـريكي، برئاسـة وزير الـدفاع والمملكة في جـدة لإرسال قوا ت التحـالف والذي جـاء رداً على رد الفعل الأمريكي السـريع ضده وشجب احتلاله للكويت . وقـد هدد الرئيس العراقي في هذا الاجتماع الولايـات المتحدة، بالتوقيع على معـاهدة سلام مع إيـران ووضع واشنطن في موقف صعب لمواجهة رد الفعل الإسلامي القوي في العالم إذا مـا نزلت القوات الأمريكية في السـعودية مذكراً المسؤول الأمريكي بالموقف الرسمي الأمريكي الذي أكدته له السفيرة الأمريكية في بغداد في ٢٦ تموز / يوليـو ١٩٩٠ ، «ابريل غلاسبي» حول نزاع الحدود مع الكويت، بأنه ليس للولايات المتحـدة رأي في مثل هذه النزاعات . وأكد الرئيس العراقي بأنه لا زال بإمكان العراق أن يكـون حامياً للمصالح الأميركية في المنطقة[٩].
كما وأكـد صدام حسين بأنـه ليس للعراق أيـة نية للعـدوان على السـعوديـة مشيراً إلى اتفاقيـة عدم الاعتداء الموقعـة مع الرياض عام ١٩٨٨ ، وبأنـه حاول توقيع اتفـاقية مشابهة مع الكويت إلا أنها رفضت المبـادرة العراقية . ونفىٰ الرئيس العـراقي موضوع إعطائه ضمانـات إلى الرئيس المصري حسـني مبـارك والقادة العرب بعـدم الهجوم على الكويت، وقال بأنه قد وعد بعـدم القيام بأي إجراء عسكري قبل اجتماع جدة وهذا ما حدث[١٠]. ولمح صـدام حسين بأن نظـامـه القـوي قـادر على حمايـة المصـالح الأمريكية في المنطقة واستمرار تدفق النفط، وبـأن حل الأزمة وعدم تصعيدها يؤدي إلى تخفيض أسعار النفط . ويبـدو أن القائم بـالأعمال الأمريكي لم يقتنع بطـروحات الرئيس العـراقي ولم يقبل بها، إذ أعلن الـرئيس الأمريكي ووزيـر الخارجية «جيمس بيكر» مساء ذلك اليوم بالإعلان عن إرسال قوات أمريكية إلى المنطقة .

وتمكنت واشنطن أخيراً من اقناع مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر بـالموافقة على إصدار

---

(٩) Adel Darcuish and Gregory Alexamder, Unholy Babylon, London, Victor Gollanez, 1991, p. 291

(١٠) Ibid. P. 291

قرار رقم ٦٧٨ يتضمن موعداً لقيام العراق بسحب قواته من الكويت بحلول يوم ١٥ يناير ١٩٩١ . وفي محاولة أخيرة لمبادرات السلام، وحمل الرئيس العراقي على الانسحاب من الكويت، فاجأ الرئيس الأميركي «بوش» العالم، بإعلانه عن قيامه بإرسال وزير خارجيته لزيارة بغداد، ورغبته في قيام وزير الخارجية العراقي بزيارة واشنطن من أجل السلام. وبادر صدام حسين بعد ذلك، بأربعة أيام بالإعلان عن إطلاق سراح جميع الرهائن الأوروبيين والأمريكيين الذين احتجزهم منذ يوم ١٧ آب/ اغسطس ١٩٩٠، إلا أن إصرار العراق على زيارة بيكر يوم ١٢ يناير حمل السلطات الأمريكية على الغاء زيارة وزير الخارجية العراقي طارق عزيز لواشنطن. وأصبح شبح الحرب يقترب يوماً بعد يوم وأكثر احتمالاً بعد القطيعة بين بغداد وواشنطن. وبتاريخ ٣ يناير بادر «بوش» مرة أخرى بالاقتراح على اجتماع «عزيز» و«بيكر» في جنيف في ٩ من ذلك الشهر لحل الأزمة وبادر وزير خارجية فرنسا في ٤ يناير خلال اجتماع وزارة الخارجية السوق الأوروبية المشتركة، إلى طرح حل بسبعة نقاط يتضمن تمديد موعد سحب القوات العراقية من الكويت الذي تقرر في مجلس الأمن يوم ١٥ منه إذا ما أعلن العراق عن نيته بالانسحاب من الكويت. كما وبادر الرئيس الفرنسي «فرانسوا ميتران» بعد أربع ساعات من اعلان مبادرة وزير خارجيته إلى الإعلان بأنه في حالة عدم امتثال العراق لسحب قواته يوم ١٥ يناير سيعقد مجلس الأمن اجتماعاً آخر قبل القيام بأي عمل عسكري. ولا شك أن مبادرة «بوش» ليوم ٣ يناير بالاقتراح على اجتماع وزيري البلدين في «جنيف» كانت بدافع المواجس الأمريكية من قيام فرنسا بعقد صفقة سرية مع صدام حسين، وفصل دول أوروبا عن التحالف الأمريكي العربي، عندما بادر مبعوث الرئيس الفرنسي، «ميشيل فوزيل» بزيارة بغداد والاجتماع بصدام يوم ٥ منه ولإعطاء السلام فرصة أخيرة أيضاً. وتناقلت التقارير عرض الرئيس العراقي لاستعداده على تقديم تنازلات كبيرة، إذا ما أظهر الحلفاء الغربيون موقفاً أكثر إيجابية وإجراء حوار متبادل[١١]. ولا شك أيضاً أن الحسابات الأمريكية بالقرار على خيار الحرب قد تقرر في ضوء عدد من العوامل: لا يمكن الاعتماد على قرار مجلس الأمن بالمقاطعة الاقتصادية للعراق، التي تتطلب وقتاً طويلاً لإظهار اثارها خاصة وأن الحدودالعراقية مع إيران أصبحت مفتوحة بعد إعطاء إيران ما تريد كما جاء في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وكذلك استمرار تدفق

---

(١١) Ibid. P. 295

السلع وحاجـات العراق الاقتصاديـة عبر طريق الأردن مع العـراق. كما وأن انتظار تطبيق قرار الحظر الاقتصادي على العراق، يعني ابقاء قوات التحالف لفترة طويلة، في حالة انتظار ناهيك عن تأثيرا لشعور الإسـلامي والقومي في المنطقة، من بقاء هذه القوات وعوامـل الجو والعبء المالي والإداري لإدامة معنويات ونفقـات هـذه القوات هناك على مسـافات بعيدة عن قـواعدها الرئيسيـة في بلادها. كما وأن استمـرار بقاء صدام حسين في السلطة يعنـي عدم ضمان سلامة الأنظمة الخليجيـة الأخرى، التي طلبت مجيء هذه القوات لحمايتهـا وبقائها لحين زوال هذا التهديـد. وعندما فشلت محادثات جنيف بين وزيري خارجية الـولايات المتحدة والعراق لرفض واشنطن ربط القضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلـة بالإنسحاب العراقي من الكويت، بادرت الولايات لامتحدة والقـوات الحليفة معها منتصف ليلة ١٦ يناير، إلى شن المعركة الجويـة ضد العراق وضرب أهدافه الاستراتيجيـة التي استمرت ستة أسابيع. ومن هنـا بدأت معركة تحرير الكـويت على حد قول الناطق الـرسمي باسم البيت الأبيض الأمريكي. فلم يُظهـر العراق أية إشارة على رغبتـه في الانسحاب من الكويت والإذعان لقرارات الأمم المتحدة الذي حـدد يوم ١٥ من ذلك الشهر موعداً لإجـلاء القوات العـراقية عن الكـويت، حيث حدد قـرار مجلس الأمن المرقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر هذا الموعد، واستخدام كل الوسائل الضرورية لاستعادة الأمن والسلام الدوليين في المنطقـة بعد يوم ١٥. وكانت أهداف الولايـات المتحدة والقوى المتحالفةمعها في هذه الحرب هي: إخراج القوات العراقية من الكويت وعودة حكام الكـويت والسلطة الشرعيـة إليها. إلا أن قسـاوة سلـوكية الحرب الأمـريكية وقسـوة القصف الجوي وتركيزه على الأهداف المدنية، دلَّت على تجاوز أهداف هذه الحملة في محاول لتحقيق أهـداف أخرى، لم تعلن عنها واشنطـن، التي تزعمت هـذه العملية وهي: تدمير قوة العراق العسكرية، والإبقاء على صدام حسين في السلطة خوفاً من تمزيق العـراق لصالح إيـران والأكراد، ولإبعـاد الخطر عن إسرائيل وعـدم تهديدهـا وضربها مرة أخرى، ناهيك عن محاولة الولايات المتحدة في إنهاء سيطرة صدام حسين على منابع النفط في الخليج ولاستعـادة هيبتها، التي فقدتها وسببت لها عقـدة نفسية حادة منـذ هزيمتهـا في فيتنام. وحسمت المعـركة البريـة التي شنها الحلفـاء يوم ٢٤ فبراير خلال أربعـة أيام لصالح قوات التحالف وهـزيمة جيش صدام بشكل سريع واستسـلام أكثر من ٦٠ ألف جندي عراقـي، لم تسنح لهم فرصة القتال والمواجهة من

شدة القصف الجوي الـذي تعرضـوا له بعـد تأمين السيادة الجويـة المطلقة على سماء العراق، واختفاء القـوة الجوية العراقية من المعركـة خلال الأسبوع الأول من الحرب، وهروب قسم آخـر منها إلى إيران. كما وخسـر العـراق في هذه الحرب آلاف القتلى من الجنود والمدنيين لم يتيسر مصدر موثـوق من الطرفين المتحاربين لحد الآن بأعدادهم. وانتهى الـوضع بتدمير أكثـر من نصف حجم القـوات العراقيـة المقـاتلة ومعـداتها وأسلحتها، والبنية التحتية للعراق. وما أن وضعت الحرب أوزارها وتراجعت القوات العراقيـة إلى أراضيها انـدلعت انتفاضة عـارمة في الـداخل في الجنوب وفي الشمال في الجنـوب تقودهـا الفصائل الأصـولية، التـي ساهم فيهـا أعداد كبيرة من العـراقيين المهجريـن إلى إيران (فيلق بـدر) الذين سفـرهـم صدام حسين في أواخـر السبعينات وأوائل الثمانينات عند انـدلاع الخصومات مع طهران. فجـاءت تحمل السلاح وتقود حركة مسلحـة في البصرة ومحافظات الجنوب الأخرى في محاولة لاسقـاط النظام، بعد أن أعطـاهـا الـرئيس الأمريكـي الضوء الأخضر لإزاحـة صـدام حسين من السـلطـة وإسقاط النظـام العراقي. كما وتحركت في الـوقت نفسه الفصائل الكـردية في الشمال التي تحمل الســلاح في وجه النظام. وتمكنت هذه القوى من تحقيق بعض النجاحات السريعة، إلا أنها لم تستمـر طويلاً بل عـدة أيام حتى انقلب عليهـا الجيش العراقي وسحقهـا بعـد أن سمحت الولايـات المتحـدة لصـدام حسين باستخـدام طـائرات الهليكوبتر المسلحـة. ولا شك أن انهيار قـوات المقاومة هـذه قد جـاء سريعاً بسبب تخلي الدول التي شجعتها: الولايات المتحدة وسوريا وإيران عن تقديم الدعم المادي والعسكري لها.

كما وأن تخلي الرئيس الأمـريكي «بوش» بالـذات عن دعم هذه الانتفـاضة، التي شجع عليهـا لاسقاط الرئيس العـراقي صدام حسين، وشجب واشنطـن لمحاولات تقسيم العراق قد أدى إلى ردود فعل قوية في معنويات هذه القوى مما أدى إلى ارتباكها وخسـارتها وتعرضها للإبادة على يد قوات النظام.

فبعد سحـق المقاومـة في الجنوب، انهارت الحركـة الكرديـة المعارضـة المسلحة في الشمال، وحدثت أكبر عملية نزوح وهـروب جماعي كردي من الشمال، وبذا انطوت صفحة أخـرى من تاريخ العراق المعـاصر وانكفأت بغداد على وجهها ضعيفة ممـزقة قابلة خانعة لكل القرارات التي أصدرتها واشنطن وحلفائها من خلال مجلس الأمن. إذ لم تشهـد مثل هذا الإذلال والخراب الـذي لحق بها على يـد صدام حسين عبر مـر العصور والتاريخ منذ غزو هولاكو لها عام ١٢٥٨.

الإستنتاجـات

لقد بـدا واضحاً أن العـلاقات ــ السعوديـة ـ الأمـريكية خـلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٩١، كـانت انعكـاســاً للمتغيرات الـداخليــة في بعض الجوانب، والمتغيرات الخارجيـة (الأقليمية والـدولية) هي الأخـرى، قد عكست تأثيراً هـاماً على السلـوك السياسي الخارجي لصناع القرار في السعودية، في جوانب أخرى. وتبعاً لذلك، أدى هذا التفاعل، إلى أن تكون السياسة الخارجيـة السعودية، انعكاساً واضحاً لتأثيرات البيئتين الداخلية والدولية في آن واحد.

وعلى الرغم من أن المتغيرات الجغـرافية والاقتصاديـة والعسكرية والسياسيـة، قد تركت آثـارها جميعاً على السلـوك السياسي الخارجي للسعـودية، بيد أن بعضهـا كان عامـلاً حاسماً في صيـاغة السيـاسة الخارجية السعـودية إزاء العـلاقات السعـودية ـ الأمريكية.

فإن مـدى انعكاس الـوضع الاقتصادي والقـدرات العسكريـة مثـلاً، تأتي من العوامل المؤثرة في الأهمية الراهنة للسعـودية، ازدادت بروزاً نتيجة العوائد الاقتصادية للنفط الذي أضحى بلا شك، المحـور الأساسي الذي تدور حوله شبكـة العلاقات السعودية سواء مع الولايـات المتحدة، أو غيرها من دول العالم. ودوره في تطور تلك العلاقات سلباً أو إيجاباً. كما أصبحت القدرة الاقتصادية النابعة منه، أحد الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية السعوديـة، بل أبرزها على الاطلاق. إذ إن عوائده الهائلة قـد أتاحت للسعـوديـة، تأثيراً كبيراً في مجريـات السياســة الـدولية على الصعيـدين الأقليمي والدولي وذلك عبر استخدامه كأداة للمسـاعـدات الاقتصادية، أو توظيفه كأداة ضغط سيـاسي على بعض الدول من أجل إحـداث تغيير في سلوكهـا السياسي

الخارجي كما حصل مثلاً مع قرار حظر النفط الذي اتخذته السعودية ضد الولايات المتحدة.

وأن حرص السعودية، على تحديث وتطوير قواتها المسلحة، لضمان أمنها الوطني والأقليمي من جهة، والحفاظ على درجة مصداقيتها السياسية في المحيطين العربي والأقليمي من جهة أخرى، تطلب اتباع سياسة خارجية ذكية حيال الدول المصدرة للسلاح، والتقنيات العسكرية ترتبط إلى حد كبير بما يحقق أهدافها السياسية والأمنية، الأمر الذي عكس توجهاتها حيال هذه الدول، ولا سيما الولايات المتحدة، بما يحقق تلك الأهداف.

وأن الانفاق السعودي المتزايد، على شراء الأسلحة، والمعدات العسكرية من الولايات المتحدة والدول الغربية، جاء ليواكب حركة تحديث وتطوير القدرات الدفاعية، لمواجهة أي تهديد خارجي محتمل.

وبالنسبة للوضع الجغرافي والسكاني، فإن المساحة وضآلة السكان مثلاً، رتبت عامل ضعف في مجال الأمن والدفاع، الأمر الذي أدى إلى إثارة جملة من القضايا والاهتمامات، التي عبرت جميعها عن مدى سعة المساحة بقضية الأمن والاستقرار والذي صار موجهاً أساسياً لتحركات السياسة الخارجية السعودية في إطارها الأقليمي والدولي على السواء، كما برزت انعكاسات الواقع السكاني في الحاجة الماسة إلى استخدام أعداد هائلة من الأيدي العاملة الأجنبية، لما لذلك من تأثير في النظام الاجتماعي السعودي، وانعكاس ذلك على طبيعة علاقاتها الأقليمية والدولية، الأمر الذي قاد السعودية إلى محاولة بناء قاعدة من الأيدي العاملة الوطنية.

وفي إطار دراستنا للوضع السياسي والإجتماعي الداخلي، فقد ركزنا على طبيعة وسمات النظام السياسي السعودي، الجوانب الاجتماعية والفكرية والمؤسسية، عناصر ومكونات البيئة المحلية التي تتم بداخلها عمليات صنع القرار، من أجل الوقوف على دور المؤسسات والعقائد الاجتماعية الفاعلة في النظام السياسي السعودي في عملية صنع السياسة الخارجية السعودية. وقد ظهر بوضوح أن التماسك الاجتماعي وانحسار دور المعارضة السياسية فضلاً عن استقرار النظام السياسي التي تنطوي على جملة عوامل معروفة، أهمها وحدة العائلة المالكة وطبيعة توزيع الأدوار بين أعضائها والتي كانت حصيلتها تحقيق توازن دقيق في السياستين الداخلية

والخارجية، جعل صانع القرار السعودي يستند إلى أرضية صلبة مكنته من الاعتماد عليها بثقة في تعامله الخارجي.

وتبعاً لذلك، فإن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، استأثر بها الملك إلى جانب بعض الهياكل الرسمية، حيث يعد الملك صانع القرار الأساسي يليه ولي العهد ثم مجلس الوزراء ككل، أما وزارة الخارجية فإنها معنية مباشرة بتنفيذ السياسة الخارجية المتفق عليها من قبل مجلس الوزراء وبموافقة الملك. وباختصار فإن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، غالباً ما تنحصر في النخبة الملكية ومجلس الوزراء والشورى وتخضع لتصوراتها، ويليها في التأثير علماء الدين وشيوخ القبائل المهمة ثم النخبة التكنوقراطية.

وفي معرض دراستنا لدور شخصية صانع القرار في السياسة الخارجية، فقدتم التركيز فيه على رؤية الملك فيصل الإسلامية لكيفية التعامل مع العالم الخارجي، إذ جاءت تعبيراً عن التزام عقيدي بالإسلام، حيث يعد الإسلام أولى محددات صنع السياسة الخارجية السعودية، بما يعنيه من رموز سلوكية وفكرية وقيمية تمثل بالنسبة للسعودية قيمة كبرى، إذ ينظر إليه باعتباره المحتوى الفلسفي والفكري الذي يحدد آليات وديناميات العملية السياسية داخلياً وخارجياً.

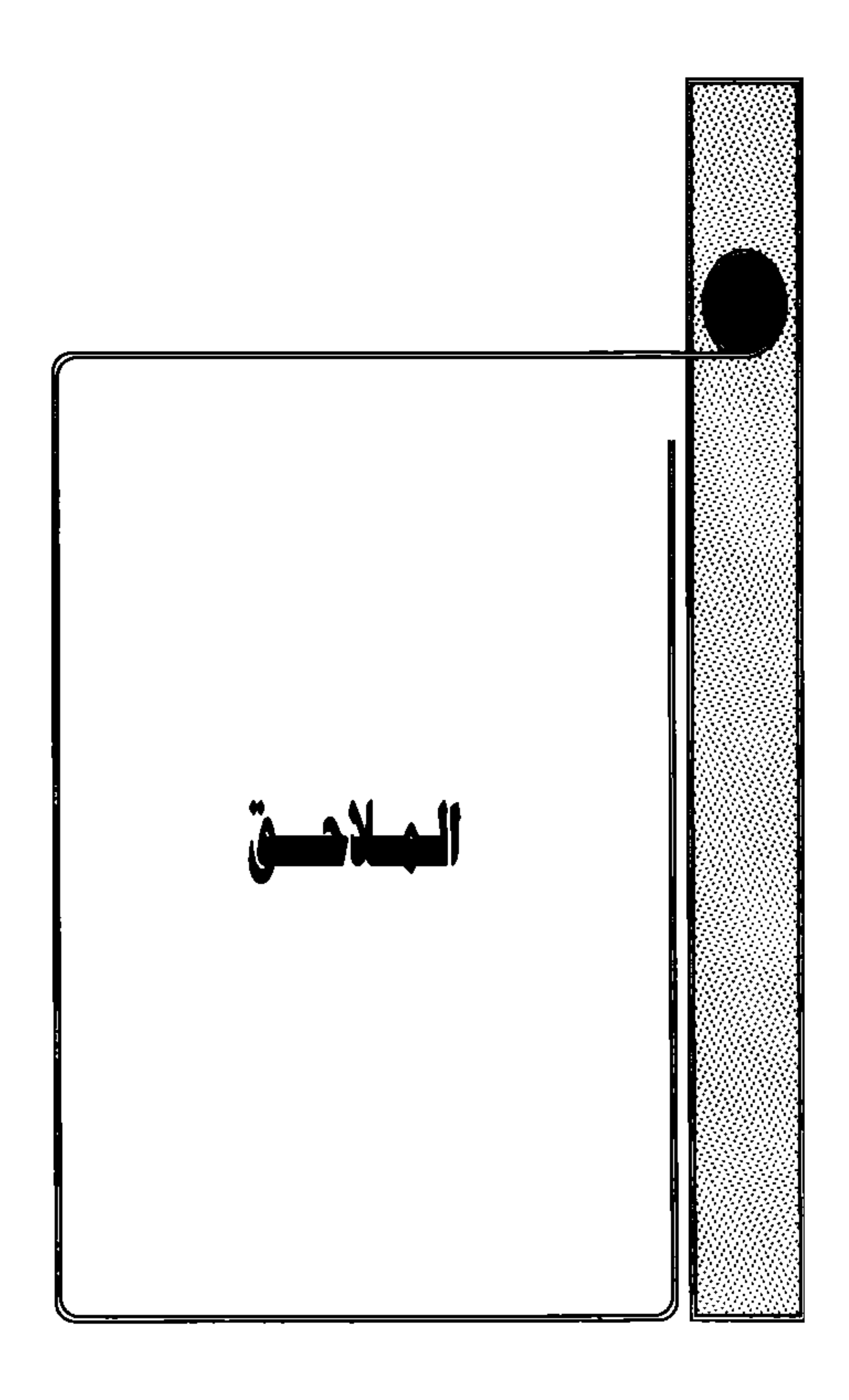
أما فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية (الأقليمية والدولية)، فقد تم انتقاء أهم القوى الدولية والأقليمية المؤثرة في حركةالسياسة الخارجية السعودية، فقد عالج هذا الفصل سياسات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً كقوى دولية، والكيان الصهيوني وإيران كقوى إقليمية، حيال السعودية. حيث برز أثر الأولى في السياسة الخارجية السعودية في إطار الصراع العربي ــ الصهيوني والصراع العربي ـ الفارسي، نتيجة القرب الجغرافي والقدرة العسكرية والبشرية، متفاعلة مع نزعة التوسع والعدوانية ، الأمر الذي دفع السعودية إلى إيجاد نوع من التوازن في علاقاتها الدولية ولا سيما في السنوات الأخيرة.

وفي مجال العلاقات السعودية ـ الأمريكية فقد حاولنا تحليل أهم نقاط الالتقاء والافتراق بين الدولتين، وذلك من خلال تتبع مسيرة العلاقات الثنائية والتي أكدت وجود مشاكل وعقبات بينهما ارتبطت أساساً بتطور الأوضاع الأقليمية التي أدت إلى حالة من التعارض في ترتيب المصالح والأولويات الخاصة بكل منهما وقد عبرت عن

ذلك أنماط سلوكية، مختلفة، قادت طرفي العلاقة إلى اتجاهات مغايرة لأهداف واهتمامات كل منهما، وكادت أن تؤدي بالطرفين، إلى إعادة نظر شاملة في العلاقة، التي تربط بينهما في مراحل عديدة من مسيرة العلاقات الثنائية.

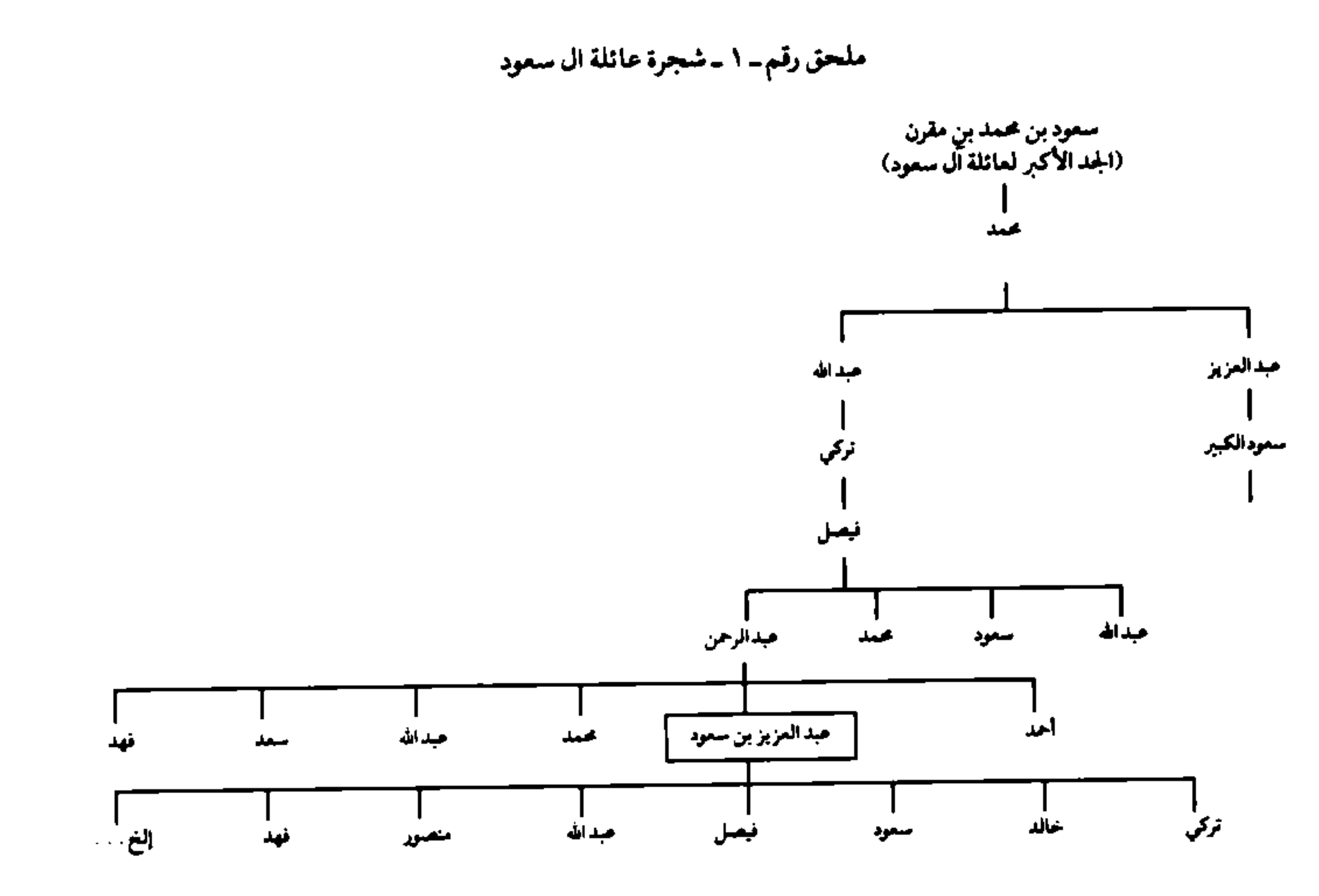
وقد أدى تباين هذه الأولويات الخاصة، بكل من الدولتين، في علاقاتهما الخارجية، إلى ظهور بعض التعارض في المواقف والسياسات والتباعد بينهما في عدد من القضايا. ركزنا على اثنتين منها، هما القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، وقضايا الأمن الأقليمي والتسلح، لاعتقادنا أن هاتين القضيتين هما أبرز القضايا التي يفترق فيها الطرفان في إطار علاقاتهما السياسية والاستراتيجية من ناحية، ولما لهما من أهمية خاصة في المنطقة العربية من ناحية أخرى. وقد حاولنا قدر الإمكان تحليل آثارهما باختصار، في مستقبل العلاقات بين الدولتين.

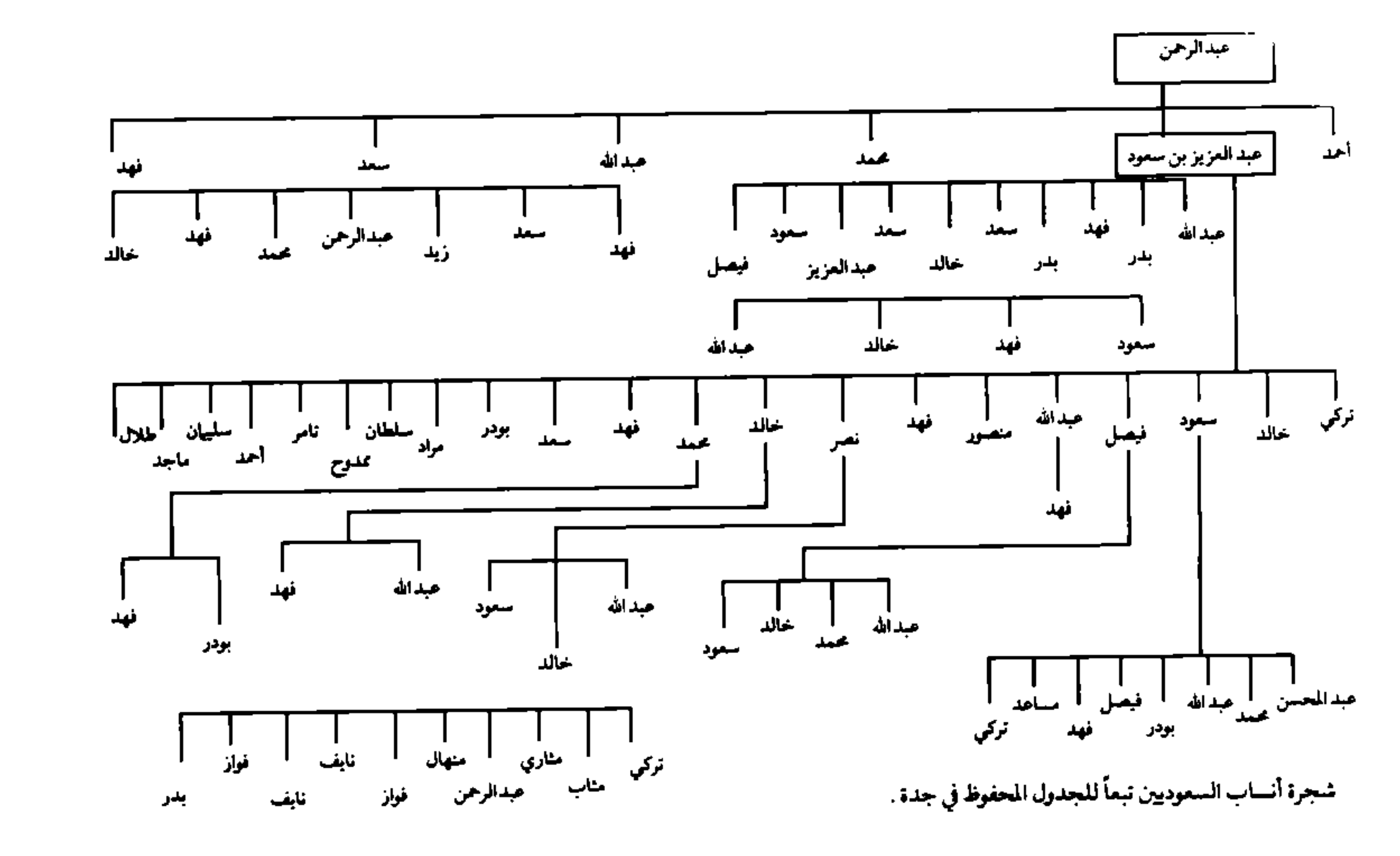
والخلاصة، يغدو بالإمكان القول أن المملكة العربية السعودية، في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، تجد نفسها إزاء ضغطين متناقضين (التضامن الأقليمي بمداخلاته المعروفة، مقابل علاقاتها مع الولايات المتحدة). الأمر الذي جعلها تتّبع سياسة خارجية تؤمن التوازن، بين دورها واهتماماتها الأقليمية وبين ديمومة علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة وتطلعها بعد ذلك إلى إحداث تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضايا العربية، وذلك حفاظاً على الأمن والاستقرار الدوليين.



الملاحق

ملحق رقم ـ ١ ـ شجرة عائلة ال سعود

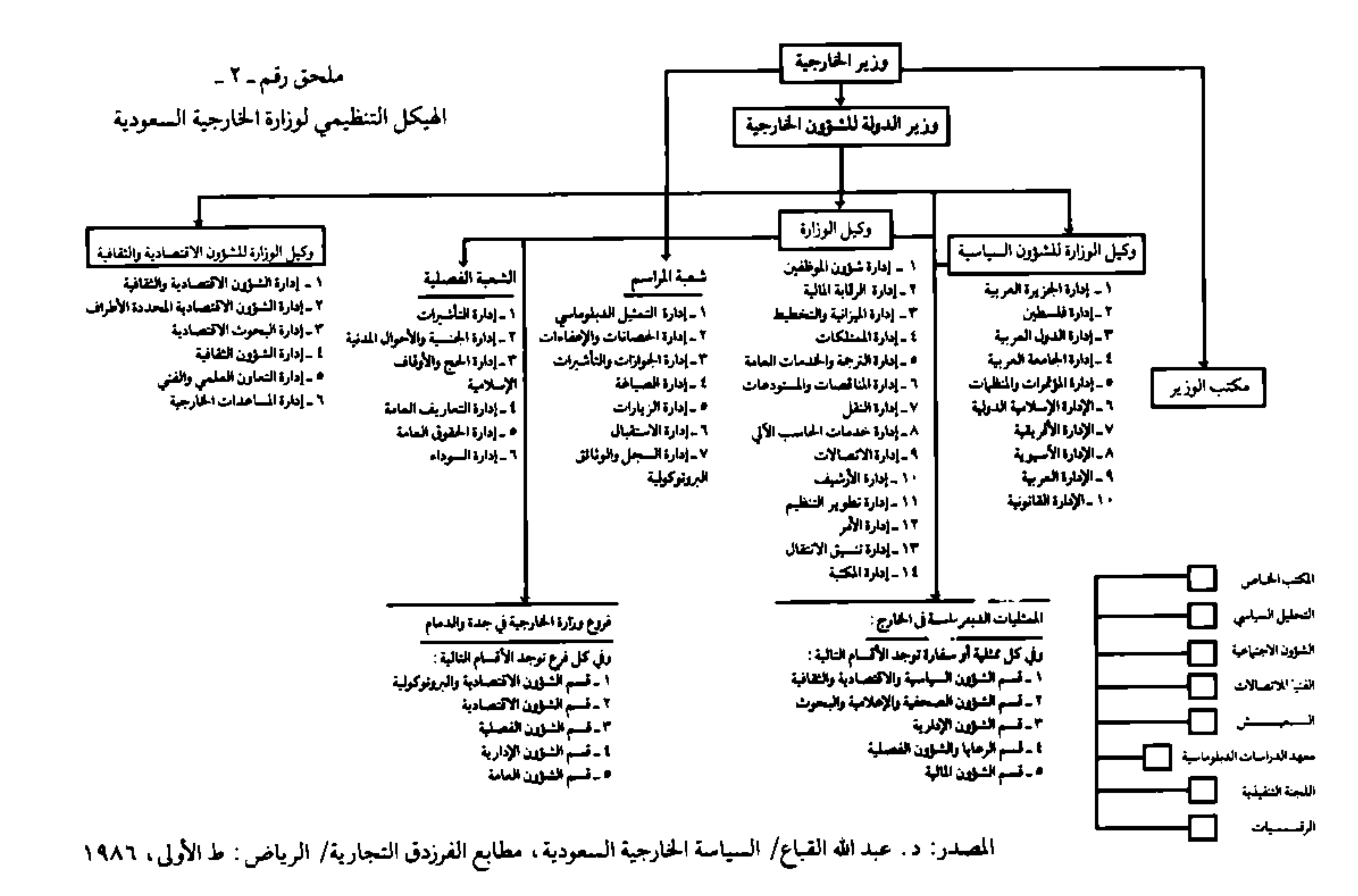




شجرة أنساب السعوديين تبعاً للجدول المحفوظ في جدة.

ملحق رقم - ٢ -

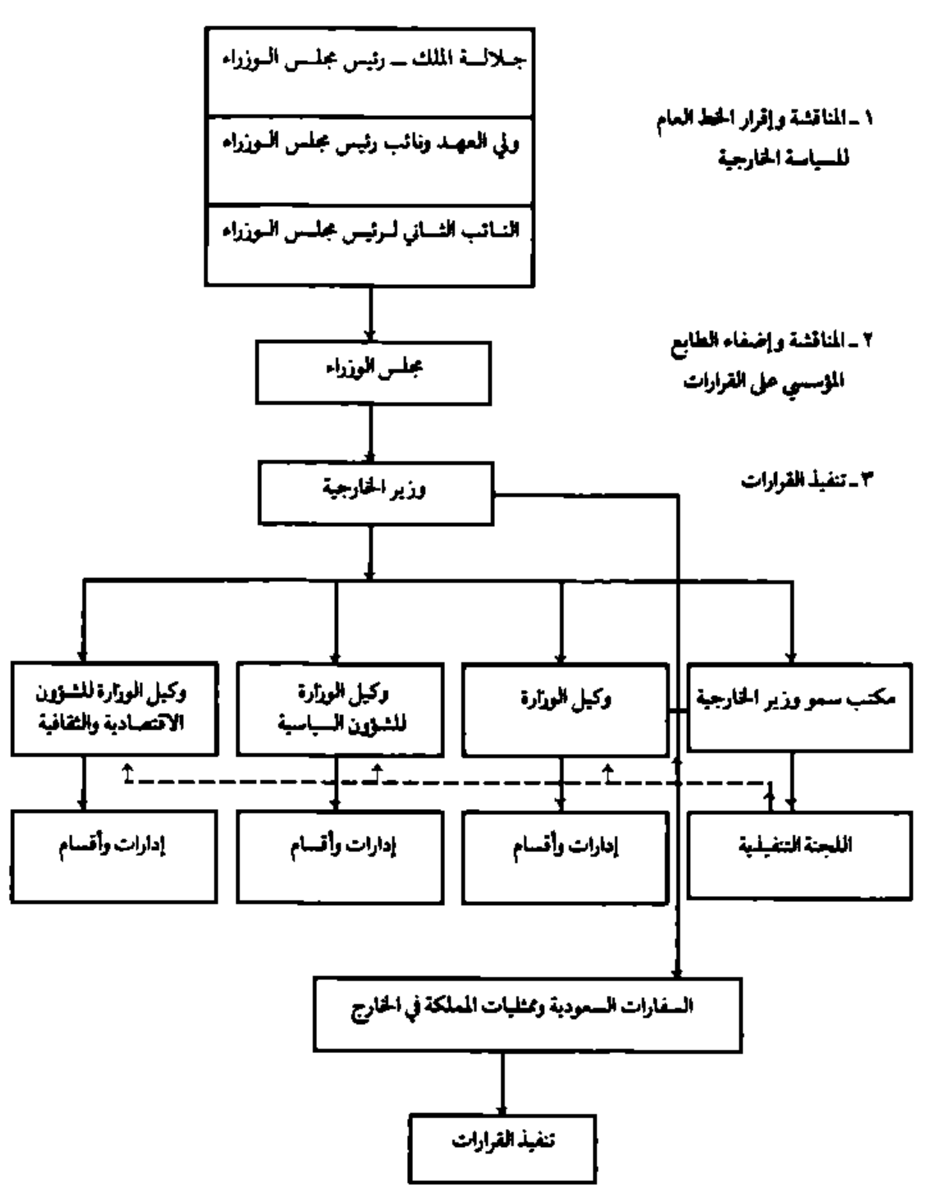
الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية السعودية



المصدر: د. عبد الله القباع/ السياسة الخارجية السعودية، مطابع الفرزدق التجارية/ الرياض: ط الأولى، ١٩٨٦

ملحق رقم ـ ٣ ـ

إجراءات ومراحل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السعودية



المصدر: د. عبد الله القباع/ السياسة الخارجية السعودية/ نفس المصدر السابق.

ملحق رقم ـ ٤ ـ
نصّ قرار الحظر النفطي الذي اتخذته المملكة العربية السعودية
في أعقاب حرب تشرين الثاني ١٩٧٣

المكرَّم ممثل شركة الزيت العربية المحدودة ـ الرياض   المحترم

بعد التحية :

تعزيزاً لمحادثاتكم مع المسؤولين في هذه الوزارة، حول تنفيذ قرار حكومة صاحب الجلالة القاضي بإيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية فإن على شركتكم اتباع ما يلي بكل دقة :

١ ـ اعتباراً من تاريخ صدور القرار المذكور في ٢٤ رمضان، ١٣٩٣ ـ ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ يوقف تصدير الزيت الخام والمنتجات المكررة للولايات المتحدة الأمريكية، بطريق مباشر لها، أو لقواتها المسلحة أو بطريق غير مباشر عن طريق الدول التي تستورد الزيت العربي السعودي، وتقوم بإعادة تصديره كزيت خام أو منتجات مكررة مثل البحرين، ترينيداد، كندا، البهاما، جوام، جزر الأنتيل، بورتوريكو، أو أية جهة أخرى.

٢ ـ بالإضافة إلى نسبة التخفيض، المنصوص عليها بكتابنا رقم ٧٥٤ ـ ز بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٣٩٣ هـ فإن على شركتكم أن تخفض إنتاجها بما يعادل كمية الصادرات للولايات المتحدة بطريق مباشر أو غير مباشر خلال شهر سبتمبر ١٩٧٣م.

راجين التقيُّد التَّام، بتنفيذ قرار الحكومة هذا بكل دقة وستكون شركتكم، مسؤولة مسؤولية تامة عن ذلك.

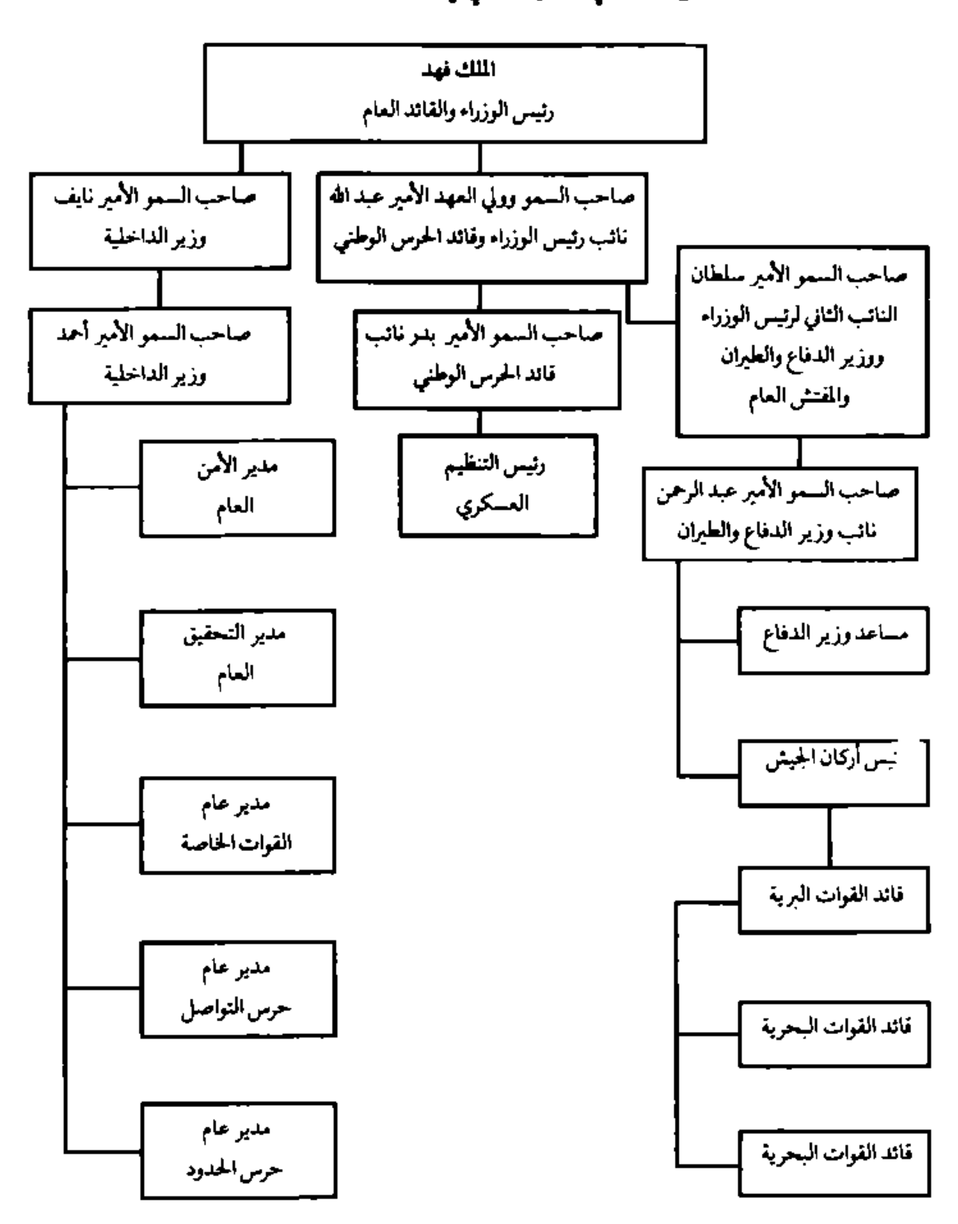
وتقبلوا تحياتنا.

وزير البترول والثروة المعدنية

أحمد زكي يماني

ملحق رقم ـ ٥ ـ

الهيكل التنظيمي للأمن القومي في المملكة العربية السعودية



جدول رقم ـ ١ ـ

تقدير لنمو سكان السعودية في النصف الثاني من القرن العشرين

«سنة الأساس ١٩٧٤»

السنة	عدد السكان	الزيادة		
		الزيادة العددية	نسبة الزيادة	متوسط السنوية
١٩٥٨	٤,٦٤٩,١٠٠	٧١٣١٨٤	١٣,٣	١,٩
١٩٦٥	٥,٣٦٢,٢٨٤	٧١٣١٨٤	١٣,٣	١,٩
١٩٧٠	٦,١٩٩,١٧٤	٨٣٦٨٩٠	١٣,٥	٢,٧
١٩٧٥	٧,٢١٦,٠٠٩	١٠١٦٨٣٥	١٤,٥	٢,٩
١٩٨٠	٨,٢٩٨,٤٠٩	١٠٨٢٤٠٠	١٥,٠	٣,٠
١٩٨٥	٩,٥٨٤,٦٦٤	١٢٨٦٢٥٥	١٥,٥	٣,١

المصدر: د. عبد الله سعود القباع، م.س، ص ٤٣.

جدول رقم ـ ٢ ـ

التوزيع النسبي المعاصر للسكان في المملكة العربية السعودية

اسم المنطقة	مساحتها	نسبة السكان
القصيم والرياض	١,٦٠ مليون كم٢	٢٢,٦٥٪
المنطقة الشرقية	٣٦٢ ألف كم٢	١٠,٦٧٪
اقليم الحجاز	غير معروف	٥٢,٦٢٪
شمال المملكة	غير معروف	٩,٦٩٪

المصدر: د. يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، م.س، ص ٣٩٨ـ٣٩٩.

جدول رقم ـ ٣ ـ
نسبة النفط إلى مكونات الدخل القومي السعودي
بملايين الريالات السعودية (*)

الفئة	١٩٧٧ـ١٩٧٨		١٩٧٨ـ١٩٧٩		١٩٧٩ـ١٩٨٠		١٩٨٠ـ١٩٨١	
النفط	١٣١,١٤٥	٪٨٩,٥	١١٥,١٣٤	٪٨٩	١٥٦,٤٠٦	٪٩٧,٨	٢٥٧,٠٠٤	٪٩٨,٢
غيرها	١٥,٣٣٩	٪١١,٥	١٤,٨٦٦	٪١١	٣,٥٩٤	٪٢,٢	٤,٥١٢	٪١,٨
المجموع	١٤٦,٤٩٣	٪١٠٠	١٣٠,٠٠٠	٪١٠٠	١٦٠,٠٠٠	٪١٠٠	٢٦١,٥١٦	٪١٠٠

المصدر: (*) الريال السعودي = ما يقارب نصف دولار

جدول رقم ـ ٤ ـ
مساهمة الصناعة في الناتج القومي الاجمالي
ومتوسط نصيب الفرد منها في السعودية (بالأسعار الجارية)

السنة	مساهمات الصناعات التحويلية (بالمليون ريال سعودي)	عدد السكان (بالمليون)	نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية (بالريال السعودي)
١٩٧١	١٩٥٧	٦,٤٢٩	٣٠٤
١٩٧٢	١٩٨٤	٦,٥٧٠	٣٠٢
١٩٧٣	٢٤٢٧	٦,٧٦٠	٣٥٩
١٩٧٤	٥٠٧٦	٦,٩٧٠	٧٢٨
١٩٧٥	٧٣٦٥	٧,٢٥٠	١٠١٦
١٩٧٦	٨١٧٣	٧,٥٨٠	١٠٧٨
١٩٧٧	٩٢٨٣	٧,٩٢٠	١١٧٢
١٩٧٨	٩٩٧٤	٨,٢٦٠	١٢٠٨
١٩٧٩	١٢٦١٥	٨,٦١٠	١٤٦٥
١٩٨٠	١٩٢٩٥	٨,٦١٠	٢١٥٣
١٩٨١	٢٥٨٠٨	٩,٣٢٠	٢٧٦٥
١٩٨٢	٢٢٣٨٤	٩,٦٨٠	٢٣١٢
١٩٨٣	٢٣٩٧٢	١٠,٠٧٠	٢٣٧٨

المصدر: صندوق النقد العربي ـ الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٢ ـ ١٩٨٣)
والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الحسابات الاقتصادية ١٩٨٤ .

جدول رقم ـ ٥ ـ

الانفاق على خطط التنمية الثلاث

بليون ريال سعودي (*)

نوع الانفاق	الخطة الأولى ١٩٧٠ـ١٩٧٥		الخطة الثانية ١٩٧٥ـ١٩٨٠		الخطة الثالثة ١٩٨٠ـ١٩٨٥	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
تنمية الموارد الاقتصادية	٦,٠	١٣,٩٪	٩٢,١	٢١,٩٪	٢٦١,٨	٣٣,٠٤٪
تنمية الموارد البشرية	١٠,٢	٢٣,٦٪	٨٠,١	١٩,١٪	١٢٩,٦	١٦,٦٪
التنمية الاجتماعية	٢,٤	٥,٦٪	٣٣,٢	٧,٩٪	٦١,٢	٧,٨٪
الهياكل الأساسية	١٤,٠	٣٢,٦٪	١١٢,٩	٢١,٩٪	٢٤٩,١	٣١,٨٪
مجموع الانفاق	٣٢,٧	٧٥,٧٪	٣١٨,٣	٧٥,٨٪	٧٠١,٧	٨٩,٠٪
الادارة	١٠,٥	٢٤,٣٪	٣٨,٢	٩,١٪	٣١,٤	٤,٠٪
احتياطي وأمانات	—	—	٦٣,٥	١٥,١٪	٤٩,٦	٦,٤٪
المجموع العام	٤٣,٢	١٠٠٪	٤٢٠,٠	١٠٠٪	٧٨٢,٧	١٠٠٪

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية (التنمية الصناعية في السعودية) ـ ١٩٨٤

(*) الريال السعودي = ما يقارب نصف دولار

جدول رقم ـ ٦ ـ

مجموع الصادرات والاستيرادات السعودية (مليون دولار أمريكي) (*)

الصادرات والاستيرادات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
مجموع الصادرات	٢٠٨٩,٠	٢٧٢٩٤,٠	١٠٠٧١٧,٠	٧٣٠٩١,٠	٤٤١٠٦,٠
مجموع الاستيرادات	٨٢٩,٠	٦٠٠٤,٠	٢٨٢٣٨,٠	٣٤٤٥٢,٠	٣٢٧٧٦,٠

المصدر: النشرة الشهرية لمنظمة (أوبك) ع (٥) ـ أيار ١٩٨٨ .

(*) علماً أن استيرادات السعودية من العالم للفترة (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) بلغ، ١٠٣,٨ بليون دولار، شكّل نصيب الولايات المتحدة منها ٢١,٥ بليون دولار أي ما يقارب ٢٣٪ . أما مجموع الصادرات السعودية إلى العالم (لنفس الفترة) فقد بلغت ٢٩٦,٣ بليون دولار، يشكّل نصيب الولايات المتحدة منها ٤٢ بليون دولار أي ما يقارب ١٥٪ .

جدول رقم ـ ٧ ـ
التغيرات في الأسعار المعلنة للنفط الخفيف
من عام ١٩٦٠ (بالدولار للبرميل الواحد)

١٩٦٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣/٦/١	١٩٧٣/١٠/١٦	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٢
١,٨	٢,١	٢,٥	٥,١	١١,٦	١١,٢	١٢,٣	١٣,٦	من ٣٤ـ٤١	١٠ (***)

المصدر: د. عبد الله سعود القباع، م. س. ذ، ص ٤١٦ ـ ٤١٨

جدول رقم ـ ٨ ـ
يمثل مقدار المساعدات التي قدمتها السعودية ونسبها إلى الدخل القومي مقارنة مع دول أخرى بما فيها الولايات المتحدة حسب أسعار صرف ١٩٨١ محسوبة بـ (ملايين الدولارات)

الدول	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١	
	قيمة المساعدات	نسبتها	قيمة المساعدات	نسبتها	قيمة المساعدات	نسبتها	قيمة المساعدات	نسبتها	قيمة المساعدات	نسبتها
الولايات المتحدة	٦٦٢٤	٠,٣٢	٦٤١١	٠,٢٧	٥٥٧٦	٠,٢٠	٧٧٩٣	٠,٢٧	٥٧٨٣	٠,٢٠
السعودية	٤٦٦	٥,٦٠	٤٢١٢	٧,٧٦	٤٩٢٦	٦,١٢	٥٧٦٥	٠,٠٩	٥٧٩٨	٤,٧٧
الكويت	٣٨٠	٦,٢١	١٤٤٦	٧,٤٠	٥٠٥	١,٧٩	٦٢٦	٢,٠٤	٦٨٥	١,٩٨
العراق	١٠	٠,١٣	٣٢٩	١,٦٣	٨٩٦	٢,٥٣	٨٠٤	٢,١٢	١٤٣	٠,٣٧

المصدر: د. عبد الله سعود القباع، م. س. ذ، ص ٤٣١

جدول رقم ـ ٩ ـ

يوضح إجمالي تخصيصات (الأمن والدفاع ـ وزارة الدفاع ـ الحرس الوطني) ونسبها المؤدية من الدخل القومي ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢ (بالمليون ريال سعودي)[*]

التفاصيل	٦٥/٦٤	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢
الدخل القومي	٣١١٠	٥٠٢٥	٤٩٣٧	٥٥٣٥	٥٩٦٦	٦٣٨٠	١٠٧٨٢	١٣٢٠٠
اجمالي الأمن والدفاع	٩١٠	١٨٧٢	١٩٨٤	٢١١٠	٢٥١٥	٢٧٣٨	٣٥٤٤	٥٠٤١
نسبتها إلى الدخل	٢٩,٢	٣٧,٣	٤٠,٢	٣٨,١	٤٢,٢	٤٢,٩	٣٢,٩	٣٨,٢
تخصيصات وزارة الدفاع	٤٠٢	١٢٦٥	١٣٦٥	١٣٧٥	١٧٤٣	١٨٦٦	٢٣٤٧	٣٥٤٧
نسبتها إلى الدخل	١٢,٩	٢٤,٦	٢٧,٦	٢٤,٨	٢٩,٢	٢٩,٢	٢١,٨	٢٦,٩
تخصيصات الحرس الجمهوري	١٤٦	١٩٧	٢٠٢	٢٣٤	٢٣٤	٢٨٢	٣٤٨	٤٠٤
نسبتها إلى الدخل	٤,٧	٣,٩	٤,١	٤,٢	٣,٩	٤,٤	٣,٢	٣,١
التفاصيل	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١
الدخل القومي	٩٨٢٤٧	٩٥٨٤٧	١٠٩٣٥	١٤٦٤٩٣	٣٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	٢٦١٥١٦	٣٤٠٠٠٠٠
اجمالي الأمن والدفاع	١٤١١٥	٣٥٩٨٨	٤٤٧٣٥	٤٧٩٧١	٥٢٥١٦	٦٦٤٢٥	٨٤٨٢٢	—
نسبتها إلى الدخل	١٤,٤	٣٧,٥	٤٠,٣	٣٢,٧	٤٠,٤	٤١,٥	٣٢,٤	—
تخصيصات وزارة الدفاع	٨٨١٤	٢٣٧٢٥	٣١٩٠٦	٣١٦٠١	٣٥١٩٩	٤٧٠٦	٥٩٣٦٦	٦٥٠٨٤
نسبتها إلى الدخل	٩,٠	٢٤,٨	٢٨,٨	٢١,٦	٢٧,١	٢٩,٤	٢٢,٧	٩١,١
تخصيصات الحرس الجمهوري	١٢٩٦	٢٦١٣	٤٢٦٩	٥٦٠٣	٥٣٢٩	٦٢١٧	٧٥٠٩	—
نسبتها إلى الدخل	١,٣	٢,٧	٣,٨	٣,٨	٤,١	٣,٩	٢,٩	—

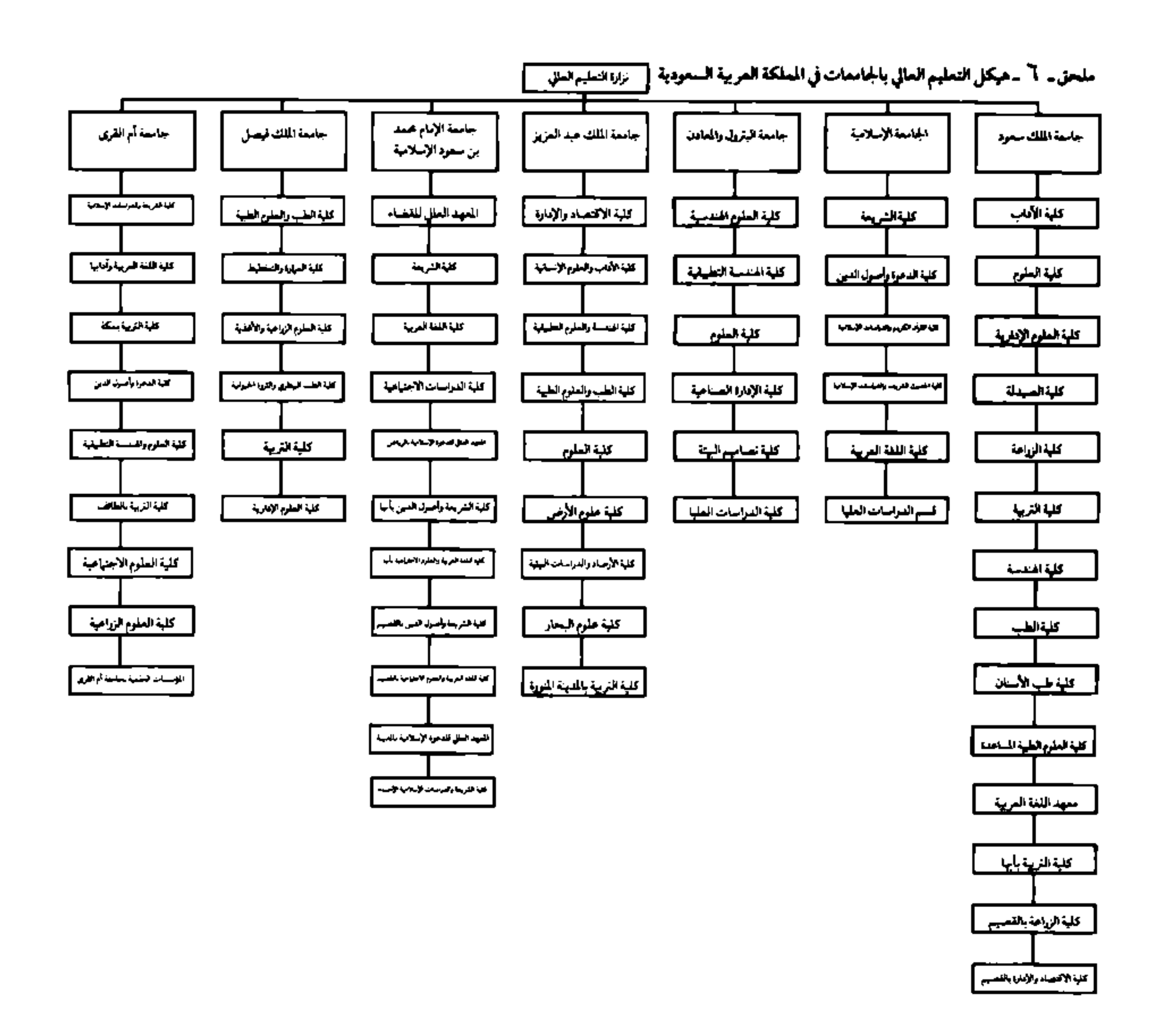
* المصدر: Nadaf Safran, Saudi Arabia. The Ceaseless Quest for Secarity p. p. 182 - 183 and p. 421.

جدول رقم ـ ١٠ ـ

القدرات العسكرية السعودية مقارنة بالقدرات العسكرية لعدد من الدول المحيطة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧)

الدول	القوات المسلحة	الناتج القومي	الانفاق الدفاعي	نسبة الانفاق	دبابات رئيسية	قطع مدفعية	طائرات قتال	سفن قتال	متوسط الانفاق على الجندي الواحد(*)
	ألف جندي	بليون دولار	بليون دولار	الدفاعي الى الناتج القومي					
السعودية	٦٧,٥	٩٣,٦	١٧,٦	٪١٨	٣٠٠	٢٠٠٠	٢١٦	٨	٣٦٣,٠
إسرائيل	٧٠٣,٠	٢٥,٩	٤,٣	٪١٦	٣٦٦٠	١١٩٣	٦٢٩	٦	٤٠٨
إيران	٧٠٤,٠	١٦٣,٥	١٥,٨	٪١٠	١٠٠٠	٦٠٠	٦٨	٩	٢٧,٥
أثيوبيا	٢٧٧,٠	٤,٧	٠,٤	٪١١	١٠٠٠	٧٠٠	١٤٥	٢	—
العراق	٨٤٥,٠	٢٢,٥	١٢,٨	٪٥٧	٤٥٠٠	٥٥٠٠	٥٠٠	٨	١٩,٨
مصر	٤٤٥,٠	٤٣,٥	٥,٢	٪١١	٢٢٥٠	٢٥٠٠	٤٤٣	١٢	٨,٥
اليمن	٢٧,٥	١,٠٩	٠,١	٪١١	٤٩٠	٣٥٠	٣١٣	—	٥,٨

المصدر: The military Balance 1986 - 1987, OP Cit, P.P. 78 - 79 and 89 - 112.



ملحق ـ ٦ ـ هيكل التعليم العالي بالجامعات في المملكة العربية السعودية

المصـادر

أولاً: الوثائق

١ ـ إدارة الـوثائق والأبحـاث، وكالـة الأنباء الكـويتية، مجلس التعـاون الخليجي، المجموعة التاسعة، مايس ١٩٨١.

٢ ـ المناقشـات البرلمانية الأمريكية المستمرة بشأن مبيعـات الأسلحة إلى أقطار الخليج العربي، تـرجمة مركز دراسـات الخليج العربي ـ البصرة، السلسلـة الخاصة، رقم (٥١)، ط/ ٢، ١٩٨٢.

٣ ـ منير الهور وطـارق الموسى، مشـاريع التسويـة للقضيـة الفلسطينيـة (١٩٤٧ ـ ١٩٨٥)، دار الجليل ـ عمان، ط/ ٢، ١٩٨٦.

٤ ـ مشروع فهـد للسلام في الشرق الأوسط ـ في الدوريّـات العربية والأجنبية، مـركز دراسات الخليج العربي ـ البصرة، ١٩٨٣.

٥ ـ وثائق الخليج والجزيـرة العـربية لعـام ١٩٧٥، مجلـة دراسات الخليج والجزيـرة العربية ـ الكويت، ط/ ١، ١٩٧٩.

ثانياً: الكتب باللغة العربية

١ ـ د. إبـراهيم سعد الـدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الـوطن العربي، مـركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ط/ ١، ١٩٨٥.

٢ ـ د. أحمد سرحال، النظـم السياسيـة والـدستوريـة في لبنـان والـدول العربيـة، بيروت، دار الباحث، ط/ ١، ١٩٨٠.

٣ ـ د. أحمد عبـد الرزاق شكـارة، الدور الاستراتيجي للـولايات المتحـدة في الخليج

العـربي حتى منتصف الثمانينـات، مطبعة كـاظم، الإمـارات العـربية ــ دبي، ط/ ١، ١٩٨٥ .
٤ ـ أميل نخلة، أمريكـا والسعودية ـ الأبعاد الاقتصاديـة والسياسية والاستراتيجية، دار الكلمة ـ بيروت، ١٩٨٠ .
٥ ــ إسماعيل صبري مقلـد، العـلاقـات السيـاسية الـدوليـة : دراسـة في الأصـول والنظريات، الكويت ـ جامعة الكويت، ١٩٧١ .
٦ ــ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجيـة والسياسـة الـدولية ــ المفاهيم والحقـائق الأساسية، مؤسسـة الأبحاث العربية، بيروت، ط/ ٢، ١٩٨٥ .
٧ ــ إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديـات الصراع الـدولي، شركة ربيعـان للنشر، الكويت، ط/ ١، ١٩٨٤ .
٨ ــ إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمـريكي ــ السوفييتي حـول الشرق الأوسط : الأبعاد الأقليمية والدولية، منشورات ذات السلاسل ـ الكويت، ١٩٨٦ .
٩ ـ إسماعيل صبري مقلـد، الإستراتيجية الدوليـة في عالم متغير: قضايـا ومشكلات الكويت، شركة كاظمة للترجمة والنشر، ط/ ١، ١٩٨٣ .
١٠ ـ الياس شـوفاني، إسرائيل ومبدأ كارتـر، مؤسسة الدراسـات الفلسطينية، ورقة رقم (١٢) ـ بيروت، ١٩٨٠ .
١١ ـ د. أيمن اليـاسيني، الإسلام والعـرش، الدين والدولـة في السعوديـة، كتاب الأهالي، رقم ٢٦، يونيو، ١٩٩٠ .
١٢ ـ بنواميشـان، ابن سعود ـ ولادة مملكة، تعريب رمضـان لاوند، دار أسود للنشر ـ بيروت (بلا تأريخ) .
١٣ ـ بنواميشـان، فيصل عاهل السعودية ـ الإنسـان الحاكم، مكانه في العالم (١٩٠٦ ـ ١٩٧٥)، تعريب رمضان لاوند، دار أسود للنشر ـ بيروت (بلا تأريخ) .
* بنسون لي جريسـون، العلاقات السعودية ـ الأمـريكية، دار الجيل ـ بيروت، ١٩٩١ .
١٤ ـ بولى فندلي، من يجرؤ على الكلام : اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية، شركة المطبوعات للنشر ـ بيروت، ط/ ٦، ١٩٨٨ .
١٥ ـ توماس ـ أي ـ برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد (بلا تأريخ) .

١٦ ـ توماس . ال . ماكنوغر ، الأمن في الخليج : البعد العسكري، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد ١٩٨٣ .
١٧ ـ جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (٥)، بيروت، ط/ ١، ١٩٧٩ .
١٨ ـ جيمس . أ. بيل، الإسلام الناهض في الخليج (الفارسي)، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، (بلا تأريخ) .
١٩ ـ جيمس، دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبد الحي، دار كاظمة للترجمة والنشر، الكويت، ط/ ١، ١٩٨٥ .
٢٠ ـ جيفري ديكورد، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ترجمة عبد الهادي ناصف، دار الوحدة ـ بيروت، ط/ ١، ١٩٨٣ .
٢١ ـ د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، محاضرات القيت على طلاب الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٧٤ .
٢٢ ـ د. حامد ربيع، البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة، دار النهضة العربية ـ القاهرة، ١٩٧١ .
٢٣ ـ د. حامد ربيع، التعاون العربي والسياسة البترولية، مكتبة القاهرة الحديثة ـ القاهرة، ١٩٧١ .
٢٤ ـ حسين جعفر آغا وأحمد سامح الخالدي، وثائق، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن، ١٩٨٢ .
٢٥ ـ د. ل. برايس، مناشيء الصراع الخارجية في الخليج، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، معهد الدراسات الصراع ـ لندن، ١٩٧٦ .
٢٦ ـ ر. ك. رمضاني، إيران والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ترجمة د. محمد وصفي أبو مغلي، مركز دراسات الخليج العربي ـ البصرة، ١٩٨٢ .
٢٧ ـ روبرت. ج. برانغر، القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأمريكية : المشكلات والخيارات، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (٢٠)، نيقوسيا، قبرص، ط/ ١، ١٩٨٣ .
٢٨ ـ زئيف شيف، نظرية الأمن اةلإرائيلي، ترجمة : مروان محاميد، دار الشعب ـ عمان، ١٩٧٨ .

٢٩ ــ زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢ .
٣٠ ـ سعد البزاز، الحرب السرية : خفايا الدور الإسرائيلي في حرب الخليج، مركز العالم الثالث ـ لندن، ط/ ٤ ، حزيران، ١٩٨٧ .
٣١ ـ د. سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/ ١ ، ١٩٨٢ .
٣٢ ـ سلمى حداد، المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران، دار القدس، بيروت، ١٩٧٤ .
٣٣ ـ سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة ـ بيروت، ١٩٦٩ .
٣٤ ـ شاه رام شوبان، الأمن في الخليج (الفارسي) : دور القوى الخارجية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ لندن ١٩٨٢ .
٣٥ ـ شاه رام شوبان، السياسة السوفيتية تجاه إيران والخليج (الفارسي)، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد (بلا تأريخ) .
٣٦ ـ نضالنا والسياسة الدولية، دار الحرية للطباعة ـ بغداد، ط/ ٢ ، كانون الثاني ١٩٨٠ .
٣٧ ــ د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنكلو مصرية، ١٩٧٤ .
٣٨ ــ د. عبد الله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، مطابع الفرزدق التجارية ـ الرياض، ط/ ١ ، ١٩٨٦ .
٣٩ ـ د. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي ـ الإسرائيلي : التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط/ ٢ ١٩٨٥ .
٤٠ ـ د. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية، منذ عام ١٩٤٥ ـ دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاستراتيجية (٣)، دار الريحاني ـ بيروت، ط/ ١ ، ١٩٨٠ .

٤١ ـ فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة، السلسلة الخاصة (٦٦)، ١٩٨٢ .
٤٢ ـ فردهاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، شركة كاظمة للنشر، الكويت، ط/ ٢، ابريل ١٩٧٧ .
٤٣ ـ فرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون للنشر ـ بيروت (بلا تأريخ) .
٤٤ ـ فرد هاليداي، السياسة السوفيتية في قوس الأزمة، ترجمة عفيف الرزاز ـ بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢ .
٤٥ ـ د. فؤاد عبد السلام الفارسي، قضايا سياسية معاصرة، الكتاب العربي السعودي (٦١)، تهامة، جدَّة، ط/ ١ ـ ١٩٨٢ .
٤٦ ـ قسم الدراسات الإستراتيجية، معهد الإنماء العربي، الاستراتيجية السوفيتية في الوطن العربي، بيروت، ١٩٨١ .
٤٧ ـ كنث تومبسون وروي مكريدس، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في مناهج السياسة الخارجية لدول العالم، ترجمة د. حسن صعب، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٦ .
٤٨ ـ كميل منصور، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية في الثمانينات، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (١٣) ط/ ١، ١٩٨٠ .
٤٩ ـ د. مازن الرمضاني، العلاقات الدولية لإيران، مركز دراسات العالم الثالث ـ كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، الجزء الثاني، ١٩٨٨ .
٥١ ـ مايكل كيلر، اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات، ترجمة محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت، ١٩٨٢ .
٥٢ ـ مجموعة باحثين، عرب بلا نفط : نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ط/ ١، ١٩٨٦ .
٥٣ ـ مجموعة باحثين، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ـ حزيران، ١٩٨٢ .
٥٤ ـ د. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ١٩٨٣ .

٥٥ ـ محمد عبد الله المانع، توحيد المملكة العربية السعودية، مطابع المطوَّع، الدَّمام ـ السعودية، ط/١، ١٩٨٢.
٥٦ ـ محمدعرابي نخلة، تأريخ الأحساء السياسي (١٨١٨ ـ ١٩١٣)، منشورات ذات السلاسل ـ الكويت، (بلا تأريخ).
٥٧ ـ محمد علي رضا الجاسم، دراسات في الاقتصاد السعودي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧.
٥٨ ـ محمد عنان، السعودية وهموم العرب ـ خلال نصف قرن، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.
٥٩ ـ د. محمد وصفي أبو مغلي، اتجاهات السياسة الإيرانية نحو الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي ـ البصرة، شعبة الدراسات الاستراتيجية ١٩٨٠.
٦٠ ـ مروان بحيري، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ط/١، ١٩٨٠.
٦١ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٦.
٦٢ ـ د. نزار عبد اللطيف الحديثي، العلاقات العربية ـ الفارسية: دراسة تأريخية، (بلا تأريخ).
٦٣ ـ د. نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في (إسرائيل)، دار الجليل ـ عمان، ١٩٨٣.
٦٤ ـ وزارة الثقافة والإعلام، وثائق المجابهة والتحدي، دار الحرية ـ بغداد، ١٩٧٨.
٦٥ ـ وليم كوانت، السعودية في الثمانينات، بيروت، ١٩٨٩، ترجمة حسين موسى.
٦٦ ـ د. يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربي: رؤية مستقبلية (دراسة قانونية، سياسية، اقتصادية)، دار العروبة للنشر الكويت، ط/١، ١٩٨٣.

ثالثاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة

١ ـ أنهار لطيف نصيف جاسم، تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ١٩٨٨.

٢ ـ خلود خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي منذ عام ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٣ ـ علي محمد سعيد، الخليج العربي ـ دراسة في السياسة الأقليمية رسالة ماجستير قدمت إلى كلية القانون والسياسة / جامعة بغداد، ١٩٨١.

٤ ــ نصير نوري محمد، السياسات الأمنية الأقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينات، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد/ ١٩٨٨.

رابعاً: الدوريات باللغة العربية:

١ ـ إبراهيم محمد العواجي، العلاقات الاقتصادية والسياسية الأمريكية ـ السعودية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، مجلة شؤون أمريكية عربية، ع (٧) شتاء، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.

٢ ــ د. أحمد عامر، إدارة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع (٧) حزيران، ١٩٧٦.

٣ ــ د. أحمد عبد الرحمن الشامخ، بعض الملامح الديموغرافية لسكان المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ الكويت ع (٢٠)، ١٩٧٩.

٤ ـ د. أحمد الطربين، عبدالعزيز آل سعود ـ منشىء دولة وباعث نهضة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ الكويت، ع (٧) تموز، ١٩٧٦.

٥ ـ أحمد فارس عبد المنعم، الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية مجلة السياسة الدولية ـ ع (٦٧) يناير، ١٩٨٢.

٦ ـ د. أحمد يوسف أحمد، العلاقات السياسية العربية ـ السوفيتية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ع (١١٠) نيسان، ١٩٨٨.

٧ ـ احتمالات عدم الاستقرار في الخليج العربي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات بغداد ـ عن مجلة (ايكسيكوثيف انتلجنسر ديفيو) في كانون أول، ١٩٨٠.

٨ ـ د. إسماعيل صبري مقلد، مسألة أمن الخليج ـ الأبعاد الاستراتيجية والسياسية، مجلة السياسة الدولية، ع (٧٠) اكتوبر، ١٩٨٢.

٩ ـ الصادق بلعيد، دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ع (١٠٨) شباط، ١٩٨٨.

١٠ ـ الفن. ز. روبنشتاين، نشوء وتطور الاستراتيجية السوفيتية في الشر ق الأوسط، دراسات استراتيجية، بيروت رقم الدراسة (٢٣)، ١٩٨١.

١١ ـ د. أميل نخلة، الاستقرار الداخلي والأمن الأقليمي في الخليج العربي، ترجمة، د. صفاء صالح العمر، مجلة دراسات الخليج العربي، البصرة، ع (٢ ـ ٤)، ١٩٨٣.

١٢ ـ د. باسل البستاني، السياسة الخارجية العراقية تجاه الدول الكبرى، مجلة الأمن القومي، ع (٣)، ١٩٨٦.

١٣ ـ د. بدر الدين عباس الخصوصي، اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ الكويت ع (٣١)، ١٩٨٢.

١٤ ـ بعد قطع العلاقات بين الرياض وطهران: نهاية سياسة الإبقاء على شعرة معاوية مع حكام إيران ـ مجلة المنار ـ باريس ح (٤٢) حزيران، ١٩٨٨.

١٥ ـ د. بكر مصباح تنيرة، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ع (٢٩) تموز، ١٩٨١.

١٦ ـ د. بكر مصباح تنيرة، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ الكويت، ع (٤٦) أبريل، ١٩٨٦.

١٧ ـ حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية ـ ع (٩٠)، ١٩٨٧.

١٨ ـ د. حسن البزاز، قوة الانتشار السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي، مجلة الشؤون الخارجية، معهد الخدمة الخارجية ـ بغداد، ع / ١، ١٩٨٢.

١٩ ـ حمد الموعد، السياسة الخارجية للكيان الصهيوني ـ الثوابت والمتغيرات، مجلة الأرض ـ ع (٨) آب، ١٩٨٨.

٢٠ ـ خالد زكريا السرجاني، صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الإسرائيلي للسعودية، مجلة السياسة الدولية، ع (٩٣) يوليو، ١٩٨٨ .
٢١ ـ د. خليل علي مراد، الولايات المتحدة: النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات، مجلة دراسات الخليج العربي ـ البصرة، م (١٤) ع (١)، ١٩٨٢ .
٢٢ ـ دراسات استراتيجية، صادرة عن مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، رقم الدراسة (٤٦)، ١٩٨١ .
٢٣ ـ روبرتو اليبوني، مشكلات الأمن في الشرقين الأدنى والأوسط: نظرة من الداخل، دراسات استراتيجية، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت، دراسة رقم (٤٥)، ١٩٨١ .
٢٤ ـ د. شفيق عبد الرزاق السامرائي، الكيان الصهيوني وأمن الخليج العربي، مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد، كانون ثاني، ١٩٨٦ .
٢٥ ـ السعودية عملاق مالي ونفطي، مجلة البترول والغاز العربي، باريس، ع (٤) نيسان ١٩٨٣ .
٢٦ ـ شؤون عربية، مجلة تصدر عن جامعة الدول العربية ـ تونس ـ ع (٤٩) آذار، ١٩٨٧ .
٢٧ ـ د. صلاح العقاد، نظرية الفراغ في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية ع (٣٤) اكتوبر، ١٩٧٣ .
٢٨ ـ صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية ـ (١٩٧٢ ـ ١٩٨٣) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات الاقتصادية، ١٩٨٤ .
٢٩ ـ د. عبد المنعم سعيد، صنع القرار العربي، ٦ اكتوبر ١٩٧٣، مجلة المنار باريس ـ ع (٣) السنة الأولى، آذار، ١٩٨٥ .
٣٠ ـ د. فاضل زكي محمد، أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية ـ الثوابت والمستجدات، دراسات سعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الجزء الثاني، ١٩٨٧ .
٣١ ـ لجنة القوات المسلحة في الكونكرس الأمريكي، بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية، سلسلة دراسات استراتيجية، رقم الدراسة (٢٩) بيروت، ١٩٨١ .

٣٢ ـ ليلى ماركو، التحول الكبير في السياسة السوفيتية، مجلة السياسة الدولية ع (٩٣) يوليو، ١٩٨٨ .
٣٣ ـ د. مازن اسماعيل الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسة ـ م (٢) ع (٢،) ١٩٧٩ .
٣٤ ـ د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الدولية : بحث في منهاج اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع (١)، ١٩٧٦ .
٣٥ ـ د. مازن إسماعيل الرمضاني، ديمقراطية العلاقات الدولية في فكر القائد صدام حسين، مجلة آفاق عربية ـ ع (٥) السنة (١٣) ايار، ١٩٨٨ .
٣٦ ـ د. مازن إسماعيل الرمضاني، مجلس التعاون الخليجي والأمن في الخليج العربي، مجلة الأمن القومي ـ السنة (٧) ع (٣)، ١٩٨٥ .
٣٧ ـ د. مازن اسماعيل الرمضاني، العرب والاتحاد السوفيتي، المجلة العربية للعلوم السياسية ـ بغداد، ع (١) السنة الأولى، ١٩٨٦ .
٣٨ ـ د. مازن اسماعيل الرمضاني، اثر المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد، ١٩٨٩ .
٣٩ ـ مارك هيلر ونداف سافران، الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية، مجلة المنار، باريس ـ ع (١١) تشرين ثان، ١٩٨٥ .
٤٠ ـ د. محمد إبراهيم فضه، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية مجلة السياسة الدولية ـ ع (٧٤) اكتوبر، ١٩٨٣ .
٤١ ـ د. محمد الرميحي، منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة، مجلة السياسة الدولية ـ ع (٧٢) ابريل، ١٩٨٣ .
٤٢ ـ د. محمد السيد سليم، التحليل الناصري للسياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ع (٢٠) تشرين ثان ١٩٨٠ .
٤٣ ـ محمد سعيد أدريس، مبادرة برجنيف الخليجية والصراع الدولي، مجلة السياسة الدولية ـ ع (٦٤) أبريل، ١٩٨١ .
٤٤ ـ د. محمد هشام خواجكيه، تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ع (٩٢) اكتوبر، ١٩٨٦ .

٤٥ ــ د. محسن خليل، الاهمية الجغرافية السياسية لتحرير الفاو، مجلة المنار باريس، ع (٤٥) أيلول، ١٩٨٨.
٤٦ ــ مصطفى عبد القادر النجار، تطلعات روسيا القيصرية في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج العربي ـ البصرة، ع (٢)، ١٩٧٥.
٤٧ ــ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبيك)، تقرير الأمن العام رقم (١٣)، الصفاة/ الكويت، ١٩٨٦.
٤٨ ـ المنظمة العربية للتنمية الصناعية، التنمية الصناعية في السعودية، دراسات قطرية، ١٩٨٤.
٤٩ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ ـ بيروت، ١٩٧٧.
٥٠ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦ ـ بيروت، ١٩٧٩.
٥١ ـ نائلة صبرة، المساعدات المالية العربية إلى دول البحر الأحمر الأفريقية، مجلة السياسة الدولية ـ ع (٥٩) يناير، ١٩٨٠.
٥٢ ـ نبيل زكي، أمريكا وحرب الخليج، مجلة المنار، باريس ع (٢٤ ـ ٢٥) كانون ثان، ١٩٨٧.
٥٣ ـ د. نجاة عبد القادر الجاسم، التمثيل الدبلوماسي والقنصلي للمملكة العربية السعودية (١٩٣٦ ــ ١٩٤٤)، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ـ الكويت ع (٣٩) يوليو، ١٩٨٤.
٥٤ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ـ السنة (١) اذار، ١٩٨١.
٥٥ ـ النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبيك) ع (٥) ايار، ١٩٨٨.
٥٦ ـ النشرة الاستراتيجية ـ لندن ـ مركز الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات (مركز دراسات العالم الثالث سابقاً) ع (٨) في ٨/ ٥/ ١٩٨٠.
٥٧ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٩) ع (٢١) في ١٩/ ١١/ ١٩٨١.
٥٨ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٢) ع (٢) في ٢٥/ ٢/ ١٩٨٢.
٥٩ ـ النشرة الاستر اتيجية، م (٣) ع (٢) في شباط/ ١٩٨٢.
٦٠ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٣) ع (٦) في ٢٢/ ٤/ ١٩٨٢.

٦١ ـ النشرة الاستر اتيجية، م (٦) ع (١٨) في ٣/ ١/ ١٩٨٥ .
٦٢ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٦) ع (١) في ٧/ ٢/ ١٩٨٥ .
٦٣ ـ النشرة الاستر اتيجية، م (٦) ع (١٢ ـ ١٣) في ٢٥/ ٧/ ١٩٨٥ .
٦٤ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٧)، (٩) في ٢٩/ ٥/ ١٩٨٦ .
٦٥ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٩) ع (٢) في ٢/ ٢/ ١٩٨٨ .
٦٦ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٩) ع (٤) في ١٧/ ٣/ ١٩٨٨ .
٦٧ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٩) ع (١٠) في ٩/ ٦/ ١٩٨٨ .
٦٨ ـ النشرة الاستراتيجية، م (٩) ع (٢٥ ـ ٢٦) في ١٩/ ١/ ١٩٨٩ .
٦٩ ـ د. وليد محمد سعيد الأعظمي، علاقات إيران بالسعودية، بحث غير منشور مقدم إلى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، تشرين ثان، ١٩٨٨ .
٧٠ ـ د. هالة سعودي، العلاقات الأمريكية ـ السعودية: واقعها ومستقبلها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ ع (٧٦) حزيران، ١٩٨٥ .
٧١ ـ د. هيثم كيلاني، الاستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية (مكانة إسرائيل ودورها الثابت)، مجلة شؤون فلسطينية، ع (١٨٥) آب، ١٩٨٨ .

خامساً: المجلات والصحف، باللغة العربية

أ ـ المجلات:

١ ـ التضامن ـ لندن ـ ع (٢٦٢) في ١٦/ ٤/ ١٩٨٨، ع (٢٧٥) في ١٨/ ٧/ ١٩٨٨ .
٢ ـ الحوادث ـ بيروت ـ ع (١٤٩٥) في ٢٨/ ٦/ ١٩٨٥، ع (١٦٤٥) في ١٣/ ٥/ ١٩٨٨ .
٣ ـ الدستور ـ لندن ـ ع (١١٨) في ١٨/ ٢/ ١٩٧٩، ع (١٩٦) في ٢٤/ ٨/ ١٩٨١، ع (٢٠٩) في ٢٣/ ١٠/ ١٩٨١، ع () في ٨/ ٢/ ١٩٨٨ .
٤ ـ المستقبل ـ بيروت ـ ع (٢٤٧) في ١٤/ ١١/ ١٩٨١ .
٥ ـ المجالس المصوَّرة ـ الكويت ـ ع (٤٠٨) في ٣/ ٣/ ١٩٧٩ .
٦ ـ الوطن العربي ـ باريس ـ ع (١٨٦) في ١٥/ ٩/ ١٩٨٠، ع (٣٧٩) في ١٨/ ٦/ ١٩٨٢، ع (٤١٩) في ٢٢/ ٢/ ١٩٨٥ .

ب ـ الصحف

١ ـ الجمهورية ـ بغداد ـ في ٧/ ١٢/ ١٩٨٨ .
٢ ـ دافار الصهيونية ـ في ١٢/ ٦/ ١٩٦٨ ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد ـ ق ١٥٥ .
٣ ـ الرأي العام ـ الكويت ـ في ١٢/ ٥/ ١٩٧٩ .
٤ ـ السياسة ـ الكويت ـ في ٢٧/ ٢/ ١٩٧٩ .
٥ ـ الشرق الأوسط ـ لندن ـ في ١١/ ٥/ ١٩٨٢ .
٦ ـ القبس ـ الكويت ـ في ٧/ ٩/ ١٩٨٢ .
٧ ـ المحرر ـ باريس ـ في ٢٧/ ٧/ ١٩٨٨ ، ٩/ ٧/ ١٩٨٨ ، ٧/ ٥/ ١٩٨٨ .
٨ ـ معاريف الصهيونية ـ في ١٤/ ٣/ ١٩٧٥ ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد ق ١٥٥ .

المصادر الأجنبية

1 - Anthony H. Cordesman, The Gulf and the West, Westview press US. 1988.

2 - Anthony H. Cordesman the Gulf and the Search for Strategic Stability, westview press, Us. 1984.

3 - Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, The Foreign policies of Arab states, Westview press, Boulder and london, The American University in Caioro, Press. Cairo - 1984.

4 - David Holden Richard Jhns,The HOuse of Saud pan Books, London sydnny 3 rd edition 1982.

5 - David E. Long, The (persian) Gulf. an Introduction in its peoples. Politics and Economics. Colarado, Westviw press, 1968.

6 - David E. Long, The United States and the (persian) Gulf, Current History, January - 1979.

7 - David E. Long, King Faisal. World View in Willard Beling (ed), King Faisal and the Modernization of Saudi Arabia, boulder, Cole' Westview press, 1980.

8 - Enver Khoury M. The Saudi Decission Making Body:

9 - Hassan Haddad S. and Besheer Nijme K. The Arab World: A hand book, Chicago, Monarh printing, Second edition 1980.

10 - Helen Lackner, A House built on sand: A political economy of saudi, London Ithaca, 1978.

11 - Jean Paul Cleron, Saudi Arabia - 2000, London, Croom Helm, 1978.

12 - Nadav Safran, Saudi Arabia The ceaseless Quest For Security, The Belknap Press of Harrvard Universtu Press Cambrdge, Massachusetts, and london - 1985.

13 - Sandra Mackey, The saudis, coronet Books, 1989.

14 - Seth p. Tiliman, American Intersest in the middle East, U. S. A, Middle East Institute - 1980.

15 - Seth P. Tiliman, The united States in the middle East: intersest and

obstacles, Bloomington, Indiana, University press - 1982.
16 - U S department of state, foreign relations of the Us, 1938, Washing-ton D. C. 1955, Vol II.
17 - William B. Quandt, Saudi Arabia in 1980. Foreign policy, Security and oil, The B rooking institution, washington - 1981.
18 - Yusif A. Sayigh, Arab oil policies in the 1970 London, Croom Helm - 1983.

ثانياً : الدوريات

1 - Adeed Dawisha, Internal Value and External Threats: The Making of Saudi Foregn Policy ORBIS, Vol - 23, No. L, Spring - 1979.
2 - Quarterly Economic Review of saudi Arabia Annual Supplement, 3 rd quarter - 1982.
3 - The Military Balance, 1986 - 1987, iiss London 1986.
4 - Mohamed Rabie, The Oil market in the 1980 S and the role of Saudi Arabia, American - Arab Affairs, No. 3, Winter 1982 - 1983.
5 - R. K. Ramazani, Secirity in the (persion) Gulf, Foregn Affairs VOL 57, NO. 4, Sbring - 1977.
6 - R. K. Ramazani, Revolutionary Lran, John Hobkins University press. Baltemore, London - 1986.
7 - Shireen Hunter, After the Ayatolah Foreign Policy, New York, NO. 66, Sbring - 1987.

ثالثاً : الصحف

1 - New york Times, 21 - May - 1984.
2 - New york Times, 6 - Jone - 1984.
3 - Times, 2 - May - 1983.
4 - Washington post, 11 - appril - 1988.

الفهرست



الدكتور
وليد حمدي الأعظمي

* أستاذ جامعي، حاصل على شهادة الماجستير والـدكتوراه في العلوم السياسية من جامعتي ويلز، وبرمنجهام عام ١٩٨٥م.

* صدرتْ له عدَّة مؤلفات بالإنجليزية، والعربية منها:

- الكويت في الوثائق البريطانية.
- الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية.
- الصراع بين نوري السعيد وعبد الناصر.
- انتفاضة رشيد عالي الكيلاني.
- النزاع التاريخي الحدودي بين البحرين وقطر.

DAR AL -HIKMA
Publishing and Distribution



.88 chalton street London NW1 IHJ. Tel: 071 - 3834037 / Fax: 071 - 3830116